جامعة الجزائر – 3–

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير

دور الجهاز المصرفي في التنمية الاقتصادية في مرحلة الانتقال – حالة الجزائر–

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في علوم التسيير

إعداد المترشحة:

سعيدة بوزيدي

إشـــــراف:

أ.د قدي عبد المجيد

لجنة المناقشة

أ.د/ محبوب بن حمودة	جامعة الجزائر 3	رئيسا
أ.د/ عبد المجيد قدي	جامعة الجزائر 3	مشرفا ومقررا
أ.د/ بن علي بلعزوز	جامعة الشلف	عضوا ممتحنا
أ.د/ محمد زيدان	جامعة الشلف	عضوا ممتحنا
أ.د/ صليحة بن طلحة	المركز الجامعي لتيبازة	عضوا ممتحنا
د/ عبد الرحمان بن ساعد	جامعة الجزائر 3	عضوا ممتحنا

السنـة الجامعية 2016– 2017

شكر وتقدير

" من لا يشكر الناس لا يشكر الله "

امتثالا لهذا الحديث الصحيح، وعرفانا بالجميل وتقديرا للمعروف، أتوجه بالشكر الجزيل إلى الأستاذ الدكتور **قدي عبد المجيد** الذي تفضل بالإشراف على هذا البحث، فكان له الفضل في إتمامه، فلم يبخل علي بإرشاداته، نصائحه وتوجيهاته السديدة، فجزاه الله عني كل خير.

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من مدّ لي يد العون والمساعدة من بعيد أو قريب

والشكر موصول إلى كل أعضاء لجنة المناقشة على قبولها قراءة هذا العمل .

إلى كل هؤلاء أقول شكرا جزيلا

إهداء

إلى كل طالب علم،

إلى كل باحث عن الحقيقة،

أهدي هذا العمل

سعيدة بوزيدي

الفـهــرس

البيان	الصفحة
شكر وعرفان	
الإهداء	
الفهرس	I
قائمة الجداول	V
مقدمة عامة	أ
1 . إشكالية البحث	ب
2 . فرضيات الدراسة	ب
3 . أهمية البحث وأهدافه	ج
4 . منهج البحث	ج
5 . الدراسات السابقة	د
الفصل الأول: السياق الدولي للإصلاحات الاقتصادية	
تمهيد	1
المبحث الأول: تراجع دور الدولة وتنامي القطاع الخاص	2
المطلب الأول: وظائف الدولة حسب الفكر الاقتصادي	2
المطلب الثاني: مكانة دور الدولة في الحياة الاقتصادية ودور السوق حسب المدارس الاقتصادية	3
المطلب الثالث: الخوصصة وانسحاب الدولة في ظل التحولات الاقتصادية العالمية	7
المبحث الثاني: تحرير التجارة الخارجية ورفع الحواجز الجمركية	13
المطلب الأول: سياسة التجارة الخارجية بين الفكر الاقتصادي والإصلاحات الاقتصادية	14
المطلب الثاني: المؤسسات الدولية الداعمة لتحرير التجارة الخارجية	19
المطلب الثالث: بروز التكتلات الاقتصادية	24
المبحث الثالث: التحرير المالي	30
المطلب الأول: السياق التاريخي للتحرير المالي	31
المطلب الثاني: النظريات المفسرةللتحرير المالي في ظل الإصلاحات الاقتصادية العالمية وأثارها على تحرير القطاع المالي	34
المطلب الثالث: مظاهر التحرير المالي التي تدعم اقتصاديات الأسواق المالية وشروط نجاحه	39
خلاصة	47

الفصل الثاني: السياق المحلي وضرورة القيام بإصلاحات اقتصادية	
تمهيد	49
المبحث الأول: تطور المديونية الخارجية ووضعية ميزان المدفوعات	50
المطلب الأول- تطور المديونية الخارجية الجزائرية	50
المطلب الثاني: تطور رصيد ميزان المدفوعات: من حالة عجز الى حالة فائض	51
المطلب الثالث: الطابع الريعي للاقتصاد الجزائري وحتمية التبعية نحو الخارج	53
المبحث الثاني: وضعية المالية العمومية	57
المطلب الأول: أهمية السياسة المالية في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية	57
المطلب الثاني: تطور بنود موازنة الدولة	60
المطلب الثالث: تطور الدين العام في الجزائر	61
المبحث الثالث: تحليل مؤشرات أداء الاقتصاد الجزائري وفق المربع السحري لكالدور	64
المطلب الأول: المربع السحري وأهداف السياسة الاقتصادية	64
المطلب الثاني: تطور المتغيرات الاقتصادية حسب مخطط كالدور	65
المطلب الثالث: قراءة للمربع السحري لسنوات 1990، 1994، 2001، 2010	72
خلاصة	75
الفصل الثالث: الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر من أجل تفعيل التنمية	
تمهيد	77
المبحث الأول: طبيعة الإصلاحات المنتهجة (1990- 2010)	78
المطلب الأول: الإصلاحات المدعمة من طرف المؤسسات المالية الدولية(1989- 1999)	78
المطلب الثاني: إصلاحات دعم النمو الاقتصادي	86
المبحث الثاني: إصلاح الهيئات والمؤسسات	93
المطلب الأول: تقليص تدخل الدولة	93
المطلب الثاني: إعادة هيكلة المؤسسات العمومية وانعكاسها على الاقتصاد	95
المطلب الثالث: الإصلاحات المالية والاقتصادية	102
المبحث الثالث: إصلاح المحيط الاقتصادي والاجتماعي في إطار التحوّلات العالمية	111
المطلب الأول: إصلاح المحيط الاقتصادي	111
المطلب الثاني: إصلاح المحيط الاجتماعي	117
خلاصة	120

الفصل الرابع: موقع السياسة النقدية ضمن الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر	
تمهيد	122
المبحث الأول: المقاربة النظرية للسياسةالنقدية	123
المطلب الأول: ماهية المقاربةالنقديةللإصلاحات	123
المطلب الثاني: أهداف المقاربةالنقدية	129
المطلب الثالث: السياسةالنقديةواستهدافالتضخم	131
المبحث الثاني: السياسة النقدية وهدف الاستقرار المالي والاقتصادي	142
المطلب الأول: أهمية السياسة النقدية في تحقيق الأهداف الاقتصادية	143
المطلب الثاني: استقلاليةالسلطة النقدية	145
المطلب الثالث: استقلالية بنك الجزائر عن الدولة	147
المطلب الرابع: تقييم استقلالية بنك الجزائر	153
المبحث الثالث: آليات تنفيذ السياسة النقدية وتقييمها	163
المطلب الأول: معدل إعادة الخصم	163
المطلب الثاني: الاحتياطي النقدي الإلزامي	168
المطلب الثالث: عمليات السوق النقدية	171
خلاصة	184
الفصل الخامس: الاتجاهات العالمية الجديدة في مجال العمل المصرفي وانعكاساتها على السياسة النقدية	
تمهيد	186
المبحث الأول: التطورات الدولية في مجال الصيرفة	187
المطلب الأول: الصيرفة الشاملة	187
المطلب الثاني: الإندماج المصرفي والصيرفة الالكترونية	187
المطلب الثالث: انهيار البنوك الكبيرة وإفلاسها	190
المبحث الثاني: التطورات الرقابية المعتمدة على المعايير الدولية للعمل المصرفي	194
المطلب الأول: متطلبات لجنة بازل في البنوك الجزائرية	201
المطلب الثاني: الآثار المحتملة لمتطلبات لجنة بازل على المنظومة المصرفية الجزائرية	202
المبحث الثالث: الوضعية النقدية للبنوك الجزائرية	204
المطلب الأول: البنية القانونية لتشكيل الجهاز المصرفي	206
المطلب الثاني: تطور معدل المصرفية والكثافة المصرفية	206

المطلب الثالث: تسيير أداء ديون البنوك في فترة 1990-1999	210
المطلب الرابع: فائض السيولة في البنوك الجزائرية وكيفية إدارته 2000-2010	214
المطلب الخامس: مردودية البنوك الجزائرية واثرها على النظام المصرفي	221
المبحث الرابع: تكيف البنوك الجزائرية مع التحولات المصرفية العالمية	228
المطلب الأول: انفتاح السوق الجزائري أمام البنوك الأجنبية	231
المطلب الثاني: إصلاح أنظمة الدفع في الجزائر	231
المطلب الثالث: عصرنة وتحديث نظام الدفع	235
خلاصة	238
الخاتمة العامة	244
قائمة المراجع	250

فهرس الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
1 - 1	أهم المؤشرات الاقتصادية للاتحاد الأوروبي خلال الفترة 1996-2002	26
2 - 1	أهم المؤشرات الاقتصادية لتكتل النافتا خلال الفترة (1996-2002)	27
3 - 1	أهم المؤشرات الاقتصادية لتكتل الآسيان خلال الفترة (2000-2002)	28
4 - 1	السياسات الهيكلية في القطاع المالي	42
1 - 2	تطور مؤشرات المديونية الخارجية للجزائر (1986 . 2010)	50
2 - 2	تطور رصيد ميزان المدفوعات للفترة 1986-2010:	52
3 - 2	مؤشرات التجارة الخارجية الجزائرية للفترة 1986 -2010	55
4 - 2	تطور موازنة الدولة للفترة 1986-2010	60
5 - 2	تطور مؤشر مدركات الفساد في الجزائر خلال الفترة 2003-2008	63
6 - 2	تطور حجم إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الجارية 1986 - 2010)	65
7 - 2	تطور حصة القيمة المضافة من إجمالي الناتج المحلي (1996 . 2010)	66
8 - 2	تطور معدلات التضخم في الجزائر(1986 - 2010)	67
9 - 2	تطور معدلات البطالة في الجزائر (1986 . 2010)	69
10 - 2	تطور رصيد حساب العمليات الجارية (1994 . 2010)	71
1 - 3	المخصصات المالية برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001 – 2004)	87
2 - 3	المخصصات المالية لبرنامج دعم النمو الاقتصادي (2005 – 2009)	90
3 - 3	معدل مساهمة القطاع الخاص في القيمة المضافة.	98
4 - 3	تطور عدد التصريحات للفترة (2002-2010)	104
5 - 3	عدد التصريحات المتعلقة بالحوادث لفترة (2002-2007)	104
6 - 3	تطور عدد تصريحات الممنوعين من الحصول على الشيكات (2002 . 2008)	105
1 - 4	معامل الاستقرار النقدي في الفترة 2001 - 2006	140
2 - 4	تطور معدل إعادة الخصم خلال الفترة 1972 - 2010	166
3 - 4	تطور معدل الاحتياطي الإلزامي وحجم إيداعاتها (1994 . 2009)	170
4 - 4	تطور المعاملات داخل السوق النقدية للفترة 1998-2003)	175
5 - 4	تطور الكتلة النقدية وإجمالي الناتج المحلي والائتمان المحلي (1990 . 1994)	177
6 - 4	تطور النسب النقدية(1990 . 1994)	178
7 - 4	تطور الكتلة النقدية وقروض للدولة والنسب النقدية خلال الفترة (1994 . 1998)	181
8 - 4	تطور المؤشرات النقدية (2000 – 2010)	182
1 - 5	طبيعة تطور نسبة القروض المتعثرة في البنوك الجزائرية للفترة (2006 – 2010)	205
2 - 5	تطور عدد البنوك والمؤسسات المالية في الجزائر 2001-2013.	208
3 - 5	تطور الشبكة البنكية لعام 2000-2012	211

5 - 4	عدد الشبابيك المصرفية المعتمدة من قبل بنك الجزائر	212
5 - 5	تطور ميزانية ونشاط البنوك في الجزائر 2002-2010	213
5 - 6	ميزانية التطهير المالي للبنوك الخمسة لنهاية 2000 و2001	218
5 - 7	قيمة مدفوعات الخزينة في إطار اتفاقيات الشراء لنهاية 2001	219
5 - 8	إعادة رسملة البنوك العمومية بما فيها صندوق الادخار للفترة 1991-2001	220
5 - 9	طبيعة ومصدر القروض الموزعة للفترة (2001 - 2010)	224
5 - 10	تطور مردودية رأس المال البنوك العمومية والبنوك الخاصة خلال الفترة (2003 – 2010).	229
5 - 11	مردودية أصول البنوك العمومية والبنوك الخاصة خلال الفترة (2003 – 2010).	230
5 - 12	المعاملات التي تمت بين البنوك خلال الفترة 2008-2011	237
5 - 13	عدد الشبابيك التي تقبل الدفع بالبطاقة البنكية (C.I.B)	238

مقدمة عامة

مقدمة:

عرف العالم بعد الحرب العالمية الثانية تحولات كبيرة في العلاقات الاقتصادية الدولية, أسفرت عن ظهور العولمة كأهم سمة للنظام الاقتصادي العالمي الذي يتركز على مبدأ التحرير وانفتاح الأسواق، وهو ما أدى إلى ظهور عدة تحديات أهمها كيفية تقوية الجهاز المصرفي والمالي للدول حتى يتمكن من امتصاص حدة الصدمات سواء في البيئة الاقتصادية المحلية أو الدولية.

كما ارتكزت عولمة النشاط المالي والمصرفي أيضا على تطوير أداء العمل المصرفي في مجال الخدمات المالية والمصرفية نتيجة التطور في ميدان الاتصالات بالتعامل بالأنشطة المستحدثة في مختلف المشتقات المالية، فضلاعن الخدمات المصرفية الأخرى كالنقود والخدمات الالكترونية، التأمين المصرفي والتوريق المالي الذي أصبح من أبرز الأدوات المالية الحديثة لتقنيات التمويل قصد تحسين مصادره، تعبئة الادخار وجلب رؤوس الأموال اللازمة.

بحكم التشابك والتداخل المالي على مستوى العالم أصبحت البنوك تعمل في بيئة تتسم بالديناميكية وتعاظم الضغوطات التنافسية مما أملى على كل البلدان التحكم في القواعد المالية لمراقبة مستوى المخاطر التي تحيط بالعمل البنكي ووضع الإجراءات الرقابية الضرورية لاحتواء المخاطر التي تتعرض لها البنوك ومن ثم تعزيز صلابة النظام البنكي.

لقد شكلت مواجهة المخاطر البنكية موضوع اتفاق عالمي يعرف باتفاقيات بازل (1-2-3) التي تصب كلها في الرفع من ملاءة البنوك بإصدار توصيات تتضمن أهم المعايير والقواعد الاحترازية التي تساهم في تدعيم المركز المالي للبنك حتى يوازن بين حماية المودعين من جهة والحد من المخاطر التي يتعرض لها نتيجة توظيفه لموارده من جهة أخرى.

جاءت توصيات لجنة بازل في ظروف وصلت فيه السياسات التنموية المتبعة من طرف العديد من الدول في سنوات الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي (سياسة إحلال الواردات وسياسة الصناعات المصنعة في الجزائر) إلى مأزق تفاقمت أحدثه مع مشكلة المديونية الخانقة التي انفجرت عام 1982, مما دفعها إلى تبني إصلاحات تحت إشراف المؤسسات النقدية العالمية انطلاقا من مقاربتين:

- سياسة المعالجة بالصدمة: حسب هذه المقاربة تتم الإصلاحات دفعة واحدة مع القضاء على المؤسسات الفاشلة واستبدالها بمؤسسات قوية تستجيب لقوى السوق.

- سياسة المعالجة التدريجية: إقامة السوق بصفة تدريجية مع بقاء المؤسسات القديمة، مع الأخذ بالحسبان المعطيات السياسية والاجتماعية عند تفاعل قواعد السوق واستحداث المؤسسات.

اتجهت الجزائر على غرار العديد من الدول إلى التفاوض مع صندوق النقد الدولي بعدما عاشت أزمة اقتصادية خانقة جراء انهيار أسعار النفط سنة 1986 من أجل إيجاد الموارد المالية اللازمة لتصحيح الاحتلالات الاقتصادية وهذا بتنفيذ برنامج استعداد ائتماني، كان الهدف منه مراقبة توسع الكتلة النقدية وتقليص عجز الموازنة العامة وتحرير الأسعار ...الخ. ثم برنامج التعديل الهيكلي الذي كان الهدف منه

إعادة التوازنات الاقتصادية الكلية من خلال إصلاحات عميقة تشمل جميع القطاعات والمتغيرات الاقتصادية، من بين أهم البنود التي ركز عليها الإصلاح هو بند المنظومة المصرفية التي يقع على عاتقها جزء من تنفيذ سياسة الإصلاحات.

يعد إصلاح النظام المصرفي الخطوة الأساسية لإصلاح الاقتصاد، نظرا للمكانة الحيوية التي يحتلها هذا النظام ضمن الهيكل المالي للاقتصاد من حيث تعبئة الادخار وتمويل التنمية، ومن ثم المحافظة على الاستقرار الاقتصادي. من أجل هذا أصدرت السلطات النقدية قانون النقد والقرض 90-10 ليتمكن البنك المركزي من أن يتدخل بمختلف أدوات السياسية النقدية لضبط حجم العرض النقدي والتأثير في المتغيرات الاقتصادية بما يخدم الدائرة الحقيقية والاستقرار الاقتصادي.

وعليه يمكن تقييم السياسة النقدية من خلال المربع السحري لكالدور KALDOR الذي يعتبر المرأة العاكسة لحالة الاقتصاد خلال سنة معينة حسب أهداف السياسة الاقتصادية المتمثلة في تحقيق معدل نمو مقبول، التحكم في معدل التضخم، خفض معدل البطالة وتحقيق التوازنات الخارجية.

أسفرت إصلاحات التسعينات أن الجزائر استطاعت إعادة التوازنات المالية الكلية، مما هيأ المناخ المناسب للمواصلة في الإصلاحات في ظل الوفرة المالية الناتجة عن ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية وإتباع سياسة توسعية تجسدت في انجاز برامج استثمارية ضخمة متمثلة في برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001 – 2004) برنامج دعم النمو الاقتصادي (2005 – 2009). لكّن تحقيق أهداف السياسية الاقتصادية حسب هذا الطرح يعتمد فقط على السياسة المالية مما دفعنا إلى طرح الإشكالية التالية:

إلى أي مدى يمكن أن يؤثر إصلاح النظام المصرفي على فعالية السياسة النقدية وما هي حدوده في تفعيل التنمية الاقتصادية ؟

وحتى يتيسر لنا السيطرة على جوانب الموضوع، ارتأينا طرح مجموعة من الأسئلة الفرعية التي تساعدنا في توجيه الدراسة وهي:

1-كيف تؤثر التحولات الاقتصادية والمالية الدولية على النظام المصرفي الجزائري؟

2-ماهي مكانة السياسة النقدية ضمن الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر؟

3- هل تفعيل السياسة النقدية لوحده كافي لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية ؟

4-هل يمكن للبنوك الجزائرية مواكبة الاتجاهات العالمية الحديثة في العمل المصرفي لتفعيل السياسة النقدية.

<u>فرضيات البحث:</u>

للإجابة على الأسئلة المطروحة ارتأينا وضع الفرضيات التالية:

- يرتبط نجاح السياسة النقدية بالجزائر باستخدام الميكانزمات النقدية غير المباشرة؛
- ربما تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية بالجزائر مرتبط بفعالية السياسة النقدية والمالية معا؛

– تتوقف صلابة النظام المصرفي في الجزائر على تطبيق كل القواعد الاحترازية؛

– قد يعود تطبيق السياسة التوسعية المعتمدة على الإنفاق الحكومي إلى القدرة الاستيعابية للاقتصاد الجزائري.

أهمية الدراسة وأهداف البحث:

تكمن أهمية الدراسة في محاولة إبراز أثر إصلاحات النظام المصرفي على السياسة النقدية وأهمية تلك الإصلاحات في خلق فرص حقيقية للنمو الاقتصادي، حيث أن تطبيق سياسة نقدية أكثر فعالية وتأثيرا على المتغيرات الاقتصادية يمرّ بإصلاح النظام المصرفي كونه العمود الفقري للسياسة الاقتصادية من حيث تعبئة المدخرات وتمويل التنمية.

من خلال هذا البحث نحاول أن نضع هذه الإصلاحات ليس فقط في إطارها المحلي وإنما في السياق العالمي الذي يفرض على كل الدول أن تلتزم بالقواعد الاحترازية لمواجهة أثر الصدمات المالية.

أما عن أهداف البحث يمكن تلخيصها في النقاط التالية

– تشخيص واقع إصلاحات النظام المصرفي الجزائري خلال الفترة 1990–2010.

– محاولة تحليل، وفحص أثر التغيرات المالية والمصرفية العالمية على فعالية النظام المصرفي الجزائري وبالتالي على السياسة النقدية وأثرها على التنمية الاقتصادية.

– إبراز مساهمة ودور الجهاز المصرفي الجزائري (عمومي، خاص، أجنبي) في التنمية الاقتصادية.

منهج البحث:

من أجل الإجابة على إشكالية البحث، وتحقيق أهدافه للتأكيد من صحة الفرضيات من عدمها، اعتمدنا المنهج الوصفي، الذي يتماشى وطبيعة الموضوع لغرض وصف وعرض وتحليل المعطيات التي لها علاقة بإشكالية البحث، لنخلص في النهاية إلى جملة من الملاحظات والنتائج، وتعتمد في ذلك على مجموعة من المصادر والمراجع .

حدود الدراسة: تم تحديد هذه الدراسة بمجموعة حدود نوجزها فيما يلي:

–إن الجانب المكاني للدراسة يتمثل في استعراض المحاور الكبرى للإصلاحات الاقتصادية المصرفية في العالم وتأثيرها وواقعه على المنظومة المصرفية الجزائرية بالإضافة إلى الاهتمام بالبعد الوطني المحلي، حيث سنستعرض ونحلل أداء السياسة النقدية ومكانتها ضمن الإصلاحات الاقتصادية.

– أما من الناحية الزمانية، فقد تناولت الدراسة الفترة الممتدة (1990–2010) أي مرحلة بوادر ظهور انتقال القطاع المصرفي الجزائري نحو اقتصاد السوق، مرورا بمختلف مراحل تطورها وأهم إصلاحاتها مع إدارة أدوات السياسة النقدية إلى غاية تعديل قانون النقد والقرض لسنة 2010 لظهور الأزمة خوفا من انتقالها إلى اقتصاد الجزائر وأداء العمل المصرفي حسب الاتجاهات الحديثة.

الدراسات السابقة:

من أجل الإلمام بكل جوانب الموضوع، وإثراء البحث، تمّ الإطلاع على عدة دراسات وأبحاث في ميدان سياسات الإصلاحات البنكية والنقدية، حيث كان اهتمام الكثير من الباحثين والاقتصاديين، محللة الصعوبات التي واجهتها وتواجهها الجزائر لتغيير وتحسين أداء عمل البنوك من خلال السياسة النقدية ضمن التطورات الاقتصادية العالمية، ونوجزها فيما يلي:

1 محمد راتول وصلاح الدين كروش: تقييم فعالية السياسة النقدية في تحقيق المربع السحري لكالدور في الجزائر خلال الفترة (2000 . 2010) [1]

يتناول هذا المقال تقييم السياسة النقدية المطبقة في الجزائر ومدى فعاليتها في تحقيق الأمثلية وفقا للمربع السحري لكالدور من خلال متغيراته الأربعة، النمو، التضخم، البطالة، ورصيد ميزان المدفوعات، كما تناول أيضا مختلف الآليات الخاصة بالسياسة النقدية المؤثرة على متغيرات المربع السحري المذكورة سابقا، ومحاولة تطبيقه على الجزائر بحثا عن الأمثلية حيث أشار إلى مختلف القنوات التي تنتقل عبرها الآثار النقدية إلى المتغيرات الاقتصادية الكلية، كقناة سعر الفائدة، قناة توفر الائتمان، أسعار الأصول أسعار الصرف . توصل إلى أن فعالية هذه القنوات تختلف من اقتصاد لآخر بحسب كفاءة النظم المالية ووضّح جيدا كيف تؤثر القنوات الخاصة بالسياسة النقدية على مجموع متغيرات المربع السحري لكالدور . كما تناول المقال تطور السياسة النقدية في الجزائر من 2000 . 2010 وتطور سعر الصرف في نفس الفترة وركز على التطورات النقدية والائتمانية والمصرفية خلال نفس الفترة وذلك من خلال الموجودات الخارجية الصافية، تطور الكتلة النقدية (M2)، تطور القروض في الاقتصاد بالإضافة إلى تطور السيولة البنكية (2000 . 2010)، كما وضّح في محتوى المقال أثر السياسة النقدية على متغيرات المربع السحري في الجزائر لسنة 2000 . 2010 ومقارنته بالمربع الأمثلي، وتوصل إلى أن السياسة النقدية خلال هذه الفترة لم تحقق الأمثلية حسب المربع السحري باستثناء المحافظة على استقرار المستوى العام للأسعار، لأن أهداف السياسة النقدية تخضع لتغيرات الوضع الدولي والمتعلقة بأسعار المحروقات وأهم النتائج هي:

. انخفاض الطاقة الاستيعابية للاقتصاد الجزائري

. ارتباط الاقتصاد بالإنفاق العمومي

. ضيق وتخلف السوق المالي

2 . مفتاح صالح: " النقود والسياسة النقدية مع الإشارة إلى حالة الجزائر في الفترة (1990-2000)[2]"

---

1 . محمد راتول صلاح الدين كروش، تقييم فعالية السياسة النقدية في تحقيق المربع السحري لكالدور في الجزائر خلال الفترة (2000 . 2010) مجلة بحوث اقتصادية عربية العدد 66 سنة 2014

2 . مفتاح صالح، النقود والسياسة النقدية مع الإشارة الى حالة الجزائر في الفترة (1990-2000)، أطروحة دكتوراه الدولة في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2002-2003.

يقوم هذا البحث على الفرضية التالية وهي أن فعالية السياسة النقدية تزداد عندما يتم التنسيق بينها وبين السياسة المالية في تحقيق الأهداف الاقتصادية العامة، مثل: النمو، التشغيل وتوازن ميزان المدفوعات واستقرار الأسعار ومكافحة التضخم، مع الإشارة أن معالجة هذه المشاكل الاقتصادية تختلف من بلد إلى أخر، وهذا حسب درجة نمائه وتطور جهازه المصرفي والمالي. حيث يكون للسياسة النقدية دورا فعالا في تحقيق الأهداف المنشودة.

عرفت الإصلاحات العميقة للاقتصاد الجزائري تطورا نوعيا في المرحلة المدروسة (1990-2000) لكونها حافلة بالقوانين الاقتصادية والمصرفية، وهي الفترة التي بدأت فيها بعض أدوات السياسة النقدية تظهر إلى الوجود وتتطور تدريجيا.

وتمثلت نتائج البحث في النقاط التالية:

- كان دور البنك المركزي مهمشاويقتصر على إصدار النقود لتمويل عجز الميزانية وبدون مقابل خلال العقود المنصرمة (1960-1970-1980)، الذي عرفها الاقتصاد الجزائري من اختناقات كبيرة. وهذا يعود إلى تبني التسيير المركزي المخطط واعتماد نموذج الصناعات المصنعة. وهذه العقود ألقت بثقلها على الاقتصاد، واعتمدت الجزائر بما يسمى اقتصاد المديونية نظرا لضعف السوق المالية.

- تميز الاقتصاد الجزائري بالتداول النقدي خارج الدائرة المصرفية وهذا يضعف سيولة الجهاز المصرفي والتسيير الإداري لسعر الصرف وأسعار الفائدة وعدم قابلية الدينار للتحويل. كل هذا أعاق عمل السياسة النقدية وأخر تقلدها مكانة هامة في الاقتصاد الجزائري، إلا بعد صدور قانون النقد والقرض الذي أرجع لها مكانتها في الاقتصاد وكذا أدواتها وأهدافها.

دراستنا للموضوع سوف تكون مكملة لنوعية الدراسة التي تناولها الباحث من حيث الإصلاحات وأثارها على تفعيل السياسة النقدية وما ينجز عنها من نتائج خاصة وأننا مددنا فترة الدراسة من سنة1990 إلى غاية 2010 وهي فترة رأيناأنها مواكبة للعديد من الإصلاحات التي عرفتها المنظومة المصرفية.

3 . بن عبد الفتاح دحمان: " السياسة النقدية ومدى فعاليتها في إدارة الطلب الكلي-دراسة حالة الاقتصاد الجزائري-"[1].

انطلق الباحث في معالجة الإشكالية المطروحة من عدة فرضيات نلخصها في:

إن أداء السياسة النقدية بالجزائر كان أكثر صرامة في فترة تنفيذ برنامج صندوق النقد الدولي، ويعتمد الاقتصاد الجزائري على الأدوات السياسة النقدية غير المباشرة التي يعترضها ضعف أداء بعض الهياكل الاقتصادية أو انعدامها، كما يرتبط مستوى نمو الاقتصاد لصادرات المحروقات، ليجعل الإصدار النقدي به حساسا لتقلبات أسعار البترول وكذلك التغيرات التي يعرفها الدولار باعتباره عملة التقييم الأساسية بالأسواق.

[1] . بن عبد الفتاح دحمان، " السياسة النقدية ومدى فعاليتها في إدارة الطلب الكلي-دراسة حالة الاقتصاد الجزائري-أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004.

النتائج المتوصل إليها:

– تراجع أداء السياسة النقدية وفعاليتها على إدارة الطلب الكلي في فترات انخفاض أسعار المحروقات في سنة 1986 و1998، في حين تحسنت فعالية أدائها في (1990–2000) الشيء الذي جعل السياسة النقدية ترتكز على أسس كمية محددة للاقتصاد أمرا عويصا، نظرا لحساسية الاقتصاد الجزائري للسوق النفطية وعملة تقييم منتجات هذه السوق.

– سجلت المؤشرات النقدية معدلات إيجابية خلال فترة تعاقد الجزائر مع صندوق النقد الدولي للمتطلبات المشروطية.

– يؤثر ضعف أداء بورصة الجزائر ذات المنتجات المالية المحدودة على أداء السلطة النقدية، وعدم قدرتها على تفعيل الأدوات النقدية غير المباشرة ليبقى الاقتصاد الجزائري رهن اقتصاد المديونية.

– لايزال ارتفاع معدل الكتلة النقدية خارج الجهاز المصرفي (السوق الموازية) بسبب انخفاض معدل الودائع لأجل في القطاع المصرفي نظرا لحداثة نشأته خلال (1999–2002) هذا على الرغم من قدرة الاقتصاد الجزائري على امتصاص معدل التضخم لنفس الفترة.

رغم أن الدراسة تركز على مدى فعالية السياسة النقدية في إدارة الطلب الكلي على الاقتصاد الجزائري إلاأنها تعطينا تحليلا وافرا عن أدوات السياسة النقدية وأهدافها وهو ما يهمنا في هذا البحث.

4 . صديقي مليكة: "برامج الإصلاح الهيكلي وأزمة التحولات في الاقتصادياتالانتقالية–حالة الجزائر"[1]

لقد تناولت هذه الدراسة مشاكل التحول لاقتصاد السوق في الاقتصاديات الانتقالية وإسقاطها على حالة الجزائر لأنها تسعى جاهدة إلى الاندماج في الاقتصاد العالمي، لهذا بنيتالإشكالية على مختلف المشاكل والصعوبات التي تواجه مثل هذه الاقتصاديات في مسار تحولها.

حيث ركزت الدراسة على مرحلة الانتقال إلى اقتصاد السوق مبرزة مشاكل التحول وهذا من خلال تجارب عدة دول من بينها الجزائر، التي مرت خلال المرحلة الانتقالية بأزمة حقيقيةجعلتها تمشي قدما في إصلاحات مالية ونقدية، وهو الجانب الذي جلب اهتمامي في هذه الرسالة مرتكزة على فعالية السياسة النقدية ضمن هذه التغيرات الدولية لما لها من تأثير مباشر على المتغيرات النقدية والمالية لارتباط الإطار المحلي بشكل كبير بالسياق العالمي.

5 . بوزعرور عمار: " السياسة النقدية وأثرها على المتغيرات الاقتصادية الكلية–حالةالجزائر–(1990–2005)"[2].

---

[1]. صديقي مليكة "برامج الإصلاح الهيكلي وأزمة التحولات في الاقتصاديات الانتقالية" – حالة الجزائر–أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006–2007.

[2] – بوزعرور عمار، " السياسة النقدية وأثرها على المتغيرات الاقتصادية الكلية–حالةالجزائر–(1990–2005)أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007–2008

تتمحور الدراسة حول إبراز الدور الأساسي للسياسة النقدية في تحقيق معدل نمو اقتصادي مرتفع في الجزائر وتأثير هذه السياسة على بعض المتغيرات الاقتصادية (1990-2005) كالتضخم، استقرار الأسعار، عرض الكتلة النقدية وتوازن ميزان المدفوعات، مما جعله تبني الفرضيات التالية:

- تتأثر المتغيرات الاقتصادية الكلية-كالتضخم وتوازن ميزان المدفوعات-عند إصلاح أدوات السياسة النقدية، كما تؤثر في الأهداف الوسيطية في السياسة النقدية.

- تؤدي السياسة النقدية إلى حدوث التنمية بفعل الإصلاحات الذاتية والإصلاحات المرتبطة مع الصندوق النقد الدولي.

- تبقى السياسة النقدية لها دورا في دعم النمو خاصة عند تحقيق نتائج إيجابية لبرنامج التعديل الهيكلي (1994-1998) ومع ارتفاع أسعار البترول.

- يتطلب التحكم في الكتلة النقدية وتسييرها بما يتلاءم وحاجة الاقتصاد الوطني، سياسة رشيدة تكون بين السياسة الحكومية والسياسة النقدية في ظل التغيرات العالمية الجديدة.

النتائج المتوصل إليها:

- يعتبر قانون النقد والقرض (1990-2010) أكثر أهمية في الإصلاح النقدي والمالي حيث أعطى للبنك المركزي استقلالية أكبر في تنفيذ السياسة النقدية، كما حرّر البنوك التجارية والمؤسسات المالية من قيودها الإدارية وذلك بالعمل على تطبيق المبادئ التجارية وأخذ مسؤولية المخاطرة واسترجاع وظيفة الوسيط المالي.

- أدت إصلاحات أدوات السياسة النقدية إلى نتائج معتبرة خاصة باستعمال أدوات جديدة من أدوات التأثير على السيولة النقدية "استرجاع السيولة عن طريق المناقصة" مما أدى لتحسن الوضعية المالية.

- حدث تطور كبير في عرض الكتلة النقدية خاصة بعد سنة 2001 ويرجع ذلك إلى الانطلاقة في تنفيذ برنامج الإنعاش الاقتصادي والزيادة في الأرصدة النقدية الصافية الخارجية، التي ساعدت ذلك المحيط الدولي المناسب لارتفاع أسعار البترول والتسيير الحذر لموارد البترول منذ عام 2002، بالإضافة إلىإستراتيجية تقليص المديونية الخارجية في عام 2005.

- على رغم من تطور رصيد ميزان المدفوعات، فان رصيد حساب رأس المال بقي سالبا.

على ضوء ماسبق من نتائج فان البحث يعتبر بوابة لفهم تأثير السياسة النقدية على المتغيرات الاقتصادية الكلية، لذلك اعتمدنا عليه كمرجع في تحليل العناصر ذات الصلة.

6 . معيزي قويدر: فعالية السياسة النقدية في تحقيق التوازن الاقتصادي" - في الجزائر (1990-2006)[1]، وقد انطلق الباحث من فرضية أن الإصلاح المصرفي والنقدي في الجزائر تمّ في سياق الإصلاح

[1] معيزي قويدر . "فعاليات السياسة النقدية في تحقيق التوازن الاقتصادي"- في الجزائر(1990-2006). أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسير . 2007-2008.

الاقتصادي الشامل، وبالتالي ساهمت السياسة النقدية إلى جانب سياسات أخرى وخاصة السياسة المالية في تحقيق التوازن الاقتصادي في الجزائر. وان استقلالية السلطة النقدية تساهم في فعالية السياسة النقدية.

كما حاول التأكيد على أن توازن الاقتصاد الجزائري مرهون بتحسن أسعار المحروقات واستقرارها.

وتوصل إلى مجموعة من النتائج ومنها:

– أن الإصلاحات الاقتصادية الشاملة التي طبقتها الجزائر حققت التوازنات الكلية، وأن توازن واستقرار الاقتصاد يتطلب دورا فعالا للسياسة النقدية ودورا مساندا من السياسات الاقتصادية الأخرى ولاسيما السياسة المالية.

– أسهم قانون النقد والقرض في تغيير جذري للجهاز المصرفي وأهدافه، ورد الاعتبار للسياسة النقدية وتحقيق الأهداف الاقتصادية الكلية، إلا أن مستوى أداء البنوك من حيث نوعية الخدمات المقدمة يبقى بعيدا عن أداء البنوك العصرية.

تناولت الدراسة فعالية السياسة النقدية في تحقيق التوازن الاقتصادي في الجزائر والتساؤل المطروح هو: إلى أي مدى ساهمت هذه السياسة في تحقيق هذا التوازن خلال الفترة (1990–2006) أي لمدة 16 سنة، وبحثنا مرتبط تماما بفعالية السياسة النقدية ولكن ضمن إصلاحات النظام المصرفي خلال الفترة الممتدة (1990–2010) أي لمدة 20سنة ومدى أهمية استقلالية البنك المركزي في رسم وتنفيذ سياسة نقدية فعالة التي تبرز فيه الإصلاح لغاية 2010.

7 . قدي عبد المجيد: النظام المصرفي الجزائري أمام التحديات العالمية المعاصرة[1]: هدفت الورقة إلى معالجة تحديات النظام المصرفي الجزائري واتجاهات إصلاحه، والاهتمامات الجديدة التي أفرزتها عمليات الإصلاح وانعكاسات ذلك على أدائه.

توصلت الورقة إلىأن النظام المصرفي عرف تحوّلات عميقة جعلته يستوعب الكثير من تطورات العمل المصرفي الدولي، إلا انه بالنظر إلى حجم الاقتصاد الجزائري وطبيعته المعتمدة على النفط وخلفيته المذهبية قبل الإصلاح تبقى هناك الكثير من الجوانب العالقة، خاصة وان الاقتصاد الجزائري يفتقر إلى وجود سوق مالية فاعلة.

وقد استفدت من هذا البحث في طريقة تناول المتغيرات المصرفية والمالية التي أدتإلى التحرير المالي والمصرفي وتحرير تجارة الخدمات وكذا بروز ظاهرة الأزمات المالية والمصرفية كمتغيرة ظاهرة ومؤثرة على الساحة العالمية، إلى جانب إبراز المناخ العام للصناعة المصرفية في العالم في ظل هذه التطورات وعرض المستجدات في مجال العمل المصرفي المتعلقة بالأنشطةوالأدوات المصرفية، والى اعتماد التكنولوجيا والصيرفة الإسلامية، وبعدها بيّن التطورات الرقابية وبروز الاعتماد على المعايير الدولية للعمل المصرفي.

[1]– قدي عبد المجيد. النظام المصرفي الجزائري أمام التحديات العالمية المعاصرة. مداخلة في الأردن على موقع الانترنيت.2008 .

8 . بركان زهية: " فعالية السياسة النقدية لمكافحة التضخم في ظل العولمة–دراسة حالة الجزائر"[1]

تقوم هذه الدراسة على الفرضية التالية وهي:

- يعتبر استهداف التضخم أهم خطوة للإبقاء على التضخم قيد السيطرة.
- تأثرت معدلات التضخم في الجزائر بالارتفاع في ظل التغيرات العالمية والمصرفية
- عملت الأزمة المالية إضعاف فعالية السياسة النقدية وأدائها في الاقتصاد الجزائري.

وتوصلت إلى مجموعة من النتائج ومنها:

- ضرورة تحديد معالم واضحة للسياسة النقدية من حيث الأهداف والأساليب لاستهداف التضخم، الذي سيتماشى مع تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية.

- إن حصول بنك الجزائر على الاستقلالية من خلال إصلاح المنظومة المصرفية، ساهم في تحقيق استقرار الأسعار وزيادة فعالية السياسة النقدية، حيث أصبح يستخدم الأدوات النقدية غير المباشرة في مكافحة التضخم وتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية.

- تواجه البنوك الجزائرية معوقات بعضها من واقع القوانين والتشريعات الخاصة بنظام البنوك، والبعض الآخر من واقع التغيرات والتطورات على المستوى الاقتصادي العالمي في إطار التحولات العالمية رغم أن الأطروحة تناولت موضوع مكافحة التضخم، إلا أن ربطها بفعالية السياسة النقدية في إطار التحولات العالمية جعلني أستفيد منها، من جانب تحليل السياسة النقدية والأدوات التي تستند إليها،

خاصة في ظل استقلالية بنك الجزائر.

وفي إطار بحثنا حاولنا أن نقف عند بعض النقاط التي تناولها هذا البحث مع التركيز على فعالية السياسة النقدية من خلال إصلاحات المنظومة المصرفية التي شرع فيها في سنوات تسعينات القرن الماضي.

9 . بوشة محمد: " تقييم نتائج السياسة النقدية في ظل الإصلاحات الاقتصادية– حالة الجزائر (1990–1998)"[2]

ارتكزت إشكالية هذه الدراسة على اختبار فعالية السياسة النقدية التي اعتمدتها الجزائر في إطار الإصلاحات الاقتصادية المدعمة من طرف الهيئات الدولية خلال الفترة (1990–1998) وتوصل إلى مجموعة من النتائج نذكرها فيمايلي:

[1]– بركان زهية "فعالية السياسة النقدية لمكافحة التضخم في ظل العولمة" – دراسة حالة الجزائر– أطروحة دكتوراه في علوم الاقتصاد وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2009–2010.

[2]– بوشة محمد" تقييم نتائج السياسة النقدية في ظل الإصلاحات–حالة الجزائر –(1990–1998)"، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر–3–(2012–2013).

– في إطار قانون النقد والقرض:

* استقلالية البنك المركزي كخطوة مهمة تمّإتحادها من أجل إعادة الاعتبار للبنك المركزي حتى يقوم بوظائفه المعروفة على أحسن وجه بعيدا عن كل التأثيرات والضغوطات الممارسة من طرف الخزينة العمومية.

* كما أشار إلى ضرورة الاعتماد على مبدأ الشفافية في عمل البنك المركزي في اتخاذ قراراته، إذ أن الشفافية تعد العنصر الأول الذي تبنى عليه مصداقية أي سياسة نقدية.

عموما نلاحظ أن الباحث قد ركز على الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر والمشروطة من طرف الهيئات المالية الدولية، خلال فترة محددة بفترة التسعينات فقط. أما بحثنا هذا فانه يتطرق إلى إصلاحات التي شهدها النظام المصرفي إلى غاية 2010 ليعطي نظرة شاملة عن جدوى هذه الإصلاحات.

وبصفة عامة، كل الدراسات السابقة التي أطلعنا عليها، توصلت إلى أن:

– السياسة النقدية لا تحقق أهدافها بمعزل عن السياسات الأخرى ولاسيما المالية منها، وفي سياق محلي مرتبط بشكل كبير بالإطار الدولي، ارتأينا أن نربط بحثنا بالمتغيرات الدولية لمالها من تأثير مباشر على المتغيرات النقدية والمالية.

– كل البحوث ركزت على أهمية استقلالية البنك المركزي ومدى أهمية هذه الخطوة في رسم وتنفيذ سياسة نقدية فعالة.

– تمثلت خصوصية البحث حول دراسة الإصلاحات التي شهدها النظام المصرفي الجزائري إلى غاية 2010 ليعطي نظرة واسعة عن جدوى هذه الإصلاحات.

محتوى الفصول:

من أجل الإجابة على الإشكالية والفرضيات المطروحة وتحقيق أهداف هذا البحث، ارتأت الضرورة تناول موضوع إصلاحات النظام المصرفي الجزائري وانعكاساتها على السياسة النقدية خلال الفترة(1990–2010) في خمسة فصول، تسبقها مقدمة عامة .

الفصل الأول: يتناول هذا الفصل السياق الدولي للإصلاحات الاقتصادية مركزين على مختلف التحوّلات التي شهدها الاقتصاد العالمي منذ التوجه لاقتصاد السوق، أين سارعت الاقتصاديات إلى تقليص دور الدولة في الحياة الاقتصادية وتسليم الحركية للقطاع الخاص، بتبني إصلاح الخوصصة والتخلي التدريجي عن القطاع العمومي، بالإضافة إلى تحرير التجارة الخارجية معتمدين على اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة. وذلك ما يتطلب تحرير مالي واسع يتبع التحرير الاقتصادي والتجاري في آن واحد.

الفصل الثاني: نتناول في هذا الفصل السياق المحلي للإصلاحاتفنعرض في المبحث الأول الأوضاع الصعبة التي عاشها الاقتصاد الجزائري خلال منتصف التسعينات من عجز واختلال على مستوى ميزان المدفوعات وتفاقم المديونية الخارجية لتأثرها بالعالم الخارجي، كونه كان يعتمد على الريع البترولي ويوزعه على القطاعات الاقتصادية لبقائها واستمرارها، فدامت الفترة طويلا في هذه الحالة فكلما تراجعت أسعار

النفط في الأسواق العالمية، أدى ذلكإلى عجز موازنة الدولة وانفجار أزمة الدين العام . أما في المبحث الثاني نبيّن هيمنة قطاع المحروقات على الاقتصاد باعتباره محرك انتعاش القطاعات الاقتصادية خاصة في الألفية الثالثة باعتباره اقتصاد ريعي ومرتبط بالخارج، بالإضافةإلى المبحث الثالث أين يتمّ فيه تحليل مؤشرات أداء الاقتصاد الجزائري وربطه بمخطط المربع السحري لكالدور (1990، 1994، 2001، 2010) وقراءة نتائجه لنتمكّن من رسم وتطبيق السياسات الاقتصادية المناسبة.

الفصل الثالث: يخص الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر فإنها لا تقل أهمية عن تلك التي شهدها الاقتصاد الدولي، لمواكبة الإصلاحات الدولية من أجل تفعيل التنمية، ولهذا قامت السلطات بإصلاحات عميقة خصت كل من إصلاحات الاقتصادية مدعمة من قبل المنظمات المالية العالمية وإصلاحات دعم النمو الاقتصادي (1990 – 2010) وإصلاح الهيئات والمؤسسات في المبحث الثاني ثم إصلاح المحيط الاقتصادي والاجتماعي في المبحث الثالث.

الفصل الرابع: يتطرق محتوى هذا الفصل إلى موقع السياسة النقدية ضمن الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، وخصصناه لدراسة السياسة النقدية من خلال مقاربة نظرية للسياسة والتعرّف عن فعالية السياسة النقدية من خلال استهداف التضخم كهدف أساسي لها تماشيا مع حاجة الاقتصاد، وهذا في المبحث الأول، وتطرقنا أيضا لمعالجة استقلالية السلطة النقدية عن السلطة التنفيذية بحق القانون المخول لها حتى يسمح لها بأداء صلاحيتها بكل سهولة وتحقيق الأهداف الاقتصادية في المبحث الثاني.و في الأخير تناول تحليل أدوات السياسة النقدية في ظل التنفيذ للسوق النقدية ما بين البنوك بإشراف وتوجيه بنك الجزائر وإتمام ذلك بتقييم السياسة النقدية معتمدين على بعض المؤشرات النقدية لإعطاء دلالة أكثر.

الفصل الخامس: يتعلق المبحث الأول من هذا الفصل بالاتجاهات العالمية الجديدة على مستوى النظام المصرفي والذي تفاعل معها عمل البنوك وجعلته يعيد تشكيل وتنظيم وتنشيط العلاقات الاقتصادية القائمة في المحيط المصرفي الدولي لتنوع نشاط البنوك وتعدد المنتجات المالية عن طريق اندماجها وذلك باستخدام التكنولوجيا الإعلام والاتصال. وما دام أسلوب تعظيم الربح محمّل بالمخاطر قد يضع نشاط البنوك في وضعية حرجة، مما يدفع إلى تبني معايير دولية احترازية وإجبار نشاط البنوك إلىالخضوع لها من أجل تقليل هذه المخاطر وتقوية الأنظمة المصرفية للتصدي للأزمات المالية وتفادي عدواها، وهو ما تناولناه في المبحث الثاني. كما تطرقنا في المبحث الرابع إلى عمل البنوك الجزائرية والتي عرفت خلال الفترة (1990 – 1999) تسييرا صعبالأداء ديونها ثم انتقلت إلى فترة إدارة فائض سيولتها من خلال عصرنة آليات السياسة النقدية، إلى جانب توسع في البنية القانونية للنظام المصرفي الجزائري . وأخيرا في المبحث الرابع سنحاول معالجة انعكاسات التحولات المصرفية العالمية في مجال عمل البنوك على البنوك الجزائرية ومدى تكيّف السياسة النقدية معها.

وفي خاتمة هذه الدراسة نستخلص مجموعة من النتائج المتوصل إليها من خلال تحليل هذه الفصول وتقديم بعض المقترحات التي نراها مناسبة للإشكالية المطروحة.

الفصل الأول

السياق الدولي للإصلاحات الاقتصادية

تمهيد:

شهد العالم العديدمن التحولات الكبرى والتطورات المتنوعة في جميع الميادين على الاقتصاد العالمي منذ منتصف القرن العشرين، وكانت هناك انعكاسات وردود أفعال لتكيف مع كل هذه التغيرات على مختلف مستويات اقتصاديان البلدان قصد إقامة نظام اقتصادي عالمي جديد.

قد تميزت هذه التحولات الاقتصادية العالمية بتحولات هائلة ومتسارعة نحو عالمية العلاقات التجارية الاقتصادية والتشريعية، ومع إتجاه العالم إلى تشكيل تكتلات وتحقيق مكاسب العمل الجماعي فيما بينها، تجل ذلك من خلال انشاء المنظمة العالمية للتجارة من اجل إرساء قواعد وأسس المنافسة الدولية التي تحكم النظام التجاري العالمي وتحريره وإلغاء الحواجز الجمركية، بالإضافة للثورة التكنولوجية والمعلوماتية التي جعلت من العالم رقعة بدود حدود، وأما بالنسبة للمؤسسات المتعددة الجنسيات فهي مؤسسات عالمية النشاط نظرا لما تحمله من استثمارات مباشرة، من نقل التكنولوجيا، من نقل الخبرات في كل الميادين الاقتصادية(التسيير الإداري، الإنتاجية المالية والتجارية)، في ظل رؤية جديدة يتم من خلالها التحول من إستراتيجية الإحلال محل الواردات إلى إستراتيجية الإنتاج من أجل التصدير.

ومع هذه التغيرات التي شهدها ولا يزال يشهدها الاقتصاد العالمي يتضح أن تلك التحولات جميعها تدور حول مبدأ تحرير التجارة الدولية بإعتبار أن التجارة الخارجية وإزالة القيود الجمركية التي تقف أمام تدفقات السلع والخدمات ورؤوس الأموال والعمالة في إطار سعيها نحو تعظيم الصادرات وتقليل الواردات وزيادة القدرة التنافسية قصد جذب قدر ممكن من الاستثمارات الدولية.

هذا الوضع يحتم تراجع الدور الاقتصادي للدولة لترك تسيير الأنشطة الاقتصادية بين أيدي المؤسسات الإنتاجية حتى ترسم إستراتيجيتها في تحسين أداء طرق تسيير عملها ومنه تحقيق الربح والمردودية وبأقل تكلفة ممكنة .

إستكملت الدول المتقدمة فعليا عملية التحرير المالي في نهاية الثمانينات لأنه لا يمكن الحديث عن سيرورة التجارة الدولية وتقنياتها في ظل غياب هذا، وتبقى التجارة الخارجية مرتبطة بمجموعة من القطاعات الضرورية كقطاع المؤسسات المالية بهدف تقديم خدمات متكاملة، ليدخل هذا الأخير ضمن التطورات المالية العالمية التي نص عليها صندوق النقد الدولي، وتتطلب تحرير أجهزة وتقنيات البنوك لعملية التمويل المالي وذلك لمسايرة العمليات الاقتصادية.

لذا ارتأينا تقسيم الفصل إلى ثلاثة مباحث أساسية للإصلاحات الاقتصادية في السياق الدولي لمعرفة التحولات التي طرأت على مستوى العالم المتمثلة خاصة في ضرورة تراجع دور الدولة في الميدان الاقتصادي وتشجيع مساهمة تدخل القطاع الخاص أكثر في الممارسات التجارية والاقتصادية مع ضرورة تحرير التجارة الخارجية ورفع الحواجز الجمركية وأيضا استكمالها بحتمية التحرير المالي .

المبحث الأول: تراجع دور الدولة وتنامي القطاع الخاص

تعتبر الدولة عونا اقتصاديا متميزا، مما جعلها تأخذ مكانة هامة ضمن النظرية الاقتصادية وجعلها موضوع نقاش طويل بين التيارات والمدارس الاقتصادية حول دورها في تسيير الاقتصاد أو يبقى السوق وحده قادر على التسيير الفعال وإحداث النمو والتنمية الاقتصادية المرجوة.

يعتبر الاقتصاديون الكلاسيك والنيوكلاسيك من أوائل من نادوا خلال القرنين 18 و19 بسيطرة السوق على الحياة الاقتصادية في حين بقي دور الدولة متطرف، حيث تتدخل في بعض الأنشطة التي لا يقوم بها القطاع الخاص بالإعتماد على ميكانيزمات السوق وفي حالة حدوث خلل يرجع ذلك إلى عوامل أخرى خارج السوق.

ومع تفسير سبب الأزمة العالمية الكبرى لعام 1929 اكد الاقتصادي "Keynes" على ضرورة تدخل الدولة لإعادة التوازن الاقتصادي داخل السوق، واسترجاع دورها من جديد وسيادتها ليصبح دورها الدولة الضابطة، حيث عند حدوث أزمة الكساد التضخمية التي عاشها العالم الرأسمالي، عجزت الدولة عن إيجاد حلول لتلك الأزمة، مما جعل نظرتهم تتغير حول الدولة من قبل الليبرالية والى ضرورة انسحابها من الحياة الاقتصادية وعودة دور السوق من جديد على ساحة اقتصاد السوق العالمي، ان تفسير ماسبق يتضح من خلال مايلي:

المطلب الأول: وظائف الدولة حسب الفكر الإقتصادي:

لقد تعددت وظائف الدولة حسب مختلف أفكار المدارس الاقتصادية باعتبارها عونا اقتصاديا وجعلها تشغل مكانة هامة في هذه النظرية الاقتصادية منذ افكار الكينزيون في الثلاثينات، ولقد اضاف R.Musgravleمنذ صدور كتابه في عام 1959الذي يحمل عنوان: نظرية المالية العامة، ثلاثة وظائف هامة للدولة وهم وظائف التخصيص، التثبيت، وإعادة التوزيع، رفضت المدرسة الليبرالية الأدوار الثلاثة بينما أكد الكينزيون على وظيفة التثبيت حيث ان [1]:

[1]– صديقي مليكة، برامج الاصلاح الهيكلي وازمة التحولات في الاقتصاديات الانتقالية– حالة الجزائر، رسالة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 2006–2007، ص 71.

أولا: وظيفة التخصيص:

تتدخل الدولة من خلال هذه الوظيفة في السوق لتصحيح نقائصه كما تقوم بتخصيص الموارد، كما يسمح لها بتحديد الأسعار والتدخل في مختلف القطاعات الإنتاجية من شأن إعادة توزيع عوامل الإنتاج، رأس المال، وكما يمكن أن تقدم دعما لبعض المؤسسات أو تمنح قروضا وبأسعار فائدة منخفضة، كما تقوم بمهام أخرى في حالة عجز السوق بإنتاج السلع الجماعية غير القابلة للاتجار (الصحة، التعليم....).

ثانيا: وظيفة التثبيت:

تتدخل الدولة لتثبيت الاقتصاد وتوجيهه على الأجل القصير والطويل، والاحتفاظ على التوازنات الاقتصادية الداخلية والخارجية، كما تتدخل لتخفيض وتيرة النمو لتفادي التضخم في فترات الرواج، أما في فترات الركود تقوم عكس ذلك بتشجيع النمو عن طريق تدعيمه والحد من ظاهرة البطالة.

ثالثا: إعادة التوزيع:

من خلال هذه الوظيفة، تقوم الدولة بإعادة توزيع المداخيل عن طريق الاقتطاعات والتحويلات من اجل التقليل من الفوارق في المداخيل بين الإجراء وذلك لتحقيق العدالة الاجتماعية.

المطلب الثاني: مكانة دور الدولة في الحياة الاقتصاد ية ودور السوق حسب المدارس الاقتصادية.

لقد اختلفت أراءالمدارس الاقتصادية حول من يسير الاقتصاد، فمنهم من يرى يجب ان تتدخل الدولة لإعادة تسيير الاقتصاد ويرفضون قواعد السوق وآخرون يؤكدون رفض تدخل الدولة في تسيير الإقتصاد ويؤكدون على قدرة السوق لتحقيق الاستقرار والعودة الى التوازن.

قد اثار جدل كبير حول قيادة وتسيير الاقتصاد من طرف الدولة ام السوق من خلال تقديم مجموعة من الأسباب للمقاربتين، [1]يقدم مؤيدي تدخل الدول مايلي:

- عدم قدرة السوق تزويد متعاملينا بالمعلومات الكافية بسبب اما توزع الموارد او استغلال المعلومات لاعتبارات وتكاليف تقنية.
- عجز السوق عن اصدار الاشارات السعرية عندما تكون اثار خارجية للمشروعات، وفي هذه الحالة لا تعكس الاسعار التكلفة الحقيقية التي يتخملها المستهلك.
- ضيق بعض الاسواق في الدول النامية، مع ضعف التعامل فيها.

[1]– قدي عبدالمجيد، المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية، دراسة تحليلية تقييمية ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة 4 . 2003. ص 14.

- تتعرض الدولة المعتمدة على تصدير مادة أولية واحدة فقط كالدول النفطية الى تتاثر بتقلبات كبيرة في الاسعار واختلالات مستمرة في وضعها التجاري وعلى ميزانية الدولة والدخل الوطني الخ. ومقارنة بالدول التي ترتكز مدخولها على قاعدة صناعية متنوعة.

في حين يقدم معارضي تدخل الدولة الحجج التالية[1]:

- يمكن تحقيق النمو عن طريق قوة السوق ودفع عجلة التقدم بشرط ان ترافقها سياسات فعالة لضمان تطورها .
- السوق قادر على تحقيق واعادة التوازن.

لقد تم تفسير وتبرير تلك الأسباب حسب مختلف النظريات الإقتصادية التالية:

أولا: الفكر الاقتصادي الكلاسيكي:

لقد ساد هذا الفكر خلال القرن 19 واوائل القرن 20 مرتكزا على فلسفة النظام الراسمالي الحر المبني اساسا على الملكية الخاصة والحرية الفردية في الانتاج والاستهلاك بدون الإهتمام بنمط التنظيم الجماعي للاقتصاد، فإرتكز على مبدأ عدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية حيث تعيق في السير الحسن لميكانيزمات السوق وعمل اليد الخفية اللازمة لاقتصاد السوق، مرتكزا على إعادة التوازن في الاقتصاد تحت شعار دعه يعمل اتركه يمر المقولة المشهورة لآدم سميث مؤكدا أن الدولة مؤسسة ضرورية لاقتصاد السوق مع تقليص دورها حيثتنحصر مهامها في ثلاث وظائف رئيسية.[2]

- تعمل على الدفاع وحماية البلد والأفراد والممتلكات من الظلم والتعسف عن طريق قوات الأمن والشرطة والعدالة لإجبار احترامه.
- تقوم بانجاز بعض المنشأت التي لا يقوم بانتاجها القطاع الخاص كبناءالسدود، تصليح الطرق.
- تفرض احترام السير الطبيعي للسوق عن طريق السهر على احترام القوانين والتنظيمات لنجاح وضمان المنافسة.

ثانيا: الفكر الاقتصادي النيوكلاسيكي:

قام مفكروا هذه المدرسة وانصار **" pigeou"** و**"Marchall"** بتحديث الافكار التي جاءت بها المدرسة الكلاسيكية بحيث يجب ان تعمل الدولة على احترام النظام الطبيعي للسوق حتى لا تعرقل هذا النظام وميكانيزماته، حيث يتوازن الاقتصاد مع توفر شروط المنافسة التامة، ومنه ينحصر دور الدولة في المجالات التالية:

[1]- قدي عبدالمجيد، مرجع سابق، ص 15.

[2]– صديقي مليكة، مرجع سابق، ص، 74.

– تتدخل الدولة على خلق الظروف الملائمة للمنافسة والعمل على احترامها، وذلك لتسهيل عمل السوق، وهذا يتطلب على الدولة انتاج التنظيمات والتشريعات لضمان السير الحسن للسوق؛[1]

– تتدخل الدولة في كل النشاطات التي لا تهدف الى تحقيق ارباح، لذا عليها ان تقوم بانتاج السلع الجماعية.

– تتدخل الدولة بتحمل اثار خارجية اما ان تكون اثار ايجابية (بناء المصانع، مساكن او منشأت...) او اثار سلبية (التلوث، استنزاف الثروات..)، حيث يتم ادخال هذه الاثار في حساب التكلفة للاعوان الاقتصاديين عن طريق فرض ضرائب على النشاطات الملوثة او عن طريق منح اعانات للنشاطات التي تؤدي الى احداث اثر ايجابي.

ثالثا: الفكر الاقتصادي الكينزي:

اثبت كينز وانصاره ضعف فعالية السياسة النقدية وادواتها في مواجهة ازمة الكساد العالمي 1929-1933 لعدم وجود قوى تلقائية تعود بالنظام الاقتصادي الى مستوى التشغيل الكامل، مما يتطلب ذلك ضرورة تدخل الدولة لعلاج اسباب الازمات وحدد معالم السياسة الاقتصادية الجديدة حتى يصل الاقتصاد الى التشغيل الكامل ويتحقق التوازن للدخل الوطني.[2] يرى كينز ضرورة تدخل الدولة لإحداث توازن للاقتصاد في ظل عدم التشغيل الكامل ومعالجة تحسين ظروف التشغيل ومحاربة نقص الطلب الفعال وذلك بإتباع سياسة توسيعية للتأثير على إنعاش الطلب الكلي من خلال تدخل الدولة عن طريق:

– سياسة الميزانية: ان هذه السياسة قائمة على العجز الذي يعتبره وسيلة مؤقتة في انتظار تحقيق التوازنات بمستوى تشغيل اعلى، ويؤكد على ضرورة بعث الاستثمار لعلاج نقص الطلب الفعال، تشجيع الاستثمار العمومي ويعتبر الإنفاق العمومي (أشغال عمومية، رواتب الموظفين...) من أشكال الاستثمار العمومي لما له من اثر في مضاعف على الإنتاج، وتبقى افضل السياسات المطبقة عند كينز واتباعه لانعاش الاقتصاد.

– السياسة النقدية حيث تكون مساهمة الدولة في خفض معدلات الفائدة قصد تشجيع الاستثمار ويتم ذلك عن طريق مراقبة اسعار القروض لدى البنوك المركزية.

– سياسة توزيع المداخيلحيث يتم تقليص الفوارق بين المداخيل الناتجة من الأسباب اقتصادية عن طريق اقتطاعات ضريبية واعادة توزيعها على الطبقات الفقيرة والمحرومة.

على الرغم من النجاحات التي عرفتها هذه النظرية تعرضت السياسة الاقتصادية لفقدان فعاليتها منذ السبعينات في ظل الازمة العالمية التضخمية التي ضربت الاقتصاد الراسمالي، وعليه ظهرت افكار جديدة

[1]– بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، حالة الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 2004، ص 32.

[2]– Montoussé M. nouvelles théories économiques , edition breal,p، 91.

لمعالجة هذا المشكل وتوجيهه لمصلحة الاقتصاد وتغلب افكار التي تستند على ان تدخل الدولة تعبر خطر على الحريات الفردية.

رابعا: الفكر الاقتصادي النيولبرالية:

استمدت المدرسة النقدوية من الازمة التي تعرض لها الاقتصاد الراسمالي في السبعينات، فدفعت بمجموعة من المفكرين الاقتصاديين بإنعقاد اجتماع في مدينة سويسرية ليطرحوا افكارهم المعارضة لمبادئ الكينزية حول تدخل الدولة ودورها في الحياة الاقتصادية والعودة الى التحليل الكلاسيكي من خلال توجيهات معاصرة.

تؤكد هذه المدرسة على عدم نجاعة تدخل للدولة في الإقتصاد والتزامها بوظائفها الاساسية، لأعتبار ان السوق قادر وحده على احترام الحريات الفردية، لا تعكس الدولة الاختيارات الجماعية الناتجة عن الاختيارات الفردية بل تدخلها فسوف يحد من الحريات الفردية، وفي هذا السياق يرى **"ملتون فريدمان"** ان الهدف الاقتصادي العام لا يتمثل في تراجع البطالة ولكن في ثبات الاسعار ومنه يشترط تدخل للسياسة النقدية.[1]

أكدت مدرسة شيكاغو الليبرالية ان السياسة الاقتصادية الكينزية غير فعالة لانها لا تتمتع بالمصداقية وعدم فعالية سياسات الضبط الظرفية خاصة سياسة الميزانية لانعاش الطلب، وهذا ما أكد على ان للدولة ليس لها اي دور على النشاطات الاقتصادية لانها تقوم على اساس توقعات الافراد على التكييف الدائم للاسواق، ومنه لا تعبر عن مصالح الجميع في الحياة الاقتصادية.

انطلاقا من ذلك اصبحت افكار المدرسة شيكاغو دليل عملي في توجيه السياسات الاقتصادية للبلدان الراسمالية للتخفيف من حدة الركود والتضخم[2] وسيطرة التيار النيولبرالي على النظام الرأسمالي منذ منتصف السبعينات للقرن التاسع عشر، وتفوق السوق لوحده على الدولة لقيادة الحياة الاقتصادية، وتمثلت أفكارها فيمايلي:

- نجاح السوق على الدولةلحل المشاكل الاقتصادية على المدى القصير والطويل وقدرته على الخروج من الإنكماش.
- انحصار مهام الدولة في الوظائف الاساسية حسب ما يرى انصار النقديون فيما يلي:
  - العمل على احترام قواعد اللعبة التنافسية لسير السوق.
  - العمل على احترام القواعد الاساسية لسير السوق.
  - العمل على انتاج القوانين الاقتصادية لسير السوق.
  - العمل على الحفاظ على حقوق الملكية التي تنشأ عن العقود بين الافراد في حالة حدوث نزاعات.

[1]–Temmar A .les fondements théoriques du libéralisme édition o.p.u, Alger,2005,p 113.

[2] – صبحي تدريس قريصة، النقود والبنوك، مصر، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، 1986، ص 301 .

– احترام الحرية الاقتصادية من خلال احترام الحريات الفردية الناتجة من حرية اختيار الافراد لبناء مجتمع جيد والتي تكون ممارستها في سوق حر في ظل المنافسة، لقيام اقتصاد التبادل .

المطلب الثالث: الخوصصة وانسحاب الدولة في ظل التحولات الاقتصادية العالمية

تعني الخوصصة[1] بمعناها الضيق على تحول المؤسسات التي تمتلك فيها الدولة كل أو جزءمن الرأسمال إلى القطاع الخاص، اما بالمعنى الشامل فتدل عن انسحاب الدولة من الحياة الإقتصادية، يستند هذا التعريف إلى تيار النقدويين الذين يرون ان تدخل الدولة يعرقل قوانين وميكانيزمات السوق، وهو لوحده قادر على إعادة استقرار السوق، ولهذا ينادو بفصل تدخل الدولة من الحياة الإقتصادية وحصرها في الوظائف الأساسية لسير السوق.

أولا: إعادة تحديد دور الدولة من مفهوم الخوصصة وتنامي القطاع الخاص:

لم تحقق الدولة والمؤسسات العمومية لفترة طويلة من الزمن على نتائج جيدة مقارنة بالقطاع الخاص، حيث اعتمدت المؤسسات الخاصة على وضع إستراتيجية للتوزيع الجيد للموارد على مختلف القطاعات الاقتصادية والقيام بمشاريع الاستثمارية، تختلف المؤسسات العمومية عن المؤسسات الخاصة من ناحية الأهداف التي تسعى ألى تحقيقها، ففي الوقت تسعى المؤسسات الخاصة إلى تحقيق الأرباح، تسعى المؤسسات العمومية الى تطبيق سياسة اجتماعية، الذي يقترن بضعف أداء العمل الاداري والتسييري هذه المؤسسات، لهذه الاسباب كلها واسباب اخرى طالبت المؤسسات المالية الدولية في سياق التحولات الهيكلية بتراجع الدولة وتشجيع القطاع الخاص، وتحويل ما امكن تحويله من القطاع العام الى القطاع الخاص حتى انه اصبحت تعطي علامات ممتازة للدول الانتقالية الى اقتصاد السوق عندما تسرع في عمليات الخوصصة[2]

لا يمكن الانتقال الى اقتصاد السوق حسب الهيئات المالية الدولية الا بوجود تحرير اقتصادي وخوصصة للقطاع العام، حيث تعتبر الخوصصة احدى الدعائم الاساسية للتحرير الاقتصادي وكما تعد رمزا لتحول الاقتصاديات الاشتراكية من النظام القديم المسير تسييرا مخططا مركزيا الى النظام الجديد لاقتصاد السوق الذي يتم فيه تحرير كل الاصول المادية والمالية واستغلالهم باكثر فعالية وفق قوى العرض والطلب.

تعتبر الخوصصة من بين الاصلاحات الهيكلية التي تلقت عمليتها عدة صعوبات في العديد من الإقتصاديات، فتحول القطاعات من القطاع العمومي الى القطاع الخاص طرح اشكال عويص في الاقتصاديات الانتقالية الهادفة الى تبني اقتصاد السوق في عدة دول كانت اشتراكية واوربا الوسطى

[1] –Abdeladim leila، Les privatisations d'entreprises publiques dans les pays du maghreb maroc – Alger – Tunisie, éditions internationales , 1998, P 53.

[2] – Stiglitz، la grande déslbusion, édition fayard,2002, p 86

والشرقية...الخ. وهذا ما ادى بالبعض الى القول ان الانتقال يعزز تواجد الدولة اكثر ما يفقدها من مكانتها او ينقص من تواجدها.

تتفاوت اهمية ووزن القطاع العام في الدول الاشتراكية من دولة لاخرى، من حيث مساهمته في خلق الثروة او من حيث التشغيل، وهذا ما ميز سيطرتها الكاملة او شبه كاملة على القطاع الخاص الذي بقي غائبا ومهمشا من خلال مساهمته في النشاط الاقتصادي، فمثلا تبين مكانة القطاع العمومي التابعة للدولة قبل الانتقال في بعض الدول مساهمة هذا القطاع في الانتاج الكلي بنسبة 97.5% في رومانيا، الماني الشرقية 96.5% والاتحاد السوفياتي بنسبة 96% وأما 97% في تشيكوسلوفاكيا....الخ[1]

لقد طال النقاش حول الخوصصة وأهميتها في الإقتصاديات، حتى اخذت طابع الشمولية والعالمية ولقيت الاهتمام من عدة دول متقدمة ونامية في الدول الاسياوية، امريكا اللاتينية وافريقيا وختى البلدان التي لا يسيطر فيها القطاع العام كالولايات المتحدة واليابان.

تعمل الدولة الانتقالية الى اقتصاد السوق بخوصصة وتراجع القطاع العمومي ورفع من نصيب القطاع الخاص في الناتج الداخلي الخام بتحويل الاصول التابعة للدولة نحو الخواص وتسمى بالخوصصة من الاعلى، وانشاء مؤسسات جديدة وتطويرها من طرف الخواص وتسمى بالخوصصة من الاسفل.

لقد بدأت عمليات الخوصصة في مختلف الإقتصاديات في النصف الثاني من الثمانينات، حيث خوصصت عدد هائل من المؤسسات العمومية لتصبح مؤسسات خاصة ذات اداء جيد وقابلة للتكيف مع الوضع الجديد الخاص وتزيد مساهمته في النشاط الانتاجي وعلى مستوى الناتج الداخلي الخام، ففي روسيا مثلا بعد تحويلها تطور القطاع الخاص، تطورا ملحوظا بحيث اصبح ينتج 70% من الناتج الداخلي الخام في عام 2000 مقارنة بنسبة 10% في عام 1992، كما تسعى الخوصصة الى تحقيق عدة اهداف منها:[2]

- خلق مناخ تنافسي بين القطاعات الاقتصادية العمومية بعد تحسين نتائجه الاقتصادية والماليةالتي يتم خوصصة هذه القطاعات؛
- مساهمة القطاع الخاص في زيادة نشاطه وخلق تنافس على مستوى الناتج الداخلي الخام والقطاع الخاص يفسر اهم المؤشرات التي تقيس مدى تقدم مسار الانتقال من تسيير الاقتصاد الاشتراكي الى تسيير اقتصاد السوق وفق قانون؛
- ايقاف دعم الدولة لاسترجاع موازنة الدولة؛
- الحد من فرص ممارسة الفساد واستغلال افضل للمال العام؛
- زيادة ايرادات الدولة من خلال الضرائب المباشرة وغير المباشرة على الشركات بعد خوصصتها؛
- تخفيض البطالة المقنعة بواسطة التخلص من العمالة الزائدة او تدريبهم وتحويلهم الى مشاريع الحاجة او توسيع وتوجيه السياسة التعليمية موافقة المهن المطلوبة في سوق العمل؛

[1]– صديقي مليكة، مرجع سابق ص 205.

[2] – Bizaguet A,le secteur public et les privatisations, édition presses universitaires de France, paris 1988,p 69.

- تنشيط بورصة الاوراق المالية، انعاش السوق المالية، جلب مدخرات القطاع الخاص؛
- فتح باب الاستثمار امام راس المال الاجنبي؛

ترتبط عملية الخوصصة بتواجد الاستثمار الاجنبي المباشر وهو ما املته المؤسسات المالية العالمية برفع كل القيود امام الاستثمار الاجنبي واعطائه نفس التحفيزات التي يحضى بها الاستثمار الخاص الوطني، حيث وفي اطار التحرير التجاري والمالي عرفت ارتفاع حجم الاستثمارات الاجنبية المباشرة في الدول النامية التي فتحت ابوابها لاستقبال هذه الاستثمارات، فوصل حجمه إلى 10% في عام 1980 ليرتفع الى نسبة 33% في عام 1990، وكما نجد بين عام 1992 و2000 500 شركة متعددة الجنسيات تزاول نشاطها في الارجنتين وتبين أن 80% من الارباح المحققة من طرف الاستثمار الاجنبي تم تحويلها الى البلد الام[1]، سيسمح ذلكنقل التكنولوجيا، وادخال ادوات التسيير الحديثة وزيادة الطاقة الانتاجية لدى الدول الانتقالية.

ثانيا: مقاربات الخوصصة في الدول الاشتراكية:

أن تحليل عملية الخوصصة بمختلف الإقتصاديات وفي مختلف الدول يمكن التمييز بين نوعين من المقاربات:

1 – المقاربة بالصدمة: وتعتبر هذه المقاربة من اهم توصيات المؤسسات المالية الدولية والتي اختلت مكانة هامة في سياسات برامج هذه المؤسسات، فحسب هذه المقاربة تتم عملية الخوصصة بسرعة، فتقلل من وزن القطاع العام بظهور القطاع الخاص بقوة وفي فترة قصيرة، لقد خوصصت الألاف من المؤسسات بهذه الطريقة ولقت اقبال من قبل دول اوربا الشرقية، واعطت نتائج جيدة لارتفاع انتاجيتها بمتوسط يتراوح بين 4%الى 5% سنويا.[2]

2– المعالجة تدريجيا: ترتكز عملية الخوصصة حسب هذه المقاربةعلى ان مدة التحول الجذري لهذاطويلة، كما يمكن التمييز بين مقاربتين مختلفتين في هذا الإطار، الاولى المقاربة الجذرية والمقاربة الثانية تدعى بالمقاربة التطورية[3]:

أ– المقاربة الجذرية: تعتمد هذه المقاربة على ضرورة القضاء على القطاع العمومي واستبداله بالقطاع الخاص، وذلك بغرض تحقيق هدفين، الاول هو تقليل دور القطاع العام حتى يزول، اما الهدف الثاني يرتبط بالقطاع الخاص الصغير الحجم في البلدان الانتقالية للدول الاشتراكية والذي يتركز في قطاع الخدمات والتجارة التي لا تحتاج الى رؤوس اموال ضخمة، ولهذا لا يستطيع ان يلعب دورا كبيرا في المراحل الاولى للانتقال في اقتصاديات، ويمكن ان تعوض عمليات الخوصصة القطاع العمومي تطور القطاع الخاص.

اختلفت خوصصة دول اوربا الشرقية عن دول اوربا الغربية في الثمانينات من حيث العدد الكبير للمؤسسات المعروضة للخوصصة التي مست القطاعات (الصناعة، الزراعة، الخدمات، المرافق العمومية)

[1] –Salama P, étude citée devant le séminaire du developpement duvidurable, crip,aitec,du 14,15/ février 2002.

[2]– صديقي مليكة، مرجع سابق ص 201.

[3]– نفس المرجع ،ص 202.

او من حيث الحجم(المؤسسات كبيرة جدا، متوسطة وصغيرة)، وفي بداية التسعينات، تابعتها عدة دول بخوصصة واسعة بهدف احداث القطيعة مع النظام السابق عن طريق تحويل عدد كبير من المؤسسات العمومية الى القطاع الخاص ليدخل الى اقتصاد جديد ويصبح مندمج مع الاقتصاد الدولي، وهذا لا يتحقق الا بوجود الارادة القوية والرغبة في عدم التراجع، مما اتبعت بعض الدول عملية خوصصة واسعة وسريعة..

قد تم في بعض الدول اعتماد اشكال مختلفة للخوصصة لتحويل الملكية وتصبح خاصة كطريقة بيع بالمزاد العلني، نظام القسائم، البيع بالتراضي، اعادة الاصول الحقيقية الى اصحابها، التصفية مع بيع الاصول او شراء المؤسسات من طرف مسيريها او من طرف عمالها، تحويل الملكية وانشاء مؤسسات جديدة .

ترى المقاربة الجذرية ان القطاع الخاص الناشئ في الدول الانتقالية، لا يمكن ان يتنامى بصفة تلقائية في محيط اقتصادي صعب وغير مشجع، وفي نفس الوقت لا يمكن انتظار القضاء التدريجي على القطاع العمومي والتطور البطيء لقطاع خاص، ولكن هذا يتطلب الوصول لمستوى معين ليسمح المرور من النظام الاشتراكي الى اقتصاد السوق.[1]

يرى بعض الاقتصاديين ان عملية خوصصة المؤسسات العمومية تبقى حجر الزاوية في استراتيجية التحول، وبالتالي فان عدم الاكتفاء بتطور قطاع خاص عن طريق الدخول الحر لمؤسسات جديدة، فهذا يؤثر على سير عملية الانتقال، ذلك ان التعايش ولفترة طويلة بين قطاع عام ضخم وغير فعال ومؤسسات صغيرة نشيطة وهو ليس خيار ينصح به، فهذا احتمال تستفيد وضعية الاقتصاد من مساهمة القطاع الخاص، ولا يستطيع ان يتطور ليصل الى مستوى مقبول مرضي، مما يبقي قطاع الدولة المسيطر ومن المخاطرة، التالية: [2]

- عودة الخسائر المالية الهامة، وتغطيه هذه الخسائر من الادخار الوطني وطرد القطاع الخاص لعودة قطاع الدولة المبذرة .
- التراجع في سياسات الاصلاحات تحت الضغوط الاجتماعية مثل ارتفاع البطالة.

ب- المقاربة التطورية: ترتكز المقاربة التطورية على مبدأ رفض السرعة لانها تحتاج الى وقت للقضاء على القطاع العام عند تطبيق عمليات خوصصة مؤسسات التابعة للدولة وعدم القضاء عليها بسرعة، بل تقترح هذه النظرية التقليص من اثار هذه المؤسسات السالبة عن طريق تشديد القيود على ميزانية المؤسسات العمومية، وتقليص من الانفاق لتصبح تؤدي مهامها اقتصاديا وماليا المرجوة تحقيقه، لان هدف هذا التقليص هو تلبية الحاجات والمتطلبات الاجتماعية.

[1] –Russin P، la privatisation de l'économie par création d'entreprise، une nouvalle approche dela transition, le cas de la pologne, iniversité paris, 2002, p 15.

[2] – idem, p 16

عاشت مؤسسات الدول الاشتراكية لسنوات طويلة معتمدة على اعانات مالية من قبل الخزينة العمومية لتغطية خسائر وتطبيق اسعار ادارية بدون اخذ بالحسبان لمفهوم الشروط السوق مما ابعدتها عن الفعالية الاقتصادية وعن الكفاءة والربحية ولا يسمح لها بمواجهة منافسة المؤسسات التي تعمل وفق اليات السوق ومعايير العالمية، وفي اطار العولمة افرزت وضعا جديدا في العلاقات الاقتصادية الدولية، وادى الى تحول وظائف جدد للدولة والاستغناء عن بعض منها، ومن بين الوظائف الجدد اهمها: [1]

أ- محاربة الفقر والتخفيف من حدته: وذلك لضمان معيشة الافراد يكون عن طريق تاسيس شبكات الحماية الاجتماعية، العمل على زيادة معدلات النمو الاقتصادي بتحفيز الاستثمارات، رفع المعدلات الانتاجية، تحسين ظروف سوق العمل، زيادة المرونة، تخلص الحكومة المركزية من بعض المهام لصالح الحكومات المحلية او الولايات وهذا ما يؤدي الى ضمان الشفافية والفعالية في تسيير الاموال العمومية وضمان وصول الخدمات الى مستحقيها.

ب- محاربة الفساد الاقتصادي: وسبب ظهور هذا الفساد بوجود ظاهرة الاقتصاد الخفي، مما اصبح عائق كبير امام الاستثمار الاجنبي المباشر ويعمل على تخفيض من درجة الاستفادة من هذه الاستثمارات ولمحاربة هذه الظاهرة الا بوجود مؤسسات رقابية ذات مصداقية وتقضي على عدة قضايا للرشوة والفساد وزيادة الثقافة والافصاح في شؤون الانفاق العام والحكم.

ت- حماية المستهلك: من الواجب على الدولة حماية المستهلكين لتمكنهم من الحصول على سلع وخدمات ذات جودة جيدة ووفق قدرتهم، وهذا الا بوضع معايير دولية المعمول بها لسلامة الصحية والامنية وضبط قواعد الصنع مع اقامة مؤسسات المؤهلة لذلك وتمكينها من رقابة ادوات الرقابة.

ث- حماية البيئة: يحدث تلوث عند استغلال الموارد الطبيعية بكثرة مما يلوث المناخ البيئة والمحيط وعلى الدولة اعطاء شروط ومقاييس لاستغلال هذه الموارد الطبيعية قصد حماية البيئة.

ج- الاهتمام بتوفير الاموال اللازمة للتكفل بالبحث العلمي الاساسي: على الدولة انشاء مؤسسات المختصة بانجاز ودعم البحوث التطبيقية باعتبار ان البحث العلمي وسيلة رفع تنافسية المنتجات والمؤسسات ووضع الاليات الممكنة من تثبيت الكفاءات الوطنية وكذا وضع اليات للاستفادة من الكفاءات المهاجرة باسغلال وسائل الاتصال الحديثة.

تقوم الدولة بدور اساسي في النشاط الاقتصادي، ويظهر نتائج هذا الدور من عدة جوانب وعلى مختلف مستويات الاقتصادية والاجتماعية، وذلك كلما كان البلد متخلف اقتصاديا من حيث زيادة الانتاج الداخلي الخام او من حيث الوسائل المادية والاكفاء كلما كانت بحاجة الى تدخل الدولة لتغطيه تلك المجالات التي يعجز الخواص عن تلبيتهم ولقيادة التنمية الاقتصادية والعكس صحيح كلما كان البلد متطور وكل مؤسسة

[1]- قدي عبد المجيد، مرجع سابق، ص 21.

تعتمد على نفسها من حيث وسائلها ومواردها في استغلالهم بطريقة عقلانية واستراتيجية كلما كانت لا تحتاج الى التدخل للدولة.

إن الاتجاه الحديث لدور الحكومة لا يلغي ولا ينادي بتقليصه، ولكن يرى ان وجودها هام للتنمية الاقتصادية من خلال توفير البنية التحتية وتقديم الخدمات والحكم الراشد.[1]

لقد جعل مؤتمر الامم المتحدة قضية اصلاح الادارة الحكومية* تاخذ الوسائل الهامة لتحقيق الاهداف التنموية ذات الاولوية الكبرى المتمثلة خاصة في تعزيز عملية بناء قدرات القطاع العام في مجال الشؤون والاعمال الادارية لاسيما الدول النامية والدول التي تمر بمرحلة الانتقال الاقتصادي.[2]

وفي اطار العولمة، اتسمت اضعاف سيادة الدولة تسعى الى تنظيمها وفق برامج المنظمات المالية العالمية وذلك بالغاء قوانين التحكم في السوق وتطبيق قوانين تحرير الاسواق واكتساب ثقة الاسواق العالمية[3] وهذا ما جعل الدولة تفقد الكثير من عناصر القدرة على اتخاذ القرارات، ارتبط ذلك بانفجار الثورة التكنولوجية ادى تواجدها في جميع دول العالم واستخدامها بدون استثناء ليصبح العالم كقرية صغيرة بدون حدود جغرافية واهمية وسائل الاتصال وتأثيرها على نمو وتطورها، وهذا ما جعل تقلص مراقبة الاقليم من الناحية الاتصال والاقتصاد.

[1]– اصلاح الادارة الحكومية، مذكرة تطبيقية http، .www.unop.org/governans/olocss/parpn arabic.doc.un.op

[2]– نفس المرجع، اصلاح الادارة الحكومية.

*– الادارة الحكومية هي كل الاليات والوسائل والقواعد والنظم التي تمول من ميزانية الدولة.

[3]– عبد المطلب عبد الحميد، العولمة واقتصاديات البنوك، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر 2001، ص 29.

المبحث الثاني: تحرير التجارة الخارجية ورفع الحواجز الجمركية

مرّ الاقتصاد العالمي بعدة مراحل من التحولات الاقتصادية منذ منتصف القرن العشرين، بغية تكوين اقتصاد عالمي جديد متطور، يقوم على مجموعة من المتغيرات الاقتصادية بحيث اذا أرادت أية دولة أن تحافظ على سيادتها الوطنية فعليها مواكبة هذا التطور وبتقوية اقتصادياتها اقتصاديا ومن ثم الاندماج مع القوى الأساسية التي تشكل الاقتصاد العالمي ليستطيع تحقيق الهدف المرجو منه، والمتمثلة فيمايلي [1]:

– الدخول في تكتلات اقتصادية، إقليمية والتعاون مع دول في إطار الشراكة الاقتصادية.

– استعمال تكنولوجيات المعلومات للتأثير على بنية المؤسسات الاقتصادية وتغيير طرق الإنتاج.

– عولمة الانتاج عن طريق تنامي دور المؤسسات المتعددة الجنسيات، وتزايد دور الاستثمار الاجنبي المباشر، عولمة التجارة الدولية وعولمة رؤوس الأموال بتحرير حركتها من اية عوائق.

– الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة التي تعتبر المنظم والمسير للنظام التجاري العالمي، فلابد من تحرير اقتصادها وتجارتها في اسواق السلع والخدمات.

في ظل وجود تلك المجموعة من المتغيرات الاقتصادية، وجب على اغلبية الدول من وضع تخطيط استراتيجي محكم لمسايرة هذه المتغيرات وحتى لا يؤثر سلبا على اقتصادياتها بغية الاستفادة من التطورات الحديثة في مختلف المجالات للحياة الاقتصادية العالمية، وهذا الاجماع العالمي للمنظمة العالمية للتجارة يعمل على تحرير التجارة واسواق المال وبالتالي تحقيق عالمية في طرق واستراتيجيات الانتاج والتوزيع والتسويق والقدرات التنافسية.

تبنت اغلبية الدول النامية والدول الانتقالية فلسفة العولمة باتباع سياسة التحرير الاقتصادي عن طريق سرعة تحرير التجارة والاستثمار الاجنبي المباشر تزيد من مساهمتها في التجارة العالمية ويسمح لهذه الدول الانتقال الى اقتصاد السوق وتقليص شدة الفجوة بينهما وبين الدول الصناعية من حيث الدخل ولهذا تبقى التجارة الخارجية من بين اهم مواضيع الدول النامية.

لقد اعطي الاهتمام كثيرا بالسياسات التجارية من قبل عدة الاقتصاديين وانها احد محددات السوق العالمية سواء تعلق الامر بسوق السلع والخدمات او بسوق الصرف الاجنبي لمختلف العملات الحرة، تبقى التجارة الخارجية الفضاء الفسيح للانفتاح لتعزيز العلاقات الاقتصادية بين دول العالم وبالتالي تنمية التعاون بين مختلف الدول.[2]

---

[1]– بن طلحة صليحة، تمويل المؤسسة الاقتصادية وفق الميكانيزمات الجديدة في اطار التحولات الاقتصادية الحالية–حالة الجزائر– اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007، 2008، ص 3.

[2]– كبير سمية، سياسة التجارة الخارجية في ظل الاصلاحات الاقتصادية– مع الاشارة الى حالة الجزائر– اطروحة دكتوراه ففي العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007–2008 ص 1.

المطلب الأول: سياسة التجارة الخارجية بين الفكر الإقتصادي والإصلاحات الإقتصادية:

بدأ اهتمام المفكرين الاقتصاديين بموضوع العلاقات الاقتصادية الدولية وتحريره، مدى تاثيره على النشاط الاقتصادي ومساهمته في زيادة النمو الاقتصادي منذ زمن بعيد، أي مع عصر التجاريين الميركانتيليين للقرن (17)، ودامت مناقشات طويلة واستمرت عبر التاريخ الاقتصادي وتطورت حسب الظروف الاقتصادية في القرنين (18)، و(19)، وكان يدور الحوار حول مبدأين في السياسة التجارية المعالجة التجارة الخارجية[1]، بحيث نادى بعض الإقتصاديين بمبدأ الحمائية ويرى انصارها تقييد المنتجات الوطنية فيها من المنافسة الاجنبية ويعتبر عامل اساس في المراحل الاولى للتنمية، بينما البعض الاخر من الاقتصاديين نادوا بمبدأ حرية التجارة الدولية وان هذه الحماية تخلق مشاكل في الدول النامية اكثر مما تعالجها.

لقد حدث تطور كبير في مفهوم التحريرالتجاري الذي يعتبر عند بعض الاقتصاديين هو: " مجموعة السياسات الاقتصادية التي تنظم حركة التجارة وتشجيع رؤوس الاموال الوطنية والاجنبية للمساهمة في تمويل المشروعات الاقتصادية واستخدام التكنولوجيا الحديثة للعمل على زيادة الناتج الوطني، [2] كما عرف الاقتصاد كل من **bhag wati** و**krueger** في عام 1978، ان الانفتاح التجاري": عملية تبتعد عن فرض قيود على حصص الاستيراد ربما بمعدل اسعار صرف موازنة كي تصل الى نظام لا تستخدم فيه سوى تعريفات جمركية مفروضة حسب اسعار الصرف عادلة على ان يتم ازالة تلك التعريفات تدريجيا، [3]أما بالنسبة للمنظمة العالمية للتجارة عملت بهذا المبدأ لمحاربة مختلف اشكال القيود الكمية وتحويلها الى قيود تعريفية في المرحلة الاولى، ثم يتجه هذا التحول نحو الانخفاض في المرحلة الثانية.[4]

يميل الفكر الاقتصادي حاليا الى الاتجاه الليبرالي حيث يمثل الهدف الاساسي للسياسة التجارية هو مدى مساهمة التجارة الخارجية في تحقيق النمو الاقتصادي وذلك من خلال توزيع الموارد الانتاجية بين دول العالم وتحسين مستوى الانتاج بتطبيق مبدأ التخصص وتقسيم العمل الدولي، يتحقق ذلك عن طريق التوظيف الكامل، امكانية الوصول الى الاكتفاء الذاتي وكذلك العمل على تحقيق التوازن في الميزان التجاري وبالتالي الوصول الى تحقيق التنمية على مستوى الاقتصاد الوطني.

---

[1]– عبد الحكيم مصطفى الشرقاوي، الجات، الهدف والغاية، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2003، ص 14.

[2]– محمد علي سلامة، الانفتاح الاقتصادي واثاره الاجتماعية على الاسرة، الطبعة الاولى، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الاسكندرية، 2003، ص 88.

[3]– رونالد ماكينون، النهج الامثل لتحرير الاقتصاد – احكام السيطرة المالية عند التحول الى اقتصاديات السوق، ترجمة صليا بطرس وسعاد الطنبولي، الطبعة الاولى، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، القاهرة 1996.

[4]– قدي عبد المجيد، مرجع سابق، ص 249.

أولا: موقع سياسة التجارة الخارجية عبر الفكر الإقتصادي:

عرفت سياسة التجارة الخارجية توجهات فكرية متعددة يمكن تحليلها فيمايلي:

1- مبدأ تقييد التجارة الخارجية في الفكر الاقتصادي التجاري.

تقاس ثروة الدولة حسب التجاريون[1] على اساس كمية الفائض من المعادن النفيسة (الذهب والفضة) المحققة خلال قيامها بالتجارة الخارجية، باعتبار ان التجارة الخارجية هي الوسيلة الفعالة للحصول على هذه الثروة، إن تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية يعتبر ضمان النجاح التجارة وتحقيق هدف جمع الثروة من جهة تنظيم علاقاتها التجارية مع الدول الاخرى من جهة اخرى من خلال حماية وتقييد الواردات من الخارج وتشجيع الصادرات من السلع الصناعية بكافة الوسائل ومنع الاجانب من المتاجرة في سلع معينة او في مناطق معينة وبالتالي تحقيق مكاسب اكبر، كما اعتبر التجاريون ان تكوين فائض في الصادرات هو المصدر الاساسي لتعزيز القدرة الشرائية التي تستطيع الدولة من خلالها الحصول على احتياجاتها من الخارج.

2- التجارة الخارجية في الفكر الاقتصادي الكلاسيكي:

منذ مطلع القرن الثامن عشر بدأت تراجع افكار التجاريين والتخلي عن تدخل في الحياة الاقتصادية وبالتالي الغاء حماية التجارة الخارجية، وبدأت افكار الكلاسيك التي نادت بالحرية الاقتصادية الكاملة في مجال التجارة الخارجية، واصبح وجود مفاهيم جديدة من حيث عدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية والتي تعتمد على فكرة التوازن الاقتصادي التلقائي لادم سميث في كتابه الشهير[2] ترك النشاط الاقتصادي للافراد، لان الفرد يسعى وراء مصلحته الخاصة وفي نفس الوقت يسعى الى تحقيق مصلحة المجتمع يدفعهإلى ذلك يد خفية، ان هذه اليد الخفية عند ادم سميث هي تعبيرا عن فكرة النظام الطبيعي.[3]

اهتم الكلاسيك في نشاط التجارة الخارجية عن طريق السوق حيث اعتبرها آدم سميث السوق المحدد الاول للنمو الاقتصادي، فبزيادة امكانية تقسيم العمل الدولي مع اتساع في حجم السوق المحلي الى السوق العالمي [4]مما يزيد الرفاهية الاقتصادية، فأعتبر حينئذ أن التجارة الخارجية هي امتداد للتجارة الداخلية من خلال التخلص من الانتاج الفائض، كمايمكن للبلد الواحد ان يتخصص في انتاج سلعة او اكثر اين تملك فيها ميزة مطلقة عن غيره[5]، وعند اصدار فائض من الانتاج الصناعي سوف ينفع البلد المجاوز وبه يعتبر هذا النشاط هو النمو الانتاج الحقيقي وليس المعدن النفيس التي استهدفته وكثروة الدولة في الميزان التجاري.

---

[1]- حشيش عادل احمد، تاريخ الفكر الاقتصادي، دار النهضة العربية، بيروت، بدون سنة، ص 59.

[2]- كتاب تحت عنوان، البحث على طبيعة واسباب ثروة الامم لعام 1776 .

[3]- سعيد النجار، تاريخ الفكر الاقتصادي من التجاريين الى نهاية التقليديين، دار النهضة العربية، بيروت، 1973، ص 76.

[4]- بسام الحجاز، العلاقات الاقتصادية الدولية، الطبعة الاولى، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت، 2003، ص 25.

[5]- عبد السلام رضا، العلاقات الاقتصادية الدولية بين النظرية والتطبيق، المكتبة المصرية، المنصورة، 2007، ص 37.

تمكن **دافيد ريكاردو** من اظهار دور واهمية التجارة الخارجية في النمو الاقتصادي اكثر من ادم سميثحيثأوضح ان التجارة الخارجية تقوم على نظرية اختلاف النفقات النسبية والإستفادة من مبدأ التخصص وتقسيم العمل على النطاق الدولي، وذلك بضرورة توفر شروط الحرية الاقتصادية بصفتها الكاملة، وباعتقاد ان التفوق المطلق هو اساس التخصص الدولي لان البلدان التي لا تتمتع بميزة مطلقة في انتاج اية سلعة لا مكان لها في التجارة العالمية وهذا ما اوضحه دافيد ريكاردو في نظريته وخلال ما سبق عرضه عن الفكر لدى الكلاسيك تعتبر اولى النظريات التي افترضت وجود علاقة قوية بين التجارة الدولية والنمو الاقتصادي وبانها اداة لاعادة تخصيص الموارد الامثل وتقسيم العمل الدولي مما يؤدي الى تحسين الانتاجية باعتبارها قوة محركة للنمو.

3-: التجارة الخارجية في الفكر الاقتصادي الحديث:

ظهر عدد من الاقتصاديين الذين يحملون وجهة نظر مغايرة لما سبقهم من الاقتصاديين في اطار دور تحرير التجارة الخارجية في عملية التنمية الاقتصادية، فأوضح روبرت شولو robert solowفي 1956الى ان حرية التجارة الدولية في النظرية النيوكلاسيكية تدعم النمو الاقتصادي نتيجة لانتقال التكنولوجيا، باعتباره سلعة قابلة للتبادل ومنه من المتوقع مقاربة معدلات النمو بين اقتصاديات الدول المتقدمة والدول النامية.

اشار vilanuy و otani 1989 إلى اهمية التجارة الخارجية في النظرية النيوكلاسيكية فيالنمو الاقتصادي من خلال توسيع السوق عبر الصادرات التي تحقق معدلات نمو مرتفع في الاقتصاد، وهذا الارتباط باداء صادراتها اكثر من ارتباطها باي مؤشر اقتصادي اخر[1]، كما يزيد تفسير ذلك من خلال الدور الذي يلعبه قطاع الصادرات في توفير العملة الصعبة، في نقل التكنولوجيا من خلال استيراد السلع الراسمالية، وبالتالي يخلق تنمية فعالة في قدرة المشروعات لمواجهة وتصدي سياسة التنافسية داخل الاسواق العالمية، مما يدفعها الى زيادة معدلات الاستثمار وتحقيق التراكم الراسمالي، [2]كما يمكن تحليل ذلك من خلال مايلي:

-برز كينز في تحليل اهمية دور التجارة الخارجية وخاصة الصادرات كاحد مكونات الدخل القومي، حيث تساهم الصادرات في مضاعفة زيادة هذا الدخل.[3]

- بين ماركس الى استحالة قيام التجارة الخارجية بدور فعال في النمو اقتصادي الدول النامية بسبب سيطرة الدول الراسمالية على العلاقات الاقتصادية الدولية وما تمارسه من استغلال لثروات هذه الدول النامية الضعيفة وكذا منافسة الدول المقدمة على الاسواق وتحكمها في راس المال العالمي.

---

[1]- عابد بن عابد العبدلي، تقدير اثر الصادرات والاستثمارات على النمو الاقتصادي في الدول الاسلامية -دراسة تحليلية قياسية، ص 226.

[2]- نفس المرجع، ص 225.

[3]- وصاف سعيدي، تنمية الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر- واقع والتحديات- مجلة الباحث كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية بجامعة ورقلة العدد 1-2002- ص 8

– رأى ميردال ان التجارة الخارجية تعمل على زيادة التفاوت في اقتصاديات بين الدول المتقدمة والدول النامية، من حيث توسيع الاسواق التي تخلقها التجارة الخارجية وتعمل لمصلحتها للدول المتقدمة لتمتعها بصناعة قوية متينة مقارنتها بالدول النامية الهشاشة لارتكاز صادراتها على مواد خام او مواد اولية، ويشير الى القول ان التجارة الخارجية لن تؤدي الى الركود الاقتصادي بل الى التنمية الاقتصادية من زيادة الدخل القومي ورفع مستوى المعيشة.

– بين نيركس بان التجارة الخارجية وسيلة لانتشار النمو الاقتصادي عوضا ان تكون اداة لتوزيع المواد توزيعا امثل، وبهذا اكد على الدول النامية ان تهتم بالتجارة الخارجية لان ما توجه صادراتها من عقبات عديدة سيطرة والتحكم الدول المتقدمة لذلك، وهذا ما يجعل اللجوء الى تنمية الصادرات اكثر ضرورة.

ثانيا: اشكال تحرير التجارة الخارجية في ظل الاصلاحات الاقتصادية:

تعتبرالسياسة التجارية احد السياسات الاقتصادية العامة، كالسياسات المالية والنقدية تعمل على تحقيق مجموعة من الاهداف الاقتصادية من خلال اعتبارها كأحد محددات السوق العالمية حيث تشكل هذه الأخيرة سوق السلع والخدمات وسوق الصرف الاجنبي لمختلف العملات الصعبة.

زاد اهتمام الاقتصاديين بالتحرير الاقتصادي في مدى تاثيره على النشاط الاقتصادي ومساهمته في ارتفاع معدل النمو التي تحققه بعض الاقتصاديات، تعرف هذه الأخيرة تفاوت ترجع أساسا لعدة اعتبارات مرتبطة بطبيعة اقتصاديات الدول وبمدى سرعة تطبيق تحرير الاقتصاد وكيفية انتهاجه، ان عملية تحرير التجارة التي تعد من ضمن الاصلاحات الاقتصادية الي تدعو اليها المؤسسات الاقتصادية الدولية في الوقت الراهن، تبقى المنظمة العالمية للتجارة هي الهيئة المكلفة بتنظيم المبادلات التجارية العالمية بالنسبة للدول الاعضاء، عند تحرير التجارة الخارجية يتطلب اتباع المراحل التالية واهمها: [1]

* الغاء احتكار الدولة للتجارة الخارجية والقضاء على كل القيود للرسوم الجمركية بصفة تدريجية؛

* محاولة تثبيت سعر الصرف او جعله مستقرا حتى يتمكن المصدر والمستورد من القيام بنشاطاتهم بوجود معدل مستقر؛

* الغاء كل القيود وتحويلها الى رسوم جمركية تم تخفيضها تدريجيا؛

* االتوجه نحو نزع القيود على التحويلية التجارية للعملة في معاملات التجارة الخارجية؛

دار النقاش طويلا حول اسلوب تحرير التجارة الخارجية في ظل الاصلاحات الاقتصادية، فتمت المعالجة باسلوبين: المعالجة السريعة او المعالجة التدريجية، ولابد ان يكون اسلوب المعالجة المختار في لحظة عملية التحرير يتماشى مع الاوضاع السياسية الاقتصادية والاجتماعية داخل بلد المتحول او ربما كان الاهم من عامل السرعة تجنب التجارب المنجزة وتفضيل برنامج متسق وشامل سلفا[2]، حسب المهندس جيفري

[1]– كبير سمية، مرجع سابق، ص106.

[2]– نفس المرجع، ص 107.

ساكسيعتبر أن برنامج الاصلاحات السريعة والشاملة وبعيدة المدى لتطبيق الراسمالية العادية، اما وصفة الاصلاح التدريجي (المتواضع) فهي البدء بشيء ما يبدو ممكنا ومعقولا، [1]حيث أن:

1-**المعالجة التدرجية:** تتم بشكل مرحلي حيث يتم رسم وتنفيد هذا الأسلوب على مدى فترة زمنية محددة يستغرق اكثر من سنتين مثل الانتقال من الحماية بأسلوب الحصص إلى الحماية بالتعريفة الجمركية ثم إلغائها هي الأخرى، كما ان تحرير الصادرات (تشجيع الصادرات) او سياسة التوجه نحو التصدير ثم رفع القيود عن الواردات (سياسة إحلال الواردات) التي طبقت في دول جنوب اسيا توصلت الى نتائج موجبة حيث استطاعت من توسيع الاسواق المحلية.

2-**المعالجة السريعة:** لا يعني هنا ان العملية تتم فورا، بل ترجع السرعة الى خطى التنفيذ التي تتم على شكل صدمات لبرامج تحرير التجارة الخارجية وتوحي بقطع العلاقة مع الماضي والبداية من جديد حيث تتم على تحرير بعض مكونات ميزان المدفوعات مع الاحتفاظ بقيود على البعض الاخر، فيمكن للحكومة ان تفرض قيودا على دخول مؤسسات الاجنبية الى قطاعات او صناعات معينة انتقاؤها مقابل التزام الصناعات المحلية بالنجاح في مجال التصدير خلال مدة محددة مثل تجربة كوريا الجنوبية التي دعمت الصناعات الكيميائية الثقيلة وبعدما فشلها سحبت الحكومة دعمها.[2]

لا يوجد في الواقع نموذجا واحدا للاصلاح يصلح لجميع الإقتصاديات حيث يرتبط ذلك بإختلاف الاوضاع الداخلية لكل دولة، وحسب دراسة قام بها البنك الدولي حول سبب فشل معظم الاصلاحات لعملية التحرير السريعة غير الكاملة ولا تحقق على المنافع او كانت عملية التحرير متدرجة ببطء شديد وتتيح فرصة لمعارضي تاخير برامج التحرير، [3]وتعد الهند والصين احسن مثال واستفادت بقدر كبير من ارتباطهما بالاقتصاد الدولي، وقد نجحوا على تحرير اقتصادياتهم وخروج اسواقهم على مستوى العالم وبالتالي عرفت نموا بالرغم من احتفاظهما بحواجز تجارية كبيرة ودون تتبع اجراءات تحرير التجارة الخارجية.

ثالثا: دور الدولة في ظل ادارة عملية تحرير التجارة:

تهدف عملية تحرير التجارة الخارجية في سياق فترة الانتقال من السياسات الإنغلاقية الى السياسات الانفتاحية العولمية، هو تقليص تدخل الحكومة وبقاء مهمتها في مساهمة توجيه الاقتصاد نحو الاسواق الخارجية وجعله يعمل في اطار تنافسي، ويبقى دور الدولة ذلك الدور الإقتصادي من خلال اتخاذ القرارات، التوجيه، واصدار الاوامر في الانشطة التي تكون الدولة اكثر قدرة على ادائها من المؤسسات الفردية مثل تحسين القاعدة الهيكلية المتمثلة في تحسين ظرف المواتي في النظام الصحي والتعليمي..الخ.

---

[1]- صفوت قابل، تحرير التجارة الدولية بين التاييد والمعارضة، دار الخدمة للنشر، القاهرة، 2002، ص 82-83 .

[2]- نفس المرجع، ص 81.

[3]- سعيد النجار، السياسات التجارية الخارجية ووالبيئة للبلاد العربية" صندوق النقد العربي والصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي، ابوظبي، 1995، ص 52.

كما يجب ان تعمل على تهيئة محيط يحفز الافراد للعمل بجد ونشاط في اطارمفهوم التحرير التجاري وبالالتزام بقواعد التحرير من خلال الشفافية الذي يسمح للمؤسسات من تحسين الانتاج وتحقيقالأداء الجيد، حيث يصبح دور الدولة دورا غير مباشر، وإن الاجراءات التي يجب اتباعها من اجل توفير متطلبات نجاح سياسة تحرير التجارة الخارجية تتمثل فيما يلي: [1]

- توجيه سياسات الاستثماروالاسعار نحو التحرير ودعمه؛
- الغاء الحصص الاستيراد والقيود الكمية واستبدالها بتعريفات جمركية؛ وأن تتصف التعريفة نوعا من الشفافية على الحماية؛
- تشجيع الصادرات وتنوعه؛ مع تخفيض سعر الصرف ليمكن من تحقيق مكاسب عن طريق زيادة الصادرات، الإنتاج والعمال؛
- يتوقف نجاح واستمرار برامج التجارة على توفر بيئة عالمية تشجع تحقيق المزيد من التحرير التجاري وتقوم فيها بالالتزام بقواعد التحرير.

المطلب الثاني: المؤسسات الدولية الداعمة لتحرير التجارة الخارجية

انعكست النتائج السلبية على الكثير من اقتصاديات الدول النامية بعد الحرب العالمية الثانية حيث دمرت بعضها فزاد الطلب على السلع والخدمات، مما جعل تلك الدول تفرض رسوم وقيود حمركية لمواجهة خسائر الحرب، ومن اجل القضاء على كل الصعوبات تم اقامة تنظيمات دولية سياسية اقتصادية اجتماعية وثقافية.

تاسست الامم المتحدة كاول هيئة رسمية بعد الحرب العالمية الثانية، ثم ظهرت ثلاثة مؤسسات اقتصادية عالمية تسعى كل واحدة الى تحقيق صلاحياتها لاقامة نظام اقتصادي عالمي جديد ويعمل على متابعة والاشراف وتسيير على النظام النقدي المالي والتجاري العالمي، وكذا تحرير التجارة الخارجية..الخ والمتمثلة فيما يلي:

أولا: صندوق النقد الدولي:

هو مؤسسة نقدية عالمية ظهرت في 25 ديسمبر 1945 بموجب اتفاقية **"بريتن–وودز–** "المنعقدة في جويلية1944 من أجل تسيير النظام النقدي الدولي، بدأت اشغال الصندوق في عام 1947 محتويا على 44 دولة وهو يعتبر كاحد واول اقطاب الثالوث العالمي في سياق بناء اقتصاد عالمي جديد.ومن بين اهم صلاحياته هي: [2]

- تقديم قروض قصيرة المدى للدول الاعضاء؛
- يعمل على تحقيق الاستقرار النقدي واستقرار سعر الصرف عن طريق تعاون نقد عالمي؛

[1]– قدي عبد المجيد، مرجع سابق، ص 251.

[2]– محسن احمد الحضيري، مقدمة في فكر واقتصاد وادارة عصر اللادولة، مجموعة النيل العربية، مصر، ص 76.

– تنمية التجارة العالمية عن طريق توسيعها، تنشيطها وزيادة حجمها وحجم التبادل الدولي؛
– تقييم المنشورات للدول الاعضاء في كل ما يتعلق بالمشاكل النقدية الدولية؛
– تقديم اقتراحات للدول الاعضاء السياسة الصحيحة لتحقيق الإستقرار الداخلي والخارجي؛
– اعادة موازنة ميزان المدفوعات في حالة العجز المؤقت.

ثانيا: البنك العالمي:

انطلقت اعماله في 25 جويلية 1946 بموجب اتفاقية "بريتين–وودز" الذي يشكل الطرف الثاني في الثالوث الدولي، يعتبر مسؤول على ادارة النظام المالي الدولي، يحكم القواعد السلوكية المتعلقة بالتدفقات الدولية لرؤوس الاموال، كما يقوم بتقديم القروض طويلة الاجل من اجل اعادة بناء وتعمير الدول الاعضاء المتقدمة او الدول النامية في شكل مساعدات اجنبية وقروض خارجية رسمية او تجارية او على شكل استثمارات اجنبية مباشرة او غير مباشرة وهؤلاء الاعضاء نفسهم اعضاء صندوق النقد الدولي، وتمثل مهامه الاساسية كما يلي: [1]

–تقديم قروض طويلة الاجل كقروض التكييف والتصحيحات او قروض البرامج والتعديلات الهيكلية القروض القطاعية وقروض المشروعات؛
– يعمل على متابعة والاشراف على النظام المالي العالمي؛
– تشجيع الاستثمار الخاص لتوسيع ونمو القطاع الخاص بغية جلب رؤوس اموال اللازمة له؛
– تقديم قروض ونصائح وتدابير للدول المتخلفة اقتصاديا.

ومع توسيع نشاطاته ومهاماته، ادى الى ضم اليه كل من: البنك الدولي للانشاء والتعمير) (B.I.R.Dالذي انشأ في عام 1945 من أجل تقديم قروض للدول النامية لدعمها اكثر في النمو الاقتصادي والاجتماعي وعلاج الاختلالات الهيكلية، مؤسسة التمويل الدولي(S.F.I) التي أنشئت في عام 1956 لدعم التنمية الاقتصادية في الدول النامية، الرابطة الدولية للتنمية(I.D.A)التي انشئت في عام 1960 من أجل تقديم قروض للدول النامية والدول اكثر فقرا، الوكالة المتعددة الاطراف لضمان الاستثمار (A.M.I.G.A) انطلق عملها في 1987، المركز الدولي لتسوية الفروقات الخاصة بالاستثمارات) .A.C.I.R.D.I)

ثالثا: الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفة الجمركية(GATT):

تأسست سكريتارية الجات في 30 أكتوبر عام 1947 لإدارة النظام التجاري العالمي حيث تمكنتمن القضاء على بعض الاختلالات التجارية والنقدية وإقامة نظام اقتصادي عالمي متناسق ومنسجم[2]، بعد الموافقة الدول الحلفاء خاصة الولايات المتحدة الأمريكية، وتعتبر العنصر الثالث المكونة للثالوث العالمي،

[1]– محسن احمد الحضيري، مرجع سابق، ص 77.

[2]– Maurice du rousset,op,cit,p 100.

اهتمت بالسياسة التجارية من خلال تحرير التجارة الخارجية وتبادل السلع والخدمات على أساس المنافسة وبالإضافة إلى اهتمامها بكل الأمور الخاصة بالتجارة الزراعية، المنتوجات، حماية الملكية الفكرية تسوية المنازعات ...الخ، ويمكن تلخيص اهم صلاحياتها في مجموعة من القواعد والمبادئ التالية: [1]

– تحرير التجارة الخارجية ورفع القيود غير الجمركية وتخفيف التدريجي لحقوق الجمارك؛

– المساواة بين جميع الدول الاعضاء في المعاملات التجارية؛

– عدم التمييز عند معاملة السلعة المستوردة كالسلعة المحلية المناظرة لها من الناحية الضرائب والرسوم وغيرها أي تطبيق مبدا المعاملة بالمثل.

– تحديد قواعد السلوك في التعاملات التجارية الدولية بتجنب سياسة الاغراق، وسياسة دعم الصادرات واستخدام التعريفة الجمركية بدلا من القيود غير التعريفية كنظام الحصص.

– مبدأ المعاملة التفصيلية المتميزة للدول النامية بتفضيلها في التعامل للرفع من معدلات التنمية.

ومن اهم اهداف الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة: [2]

– اقامة نظام لتجارة دولية حرة يقضي الى رفع مستويات المعيشة في الدول المتعاقدة والعمل على تحقيق مستويات التوظيف الكامل بها .

– تنمية وتوسيع الانتاج والمبادلات التجارية السلعية والخدمية الدولية.

– تشجيع التجارة الدولية من خلال ازالة القيود والحواجز التي تعترض طريقها.

– انتهاج المفاوضات كوسيلة لحل المشكلات المتعلقة بالتجارة الدولية وحل النزاعات بين الاطراف المتعاقدة.

– تشجيع العالمي الحركات الدولية لرؤوس الاموال وما يرتبط بها من زيادة الاستثمارات العالمية.

– سهولة الوصول الى الاسواق ومصادر المواد الاولية.

تحولت هذه الإتفاقية في 15 أفريل عام 1949 بعد ثمانية جولات منذ التوقيع على إتفاقية الجات من 1947 إلى 1993إلى إنشاء المنظمة العالمية للتجارة (O.M.C)، تعتبر هذه المنظمة بأنها منظمة اقتصادية عالمية ذات شخصية قانونية مستقلة، وجاءت خصيصا لتنظيم شؤون التجارة الخارجية بعد دخول الأعضاء في مفاوضات بتخفيض التعريفات الجمركية مع ايجاد أليات لتسوية المنازعات التجارية بين مختلف الدول[3].

---

[1]– سمير محمد عبد العزيز، اقتصاديات وادارة النقود والبنوك في اطار عالمية القرن الحادي والعشرين– الصناعة المالية الحديثة واتجاهات التجارة الدولية– المكتب العربي الحديث، الاسكندرية، مصر، بدون تاريخ، ص 304.

[2]– عاطف السيد، الجات والعالم الثالث، مطبعة رمضان واولاده الاسكندرية، مصر، 1999، ص 14

[3]– سمير محمد عبد العزيز، منظمة التجارة العالمية ومؤتمراتها الوزارية واقع ومشاكل، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2006، ص19

أنشئت هذه المنظمة لإستكمال الثالوث الدولي بجانب صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، تقوم بدعم، إدارة وإقامة نظام تجاري دولي وتسيير هذه الأنظمة الدولية التجارية والنقدية والمالية في إطار الإقتصاد العالمي الجديد، كما تتولى هذه المنظمة رسم وتوجيه السياسات الإقتصادية العالمية المؤثرة على مختلف الأطراف في العالم من أجل الوصول إلى إدارة أكثر كفاءة للنظام الإقتصادي العالمي وذلك لتحسين الرفاهية الإقتصادية على مستوى العالم.[1]

لقد تأسست المنظمة من أجل تحرير التجارة الخارجية كهدف أساسي للتجارة في محتلف أنواعها من مجال تجارة السلع، تجارة الخدمات وتجارة حقوق الملكية الفكرية الأدبية، الفنية والصناعية، قوانين الإستثمارات المتعلقة بالتجارة، بالإضافة إلى أهداف أخرى كالعمل على إلتحاق الدول النامية بالركب الحضاري من خلال تطوير التجارة الخارجية، الإتفاق على وضع قواعد المنافسة الدولية في التجارة العالمية والمحافظة على البيئة بالإستغلال الأمثل لموارد العالم ومنه تملك 95% من تجارة العالم الدولي.[2]

منذ عام 1991، ظهرت وضعية الدول النامية ضعيفة في مجال التجارة العالمية سواء كانت الصادرات او الواردات مقارنة بنسبة 21.1% و20.8% على التوالي مع الدول المتقدمة التي اخذت النسب الكبيرة الخاصة بالصادرات بنسبة 72% و72.9% للواردات، أما الدول ذات الإقتصاد المخطط فكانت بنسبة 6.9% للصادرات و6.3% للورادات على مستوى التجارة العالمية[3]

كماعرف العالم عدة تقلبات وتغيرات على كل المستويات السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية، التشريعية والتكنولوجية، وذلك راجع لأحداث وظروف (كانهيار النظام الاشتراكي وانتصار النظام الليبرالي في المجال الاقتصادية، عولمة الاقتصاد...) انعكست لتصبح سبب رئيسي للتحولات الاقتصادية الاتية، مما سعت الدول المتقدمة والدول النامية الى بناء نظام اقتصادي عالمي جديد، وتمثلت في المتغيرات الاقتصادية التالية:

– من اجل تحسين الوضع والقضاء على اسباب الانهيار النظام الاشتراكي، قامت روسيا باصلاحات جذرية للاقتصاد بواسطة تحرير التجارة والاسعار الخوصصة...وكما قامت الدول النامية ذات النظام الاشتراكي نحو الانفتاح والاندماج في الاقتصاد الدولي وفق برامج الاصلاح الهيكلي الذي تبناها صندوق النقد الدولي، مما ساعد على زيادة حجم التجارة الدولية، حركة الاستثمار الدولي ورؤوس الاموال.....[4]

---

[1]– حمدي باشا رابح، أزمة التنمية والتخطيط في ظل الإصلاحات الاقتصادية العالمية، أطروحة دكتوراه دولة، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر، 2006–2007، ص109.

[2]– عبد المطلب عبد الحميد، الجات وآليات منظمة التجارة العالمية من الأورجواي إلى سياتل الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2002–2003، ص176.

[3]– Maurice du Rousset, Op.cit, P 126.

[4]– بريش عبد القادر، التحري المصرفي ومتطلبات تطوير الخدمات المصرفية وزيادة القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية، اطروحة دكتوراه في الاقتصاد (غير منشورة) كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005–2006، ص 24.

– بعد انهيار النظام الاشتراكي وتحول العالم الى اقتصاد السوق المبنى اساسا على تحرير التجارة الخارجية والاسعار بتطبيق ميكانيزمات السوق القائمة على قواعد المنافسة الحرة والخوصصة وفتح الاسواق والرفع العوائق الجمركية بين الدول.

انتشار العولمة على كافة المستويات الانتاجية الادارية والتسويقية التكنولوجية الاتصالات والمعلوماتية، تحسين وسائل النقل مما ساعد على حرية وسرعة انتقال السلع والخدمات والاموال والمعلومات، وكل هذه العوامل قد ساهمت في عولمة الاقتصاد. وتشمل عولمة الاقتصاد الى نوعين رئيسيين: [1]

أ– عولمة الانتاج: تتم من خلال تفاقم دور المؤسسات المتعددة الجنسيات، واتجاهها نحو عولمة التجارة الدولية ونحو زيادة الاستثمار الاجنبي المباشر.

ب– العولمة المالية: اهتمت بصناعة الخدمات المالية المصرفية وغير المصرفية وحركات رؤوس الاموال والمشتقات المالية او كل المستحدثات الاخرى التي تخص المالية في ميدان التمويل.

– عندما اتجه الاقتصاد العالمي نحو العالمية، ادى الى تنامي دور المؤسسات المتعددة الجنسيات، فانها كيانات عملاقة لتمتعها بتعدد القوميات وعالمية النشاط [2]وتعمل في اطار عقود دولية وتخضع للتحكيم الدولي، وتقوم بتحويل الانتاج والاستثمار على مستوى العالم او نقل الخيرات أي تنقل وتستعمل صناعة متطورة وحديثة في كل الميادين الادارية التجارية والمالية، وذلك وفق مقاييس الجودة العالمية، كما تمتاز بتحقق معدلات نمو مرتفعة وتملك الاصول السائلة من الذهب والاحتياطات النقدية الدولية والتي تمثل ضعف الاحتياطي الدولي، وهذا يدل على مقدار تحكمها في السياسة النقدية الدولية واستقرار النقدي العالمي.[3] وبالاضافة انها تنتج ما يساوي (3/2) ثلث التجارة العالمية وتتحكم في كل قطاعات الاقتصاد العالمي.

واصبحت تسيطر على التجارة العالمية وزادت أهميتها وخاصة في تحرير التجارة الدولية فتجد 6 مؤسسات متعددة الجنسيات تحتل على 85% من تجارة الحبوب، 8 مؤسساتها تسيطر على 80% من تجارة البن، 7 مؤسسات تحتل على 90% من تجارة الشاي و3 مؤسسات تسيطر على 83% من تجارة الكاكوو والتي تزيد من عظامة دور هذه الشركات ان اكبر من 500 شركة متعددة الجنسيات في العالم ان اجمالي ايراداتها تصل الى حوالي 45% من الناتج المحلي الاجمالي العالمي وتستحوذ حوالي 40% من حجم التجارة الدولية.

من أجل تحقيق أهدافها تقوم المنظمة العالمية للتجارة في تسيير التجارة العالمي بالوظائف التالية: [4]

– تسهيل تطبيق اتفاقيات التجارة متعددة الاطراف، ادارتها وتنفيذ اهدافها مع توفير الاطار اللازم لها؛

---

[1]– بريش عبد القادر، مرجع سابق، ص 24

[2]– محسن احمد الحضري، العولمة، مقدمة في فكر وادارة عصر اللادولة، مجموعة النبل العربية، مصر، ص 79.

[3]– عبد المطلب عبد الحميد، النظام الاقتصادي العالمي الجديد وافاقه المستقبلية بعد احداث 11 سبتمبر، مرجع سابق، ص 53.

[4]– شبير عبد الله الحرازي، تاثير تحرير التجارة الخارجية على الدول النامية مع الاشارة بصفة خاصة الى الدول العربية، مجلة افاق.

– ادارة واجراءات تسوية المنازعات الخاصة بالاتفاقيات المتوصل اليها، ادارة الية ومراجعة السياسات التجارية الواردة فيه ؛

– التفاوض بين الدول الاعضاء للامور الخاصة بالعلاقات التجارية، كما جاء في الاتفاقيات الموقعة بينهم؛

– التفاوض مع صندوق النقد الدولي والبنك العالمي ووكالاتها الفرعية لتحقيق اتساع اكبر في وضع السياسات الاقتصادية العالمية؛

– المساعدة على اعادة الانضباط وامكانية التنبؤ بشأن نظام التجارة المتعددة الاطراف، مع وضع حد لتدهور البيئة التجارية السابقة؛

– الزيادة تدريجيا في التجارة والاستثمار الناتج عن النظام الاقتصادي العالمي الجديد؛

أصبح النظام التجاري العالمي له تاثيرات هامة على الاقتصاد العالمي، سواء كان تاثيرا بصفة ايجابيا ام سلبيا، بما ان الاقتصاد العالمي بين ايدي البلدان المتقدمة التي تمتاز بدرجة عالية من التطور الاقتصادي وتملك التكنولوجيا الحديثة والسريعة الاتصال المعلوماتية وبالاضافة الى ارتفاع مستويات الدخل وتوفر رؤوس الاموال وتوظيفهم في المشاريع التي تخلق مكاسب في الاجال القادم وتوفر اليد العاملة المؤهلة في جميع الميادين الاقتصادية.

تعتبر هذه العوامل مكسب للدول المتقدمة وهيمنتها على العالم، في حين نصيبها قد يصل الى نسبة 83% من حجم التجارة الدولية، بينما نصيب الدول النامية يمثل نسبة 17% فقط وسوف يزداد الناتج العالمي، بعد عام 2001 بحوالي 216 مليار دولار موزعة على مجموعات اربعة كما يلي: [1]

– 126 مليار دولار نصيب الدول المتقدمة أي بزيادة 58.3%.

–37 مليار دولار نصيب الصين أي بزيادة 34.2%.

– 37 مليار دولار نصيب دول اوربا الشرقية أي بزيادة 34.2.

– 16 مليار دولار نصيب 10 دول نامية أي بزيادة 7.4% .

المطلب الثالث: بروز التكتلات الإقتصادية

مع التغيرات السابقة اصبح على اية دولة ان تدخل في تكتل إقتصادي حتى نستطيع تحقيق مكاسب تنسيق العمل الجماعي فيما بينها وتعزيز قدرتها التنافسية والتحكم في الوسائل التكنولوجية المعلوماتية والاتصال والتفاعل معها مع القيام بعملية التبادل التجاري لتطوير التجارة الخارجية في مواجهة ظاهرة التنافس والا من الصعب لوحدها[2].

[1]– صارم سمير، معركة سياتل حرب من اجل الهيمنة، الطبعة1، دار الفكر المعاصر، بيروت، 2000، ص 29.

[2]– احمد شعبان محمد علي، انعكاسات المتغيرات المعاصرة على القطاع المصرفي ودور البنوك المركزية– دراسة تحليلية تطبيقية مختارة من البلدان العربية، الاسكندرية، الدار الجامعية، 2007، ص 44

أصبح يعد التكتل الإقتصادي ظاهرة من ضمن المتغيرات البارزة في الحياة الاقتصادية الدولية والذي يعبر على اتفاق بين مجموعة من الدول المتجاورة والمتقاربة في المصالح الاقتصادية على الغاء القيود على حركة تبادل السلع والخدمات والاشخاص ورؤوس الاموال[1] أي الغاء كافة القيود الجمركية وغير الجمركية على التبادل التجاري وحرية انتقال عناصر الانتاج بين الدول الاعضاء[2]، وهي فرصة تطبيق تعريفة جمركية موحدة على السلع المستوردة من خارج الدول المتكتلة، وكذلك التوصل الى تنسيق السياسات الاقتصادية في مجالات الصناعة والزراعة وكذلك السياسيات المالية والنقدية وكل المجالات التي تتفرع على الانشطة الاقتصادية المختلفة.[3]

أدى هذا التكتل الى اتساع حجم السوق وتحسين شروط التبادل التجاري وبالتالي زيادة فرص العمل وارتفاع معدلات النمو الاقتصادي [4]وكما ادى الى ارتفاع حجم التكتلات على الساحة العالمية العديد من التكتلات من حيث حجم السكان او الانتاج، نصيب التجارة البينية من مجموع التجارة الخارجية، المستوى التقني نتيجة لثورة في المعلومات ومن ابرزها:

أولا: الاتحاد الاوروبي: يعتبر من اقوى التكتلات على مستوى الاقتصاد العالمي، بعد ان اصبح ساري المفعول في عام 1987، وذلك بمساهمته الفعالة في التجارة الدولية والتاثير على هذه المعاملات الاقتصادية، بعد تاسيس سوق اوربية الموحدة في جانفي 1993، وزاد اهمية هذا الاتحاد بعد انشاء وتداول عملة موحدة وهي الاورو في جانفي 1999 بين دول الاتحاد الاوروبي وينافس الدولار واصبح يتفوق عليه، وكما زادت اهمية في ارتفاع نسبة نمو الناتج المحلي الاجمالي، معدل الاستثمار الاجنبي على مستوى العالم وتمويل بعض الاقتصاديات او الدخول في شراكة معها.

اصبح الاتحاد الاوروبي يضم 25 دولة في عام 2006 بعدما كان 15 دولة في عام 1995 ويهدف الى تحقيق عدة اهداف تخدم التجارة الخارجية: [5]

- حرية انتقال السلع والخدمات بالغاء القيود الجمركية؛
- استقرار نقدي باصدار وحدة نقدية هي الاورو؛
- التحكم في مؤشرات الاقتصادية والنقدية كالتضخم، البطالة، النمو الاقتصادي، معدلات الفائدة؛
- وضع تعريفة جمركية موحدة ومماثلة لحماية منتجات السوق من منافسة العالم الخارجي؛

تتجلى تلك الأهداف من خلال بعض المؤشرات الاقتصادية للتكتل الاتحاد الاوروبي

---

[1]– جاسم محمد، التجارة الدولية، دار زهران النشر، عمان، الاردن، الامارات العربية المتحدة، 2005، ص 116.

[2]– جاسم محمد، التجارة الدولية، دار زهران النشر، عمان، الاردن، 2006، ص 25.

[3]– بوعزوز عمار، السياسة النقدية واثارها على المتغيرات الاقتصادية الكلية– حالة الجزائر – اغطروحة دكتوراه غير منشورة كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008، ص 56.

[4]– جاسم محمد، مرجع سابق، ص 27–28

[5]– نفس المرجع، ص 34.

الجدول رقم (1 . 1) اهم المؤشرات الاقتصادية للاتحاد الاوروبي خلال الفترة 1996-2002

السنوات / البيان	1996	1998	1999	2000	2001	2002
الكثافة السكانية 10^6 نسمة متوسط معدل النمو السنوي للكثافة السكانية	301.4 %0.3	301.6 %0.2	303.3 %0.2	304.0 %0.2	305.1 %0.5	305.8 %0.2
الناتج المحلي الاجمالي 10^9 دولار% من الناتج المحلي الاجمالي العالمي.	7.2 %24.1	6.7 %22.6	6.7 %21.8	6.0 %19.1	6.1 19.6%	6.6 %20.4
نصيب الفرد بالدولار	23480	22490	21990	21730	20720	20230
الاستثمار الاجنبي المباشر	-	-	476	684	390	374
% من الاستثمار الاجنبي المباشر العالمي	-	-	%44.1	%49.1	%44.3	%57.5

المصدر: عماد الليثي: بعد نصف قرن من التكامل الاقتصادي العربي. دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2003، ص 70.

يتميز الاتحاد الاوروبي خلال الفترة 1996 الى 2002 بمعدل نمو منخفض للكثافة السكانية التي تتراوح بين 0.2% و0.5%بينما يمثل الناتج المحلي الاجمالي نسبة معتبرة تتراوح بين 19% و24% خلال نفس الفترة، اما نصيب الاتحاد الاوربي من الاستثمار الاجنبي في العالم فهو معتبر تجاوز 50% في عام 2002.

ثانيا: اتفاقية منظمة التجارة الحرة لامريكا الشمالية النافتا NAFTA:

وهي اتفاقية وقعت في جانفي 1988 واصبحت سارية المفعول في جانفي 1994، بين الولايات المتحدة الامريكية، كندا والمكسيك وتعمل على تحرير التجارة الخارجية عن طريق الغاء الحواجز الجمركية، مما أدى الى زيادة الاستثمارات، زيادة حجم التجارة ولدول النافتا بينها ومع العالم الخارجي[1]، كما تهتم بانشطة اقتصادية كزراعة، وصناعة، مالية وخدماتية لتخفيض رسومها الجمركية وازالة القيود على الاستثمارات دون ان يخص قطاع البترول.

يهدف على مساعدة دولة المكسيك عن طريق توجيه الاستثمارات لها من الولايات المتحدة الامريكية وكندا لخلق فرص عمل لديهم، وكذلك تحويل اليهم الاستثمارات الاجنبي من اجل تنمية اقتصادها وبالتالي القضاء على البطالة بغية الرفع من قوة التكتل اقتصاديا.[2] وسيتضح ذلك من خلال المؤشرات الإقتصادية الموضحة في الجدول التالي:

[1]- ميرفت ميخائيل رزق مخائيل، مستقبل التعاون الاقتصادي بين مصر والاتحاد الاوروبي في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية- دراسة مقارنة مع بعض الدول- رسالة ماجستير في الاقتصاد (غير منشور) جامعة عين شمس، القاهرة، مصر، ص 12.

[2]- محمد احمد عبد الرزاق، اقتصاديات المؤسسة الطيران في ظل المتغيرات الاقتصادية الدولية المعاصرة، رسالة ماجستير (غير منشورة) جامعة عين شمس، القاهرة، مصر، 2002، ص 186.

الجدول رقم(1. 2): اهم المؤشرات الاقتصادية لتكتل النافتا خلال الفترة (1996-2002)

البيان / السنوات	1996	1998	1999	2000	2001	2002
الكثافة السكانية 10^6 نسمة	390.5	400.6	405.2	410.4	415.8	420.7
الولايات المتحدة الامريكية	268.2	270.2	278.2	281.6	285.3	288.4
كندا	29.7	30.2	30.5	30.8	31.1	31.4
المكسيك	92.6	95.2	96.6	98.0	99.4	100.9
متوسط معدل النمو السنوي	%3.5	%1.2	%3.5	%3.5	%1.2	%1.1
الناتج المحلي الاجمالي 10^6 دولار	8733.9	9737.98	10114.3	11063.4	11427.4	11752.9
الولايات المتحدة الامريكية	7800.08	7800.0	9000	9800.0	10100.0	10400.0
كندا	601.6	606.9	634.9	687.9	694.5	715.7
المكسيك	332.3	421.0	479.4	574.5	633.9	637.2
% من الناتج المحلي الاجمالي العالمي	%29.2	%32.8	33.0%	%35.2	%36.8	%36.4
الاستثمار الاجنبي المباشر 10^9 دولار	-	-	321	396	198	64.3
الولايات المتحدة الامريكية	-	-	383	314	144	30.00
كندا			25	67	29	20.6
المكسيك			13	15	25	13.6
% من الاستثمار الاجنبي المباشر العالمي			%29.8	%28.5	%24.1	%9.9

المصدر: عماد الليثي بعد نصف من التكامل الاقتصادي العربي، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2003، ص 70.

يتمتع التكتل الإقتصادي للناقتا من خلال الجدول بما يلي:

- استقرار نسبي في متوسط معدل النمو السنوي للسكان، وبارتفاعه مقارنة مع الاتحاد الاوروبي؛
- تطور ملحوظ في الناتج المحلي الاجمالي بالنسبة للناتج المحلي الاجمالي العالمي حيث يمثل الثلث فقط؛
- ارتفاع نصيب الفرد من الناتج الوطني في الولايات المتحدة الامريكية عنه في كندا والمكسيك؛
- تراجع كبير للاستثمار الاجنبي المباشر وخاصة لعام 2002، بعد احداث 11-09-2001 مع ركود اقتصادي عالمي مس عدة مؤشرات اقتصادية كالناتج المحلي الاجمالي، ارباح المؤسسات، معدل البطالة، سعر الدولار، التجارة العالمية، قطاع السياحة والعمران ...الخ.

ثالثا: اتجاد جنوب شرق اسيا اسيان (ASSEAN): تاسس الإتحاد في عام 1967 وتضم شرق اسيا والباسفيك، والمتكونة من تسعة دول وهي: كوريا الجنوبية، تايلاند، سنغافورة، هونغ كونغ، تايوان، ماليزيا، والفلبين، اندونيسيا وبورما، بالاضافة الى سلطة بروناي، والتي كانت اخر دولة تنضم لهذا التكتل في عام 1986.[1]

تمثلت طاقة انتاجية اتحاد اسيان بـ 330 مليار دولار سنويا، وكما عمل خلال عدة سنوات على رفع حجم الاستثمارات، خاصة في الميدان الصناعي الذي ساهم في تحقيق نمو اقتصاديا هذه الدول بصفة سريعة،

[1]- عماد الليثي، مرجع سبق ذكره، ص 75.

ويقدر حجم التبادل التجاري فيما بينها حوالي 24 مليار دولار، ويعتبر هذا المبلغ اقل بكثير من حجم تبادل التجاري مع العالم الخارجي الذي بلغ حوالي 268 مليار دولار في عام 1990.[1]

اقامت سنغافورة منطقة تجارية حرة في عام 1992، لتدعيم سياستهم الاقتصادية، على ان يتم تخفيض التعريفة الجمركية بين اعضاء الاسيان في السنوات الخمسة عشر 15 الموالية للاعلان لتصل الى 5% في بداية عام 2008[2]. والجدول الموالي يبرز لنا اهم المؤشرات الاقتصادية لتكتل الاسيان.

الجدول رقم (1 . 3): اهم المؤشرات الاقتصادية لتكتل الاسيان خلال الفترة (2000-2002)

السنوات / البيان	2000	2002
الكثافة السكانية 106 نسمة	493.4	503.2
متوسط معدل النمو السنوي في الكثافة السكانية	%1.7	%
الناتج المحلي الاجمالي العالمي 109 دولار	1.169	1.207
% من الناتج المحلي الاجمالي العالمي	%3.8	%3.8
الاستثمار الاجنبي المباشر 109 دولار	94	30
% من الاستثمار الاجنبي المباشر العالمي	%6.7	%4.6

المصدر: عماد الليثي: بعد نصف قرن من التكامل الاقتصادي العربي، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2003، ص 76.

يتضح من الجدول ان متوسط معدل النمو السنوي للسكان مستقر نوعا ونفس الإستقرار بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي العالمي والإستثمار الأجنبي المباشر العالمي، وهناك تطور معدل النمو السكاني ونسبة الناتج الاجمالي من الناتج الاجمالي العالمي هو ضعيف اقل من الاتحاد الاوروبي واقل من الناقتا ونفس الشيء بالنسبة نسبة الاستثمار الاجنبي.

مما سبق يمكن القول ان سياسة تحرير التجارة الخارجية تسعى الى تسهيل تحقيق الرفاهية الاقتصادية من خلال تعظيم الدخل عند قيام بعملية تحرير المبادلات من انفتاح الاقتصاديات والغاء القيود الكمية على الاستيراد وتخفيض الرسوم الجمركية عليها، وكلما زادت من تدفقات المبادلات، ادت الى تضخيم الايرادات ورفع معدل النمو، وكذا تحفيز الاستثمار، مما قد يسمح هذا الاستثمار امتصاص او فتح فرص عمل جديدة وبالتالي يمكن الاستفادة من التكنولوجيا المتقدمة وتقنيات جديدة، وهكذا حتى يندمج الاقتصاد مع باقي العالم.

[1]- اماني احمد زغرب، التغيرات الاقتصادية الدولية المعاصرة واثارها على مستقبل الاستثمارات الصناعية في مصر (رسالة ماجستير غير منشورة) جامعة عين شمس، القاهرة، مصر، 1998، ص31.

[2]- احمد طه محمد، " التحولات في اسيا والنظام العالمي"، مجلة السياسة الدولية، العدد 108، القاهرة، مصر، افريل، 1992، ص 242.

يرتكز تحرير التجارة الخارجية، تحرير مالي، لان كل المعاملات التجارية تحتاج الى رؤوس الاموال لتكملة الصفقات التجارية التي تجدهم سوى لدى القطاع المالي ومن هذه العبارات، سوف نتطرق الى تحليل تحرير المالي.

المبحث الثالث: التحرير المالي:

سجلت الساحة العالمية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية الكثير من التحولات، المستجدات والمتغيرات الدولية في ظل العولمة الاقتصادية والمالية، والتي تقوم على مبدأ تحرير المبادلات التجارية- كما راينا سابقا- وهذه المعالملات التجارية لا يمكن الحديث عن تقنياتها او سيرورة فعاليتها في ظل غياب التحريرالمالي، كما تحتاج وتتماشى مع النظام المالي والمصرفي السائد، فالتجارة الخارجية تبقى مرتبطة بمجموعة من القطاعات الضرورية كقطاع المؤسسات المالية خاصة بهدف تقديم خدمات مصرفية متكاملة، وبالتالي تحريره للاندماج في الاقتصاد العالمي، فيعتبر تحرير التجارة الخارجية من بين اهم محاور السياسات الهيكلية التي تعمل على تحرير القطااع المحلي او الخارجي سواءا كان حقيقيا او ماليا [1].

يرتبط القطاع المالي بالنشاط الاقتصادي على مختلف مستوياته ليؤدي دورا بالغا الاهمية في اقتصاديات الدول نظرا لروابطه المختلفة مع الكثير من النشاط الاقتصادي، بحيث ان هذا القطاع القادر على توفير الموارد المالية الضرورية لسير انشطة كل من المؤسسات، الاسواق بكفاءة وكذا توفير الادوات اللازمة لجمع المدخرات التي تحتاجها المشاريع الاستثمارية الاكثر انتاجية وتوظيف جزء منها على شكل قيم متداولة (الاسهم والسندات) التي تخدم النمو الاقتصادي وتحسين مستوى معيشة افضل للبلد.

يرتبط تقدم اي اقتصاد بحسن أداءه وتحقيق متطلبات التنمية بوجود نظام مالي فعال، لانه يعتبر امرا ضروريا لاي نظام اقتصادي، وهذا التقدم يتطلب وجود اسواق مالية قادرة على التخصيص الأمثل لموارد المجتمع وتعبئة مدخرات افراد من خلال وجود ضوابط وتشريعات وترتيبات حكومية لقضاء على اي عوائق تعرقل الاسواق المالية.

يعتبر كل من "**Mckinnon**" و"**shaw**" بان مجموعة السياسات، القوانين وأدوات الضبط وأساليب المراقبة الرسمية او غير الرسميةالتي تفرضها الحكومات على القطاع المالي تؤدي الى تشويه اسعار الاصول المالية (سعر الفائدة وسعر الصرف) واعاقة صفقات الوسطاء الماليين من خلال بعض الادوات مثل اسقف معدلات الفائدة مراقبة الصرف، وكذا الاحتياطي الاجباري.

لم يعد هذا التدخل والرقابة الحكومية يواكب التطورات العالمية لعدم تحقيقهالأهداف المخطط لها، فترتب عنه اعادة هيكلة للقطاع المالي وذلك بتطبيق سياسة التحرير المالي الذي دعم هو الاخر من قبل المؤسسات المالية والنقدية الدولية من خلال الاعتماد على القطاع البنوك وتهميش دور الاسواق المالية ليصبح اقتصاد الدول بشكل عام والدول النامية بشكل خاص إقتصاد الاستدانة.

إن سيطرة النظام غير المباشرلاعتماد تمويل الاقتصاد على الائتمان من البنوك وشبه انعدام التمويل الذاتي للمؤسسات وبالتالي تقوم البنوك التجارية باعادة تمويلها لدى البنك المركزي ويؤثر ذلك على سياسات

[1]- طيبة عبد العزيز، اثر الانفتاح الاقتصادي على النمو الاقتصادي المستديم- دراسة حالة دول شمال افريقيا خلال الفترة (90-2010)، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 2011-2012 ص 4.

انظمة التمويل وعند قيام بسياسات تصحيحية والتي مست العديد من الجوانب وادت الى احداث تغييرات جذرية في الانظمة المالية وبغرض اقامة نظام مالي فعال ومتوازان ومتنوع لخلق المنافسة بالاعتماد على اقتصاديات الاسواق المالية وامكانية الاندماج بالسهولة في الاقتصاد العالمي وتمكين التكيف مع الصدمات الخارجية. اي اصلاح النظام الاقتصادي بما يؤدي الى تحقيق معدلات نمو مرتفعة في المدى المتوسط والطويل.[1]

ان اصلاح القطاع المالي هو مفتاح كل اصلاحات وشرط اساسي لبعث التنمية الإقتصادية والاستثمار الخاص وهذا ما قامت به بعض الدول الانتقالية ودول جنوب شرق اسيا.

المطلب الأول: السياق التاريخي للتحرير المالي:

ادت ازمة الكساد العالمي العظيم عام 1929 الى تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي لاعادة توازنه من خلال الأفكار الكينزية، وبعد فشل هذه الأخيرة في معالجة التضخمظهرت افكار ليبرالية تحررية خاصة في مجالات النقدية والمصرفية، دعم ذلك بالأزمة النفطية لعام 1974 من خلال إعادة توجيه الاقتصاد وتحرير القطاع المصرفي واعطاء السوق مكانته في النشاط الاقتصادي.[2]

في فترة السبعينات(73-74) انفجرت ازمة المديونية العالمية التي وصلت الى اقصى حد من الارتفاع، وقد اثرت على اقتصاديات الدول النامية خاصة وعلى اسواقرأس المال الدولية، وادت الى اختلافات عميقة فتعدد وتعقد المشاكل الاقتصادية على مختلف مستوياتها كمشكلة طرق الاستثمار وكيفية تمويله، مما صعب على هذه الإقتصاديات ان تساير الاحداث الجديدة، فسعت بعض الدول النامية الى تحقيق التنمية الاقتصادية بحصولها على السيولة من قبل الدولة بصفتها القادرة على توفير رؤوس الاموال الضرورية لدى البنوك في اطار الخطط التنمية المبرمجة مسبقا من أجل تغطية العجز في الاسواق .

في ظل التوجه الاشتراكي لكثير من الدول النامية والمتحولة حيث اعتبر القطاع المالي والمصرفي قطاعا استراتيجيا بحيث تمثلت مهمته الاساسية في تمويل القطاعات التابعة للدول وبصفة الية لخضوع البنوك الى المخططات التنموية ودون خضوع هذه القطاعات الى دراسة او توفير شروط الملاءة المالية والقدرة على التسديد، وذلك بتطبيق مختلف اشكال سياسة الكبح المالي كتحديد سقوف لمعدلات الفائدة الدائنة والمدينة اي كان التدخل على توجيه اسعار الائتمان وسيطرة الحكومة على الاسواق المالية الامر الذي اثر على اداء فعاليتها في تعبئة وتخفيض المدخرات وادى الى زيادة حدة التضخم وعجز البنوك المركزية في ادارة النقد في الاقتصاد، وبالتالي ضعف في معدلات النمو الاقتصادي، وبالتالي انخفاض معدلات الفائدة على القروض والودائع، ولم يعد للمدخرين حافزا داخل الوطن اذ هربت الاموال خارج البلاد في اطار سياسة

[1] – قدي عبد المجيد، مرجع سابق، ص 274.

[2]– مصيطفى عبد اللطيف، محمد بن بوزيان، اساسيات النظام المالي واقتصضاديات الاسواق المالية، مكتبة حسن العصرية، بيروت 2015، ص 159.

التدخل والرقابة الحكومية[1]، والامر الذي لم يمكن القطاع البنكي من تجميع اكبر ممكن من الموارد اضافة اتباع سياسة توجيه الائتمان الى قطاعات معينة اعتبرت استراتيجية الامر الذي صعب من التخصيص الامثل للموارد وهذه السياسة صعبت على تادية القطاع المصرفي وظائفه المخولة له وبالتالي اثرت على تحسين قدرته لمواجهة التنافسية.[2]

مع بداية الثمانينات ظهرت افلاس الكثير من المشروعات، وضعت اقتصاديات الدول النامية وخاصة البنوك في موضع الشك والاتهام حيث كان يتم تمويل الاقتصاد بواسطة الائتمانات المصرفية اي الاعتماد على خلق النقود، وهذا الاسلوب يعتبر عاملا حاسما في تغذية التضخم وتصاعد المخاطر البنكية من كل الانواع والتي قد تقضي الى افلاس الكثير من البنوك[3]، وعانت اقتصاديات الاستدانة للدول النامية وتميزت بالخصائص التالية:

– اختلالات هيكلية (المتمثلة في هيكل الانتاج، هيكل الصادرات والبطالة..) وانخفاض الطاقة الاستثمارية والاقتصادية والطاقة الانتاجية ومنه عدم القدرة على النمو والتطور وتحقيق التنمية المستدامة.[4]

– تدخل السلطات العمومية في مراقبة كبيرة للنشاط المالي مع مراقبة الصرف، التوسع والاعتماد على القروض المصرفية في تمويل الاقتصاد، ضعف نمو الاسواق المالية، منافسة ضعيفة بين الوسطاء الماليين، مديونية مرتفعة للمؤسسات....[5]

نتيجة لما سبق وعن الاوضاع الداخلية والخارجية المذكورة اعلاه، دفع الكثير من اقتصاديات الدول النامية والمتحولة إلى تبني برامج الاصلاح الاقتصادي الذي يدخل ضمن الشروط التي فرضها صندوق النقد الدولي والبنك العالمي لدعم هذا الاصلاح ومن أجل مواجهة مختلف الاختلالات، فبدأت تظهر ملامح سياسة التحرير المالي واتجاهها اكثر نحو السوق في تمويل اقتصادياتها وشرع في اصطلاحات اقتصادية كلية بوضع سياسات تصحيحية مست العديد من المجالات واخذت خطوات التحرير لانظمتها المالية خاصة بغرض اقامة نظام مالي فعال وسليم وتنافسي من اجل تعزيز سلامة الاقتصاد الكلي والاسراع في وتيرة النمو الاقتصادي، وتم تطبيق الاصلاحات المالية والمصرفية على خطوتين: [6]

– العمل بسياسات الكبح المالي في ازالة كافة الضوابط الادارية على اسعار الفائدة وهيكل الاصول.

---

[1]– بن طلحة صليحة و معوشي بوعلام، دور التحرير المصرفي في اصلاح المنظومة المصرفية، الملتقى الوطني الاول حول المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات المصرفية..واقع وتحديات، بجامعة الشلف ليومي 14–15 ديسمبر 2014 ص 476.

[2]– بربري محمد امين، طرشي محمد، التحرير المالي والمصرفي كالية لزيادة القدرة التنافسية للبنوك التجارية في الجزائر بجامعة ورقلة. 2001– ص 567.

[3]– عبد الباسط محمد وفا، القطاع المصرفي بين التحرير المالي والرقابة المرنة، دار النهضة العربية، القاهرة، 2004، ص 3.

[4]– مصيطفى عبد اللطيف، محمد بن بوزيان، مرجع سابق، ص 5.

[5]– نفس المرجع، ص 159.

[6]– التقرير الاقتصادي العربي الموحد، صندوق النقد العربي، سبتمبر 2000، ص 168–169، صندوق النقد العربي، القطاع المالي في البلدان العربية وتحديات المرحلة المقبلة، تحرير محمد، وقائع الندوة المنعقدة في 2–3 افريل 2000، ابو ظبي ص 16.

– تحول نحو ادوات النقدية التي تستند على عوامل الية السوق واصلاحات هيكل وعمليات القطاع المصرفي وكذلك تشجيع المؤسسات الوساطة المالية غير المصرفية .

لقد توسعت عملية التحرير المالي لتشمل بلدان مختلفة (امريكا اللاتينية، اسيا، افريقيا ودول المتوسط) في حين استكملت الدول المتقدمة فعليا عملية التحرير المصرفي وذلك مع نهاية الثمانينات وبداية التسعينات، ولقد مست سياسة التحرير كل قطاع البنوك والتامين وتحرير اسواق صرف العملات وتحرير حركة رؤوس الاموال وتحرير البورصات، يستلزم التحرير الغاء القيود على تسعير وتخصيص الائتمان المحلي ومعدلات الفائدة وحركات رؤوس الاموال الدولية وبالتالي ينتهي التدخل الحكومي بصفة مباشرة فيما يخص قرارات البنوك المتعلقة بالائتمان.

لقد كانت الثورة الصناعية عاملا اساسيا في تطوير الأنظمة المصرفية للبلدان المتقدمة من خلال زيادة احتياجات التمويل خاصة الطويلة الاجل، فظهرت مؤسسات مالية قادرة على تجميع الاموال لمقابلة تلك الاحتياجات وخلق الاسواق المالية والادوات المالية وبالتالي توافق العلاقات المتبادلة بين الجهاز المصرفي والنمو الاقتصادي، واصبح للجهاز المصرفي دور كبير في الاقتصاد، في تجميع الادخارات في توظيف القيم المتداولة وفي الاستثمارات المنتجة، تعبر هذه الظاهرة على الإنتقال من اقتصاديات الإستدانة المعتمدة على التمويل غير المباشر إلى إقتصاديات الأسواق المالية المرتكزة على التمويل غير المباشر عن طريق إصدار الأوراق المالية أو القيم المتداولة وهذا ما يميز به اقتصاد السوق عن أخر من خلال: [1]

- إرساء إطار قانوني ومؤسسي لضمان حقوق الملكية وسيادة القانون والقواعد التنظيمية الشفافية؛
- ابعاد الخزينة عن النظام المصرفي لاستقلاليته؛
- فرض قيود مشددة على الميزانية مما يوفر الحوافز لتحسين الكفاءة؛
- تحرير الانظمة الاقتصادية وعمليات السوق؛
- إعادة تخصيص الموارد الى اكثر فعالية استخدامات؛
- استخدام ادوات غير مباشرة متجهة نحو السوق لتحقيق الاستقرار الكلي؛
- تقييد بمعايير بازل وتتم عملية تحول من اقتصاديات الاستدانة (غير المباشر) الى اقتصاديات الاسواق من خلال: [2]
- خلق سوق مالي كفوء يتوفر فيه شروط السيولة والشفافية .
- اصلاح الاسواق النقدية بفصل بين السوق ما بين البنوك وسوق الاعوان الاقتصادية.
- ازالة قيود دخول الى سوق الاموال.

[1]– بالتصرف، قدي عبد المجيد مرجع سابق ص 265.

مصيطفى عبد اللطيف، محمد بن بوزيان، مرجع سابق، ص 253

[2]– اوليه هافر ليشين وتوماس وولف محددات النمو في البلدان التي تمر بمرحلة انتقال مجلة التمويل والتنمية، تصدر كل ثلاثة اشهر عن صندوق النقد الدولي، واشنطن العدد 2، جوان 1999، العدد2 جوان 1999 ص 12.

– تحديث تسيير المديونية العمومية.

ان اصلاح القطاع المالي يساعد نمو الاسواق المالية بطريقة سريعة من جهة وتحقيق ادارة فعالة للمشروعات وذات كفاءة اقتصادية من جهة اخرى، ولكي تعمل اقتصاديات السوق جيدا، تحتاج الى ثلاثة أطراف اساسية: [1]

– حكومات: تحدد قواعد اللعبة وتلتزم كل الأطراف بمراعاتها وتحصل الايرادات وتنفقها بصورة منتجة وتضع اللوائح والنظم اللازمة.

– مؤسسات إنتاجية: تحتاج الحكومات من يؤدي مهام اقتصاديات السوق الى مؤسسات جيدة التطوير يديرها افراد .

– مؤسسات مالية: تقوم باداء وظائفها المالية النقدية وبرمجة انفاق معقولة وفي حدود الامكانيات.اكفاء وتوجهها حوافز ملائمة وتوفر لها البيئة المناسبة.

جاءت هذه الاصلاحات المالية العالمية استجابة لتحقيق اداء اقتصادي أفضل من خلال نظام مالي سليم وكفؤ، تلقت الدول النامية صعوبات في تطبيق هذا الاصلاح– رغم نجاحها في الدول المتقدمة– نتيجة لضعف اقتصادياتها وارتفاع اعباء المديونية واعتمادها على القروض من الهيئات المالية العالمية من اجل تحقيق الاستقرار فنظرا لاثارها السلبية على الاقتصاد، رفضت بعض منها تطبيق سياسة التحرير المالي نتيجية قساوة شروط الهيئات المالية الدولية، ويمكن تطبيق هذه السياسة ولكن الاخذ بيعين الاعتبار بالتزام الحيطة والحذر مع المعالجة التدريجية عند تطبيقها، وذلك تحت إشراف ورقابة البنك المركزي على البنوك بغية النجاح والتمسك بالشروط الكفيلة لتحقيق التوازن الاقتصادي.

المطلب الثاني: النظريات المفسرة للتحرير المالي في ظل الاصلاحات الاقتصادية العالمية وأثارها على تحرير القطاع المالي:

تعتبر العولمة المالية هي الناتج الاساسي لعمليات التحرير المالي، يؤدي التحول الى التحرير المالي الى التكامل وارتباط الاسواق المالية المحلية بالعالم الخارجي من خلال القيود على حركة رؤوس الاموال ثم الإنتشار في اسواق المال العالمية[2]، يتضح ذلك من خلال تطور حجم المعاملات عبر الحدود في الاسهم والسندات في الدول الصناعية المتقدمة فكانت تمثل اقل من 10% من الناتج المحلي الاجمالي في هذه الدول لاستعمال المعاملات الخارجية 1980 ثم وصلت ما يزيد من 100% في كل من الولايات المتحدة الامريكية والمانيا في عام 1996 وعن 200% في كل من فرنسا وايطاليا وكندا لنفس العام.[3]

[1]– فيتوتاتري، التحول الاقتصادي والدور المتغير للحكومة، مجلة التمويل والتنمية تصدر كل ثلاثة اشهر عن صندوق النقد الدولي، واشنطن العدد 2، جوان 1999، ص 20.

[2]– عبد المطلب عبد الحميد، العولمة واقتصاديات البنوك، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2001، ص 33.

[3]– رمزي زكي، العولمة المالية، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1999، ص 80.

من حيث تطور تداول النقد الاجنبي على الصعيد العالمي، ان متوسط حجم التعامل اليومي في اسواق الصرف الاجنبي قد ارتفعت من 200 مليار دولار امريكي في منتصف الثمانينات ثم الى حوالي 1.2 مليار دولار امريكي في عام 1995 اي ما يزيد من 84% من الاحتياطات الدولية لجميع دول العالم.

على ذلك الأساس يعرف التحرير المالي: " بمدى قيام القطاع المالي باداء وظائفه في بيئة خالية من القيود الحكومية (كمية ادارية او تنظيمية) التي تقيد منح وتخصيص الائتمان وبيئة خالية من وجود قيود على المعاملات المالية الدولية وعلى سعر الفائدة، ومن وجود عوائق على دخول المصارف الاجنبية ومدى تلاشي القيود المفروضة على اسواق المال"[1].

وحسب كتابات الاقتصاديين كل **من** "**ماكينون**" و"**شو**" في عام 1973 هو ان التحرير المالي: " الغاء القيود والترتيبات والضوابط المفروضة على حركات رؤوس الاموال قصيرة وطويلة الاجل عبر الحدود الوطنية، واعطاء السوق مطلق الفاعلية في عمليات ضمان توزيع وتخصيص الموارد المالية، وتحديد اسعار العمليات المالية طبقا لقوى العرض والطلب، كذلك ينبغي الغاء الرقابة المالية الحكومية وبيع البنوك ذات الملكية العامة، واعطاء البنوك والمؤسسات المالية استقلالها التام، وعدم فرض اية قيود على حرية الدخول والخروج من صناعة الخدمات المالية".[2]

فجوهر التحرير المالي، هو تحرير حساب راس المال والحسابات المالية لميزان المدفوعات والتي تشمل المعاملات بمختلف اشكال راس المال جاء هذا الأخير لمساعدة اصلاح المنظومة المصرفية المالية التي كانت تعاني من قيود كثيرة في تسيير نشاطاتها، ومن الضروري ان يكون ذلك ناتج عن العلاقة الوطيدة بين العولمة والقطاع المالي من خلال مجموعة من التغيرات العالمية والمحلية ومن هنا تبدو الاثار الاقتصادية للعولمة على القطاع المالي كثيرة ومتعددة من حيث ادائه، سياساته وعملياته على اي دولة من دول العالم.[3]

أولا: دراسات حول التحرير المالي:

لقد تعددت الاراء حول امكانية تطبيق سياسة التحرير المالي حيث هناك من يرفض تطبيقها ويطالب بالتدخل الحكومي في القطاع المالي، وهناك من ينادي بتطبيقها ولكن بشروط صارمة لكي تكون ناجحة، لقدحدث تطور في فكر النظريات الاقتصادية المتجهة نحو التحرر وتبلورت في شكل حركة دولية لاعادة التنظيم التحرري، والتي تؤمن بحتمية تنظيم قطاع المالي في شكل مرن يعتمد في ادارته للمخاطر الفردية

[1]– ليفن محمد ابراهيم لريح، العلاقة النسبية بين معايير التطوير المالي والنمو الاقتصادي– بدائل السياسة للاقتصاد المصري، مجلة مصر المعاصرة، العدد 486، القاهرة، افريل 2007، ص 306.

[2]– رمزي زكي، مرجع سابق، ص 73.

[3]– عبد المطلب، عبد الحميد، مرجع سابق، ص 16 .

من خلال الرقابة غير المباشرة عن طريق رقابة داخلية فعالة ورقابة خارجية حذرة بغية حماية حقوق المودعين وتجنب مخاطر الافلاس وجذب المدخرات محل سياسة خلق النقود[1]،

يعتبر الادخار عنصر اساسي في اقتصاديات الاسواق المالية، حيث يتم احلال سياسة جذب المدخرات محل سياسة الاصدار النقدي، وتمنح هذه الادخارات للقطاعات الاكثر انتاجية وذات مردودية عالية، وتتميز هذه اقتصاديات بالانفتاح على الاسواق الدولية وغير المحصورة على البنوك فقط، اين تتم فيها التمويل الذاتي بنسبة مرتفعة عن 90% بمقابلة عرض وطلب رؤوس الاموال مباشرة دون حاجة الى الوسطاء الماليين الذين يشاركون كعارضين وطالبين للاوراق المالية في سوق بدلا من الاعتماد على منح القروض.

توجه قروض البنوك لمساعدة الاعوان غير القادرين على الاقتراض من السوق المالي كالعائلات والمؤسسات التي لا تتمتع بشروط القيد في السوق المالية، او تغطية العمليات قصيرة المدى بالنسبة للمؤسسات الكبيرة والتي تلجأ في تمويلها للمشاريع الاستثمارية الى اصدار الاسهم والسندات، لهذا يمكن اعتبار دور البنوك تتمثل في اداء الخدمة كوسيط مالي عادي وليس في انشاء النقد، يتم تمويل الدين العمومي عن طريق الاسواق المالية، بما ان دور البنك المركزي هو مقرض نهائي تقديري وكما يعتمد الاصدار النقدي على عوامل خارجية في ظل هذه الاقتصاديات المتمثلة في المديونية العمومية، حجم العملات الاجنبية والذهب.[2]

لقد قدمت عدة تجارب وتحاليل اقتصادية في اطار التغيرات العالمية التي حدثت حول النمو الاقتصادي بغية اصلاح وتحرير القطاع المالي، لان الواقع يثبت على ان هذه الوساطة المالية هي محرك التقدم والنمو الاقتصادي. كما اكدها "هيكس" في عام 1969 ولذلك فان اصلاحه ذات اهمية اساسية في تمكين من التكيف مع مستجدات للتاقلم مع العالم الخارجي، فأهم الدراسات تمثلت فيمايلي[3]:

- عام 1911 الذي ترأسها shumpeter وفترة (1963-1966) الذي ترأسها golds with .

اكدت الدراسات على الدور الذي تلعبه البنوك والمؤسسات المالية في التنمية الاقتصادية، كما اوضحت اهمية التحرير المالي في التحليل وركزت على الجوانب المصرفية فقط.

- عام 1973 الذي تراسها كل من "**Mckinnon**" و"**shaw**" تؤكد على ان تدهور في النظام المالي ينعكس سلبا على الادخار والاستثمار، وبالتالي على التنمية الاقتصادية.

- عام 1976 الذي ترأسها kapur و1978 الذي تراسها galbisالذين اكدوا على ان تحرير القطاع المالي يؤدي الى تنشيط الادخارات المالية وتوفير رؤوس الاموال الى مختلف القطاعات الانتاجية مؤديا الى تحسين مجالات الإستثمارات والنمو.

---

[1]- عبد الباسط محمد وفا، القطاع المصرفي بين التحرير المالي والرقابة المرنة، دار النهضة العربية، القاهرة، 2004، ص 3.

[2]- مصيطفى عبد اللطيف، محمد بن بوزيان، مرجع سابق، ص ص 168-169.

[3]- البدوي عبد الحافظ، إدارة الأسواق والمؤسسات المالية نظرة معاصرة، دار الفكر العربي، القاهرة، 1999، ص 89.

– عام 1989 الذي اضاف "**Mckinnon** " تاكده على الدور الايجابي للتحرير المالي حين قال: " ان التحرير التجاري والمالي يبقى اللعبة الوحيدة فيما يخص سياسات التنمية الاقتصادية الفعالة " كما تبنى "ماكينون" بعض الشروط الاساسية لنجاح التحرير المالي واهمها:

– ايجاد اطار قانوني ملائم من اجل مراقبة البنوك التجارية وجو منافسة ملائم ما بين البنوك التجارية.

– استقرار الاسعار، وجود نظام ضريبي محكم: مستوى مقبول من الدين العام لتفادي الازمات الاقتصادية.

هناك عدة دراسات اخرى وجهت لنظرية التحرير المالي العديد من الانتقادات خاصة من قبل الكينزيين الجدد dutt وburekett الذين يعتبرون ان الادخار بمثابة تسرب نقدي، وكلما زاد حجمه انخفض تمويل الاستثمار، اي عند ارتفاع معدلات الفائدة على الودائع يدفع الافراد الى الادخار، وهذا يقلل من الطلب الكلي فينخفض الاستثمار، وهو عكس ما توصلت اليه نظرية التحرير المالي عند كل من "**ماكينون**" و"**شو**" ولقد توصلوا والكثير من الاقتصاديين الى ضرورة التحرير المالي حيث أن ارتفاع معدلات الفائدة على ودائع الادخار يزيد من حجم موارد البنوك وبالتالي زيادة الاموال القابلة للاقراض ويؤدي هذا الى انخفاض معدلات الفائدة على القروض، فيرتفع حجم الاستثمار، فيزيد معدل النمو الاقتصادي.[1]

يدعو "**بيل كلينتون**" للرجوع الى النظرية الكنزية من جديد، سعت فرنسا للحفاظ على اليات تدخل الدولة في السوق الاقتصادية وتطوير الاسواق المالية او لدعم عملية التنظيم الواعي والهيكل التنظيمي ويرى معظم الاقتصاديين ان اساليب التحرير المالي تختلف من دولة لاخرى وتتوقف حسب اهدافه السياسية الاقتصادية العامة، فهي اما اجراءات لتحسين السياسة النقدية او لتشجيع المنافسة في القطاع المالي، او لتحسين البنية الاساسية وتطوير الاسواق المالية، وان افضل السبل للتحرير المالي هو ان تتم بشكل تدريجي حيث ان يعمل على ازالة التشوهات التجارية وغيرها قبل الغاء القيود على الراسمالي.[2]

ثانيا: أهداف التحرير المالي:

ساهم التحرير المالي تحقيق عدة اهداف من خلال تحسين الظروف المناسبة لتحرير القطاع المالي والمصرفي، وكما اسهم بشكل فعال في توفير جو مناسب لجذب الاستثمارات الاجنبية وتعبئة المدخرات المحلية والاجنبية والاستفادة منها في تمويل اقتصادياتها وزيادة معدلات الاستفادة فيها، واعطاء حرية اكثر للمعاملات المالية العالمية والتحويلات الخارجية وزيادة حرية تدفق رؤوس الاموال وباقل تكلفة، وتحرير العملات الاجنبية، اسعار الصرف واسعار الفائدة، وكذا رفع فعالية الاسواق المالية بتوفير جو قادر لمواجهة المنافسة الدولية.

---

[1]– Baptiste vente، les approches théoriques de la libéralisation financiére , université paris 3 dauphine 2002,p415.

[2]– مصيطفى عبد اللطيف، محمد بن بوزيان، مرجع سابق، ص 164–165.

لقد اعتمدت عملية التحرير المالي على مبدأين، الاول تمويل المشاريع باستعمال القروض المصرفية بالتوفيق بين رفع ادخار اسعار الفائدة وخفض اسعار الفائدة للاستثمار، اما الثاني تحديد سعر الفائدة في السوق ومقابلتها بالاستثمار بواسطة التوفيق بين الاستهلاك والانفاق الاستثماري، فكلما زاد طلب الاموال على القروض يؤدي الى رفع الاستثمار ومنه زيادة النمو الاقتصادي.

وحتى تتحقق الاهداف التحرير المالي لابد من توفير المتطلبات التالية: [1]

– الاستقرار الاقتصادي الذي هو عماد كل اصلاح؛

– سماح للتحرير المالي بتدفق رؤوس الاموال الاجنبية بسبب ارتفاع معدلات الفائدة الحقيقية ؛

– رقابة مالية محكمة؛

– عدم وجود دور القطاع المالي غير الرسمي عند رفع معدلات الفائدة الحقيقية وتصبح متساوية في كلا القطاعين.

ثالثا: الآثار المترتبة على تحرير القطاع المالي والمصرفي:

من خلال ما يقدمه القطاع المالي من تسهيلاته الخدمية ومايو فره من السيولة اللازمة لتمويل، فهذا يدل على مساهمته الفعالة في التنمية الاقتصادية، لهذا أدى إلى إصلاحه واستحداثه مع الواقع ولكن هذا التحول ترتب عنه أثار حسب ما بينته عدة دراسات التي أقيمت حول تحرير القطاع المالي وتمثلت أثار سلبية على القطاع المالي واقتصاديات الدول النامية وأهمها:

–تأثر السياسة الإقتصادية للدول النامية بسياسة البنوك الأجنبية، لعدم قدرة مواجهة المنافسة من حيث نوعية وكمية الإنتاج الحقيقي والخدمي وسيولة رؤوس الأموال وأيضا من حيث حجم وعدد البنوك صغير جدا .

–قدرة البنوك الدولية التهرب من الضرائب باستخدام شبكاتها الدولية في الدول النامية، غسيل رؤوس الأموال من الدول النامية إلى الأسواق المالية الدولية مما سيضر بالتنمية الإقتصادية في الدول النامية.[2]

–عرقلة القطاع المالي نتيجة مشكلة الخطر المالي من حيث تحسين الإدارة المصرفية والهيكل الاشراف، وذلك حسب ما يرى كل من الاقتصادي alexander وat kinsonفي عام 1990، وتكون المعالجة بتحديث اساليب المحاسبة المصرفية، ادارة مخاطر سعر الفائدة، تقوية المعايير والممارسات الاشرافية لضمان سلامة النظام المالي.

– صعوبة انجاز الاستثمار سيكون له الاثر السلبي على الاستثمارات نتيجة الزيادة في اسعار الفائدة وفي المدى الطويل في اطار سياسات التحرير المالي.

اما الاثار الايجابية من وجهة النظر المؤيدة لتحرير القطاع المالي والسوقي في الدول النامية: [3]

[1]– مصيطفى عبد اللطيف ، بن بوزيان محمد ، مرجع سابق، ص 131.

[2]– نفس المرجع، ص181.

[3]– نفس المرجع، ص 183.

– ان عملية تحرير الاسواق المصرفية لها تكلفة ستنخفض تكلفتها عند فتح وتحرير الاسواق حسب ما يراها CLARK في عام 1999، ويؤكد صندوق النقد الدولي على اهمية سياسات تحرير اسواق رؤوس الاموال في تحقيق الاستقرار مما يؤدي الى مزيد من النمو كحالة شيلي والبرازل وكوريا خلال السبعينات والثمانينات.

– كما يرى Borto zablerفي عام 1992 ان فتح اسواق رؤوس الاموال بالدول النامية سيؤدي الى اعطاء دفعة قوية وانعاش اسواق المال في هذه الدول وفرصة زيادة القدرة التنافسية لاسواقها وتوفير السيولة والنشاط للسوق مما يؤدي الى تحسين الانتاج السلعي وتنشيط الاقتصاد الوطني.

– تحسين اداء البنوك وتسييرها خاصة في ظل المنافسة الشديدة، لتصبح قادرة على مواجهة طلبات المستثمرين، والعمل على جلب اكبر عدد من المدخرين، عند تحكمها في اسعار الفائدة والعمولات.[1]

– رفع مستوى التعامل مع الزبائن وجلبهم بتقديم لهم احسن الخدمات المصرفية، وبالتالي الاعتماد على الادخار المحلي والاجنبي لتمويل الاستثمار لانه اقل تكلفة.

– ادخال تكنولوجيا متطورة واستخدامها في الادارة وبالاعتماد على الكفاءات المالية والمصرفية .

– فرصة اندماج البنوك غير القادرة الاستمرار مع تلك القادرة.

المطلب الثالث: مظاهر التحرير المالي التي تدعم اقتصاديات الاسواق المالية وشروط نجاحه:

افرزت الافكار التحررية الى ظهور اقتصاديات الاسواق المالية نتيجة التحولات الجذرية للانظمة المالية بمختلف الاشكال وتعدد الادوات والوسائل، يعتبر نظام الاقتصاديات الاسواق المالية نظام يعتمد على تحويل الموارد لدى الاعوان ذوي الفائض الى الاعوان الذين هم بحاجة الى التمويل ويتم ذلك بشكل مباشر، ويكون ذلك من خلال اصدار الاعوان ذوي الحاجة اوراقا مالية، ويتم شراؤها من قبل الاعوان ذوي الفائض وتتم هذه الالية عبر السوق[2]، يجسد ذلك كله مظاهر التحرير المالي.

أولا: مظاهر التحرير المالي:

اتخذ التحرير المصرفي مجموعة الاجراءات التي تسعى الى خفض درجة القيود المفروضة على القطاع المصرفي التي تعمل على تطوير الاسواق المالية وتطبيق نظام غير مباشر للرقابة النقدية وانشاء نظام اشرافي قوي[3]، وقد اتبع تحرير الانظمة الاقتصادية باستعمال مظهرين اساسيين للتحريروهما تحرير النظم الهيكلية وتحرير النظم الاشرافية: [4]

[1]– بن طلحة صليحة، معوشي بوعلام، ص 484.

[2]– قدي عبد المجيد، مرجع سابق، ص261.

[3]– بن طلحة صليحة، معوشي بوعلام، مرجع سابق ، ص 477.

[4]– مصطفى عبد اللطيف، محمد بن بوزيان، نفس المرجع، ص 170.

1-تحرير النظم الهيكلية: تعد استراتيجية التحرير المالي من ابرز عمليات اعادة هيكلة القطاع المالي وذلك بالتخلص من القيود او تخفيض على معاملات الانشطة المالية التي تعرقل ممارستها وذلك باستعمال ثلاثة مظاهر:

- **التمويل بدون وساطة بنكية:** وهي تتم عملية التمويل مباشرة مع المتعاملين في الاسواق المالية (مالية مباشرة) دون وجود وسيط مالي او بنكي (مالية غير مباشرة)، ويرجع استعمال اللاوساطة إلظهور ازمة المديونية لعام 1982، التي ادت البنوك الدولية الكبرى سحب مواردها من سوق لمصلحة اسواق التمويل دون وساطة، وبالتالي اصبحت البنوك تمارس انشطتها عن طريق عمليات خارج الميزانية، وللتخلص من هذه الازمة هو التحول من اقتصاديات الاستدانة الى اقتصاديات الاموال الخاصة التي تعتمد عليهم في تمويل المؤسسات عن طريق تمويل اللاوساطة المالية له بمعنيين مشتركين من خلال:

- **اللاوساطة التمويلية:** تمويل الاعوان الاقتصادية بواسطة الاسواق راس المال على حساب الوساطة المصرفية وهي طريقة تمويل المباشر.

- **اللاوساطة البنكية:** توظف الاعوان الاقتصادية ادخاراتهم وسيولتهم في شكل منتوجات السوق اكثرعلى حساب المنتوجات المصرفية.

منذ منتصف السبعينات عرف تطورا كبيرا في استعمال طريقة التمويل المباشر اللاوساطة البنكية في الدول الكبرى وخاصة في الولايات المتحدة اولا، ثم تبعتها بريطانيا وفرنسا... وهذا التطور اثر سلبا على التوظيفات المصرفية وموارد البنوك.

وانقسمت النظم الهيكلية الى قسمين:

أ- استبعاد القيود التنظيمية للمارسة النشاط المصرفي اللاتنظيم: وهو استبعاد شروط ممارسة الانشطة المصرفية بحيث تصبح البنوك حرة في تقديم خدماتها المختلفة، ففي منذ منتصف الثمانينات عرفت تزايد الاسواق النقدية والمالية نحو التحرر من القيود والتشريعات واللوائح والمعوقات التي تحد من التوسع في عمليات البنوك والمؤسسات المالية المختلفة، مما سمح فتح مجالات الانشطة الجدد وبالاضافة الى رفع القيود امام فتح الفروع والمكاتب وكذا الغاء القيود على اسعار الفائدة ورسوم الخدمات التي تتقاضاها البنوك والمؤسسات المالية المختلفة .

كل هذه التطورات التي حدثت في اطار التحرير المالي والمصرفي، ادى الى تغيير وتوسيع اعمال البنوك وعلى الصناعة المصرفية، وهذا التوسع في انشطة البنوك فتح مجال دخولها في عمليات بنوك الاستثمار والى توسيع دائرة المخاطر التي تواجه اعمالها لتشمل مخاطر السوق ومخاطر الائتمانية، مما دفع بالبنوك إلى إستحداث ادوات جديدة لادارة هذه المخاطر، وكما تقوم هذه البنوك على استراتيجية التنويع في نشاطه داخل قطاع المصرفي بهدف استقرار حركة الودائع وانخفاض مخاطر الاستثمار، يمنحه هذا التنويع ممارسة

انشطة في قطاع اخر غير مصرفية مثل ادارة صناديق الاستثمار والتاجير التمويلي، واصدار الاوراق المالية لمشروعات الاعمال، مما يزيد في الربحية والامان وتقليل مخاطر الافلاس.[1]

غير هذا التحرير في هيكل ميزانية البنوك والمؤسسات المالية المختلفة بحيث تنوعت مصادر رؤوس الاموال ومجالات توظيفها وبالتالي لم يعد مصدر تحقيق الأرباح ناتج من الائتمان المصرفي، بل تعدى لوجود استخدام الاصول الاخرى المعدة للدخل، ومن عمليات ادارة الاصول والعمليات خارج الميزانية، وكما انخفض النصيب النسبي للودائع في اجمالي خصوم البنوك في حين زيادة النصيب النسبي للخصوم القابلة للتجارة وخاصة السندات.

افرز هذا التطور والتغيير الى استعمال البنوك اكثر للودائع لاجل، ودائع التوفير، شهادات لايداع على مستوى العالم مقابل انخفاض حجم الودائع الجارية، مما ادى بالبنوك الى دفع فوائد على الودائع الجارية، بالاضافة الى التعامل باسعار الفائدة المتغيرة على مختلف اشكالها، الامر الذي ادى الى رفع تكلفة مصادر تمويل بما فيها الودائع، ومنه تاثير في ايرادات البنك وارباح الصافية للبنوك.

كما تقوم استراتيجية تنويع مصادر التمويل على الانشطة التالية: [2]

– انشاء صناديق الاستثمار والمساهمة في انشاء شركات التاجير التمويلي وشركات المقاصة، المساهمة في انشاء شركات جميع الانتاج وبيع المعلومات، تقديم القروض المصرفية لتمويل المشروعات الضخمة...الخ.

– توريق الاصول المتداولة، القيام بالوساطة التجارية وتقديم خدمات التامين والتعامل في اسواق الصرف الاجنبي...الخ.

ب– ازالة الحدود:

ساهم التحرير المالي والمصرفي الى رفع الحواجز الدخول وزيادة المنافسة خلال السبعينات وهي فترة رخاء الاقتصاد ودعمه بالتمويل حين تزايد نشاط البنوك بوجود السيولة الناتجة عن فوائض البترولية وانتعاش سوق الدولار واليورو، وهذا ما أدى إلى انقاص الحواجز سواء على المستوى المحلي بين البنوك والمؤسسات المالية المختلفة ليصبح عدم التخصص السمة الغالبة الى حد تعامل الجميع بنفس المنتجات والادوات المالية، وعلى المستوى الدولي تم فتح الحدود وخروج البنوك للتعامل على الصعيد العالمي باحدى الوسائل الهامة لمواجهة العوامل المؤدية الى تخفيض معدلات الربحية داخل حدود الدولة.

شهدت الساحة المصرفية في السنوات الاخيرة تطورات تكنولوجية واختراعات مالية، ووسائل دفع الكترونية مرتبطة بتنكولوجيات المعلومات والإتصال، مما ادى كل هذه العوامل الى انقاص الحواجز سواء على المستوى المحلي والدولي بين البنوك والمؤسسات ويشير الجدول الموالي الى السياسات الهيكلية التي

[1]– عبد المطلب عبد الحميد، البنوك الشاملة عملياتها وادارتها– الدار الجامعية الاسكندرية، 2000 ، ص 17.

[2]– عبد الحافظ البدوي، ادارة الاسواق والمؤسسات المالية نظرة معاصرة– مرجع سابق، القاهرة، 1999، ص 98.

اتخذت من قبل بعض البلدان النامية مبينا ذلك الاجراءات والاهداف وراء ذلك في تحرير واصلاح القطاع المالي.

جدول رقم (1-4) السياسات الهيكلية في القطاع المالي

الهدف	الاجراء	البلدان
تحسين نظام الرقابة النقدية	* تحسين اطار البرمجة المالية؛ * كفاية ادوات السياسة النقدية؛ * التحول من الضوابط المباشرة الى الضوابط غير المباشرة؛	الجزائر، مصر، الصين، بتسوانا، كوستاريكا، المجر، اندونيسيا، موريشيوص، الفلبين، وسيريلانكا.
تحسين تعبئة المدخرات المحلية وتخصيصها	* تطوير الاسواق النقدية؛ تطوير اسواق السندات الحكومية؛	اندونيسيا، ماليزيا، عمان، سيريلانكا الجمهورية العربية اليمنية، زائر، كورستاريكا، الجمهورية الدومنكية اندونيسا وغينيا الجديدة
	* تخفيف سياسات الائتمان الانتقائي . * دمج المؤسسات المالية غير النظامية. * تشجيع تطور الاسواق المالية واسواق راس المال باجل. * تحسين الاشراف على المؤسسات المالية واقامة نظام التأمين على الودائع. * تطور ادوات مالية جديدة. * كفاية اللوائح والتشريعات المصرفية.	الشيلي، الجمهورية الدومنكية، بنما، تراينداد وتوباغو.
تحسين مستوى سعر الفائدة وهيكله	* تخفيف اعانات سعر الفائدة والديون المعدومة. * تحرير اسعار الفائدة. * ادخال نظام السعر التفصيلي او سعر الاقراض الاساسي.	بنجلادش، شيلي، ماليزيا، موريطانيا، السنغال، اورجواي، اندونيسيا، الفلبين، سيراليون، ليفيا، بوروندیا، زامبيا وهايتي.

عبد المنعم محمد الطيب حمد النيل: العولمة واثارها الاقتصادية على المصارف- نظرة شمولية- الملتقى الوطني حول المنظومة والتحولات الاقتصادية واقع وتحديات، جامعة حسيبة بن بوعلي- الشلف ليومي 14-15 ديسمبر 2004 ص: 15

2- تحرير النظم الاشرافية: تطلب التحرير الهيكلي نظام اشرافي متماسك يلاءم المتغيرات والمستجدات المصرفية، مما استدعى اعادة النظر في النظم الاشرافية، ولهذا لم يكن تحرير النظم الاشرافية مقصودا لذاته وانما كان نتيجة التحرير الهيكلي لنشاط الائتمان، صممت لجنة بازل نظم الرقابة لضبط التعامل في الاسواق المالية العالمية، وذلك على اساس وجود نوعين يعملان معا:

- نظم الاشراف الداخلي.
- نظم الاشراف الخارجي غير المباشر.

يعمل الاشراف بوجود اجهزة رقابة الدولية ومجهزة بادوات التي تهدف الى المحافظة على معدلات السيولة ومتانة المراكز المالية للبنوك واهمها المعدل الدولي للملاء.

بصفة عامة يحتاج تحرير النظام المالي الى عناية وجهد اكبر من النظام المالي المقيد، كما يحتاج الى ضوابط تنظيمية ورقابة فعالة لكي تكون المؤسسات قادرة على ادارة المخاطر ووضع قواعد والالتزام بمعايير الافصاح.

ثانيا: الشروط اللازمة لنجاح التحريرالمالي:

انطلقت الشروط الاساسية لنجاح الانتقال والتحرير المالي من عدة تجارب ودراسات التي دعمتها من طرف مؤيدي نجاح هذه السياسة، مستخلصا عنصران وهما: استقرار الاقتصاد الكلي والتدرج في عملية التحرير المالي.

1-الاستقرار الاقتصاد العام: اعتبر "**Mckinnon**"ان الشرط الاساسي لنجاح سياسة التحرير المالي هو توافر استقرار الاقتصادي الكلي في عام 1991، وتوصل الى نفس النتيجة التي توصل اليها weiss وstugitiz مستخرجا لوضعية الكبح المالي الذي يقوم الينوك بتخفيض معدلات الفائدة التي تتقاضاها الى ادنى مستوى الاستقرار، وتعمل على حد توزيع القروض لتتجنب ظاهرتي مخاطر المالي للاختيار السيء والحافز غير المناسب اللتان يخفضان من تحقيق الربح، وكما اعتبر "**ماكينون**" ان النظام المالي يعتمد على التمويل البنكي فقط، وبالتالي يصبح البنك غير قادر على توفير تمويلات لبعض الاستثمارات الاخرى التي تحقق مستويات انتاجية مرتفعة بسبب المخاطر الكبيرة المرتبطة بها[1]، بالتالي توصل الى ضرورة وجود اسواق مالية تسمح لفائدة المقترضين الاكثر مخاطرة من الحصول على التمويل البنكي وهو ما اكده "**شو**" كذلك في عام 1986[2]

يتميز الاستقرار الاقتصادي العام بصفة عامة وجود احتفاض بمعدل تضخم منخفض، وفي حالة ارتفاعه سيؤدي الى تخفيض قيمة العملة وارتفاع سعر الفائدة، مما يعرقل النمو الاقتصادي وينعكس على اضعاف النظام المالي والمصرفي وبالتالي التاثير على التحرير المالي.

يجب أن توفر المعلومات المتعلقة بسيولة المؤسسات المالية لصالح المودعين والمستثمرين ومعلومات تخص ادارة المؤسسات المالية التي تساعد على تحديد مخاطر الاستثمار والعائد المتوقع، ولابد من تنسيق بين هذه المعلومات لتحديد العلاقة المالية بين معدل الفائدة ودرجة المخاطرة من جهة ومعدل الفائدة والأرباح المتوقعة من جهة أخرى، وفي حالةعدم التنسيق بين المعلومات يصعب التمييز بين المشاريع الفاشلة والمشاريع الناجحة، ولهذا يرى منتقدوا سياسة التحرير المالي ضرورة تدخل الدولة على توفير المعلومات عن طريق اصدار لوائح او تقديم اعانات لتجنب ارتفاع تكلفة الحصول على المعلومات.[3]

---

[1]- مصيطفى عبد اللطيف وبن بوزيان محمد، مرجع سابق، ص 286.

[2]- شكوري سيدي محمد، التحرير المالي واثره على النمو الاقتصادي- دراسة حالة الجزائر، رسالة الماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان 2005-2006 ص 99.

[3]- كريمة محمد ابراهيم الحسيني، تحرير القطاع المصرفي بين النظرية والتطبيق- دراسة للتجربة المصرية، رسالة دكتوراه الفلسفة في الاقتصاد، قسم الاقتصاد والتجارة الخارجية، كلية التجارة وادارة الاعمال، جامعة حلوان، القاهرة، 2001، ص 55.

حتى تتم التنسيق بين السياسات الاقتصادية وسياسة التحرير المالي بغية تحسين وتحقيق مناخ الاستقرار الاقتصادي العام، يجب الاخذ بعين الاعتبار لهذه الاجراءات التالية: [1]

أ- الاجراءات الوقائية: هي اجراءات تجري قبل وقوع الازمات المالية، فتاخذ تصاميم هياكل قانونية وتنظيمية للحد من المخاطر المالية وحماية المودعين بالاضافة الى وجود اجراءات رقابة حكومية على النظام المالي ورقابة محاسبية خارجية لتمنعها من التدليس.

ب- الاجراءات العلاجية: هي اجراءات تجري بعد وقوع الازمات الماللية وتكون التداخلات اما على شكل حماية حقوق ودائع المودعين وحقوق الملكية الحكومية بتدخل الحكومة، او على شكل اقراض لتوفير السيولة النقدية بتدخل البنك المركزي او على شكل التصفية في حالة وجود خسائر كبيرة ولها تاثيرات سلبية على مستوى السياسة.

2-التدرج في عملية التحرير المالي: دار النقاش طويلا حول تحديد اسلوب (السرعة ام التدرج او التدخل المعتدل) التي تتم اجراء تحرير القطاع المالي لنجاح سياسة التحرير، وبصفة عامة يمثل التدرج هو الاسلوب الامثل للاصلاح المالي في الدول النامية وفي تحديد الترتيب المناسب في اتباع خطوات التحرير المالي والذي يسمح بتكييف النظام المالي، مع حاجة الاقتصاد الحقيقي ويهدف الى التوجه بالاقتصاديات غير متوازنة ومقيدة الى اقتصاديات اكثر استقرارا ومحررا.[2]

تتم هذه السياسة باتباع مجموعة من الاجراءات يتطلب المرور بها التسلسل والترتيب في مراحل التحرير المصرفي ويجب ان تبدأ تطبيق من مستويين مترابطين فالمستوى المحلي ثم تنتقل الى المستوى الخارجي بقطاعيها الحقيقي والمالي، وذلك بعد وضع ضوابط مالية صارمة وتكون متزامنة مع نجاح الحكومة في تحقيق الاستقرار الكلي[3] من خلال مايلي:

أ-المرحلة الاولى: يتم تحرير القطاع الحقيقي على مستوى المحلي اولا من خلال مجموعة من الاصلاحات الهيكلية في مختلف القطاعات الاقتصادية فيتم فيه رفع الدعم على الاسعار وتحريرها وفق قوى السوق، فرض ضرائب مباشرة وغير مباشرة على المؤسسات وتطبيق سياسة الخوصصة وهذا قصد تحسين الكفاءة في القطاع العيني، ثم انتقال على المستوى الخارجي برفع القيود المفروضة على التجارة الخارجية والسماح للتحويلات المالية لخدمة أغراض التجارة الخارجية .

ب-المرحلة الثانية: يتم فيه فتح سوق رأس المال وطنية تتحدد فيه سعر معدلات فائدة حقيقية بكل حرية وبالتالي يتحصل المودعين على معدلات فائدة حقيقية وتتماشي مع أهداف اقتصاد السوق، الحد من الرقابة النقذية ورفع قيود على تدفق وانتقال رؤوس الموال والاعتماد على الأدوات الكمية عبر المباشرة للسياسية

[1]- كريمة محمد ابراهيم الحسين، مرجع سابق ص 57.

[2]- مصيطفى عبد اللطيف، بن بوزيان محمد، مرجع سابق، ص 289.

[3]- بلعزوز بن علي، كنوش عاشور، واقع المنظومة المصرفية الجزائرية ومنهج الاصلاح، الملتقى الوطني الاول حول المنظومة المصرفية والتحولات الاقتصادية واقع وتحديات، بجامعة الشلف، يومي، 14-15 ديسمبر 2004، ص500.

النقذية تحرير أسعار الفائدة واتجاهها نحو السوق المالية لتحديد سعرها التخفيف القيود المفروضة على السوق المالية شأنها أن تعمل على زيادة كفاءة السوق المالية وذلك من خلال تقليل الحواجز وإلغائها وإنضمام المستثمرين والشركات أو الانسحاب منها [1]ويسمح إلى زيادة المنافسة في القطاع المالي، تشجيع القطاع المصرفي الخاص توسيع حركة الإبداع والاقتراض تحديث الأسواق النقذية وإنشاء أسواق مالية محلية للأسهم والسندات .

ج–المرحلة الثالثة: تعتبر المرحلة الأخيرة التي تتم فيها الانتقال إلى المستوى الخارجي للقطاع المالي لتحريره عن طريق: [2]

– إلغاء ضوابط الصرف: يعتمد تحديد سعر صرف وفق تغيرات قوى العرض والطلب للسوق .

– تحرير ورفع القيود على حساب العمليات الجارية وفتح حساب رأس المال في ميزان المدفوعات وهو حرية انتقال رؤوس الأموال عن طريق إلغاء القيود والترتيبات والضوابط المفروضة على حركة رؤوس الأموال قصيرة الأجل عبر الحدود الوطنية . وهذا التحرير حتى لا يؤثر على الصادرات المحلية.

– تحرير أسعار الفائدة: إعفاء اسعار الفائدة من اللوائح التنظيمية وإخضاعها لقوى السوق وابتعاد تدخل السلطات، ليزيد المنافسة في السوق المالي المحلية والعالمية .

– فسح المجال أمام الشركات الأجنبية للوسطاء المالية وأمام المضاربين والمتعاملين الأجانب للانضمام في السوق المالية وإصدار الاوراق المالية المختلفة وذلك تعزيز درجة المنافسة في القطاع المالي .

حتى تحقق سياسة التحرير غايتها بقدر كافي من الإصلاح المالي وبتكامل على المستوى المحلي والخارجي بشكل يؤدي لتحقيق نمو بين القطاعي المالي والحقيقي لاستكمال سياسة التحرير الفعلي، وتعد الهند أحسن مثال واقعي عن التحرير التدريجي الحريص لحساب رأس المال فقامت بتحرير الاستثمار الأجنبي المباشر واستثمارات المحفظة المالية وقابلية تحويل عملتها بالنسبة للمستثمر من الأجانب.[3]

لقد بينت تجربة الصين والفيتنام في مرحلة الانتقال بتطبيق أسلوب التدرج أن نتائج كانت جد ايجابية بحيث حققت الصين ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 9% سنويا وتجاوزت نسبة7%سنويا في فيتنام خلال الفترة (1992 –1994) [4]، وكما تتميز عالميا اقتصاديات هذه الدول من ضمن الدول ذات اقتصاديات الدول الناشئة في السبعينات، قامت بعض البلدان مثل الأرجنتين ولأورغواي ونيوزيلندا بإزالة معظم القيود على رأس المال خلال فترة قصيرة، في حين اتبعت بلدان أخرى نهجا أكثر تدرجا لتحرير

[1]– حماد محمد علي العالي، اندماج الاسواق المالية الدولية اسباب وانعكاساته على الاقتصاد العالمي، بيت الحكمة، بغداد، 2007، ص 148.

[2]– نفس المرجع، ص 149.

[3]– طيبة عبد العزيز، اثر الانفتاح الاقتصادي على النمو الاقتصادي المستديم دراسة حالة دول شمال افريقيا خلال الفترة(90–2010)، مرجع سابق ص 13.

[4]– مصطفى عبد اللطيف، بن بوزيان، مرجع سابق، ص 234.

الحساب التجاري عن طريق تخفيف القيود على التدفقات المرتبطة بالتجارة ثم رفع القيود عن تدفقات الأجنبية المباشرة طويلة الأجل والاستثمارات المتعلقة بالمحفظة المالية وأخير إزالتها عن التدفقات المالية قصيرة الأجل.[1]

[1]– طيبة عبد العزيز، مرجع سابق، ص 13.

خلاصة:

بعدما تطرقنا إلى أهم التطورات الخارجية على مستوى التحولات الإقتصادية التي سعت كل دول العالم مسايرة هذه التحولات العالمية، التي مرت بها معظم الدول النامية وأمريكا اللاتينية والدول الإشتراكية بغية التحويل من اقتصاديات الإستدانة إلى إقتصاديات الأسواق المالية وتحقيق إقتصاد متطور وإقامة إقتصاد متين وذلك من خلال تراجع دور الدولة في الحياة الإقتصادية وإحلال تنظيماتها بميكانيزمات السوق وخاصة بعد سيطرة الأفكار النيوليبيرالية وتفوق السوق عن سابقتها، وكذلك الإسراع في العمل على إزالة كافة الضوابط الإدارية لسياسة الكبح وبالإضافة إلى تسهيل طرق عمل بإلغاء الحواجز المعرقلة للتجارة الخارجية وبالتالي تحرير القطاع المالي.

أصبح الأمر واضحا للإنتقال وترك قواعد إقتصاد مسير إداريا والتوجه إلى قواعد إقتصاد السوق ليس له بديل في الواقع الإقتصادي بإعتباره هو الأمثل، وهذا ماسنحاول طرحه من خلال تحليل أثار ما سبق على الإقتصاد الجزائري وضرورة القيام بإصلاحات إقتصادية في الفصل الموالي بإعتبار الجزائر دولة كباقي الدول النامية التي تأثرت بهذه التحولات الإقتصادية للسياق العالمي وبالتالي كان عليها أن تواكب التطورات وتسرع في القيام بإصلاحات إقتصادية عميقة.

الفصل الثاني
السياق المحلي وضرورة القيام بإصلاحات اقتصادية

تمهيد:

تميز الاقتصاد الجزائري باقتصاد عمومي وبتفضيل الدولة لاسلوب المخططات التنموية متوسطة المدى من(1967-1989) اعطاء الاولوية للهياكل القاعدية الصناعية والنشاطات المرتبطة بالمحروقات وذلك قصد بناء قاعدة صناعية قوية.

وقع هذا الاختيار نظرا لوجود قطاع المحروقات الذي استعمله اصحاب القرار من خلالتخصيص عائداته وتوزيعها على جميع القطاعات الاقتصاية الاخرى.الا ان هذا الارتباط بقطاع المحروقات لم يمكن الاقتصادالجزائري من تحقيق اهداف السياسات الاقتصادية المتعاقبة، لاسيما بناء قاعدة صناعية قادرة على تحريك مختلف قطاعات الاقتصاد نحو معدلات نمو مرتفعة، بل على العكس تعمقت الاختلالات عند تراجع العائدات البترولية بفعل انخفاض اسعارها عالميا، كما حدث في الاعوام 1986، 1989، 1994، 2009 واصبح الاقتصاد يتخبط تحت قيود مالية محلية لارتباطه باستيراد السلع الاستهلاكية والسلع الصناعية واخرى خارجية لتاثره بالهزات الخارجية نتيجة بنية الصادرات، وهذا ما ساعد في زيادة التبعية الاقتصاديةوعدم مواصلة عملية التصنيع وتطوير الزراعة.

حاولنا في هذا الفصل ان نظهر ضرورة القيام باصلاحات اقتصادية نتيجة شدة حساسية الاقتصاد الجزائري للصدمات النفطية وهذا عبر تحليل المؤشرات الاقتصادية الواردة في المربع السحري لكالدور.

المبحث الأول: تطور المديونية الخارجية ووضعية ميزان المدفوعات

نتيجة اعتماد الجزائر لبرامج تنموية تقوم على الصناعات المصنعة اجبرتها ان تتوجه للاستدانة الخارجية الامر الذي اسفر عن تفاقم حجم وخدمة المديونية الى حد انفجار ازمة مست عمق الاقتصاد حلها تطلب الدخول في مفاوضات مع الهيآت الدولية من اجل اعادة جدولة الديون. والملاحظ ان رغم الازمة التي عاشتها الجزائر في 1986 والتي اظهرت شدة تاثر الاقتصاد بالهزات الخارجية، الا ان كل سياساتها بقيت رهينة قطاع المحروقات الذي يحدد مسار التنمية ويتوقف عليه الاستقرار الاقتصادي.

المطلب الأول: تطور المديونية الخارجية الجزائرية وأثرها على الاقتصاد الوطني

شكلت المديونية الخارجية للجزائر احدى الصعوبات الجوهرية والعويصة التي تركت الاقتصاد الوطني يتخبط فيها، بالاضافة الى تكلفة خدمة ديونها وما ينجر عنها من تاثيرات سلبية على الجانب المالي وعلى مختلف المستويات – السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية– ولتفادي هذه الضغوطات المحلية والخارجية يجب تغيير هيكل صادرات الاقتصاد الوطني واعادة بناء اقتصاد خارج قطاع المحروقات، حيث تصبح عناصر النشاط الاقتصادي هي المحددة للنمو الاقتصادي للبلد وليست العناصر الخارجيةالتي يتحكم فيها سعر برميل النفط.

الجدول رقم (2–1): تطور مؤشرات المديونية الخارجية للجزائر الوحدة: مليار دولار

السنوات	1986	1990	1994	1999	2001	2006	2010
حجم المديونية الخارجية	21.72	28.38	29.49	28.31	22.5	5.61	5.68
مجموع خدمة المديونية	5.128	8.89	4.52	5.11	4.47	2,28	0.666
حجم المديونية / PIB%	36.4	47.9	69.9	58.9	41.2	4.78	2.27
حجم المديونية / الصادرات من السلع و الخدمات	2.68	2.11	3.31	2.29	1.17	0.1	0,09
خدمة المديونية / الصادرات من السلع و الخدمات (%)	59	66.4	47,1	39,1	22.1	4.16	1.16

المصدر: من اعداد الطالبة بناءا على مختلف التقارير السنوية لبنك الجزائر على الموقع: www.banque-of-algeria

– النشاشبي كريم وأخرون, الجزائر: تحقيق الاستقرار والتحول الى اقتصاد السوق، صندوق النقد الدولي ، واشنطن ، 1998، ص 21–22.

يتضح من الجدول ان الجزائر عانت أزمة دين خارجي حادة منذ عام 1986 الى غاية 1999 مرفوقة بخدمة المديونية تزامنا مع انخفاض اسعار البترول في السوق العالمية وزيادة الاختلالات الاقتصادية الكلية.في حين قررت السلطات العمومية اعادة جدولة ديونها الخارجية بنسبة قليلة بمقدار 2.3 مليار دولار

في ماي 1991 مع الوكالة الايطالية لتأمين الصادرات و1.5 مليار دولار في مارس 1992 مع مجموعة من البنوك التجارية برئاسة بنك كريدي ليوني، استنادا الى عملية اعادة التمويل الطوعية ولم تساهم بشكل كبير في تخفيف عبئ المديونية[1]، فارتفعت خدمات المديونية لمبلغ 9.1 مليار دولار بما يعادل 82.2 % من اجمالي الصادرات في عام 1993، معبرا بذلك عن تحويل معظم الايرادات المالية التي يتحصل عليها البلد الى الخارج.

يظهر تحليل مؤشرات المديونية الخارجية تراجعها منذ 1996قدر بقيمة 30.66 مليار دولار بما يعادل 64.8 % من اجمالي الناتج المحلي وبنسبة خدمة الدين 48 % من مجموع الصادرات.

اما منذ عام 1999 الى غاية 2010 بدأ حجم المديونية يعرف تقلصا[2] الى أن وصل عام 2005 الى 17.19 مليار دولار بنسبة خدمة الدين 24.9 % من اجمالي الصادرات.

بعدالتراكم المعتبر لمخزون العملة الصعبة قررت الجزائر في 2004 بداية التسديد المسبق لديونها، حيث امضت في 2006/5/11 اتفاقا متعدد الاطراف مع نادي باريس للتسديد المسبق لديونها المقدرة بـ 7.9 مليار دولار، كما تمكنت من ابرام اتفاق مع روسيا يقضي بمسح ديونها المقدرة بـ 4.7 مليار دولار مقابل شراء عتاد من روسيا.

كما طبقت سياسة لادارة الدين الخارجي تهدف الى تقليل الاعتماد على الاقتراض الخارجي في تمويل الاقتصاد الوطني الذي انعكس ايجابا على حجم المديونية لتنخفض وتصبح 5.68 مليار دولار في عام 2010 وهو ما يمثل3.51 % من اجمالي الناتج المحلي.

عموما يمكن القول ان الوضعية المالية المريحة لسنوات 2000 وقرار التسديد المسبق جعل حجم المديونية ينخفض الى ادنى مستوى.

وشهدت احتياطات الصرف ارتفاعا معتبرا في بداية الالفية الثالثة حيث بلغت 162.22 مليار دولار في نفس السنة اي في 2010.

المطلب الثاني: تطور رصيد ميزان المدفوعات: من حالة عجز الى حالة فائض

يهدف التوازن الخارجي الى تحقيق توازن ميزان المدفوعات ليعكس بذلك وضع الميزانية وموقف الاقتصاد الوطني اتجاه باقي الاقتصاديات عبر مختلف المعاملات الاقتصادية، التي تقام بينها وبين اقتصاديات دول العالم من خلال: الصادرات والواردات من السلع والخدمات، حركة رؤوس الاموال المختلفة الاصناف

[1]– النشاشيبي كريم واخرون, مرجع سابق, ص 117.

[2]- http، //www.bank-of-algeria.dz/pdf/rapport_ba_2010/rapportdactivit%C3%A9_2010.pdf.

وتحويلاتها وفي نهاية هذه المعاملات يحدث تسوية ميزان المدفوعات لفترة معينة، فاذا كانت الحقوق تفوق الالتزامات يكون فائض في ميزان المدفوعات والعكس صحيح عند حدوثعجز[1].

يؤدي العجز فيميزان المدفوعات الى زيادة مديونية البلاد مما يجعلها تعيش فوق امكانياتها والى تدهور قيمة عملتها، على عكس حالة التوازن التي تسمح بالحصول على استقرار العملة وتنمية المبادلات الاقتصادية[2]. في الاصل يعود اختلال ميزان المدفوعات الى اختلالات هيكلية يتميز بها النظام الانتاجي للبلد، من حيث هيكل الطلب الكلي، حجم الاستهلاك، الادخار، الاستثمار او في المصادر التمويلية.

يوضح الجدول الموالي ارصدة ميزان المدفوعات لعدة سنوات.

الجدول رقم (2-2) تطور رصيد ميزان المدفوعات للفترة 1986-2010الوحدة: مليار دولار

السنوات	1986	1990	1994	1999	2001	2006	2010
إجمالي الصادرات(FOB)	8.1	13.4	8.89	12.32	19.09	54.74	57.09
صادرات المحروقات صادرات أخرى	6.5 1.6	12.34 1.06	8.61 0.28	11.91 00.41	18.53 00.56	53.61 01.13	56.12 00.97
الواردات (FOB)	8.5	11.48	9.15	8.96	9.48	20.68	38.89
الميزان التجاري	-0.4	1.92	-0.26	3.36	9.6	34.06	18.21
رصيد الحساب الجاري	-2.2	1.35	-1.84	0.02	7.06	28.95	12.15
ميزان حساب رأس المال		-1.44	-2.54	-2.40	-0.87	-11.22	3.18
رصيد ميزان المدفوعات	-1.5	- 0.9	- 4.4	-2.38	6.19	17.73	15.33
إجمالي الاحتياطات الرسمية	1.7	0.8	2.6	4.4	18.0	77.7	162.22
متوسط سعر البرميل	14.9	20.4	15.3	15.0	24.9	65.85	80.2

المصدر: النشاشيبي كريم والاخرون, الجزائر تحقق الاستقرار والتحول الى اقتصاد السوق مرجع سابق, ص 122, 31
Bulletin statistique annuel de la banque d'algerie, www.banque-of-algeria

يعد ميزان المدفوعات اداة مهمة في التحليل الاقتصادي، لأنه يبين المركز المالي الذي تحتله دولة ما في الاقتصاد العالمي بعد استخراج نقاط قوة اقتصاد هذه الدولة، وتحديد خصائص التغيرات التي تحصل في هذا المركز عن طريق البيانات الاحصائية الخاصة بميزان المدفوعات لسنوات معينة.

ويفيد كبيان لعرض العملة الوطنية والطلب عليها اتجاه العملات الاجنبية بما يساهم في تحديد القيمة الفعلية لعملة البلد في اسواق الصرف الاجنبية.[3]

[1]- بوزعرور عمار، السياسة النقدية واثرها على المتغيرات الاقتصادية الكلية-حالة الجزائر-، اطروحة دكتوراه غير منشورة، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008، ص 263.

[2]- قدي عبد المجيد، مرجع سابق، ص 41.

[3]- هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الدولي، دار جرير، الطبعة الاولى، عمان، 2006، ص 236.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن ميزان المدفوعات تميز بالعجز خلال التسعينيات لينتقل إلى حالة فائض في بداية الألفية الثالثة. لقد استمرت حالة عجز ميزان المدفوعات منذ الصدمة النفطية التي اتسمت بانهيار أسعار البترول عام 1986، والتي أحدثت اختلالات اقتصادية كلية نتج عنها ضعف أداء الاقتصاد الوطني، حيث شكلت هذه الوضعية مازقا حقيقيا خاصة في ظل جمود الجهاز الانتاجي الذي ينتج عنه ضعف مرونة العرض والطلب وضعف المدخرات المحلية وبالتالي عدم الاستقرار الاقتصادي. دفعت الوضعية المالية الصعبة السلطات الى التفاوض مع صندوق النقدي الدولي لايجاد الموارد المالية اللازمة لتصحيح الاختلالات الاقتصادية واسترجاع مصداقيتهااتجاه دائنيهامن خلال الاتفاقيات التاية:

- اتفاق الاستعداد الائتماني الاول 1989/05/31
- اتفاق الاستعداد الائتماني الثاني 1991/06/03
- اتفاق اعادة جدولة الديون لمدة سنة من 1994/04/01 الى 1995/03/31
- اتفاق اعادة جدولة ثاني يعرف بالاتفاق الموسع من 1995/05/22 الى 05/21/ 1998

رغم بعض التعافي في اسعار النفط عام 1990 الا انه لم يستمر بعد هذه السنة وتراجع من جديد في 1994حيث سجل انخفاضاانعكس سلبا على قيمة الصادرات وعلى رصيد ميزان المدفوعات، وبالتالي خسائر في احتياطات الصرف مما دفع السلطات لاعادة جدولة الديون على مرحلتين والالتزام بتنفيذ برنامج إصلاح اقتصادي يشمل كل القطاعات الاقتصادية، مع تخفيض قيمة الدينار بنسبة 7.3% في مارس 1994 وأخرى في افريل لنفس العام بنسبة 40.17% وهو ما عمق من ضعف احتياطات الصرف وزيادة ثقل خدمة الدين.

أما منذ بداية الألفية الثالثة تميز ميزان المدفوعات بوضعية غلب عليها حالة الفائض، حيث سجل رصيدا متزايدا من سنة لأخرى بلغ6.19 مليار دولار في عام 2001 ثم 15.33 مليار دولار في عام 2010 وتم تضاعفه 5 مرات تقريبا في عام 2008 بقيمة 36.9 مليار دولار، كما عرف تحسن ميزان التجاري لنفس الفترة من 9.6 مليار دولار إلى 18.21 مليار، وسجلت أقصى قيمة للحساب الجاري في عام 2008 بـ 34.45 مليار دولار، بينما استمر ميزان حساب رأس المال في تحقيق عجز حتى عام 2006 وذلك بسبب تسديد السلطات العمومية ديونها مسبقا.

يرجع هذا التحسن في الوضعية الخارجية للجزائر إلى ارتفاع أسعار البترول منذ بداية عام 2000 والذي وصل إلى أسعار قياسية في عام 2008، مما ساهم في تكوين احتياطات معتبرة من العملة الصعبة.

المطلب الثالث: الطابع الريعي للإقتصاد الجزائري وحتمية التبعية نحو الخارج

تلعب عوائد النفط منذ سنوات السبعينيات من القرن الماضي دورا أساسيا في تحديد وتوجيه مسار التنمية في الجزائر فهي تستخدم الفوائض المالية المتراكمة من تحصيلها للريع النفطي في تمويل التنمية وتحقيق

التوازنات الداخلية والخارجية رغم ما يشكله هذا الوضع من عدم استقرار عند انهيار أسعار النفط في الأسواق العالمية كما حدث في سنة 1986.

لكل هذا اكتست الجزائر صفة الاقتصاد الريعي نظرا لمكانة قطاع المحروقات في التصدير، في الدخل الوطني وفي الجباية.

اولا: خصائص الاقتصاد الريعي:

قبل الخوض في هذه النقطة ننوه بان هناك لبس يقع عند تحديد مفهوم كل من الاقتصاد الريعي والدولة الريعية.

يرتبط الاقتصاد الريعي بالأوضاع التي تغلب عليها عناصر الريع الخارجي[1], باعتبار انه يعتمد بشكل كبير على دخل ريعي يأتي من تصدير النفط، حيث تلعب الدولة دور الوسيط في تحصيل العائدات الريعية ليجري تخصيصها إلى فروع النشاطات الاقتصادية الأخرى من خلال برنامج الإنفاق العام [2].

أما عن مصطلح الدولة الريعية فقد استعمل لأول مرة في بحث قام به الكاتب حسين مهدوى عام 1970 بعنوان " نمط ومشاكل التنمية الاقتصادية في الدول الريعية حالة إيران", حيث عرف الدولة الريعية بأنها الدولة التي تحصل على جزء جوهري من إيراداتها من مصادر خارجية على شكل ريع[3].

و قد قام حازم ببلاوي عام 1987 في دراسة حول الدول الريعية في العالم العربي بتشخيص أربع خصائص رئيسية للدولة الريعية[4]:

1) الاعتماد شبه الكلي على الريع الخارجي كمصدر أساسي للدخل الوطني.

2) ضعف هيكل الإنتاج الوطني نتيجة الاعتماد المفرط على الريع الخارجي ماعدا في القطاعات الإستخراجية.

3) تشكيل الأيادي العاملة المشغلة في تحقيق الريع نسبة قليلة من مجموع القوى العاملة، على عكس الريع الخارجي الذي يتولد في بعض البلدان السياحية من أغلبية السكان، عند إذن نتكلم عن اقتصاد ريعي. بمعنى أن الاقتصاد الريعي ليس بالضرورة مولدا لدولة ريعية[5]، من هنا يمكن أن نستخلص أن الدولة الريعية والاقتصاد الريعي يشتركان في كون كليهما يعتمدان على جزء كبير من المداخيل الريعية الخارجية في تكوين الدخل الوطني، بينما العامل الفاصل بينهما هو نسبة مشاركة السكان في توليده.

---

[1]– حازم البيلاوي, الدولة الريعية في الوطن العربي, دار الشروق, القاهرة, 1998, ص 282.

[2]– حنان عبابسة، دور ايرادات المحروقات في تطور القطاعات الاقتصادية بالجزائر، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر –3– 2013، ص116.

[3]– نفس المرجع، ص 113.

[4]– حازم البيلاوي .نس المرجع ص 282.

[5]– نفس المرجع، ص 68.

4) تكون الدولة هي المتلقي الرئيسي للريع الخارجي, وهي المسؤولة على توزيعه مما يمكنها أن تجعله وسيلة للتحكم ولتطبيق فلسفتها وهو ما يترك انعكاسات على الوضع السياسي، الاقتصادي والاجتماعي [1].

تتجسد هذه الانعكاسات في:

- الأداء السيء لمؤسسات الدولة نظرا لتناقض ثقافة الريع مع ثقافة العمل.
- تفشي ظاهرة الفساد نتيجة توظيف المصلحة العامة لتحقيق المصلحة الخاصة.
- سوء توزيع الدخل واستغلاله من طرف الحكومات عبر سياسة الإنفاق في معالجة قضايا المجتمع.

ثانيا: التبعية الاقتصادية نحو الخارج

بعدما تعرضنا لوضعية ميزان المدفوعات ومدى تاثره بالمتغيرات الخارجية، وما ينجر عنها من اختلالات في التوازنات الاقتصادية الكلية، نحاول ان نظهر درجة ارتباط الاقتصاد الجزائري بالخارج من خلال تحليل وقياس مؤشرات التجارة الخارجية والتي لخصناها في الجدول التالي:

الجدول رقم (2 . 3) مؤشرات التجارة الخارجية الجزائرية للفترة 1990 -2010

السنوات	1990	1994	1999	2001	2006	2010
معدل تغطيةالتجارةالخارجية X/M	1.167	0.972	1.206	2.014	2.647	1.468
معدل القدرة على التصدير X/PIB	0.216	0.211	0.216	0.348	0.467	0.352
معدل التبعية للخارج M/PIB	0.185	0.218	0.179	0.173	0.176	0.240
معدل الانفتاح الخارجي $\frac{X+M}{PIB}$	0.401	0.43	0.40	0.52	0.64	0.60

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر على الموقع www.bank-of-algeria.dz

مع العلم أن x,M,pib مقيم بالدولار الأمريكي

تعد نسبة الانفتاح الخارجي (الواردات + الصادرات الى الناتج المحلي الاجمالي) او كما يسميها البعض الانكشاف التجاري احد مقاييس التبعية للاسواق الدولية، وعند تطبيق هذا المؤشر على الاقتصاد الجزائري نجده في حدود 60% بعد سنة 2001 وهي نسبة كبيرة تعكس مدى الاعتماد على التجارة الخارجية لا من حيث التصدير (تصدير معظم الانتاج النفطي) ولا من حيث الاستيراد (استيراد معظم الحاجيات الوطنية بغرض الاستهلاك او بغرض الانتاج).

ارتبطت التحولات في منظومة التجارة الخارجية بسيرورة تطور الاقتصاد الوطني الذي مر بمرحلتين اساسيتين:

[1]- صندوق النقد العربي، الحسابات القومية في الدول العربية (1994 – 2004)، العدد25، ابو ظبي ، 2005، ص 31.

✓ مرحلة احتكار الدولة للتجارة الخارجية 1962-1989 والتي تميزت بفرض الدولة رقابتها الادارية الى غاية 1989.

✓ مرحلة تحرير التجارة الخارجية بعد سنة 1990 وهي مرحلة جاءت عقب الازمة التي عاشتها الجزائر والتي تطلبت الدخول في اصلاحات اقتصادية من بينها التخلى عن احتكار التجارة الخارجية.

يدل ارتفاع قيمة هذا المؤشر على عمق التبعية للخارج ومدى حساسية الاقتصاد للمتغيرات الخارجية على غرار الاسعار العالمية(عند التصدير أو عند الاستيراد)، والسياسات المالية والاقتصادية والتجارية للشركاء وبالاخص تلك المرتبطة بالتكتلات الاقتصادية.

اما عن مؤشر تغطية الصادرات للواردات X / Mفنلاحظ ارتفاع نسبة التغطية مما يعكس وجود فائض في الميزان التجاري استمر منذ سنة 1999، ما عدا في سنة 2009 اين عرفت الصادرات تراجعا في قيمتها بسبب انخفاض اسعار النفط نتيجة لازمة 2008 العالمية، حيث هوت اسعار النفط من 99.5 دولار للبرميل سنة 2008 الى حدود 53 دولار/للبرميل سنة 2009.

ترتبط الصادرات الجزائرية ارتباطا طرديا باسعار النفط باعتبار ان 97% من مجموع الصادرات هي صادرات نفطية وهو ما يجعل الاقتصاد الوطني عرضة للصدمات الخارجية. وعند كل انخفاض للاسعار العالمية تصبح السلطات امام تحديات تجبرها على اخذ تدابير لمواجهة الوضعية كما جاء مثلا في قانون المالية التكميلي لسنة 2009، حيث تقرر تجميد القروض الاستهلاكية، منع استيراد تجهيزات مستعملة، وفرض رقابة على عمليات التجارة الخارجية من خلال الزامية استعمال القرض المستندي في تسديد الواردات مع اجبارية توطينها لدى احد البنوك التجارية الرخص لها.

اما فيما يتعلق بمؤشر التبعية للخارج $M/_{PIB}$فقد عرف في 2010 ارتفاعا ملحوظا بـ 24% وهو مايعكس مدى تبعية الانتاج الوطني للانتاج العالمي هذا من جهة، ومن جهة اخرى مدى تلبية السوق العالمية لاحتياجتنا الاستهلاكية من السلع والخدمات.

كما ان مؤشرالقدرة على التصدير $X/_{PIB}$يعطينا معدلات ضعيفة لن تتعدى حدود 47% في احسن الاحوال وهو ما يترجم ضعف القاعدة الصناعية لان نمو الناتج الداخلي الخام يعتمد عوائد تصدير المحروقات التي تتحكم فيه العوامل الخارجية، بينما العوامل الداخلية مثل انتاجية العمل وراس المال محدودة وهامشية وبالتالي فهو اقتصاد توسعي يبحث عن زيادة الصادرات[1].

[1]– Ammar Belhimer, La Dette Extérieure de L'Algérie, Casbah Edition, Alger, 1998, P8.

المبحث الثاني: وضعية المالية العمومية

تعتبر الوضعية المالية العمومية من أهم مؤشرات التوازنات الاقتصادية الكلية الداخلية التي تعبر عن مدى الاستقرار الاقتصادي داخل الوطن خلال فترة زمنية معينة ومن بين هذه المؤشرات التي سوف نتطرق إليها في هذا المبحث بنود الميزانية وكذا تطور العجز الموازني.

المطلب الاول: أهمية السياسة المالية في تحقيق أهداف السياسة الإقتصادية

تهدف النظرية الاقتصادية الكلية إلى تفسير وإيجاد حلول للمشاكل التي يواجهها الاقتصاد، ولا يتم ذلك إلا بوضع سياسة اقتصادية ناجعة تحدد بموجبها الأهداف المرجوة والأدوات اللازمة لبلوغها.

اولا: تعريف السياسة الاقتصادية

تعبر السياسة الاقتصادية عن مجموعة من القواعد والوسائل والأساليب والإجراءات والتدابير التي تقوم بها الدولة، وتحكم قراراتها نحو تحقيق الأهداف الاقتصادية للاقتصاد الوطني خلال فترة زمنية محددة [1].

نستنتج من هذا التعريف أن السياسة الاقتصادية ما هي إلا سياسة ضبط تتعلق بالمحافظة على التوازن العام، إلا إن السياسة الاقتصادية تتعدى الإطار الاقتصادي بتحديد أهداف اجتماعية الوصول إليها يتم من خلال تخصيص الموارد وإعادة توزيع الدخول.

لهذا يجب على السياسة الاقتصادية التي تنتهجها الدولة أن تكون قادرة على الوصول إلى أقصى كفاءة عند استخدام الموارد المتاحة لتحقيق أقصى الغايات[2]، فكلما كانت السياسة الاقتصادية تتصف بالكفاءة والفعالية كلما تحقق معدل نمو مرتفع.

ثانيا: أهداف السياسة الاقتصادية:

تسعى مختلف المجتمعات إلى تحقيق جملة من الأهداف تصب كلها في تحسين المستوى المعيشي للأفراد والمتمثلة فيما يلي:

✓ زيادة معدل النمو الاقتصادي: بحيث كلما كان أكبر من معدل نمو السكان كلما زاد المستوى المعيشي للأفراد.

✓ التشغيل الكامل: إذ يعبر هذا الهدف عن عدم بقاء بعض الموارد معطلة مادية كانت أو بشرية والمقصود بالتشغيل الكامل هو الوصول الى مستويات قريبة منه, فهو هدفا يبقى نظريا.

✓ استقرار الأسعار: يؤدي ارتفاع المستوى العام للأسعار لتفاقم ظاهرة التضخم مما يؤثر على مستوى الادخار الكلي ومن ثم على مستوى الاستثمار، ضف إلى ذلك تدني القدرة الشرائية لذوي الدخول الضعيفة.

---

[1]– عبد المجيد عبد المطلب، السياسات الاقتصادية على المستوى القومي تحليل كمي، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2003، ص 5.

[2]– نفس المرجع، ص 5.

✓ التوازن في ميزان المدفوعات: ان تحقق هذا الهدف يجنب الدولة مشكل المديونية وعدم استقرار العملة.

✓ العدالة في توزيع الدخول: يتم تحقيق هذا الهدف من خلال مكافأة الأفراد حسب إنتاجيتهم وضمان حد أدنى من الدخل لكل فرد من أفراد المجتمع.

✓ التنمية البشرية والهدف منها الارتقاء بالأفراد في مجالات الصحة, التعليم والثقافة.

ثالثا: أدوات السياسة الاقتصادية:

تنقسم الأدوات المتاحة للتحكم في النظام الاقتصادي إلى:

✓ أدوات السياسة النقدية.

✓ أدوات السياسة المالية.

من خلال هذه الأدوات تقوم السلطات العمومية بالرقابة المباشرة للمتغيرات الأساسية للاقتصاد القومي, مثل الإنتاج والاستثمار, الاستهلاك, الادخار, الصادرات والواردات, معدل الصرف والأجور[1].

سوف تقتصر دراستنا لأدوات السياسة الاقتصادية على السياسة المالية, لنعود لاحقا لأدوات السياسة النقدية (الفصل الرابع).

1-مفهوم السياسة المالية:

يقصد بالسياسة المالية سياسة الحكومة في تحديد المصادر المختلفة للإيرادات العامة للدولة وتحديد الأهمية النسبية لكل من هذه المصادر هذا من جهة، ومن جهة أخرى تحديد الكيفية التي تستخدم بها هذه الإيرادات لتمويل الإنفاق الحكومي، بحيث تحقق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للدولة حيث تعرف على أنها مجموعة السياسات المتعلقة بالإيرادات العامة والنفقات العامة بقصد تحقيق أهداف محددة [2].

نستنتج من التعريف السابق ما يلي:

✓ ان السياسة المالية هي أداة الدولة للتأثير في النشاط الاقتصادي.

✓ تمثل السياسة المالية برنامج عمل تتبعه الدولة عن طريق استخدام الإيرادات والنفقات وتكييفها مع الأهداف المسطرة.

2-آلية عمل السياسة المالية:

تتمثل السياسة المالية في القرارات المتخذة من طرف الحكومة فيما يتعلق بالإنفاق والضرائب، حتى تتمكن من مراقبة مستوى الإنتاج المحلي لكي يكون قريبا من مستوى التشغيل الكامل.

تستطيع الحكومة تحقيق أهدافها من خلال زيادة أو خفض الإنفاق العام والضرائب حسب ما يتطلبه الوضع الاقتصادي، إما معالجة فجوة انكماشية أو معالجة فجوة تضخمية.

---

[1]- أحمد جامع، التحليل الاقتصادي الكلي، دار الثقافة الجامعية، القاهرة، 1990، ص 214.

[2]- دراوسي مسعود، السياسة المالية ودروها في تحقيق التوازن الإقتصادي – حالة الجزائر، 1990- 2004، أطروحة دكتوراه، 2005، ص48

أ. معالجة الفجوة الانكماشية:

تحدث الفجوة الانكماشية إذا كان الاقتصاد الوطني يعاني من انخفاض الطلب الكلي عن المستوى اللازم لتحقيق التشغيل الكامل.

تتحقق معالجة هذه الفجوة بسياسة مالية توسعية الهدف منها تنشيط الطلب الكلي باحدى الطرق التالية:

- زيادة مستوى الإنفاق العام.
- تخفيض الضرائب أو تقديم إعفاءات ضريبية من أجل زيادة مستوى الدخل الفردي المتاح، ومن ثم ارتفاع مستوى الاستهلاك ومستوى الادخار والاستثمار.
- يمكن الاعتماد على كليهما في نفس الوقت أي أن المعالجة تكون بزيادة الانفاق العام وخفض الضرائب.

ب. معالجة الفجوة التضخمية:

تحدث الفجوة التضخمية اذا كان الاقتصاد يعاني من ارتفاع الطلب الكلي عن العرض الكلي، ويكون الاقتصاد في وضع التشغيل الكامل وهوما يعني عدم إمكانية توظيف عناصر إنتاج جديدة لمواجهة هذه المشكلة.

تتدخل الحكومة بسياسة مالية انكماشية عبر إحدى الآليات التالية:

- خفض الإنفاق العام مما يؤدي إلى انخفاض حجم الاستهلاك وحدوث انخفاض في الطلب الكلي.
- زيادة معدلات الضرائب مما يؤدي إلى انخفاض دخول الأفراد وبالتالي انخفاض الطلب الكلي.
- تكون المعالجة بالعمل على خفض الإنفاق العام والزيادة في الضرائب.

تميل الحكومات في العادة إلى استخدام سياسة مالية توسعية أكثر من السياسة المالية الانكماشية وهذا للأسباب التالية [1]:

1. الاهتمام الزائد بأهداف التنمية.
2. الرغبة في التوظيف الكامل لعوامل الإنتاج.
3. الدوافع السياسية.
4. النفقات المتزايدة.
5. زيادة الإنفاق العام والحد من ارتفاع الضرائب، عامل أساسي من عوامل الدعم السياسي الشعبي.
6. دعم وتشجيع النشاطات الاقتصادية التي تساعد في التقدم والنمو.

[1]– دراوسي مسعود، مرجع سابق، ص 218

المطلب الثاني: تطور بنود موازنة الدولة:

تعتبر المالية العمومية من اهم محددات ميزانية الدولة، معتمدة في ذلك على السياسة المالية المنتهجة بغرض تحقيق اهدافها المتعددة كمبدأ الموازنة العامة بين تنظيم مواردها المتاحة وحسن تخصيص نفقاتها، ومنه كاداة للتوجيه الاقتصادي والاجتماعي.

يتطلب تحقيق التوازنات العامة للاقتصاد اتباع اولا سياسة ترشيد النفقات بتوجيهها نحو المجالات التي ترفع من النمو الاقتصادي والاجتماعي بتحسين مستوى معيشة الافراد خاصة ذوي الدخول الضعيفة، وثانيا زيادة ايرادات الدولة عن طريق تنويع مصادر الجباية والتقليص من الجباية البترولية التي شكلت دوما اهم ايرادات ميزانية الدولة (حوالي 60%)، وثالثا العمل على محاربة التهرب والغش الضريبين.

يلخص الجدول الموالي اهم مكونات الميزانية العامة منذ 1986الى غاية 2010.

جدول رقم (2 . 4): تطور موازنة الدولة للفترة 1986-2010 الوحدة: مليار دج

السنوات	1986	1990	1994	1999	2001	2006	2010
الإيرادات العامة	89.7	152.5	477.2	950.5	1550.5	3639.8	4392.9
نسبة الإيرادات البترولية من الإيرادات العامة %	24	49.9	46.5	61.9	66.5	76.9	66.1
النفقات العامة	101.8	136.5	566.3	961.7	1321	2453	4466.9
نسبة نفقات التسيير%	60.4	65	58.35	80.5	73	58.6	59.5
نسبة نفقات التجهيز%	39.6	35	41.65	19.5	27	41.4	40.5
النفقات العامة /PIB%	34	24.6	38	29.6	31	28.8	37.25
رصيد موازنة الدولة	-12.1	16	-89.1	-11.2	229.5	1186.8	-74
رصيد موازنة / PIB%	-4	3	2.7	-0.35	4.36	13.9	-1

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على – تقارير بنك الجزائر 2002، 2008، 2012www.bank-of-algeria.dz

Rétrospective statistiques 1962- 2011: www.ons.dz

لقد كان لتدخل الدولة في الاقتصاد الأثر الواضح على ميزانية الدولة عبر زيادة حجم النفقات العامة، التي عرفت حصتها فيPIBتطورا ملحوظا تراوحت من 25% سنة 1990 إلى 37% في 2010.

مما لاشك فيه أن الميزانية العامة في الجزائر تتسم بتأثرها الكبير بتقلبات أسعار النفط العالمية، فكلما كانت الأسعار مرتفعة انعكس ذلك إيجابا على مؤشراتها والعكس صحيح في حالة انخفاض الأسعار، وهذا طبيعي بالنظر لمساهمة الجباية البترولية في مجموع الإيرادات العامة، حيث بلغت في المتوسط حوالي 50% خلال تسعينات القرن الماضي وأكثر من 65% خلال سنوات 2000 مع تسجيل ذروة في 2006 بنسبة 76.9%.

عرفت بداية القرن الحالي تحسن في وضعية المالية العامة جراء تحقيق فوائض في الميزانية انتقلت من نسبة 4.36 منPIB سنة 2001 إلى 13.9% من PIB سنة 2006 وهذا جراء ارتفاع أسعار النفط

العالمية خلال نفس السنة، لكن سرعان ما تنقلب الوضعية نتيجة الأزمة العالمية لـــ 2008 حيث عرف رصيد الميزانية حالة عجز قدر بـــ 1% من PIB في 2010.

رغم التقلبات التي يعرفها سوق النفط إلا أن الجزائر استطاعت أن تحتفظ بوضعية مالية خارجية جيدة بفضل احتياطات الصرف التي بلغت في 2010 حوالي 162 مليار دولار، وعلى المستوى الداخلي بفضل صندوق ضبط الموارد الذي انشأ في سنة 2000 من اجل امتصاص الفوائض المالية النفطية والتي تستعمل للأغراض التالية:

- تمويل عجز الميزانية العامة الناتج عن انخفاض إيرادات الجباية البترولية عند مستوى اقل من تقديرات قانون المالية.
- التقليل من المديونية الداخلية.

عموما وباستقراء أهم التطورات التي عرفتها المالية العامة في الجزائر يمكن التمييز بين فترتين:

1) فترة التسعينات عرفت عجزا متفاوتا بسبب الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية الصعبة التي مرّ بها البلد، إلا أن هذا لم يمنع الدولة من متابعة وظائفها (في ظل اتفاقيات التثبيت والتعديل الهيكلي) وهو ما تجسد في تطور حجم الإنفاق العام إذ زاد بنسبة 70% بين 1994 و1999.

من جهة أخرى واصلت خزينة الدولة في تمويل عجز الهيئات العمومية تحت ما يسمى بالتطهير المالي للمؤسسات العمومية التي انتقلت من 76 مليار دج سنة 1994 الى 124.4 مليار دج سنة 1996.

2) فترة بداية الألفية الثالثة تميزت بسياسة توسعية ذات منطق كينزي تعتمد على التوسع في الإنفاق العام تجسدت في تطبيق برامج الإنعاش الاقتصادي، من اجل إعادة وتيرة النمو إلى معدلات من شانها حل مشكلة البطالة وتوفير شروط الإقلاع الاقتصادي، لاسيما من جانب الهياكل القاعدية. سمحت الفوائض المالية المسجلة منذ 2001 في زيادة حجم الإنفاق العام الذي تضاعف بأكثر من 3 مرات بين 2001 و2010.

المطلب الثالث: تطور الدين العام في الجزائر

يعبر العجز الموازني عن تلك الوضعية التي تكون فيها النفقات العامة اكبر من الايرادات العامة، وهو سمة تكاد تكون تعرفها معظم الدول سواء المتقدمة منها او النامية، وقد يكون هذا العجز نتيجة ارادة عمومية تهدف الى زيادة الانفاق العمومي و/ أو تخفيض الايرادات العمومية، وقد يكون غير مقصود وانما قصور الدولة في تحصيلها للايرادات هو السبب في ذلك[1].

و استنادا للجدول اعلاه يمكن القول ان مالية الدولة قد عرفت عجزا مزمنا نتيجة للاسباب التالية:

✓ زيادة النفقات العامة بمعدلات اكبر من زيادة الايرادات العامة.

[1]– قدي عبد المجيد، المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية، دراسة تحليلية تقييمية، مرجع سبق ذكره، ص 201.

✓ عدم انتظام تحصيل الايرادات العامة التي تبقى تحت رحمة تغيرات اسعار النفط، والتي تتاثر من خلالها الجباية البترولية.

✓ قد يعود مصدر العجز كذلك الى ارتفاع حجم النفقات الجارية(نفقات التسيير) والتي تعد نفقات غير انتاجية على عكس نفقات التجهيز (نفقات راسمالية) وهو ما يشكل بذلك عبئا على الدولة، فعند تحليل نفقات التسيير والتي شكلت دوما الحصة الاكبر في مجموع النفقات بلغت 68% في المتوسط بين 1990 و1999، لتبقى مرتفعة في سنوات الالفية الثالثة حيث بلغت نسبة 64% في المتوسط كونها تشمل اساسا التحويلات والاجور التي عرفت زيادات معتبرة.

يتضح الحجم الكبير للتحويلات الاجتماعية والتي انتقلت بين 1993-2000 من 6.1 % الى 9.2 % من PIBبمعدل نمو سنوي قدر بـــ 13%[1].

و قد واصلت الجزائر في اتباع سياسة الدعم المعمم رغم انها مكلفة لتبلغ في 2010 نسبة13% من PIB بعدما كانت 6% سنة 2000[2].

أدت الزيادات في النفقات الجارية الى رفع نسبتها في الناتج الداخلي الخام من 16,5 % سنة 2005 الى 22,2 % سنة 2010.الا ان الشيء الايجابي هو تحسن مرتبة الجزائر في مؤشر التنمية البشرية IDHالذي يعده برنامج الامم المتحدة للتنمية البشريةPNUD والذي اعطى قيمة للمؤشر (أحسن قيمة للمؤشر 1 وأدناها 0) متزايدة انتقلت من 0.537 سنة 1990 و0.602 سنة 2000 الى 0,677 سنة 2010 وهو ما يضعها في المرتبة 84 من اصل 169 دولة[3].

عموما رغم ان الجزائر قد نجحت إلى حد بعيد في تحقيق توازنات كلية للاقتصاد ما بين سنة 2000 و2010انعكست في تحقيق استقرار اقتصادي، سواء كان على المستوى الداخلياو على المستوى الخارجي، ثمنتها الهيئات العالمية المراقبة لمسار الإصلاحات بالجزائر، إلا أن هذا التحسن تعلق فقطبالمؤشرات الاقتصادية الكمية دون تحسين مستوى الآداء المؤسساتي والذي يعد اساس تحسين مناخ الاعمال.

من جهة اخرى فان تطبيق سياسة دعم الطلب الكلي التي انتهجتها الدولة طيلة سنولت 2000نتج عنها تبعية النشاط الاقتصادي شبه المطلقة للنفقات العامة، مما وسع من تدخلات الدولة حسب ما يظهره مؤشر حصة النفقات العامة في PIB وما يظهره مؤشر الفساد من خلال مؤشر مدركات الفساد Corruption perceptions index(CPI)، الذي

يصدر عن منظمة الشفافية الدولية Transparency International وهو مؤشر مركب يعتمد على بيانات ذات صلة بالفساد في القطاع العام من خلال مسح تقوم بها 12 مؤسسة عالمية نذكر منها، البنك العالمي،

---

[1]– خالد منة، دراسة تحليلية نقدية للسياسة الميزانية في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية منذ سنة 1990، رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، 2015/2014، ص 308.

[2]– Rapport CNES، Développement Humain et Indicateurs de mesure، L'éxpérience Algérienne,2012.

[3]– تقارير برنامج الامم المتحدة للتنمية البشريةعلى الموقع، www.undp.org

البنك الافريقي للتنمية والمنتدى الاقتصادي العالمي. يقومبترتيبالدول على سلم يشمل 100 درجة بحيث الدرجة 0 تعني ان البلد فاسد للغاية بينما الدرجة 100 تعني ان البلد لا يعرف الفساد تماما. والجدول الموالي يعطينا فكرة حول حجم الظاهرة في الجزائر.

الجدول رقم(2-5) تطور مؤشر مدركات الفساد في الجزائر خلال الفترة 2003-2008

السنوات	2003	2005	2008
القيمة	26	28	32
الترتيب	88/133	97/159	92/180

Source:www.transparency.org/research/cpi

نستخلص من القيم المعطاة في الجدول ان الظاهرة متفشية في الجزائر، إذ لم يصل المؤشر حتى الى القيمة 50 وهو ماجعلها تكون في ذيل الترتيب المرتبة 92 من اصل 180 دولة في 2008.

الاسباب وراء تفشي الظاهرة هي[1]:

- غياب استقلالية القضاء
- ضعف فعالية المجتمع المدني ان لم نقل غيابه في مواجهة الفساد
- الطابع الغالب على المعاملات التجارية هو الدفع نقدا مع تضخيم الفواتير
- طول المدة التي تستغرقها التحقيقات وعدم الافصاح بنتائجها
- انتشار ثقافة البايلك والبحث عن الريع
- عدم افصاح الحكومة عن تفاصيل تسيير الميزانية في ظل ضعف اليات المراقبة والاشراف من طرف المجالس المنتخبة يسقط مبدا الشفافية والمساءلة (من مبادئ الميزانية).
- عدم فعالية مجلس المحاسبة كمؤسسة مراقبة رغم ان النصوص التشريعية تطالبه بتقديم تقرير سنوي، الا انه منذ اكثر من 30 سنة من وجوده لم يقدم سوى تقريرين[2].

[1]- خالد منة، دراسة تحليلية نقدية للسياسة الميزانية في الجزائر في ظل الاصلاحات الاقتصادية منذ سنة 1990، مرجع سابق، ص 218

[2]- Journal Liberté, dossier économique, 12 /12 /2012.

المبحث الثالث: تحليل مؤشرات أداء الإقتصاد الجزائري وفق المربع السحري لكالدور

نحاول من خلال هذا المبحث التطرق لاهم مؤشرات الاقتصاد الجزائري التي تعكس اهداف السياسة الاقتصادية والمتجسدة في المربع السحري لكالدور، هذا الاخير يسمح من تشخيص اهم الاختلالات التي يعاني منها الاقتصاد ويبرز مدى فعالية السياسة الاقتصادية في تحقيق اهدافها.

المطلب الاول: المربع السحري وأهداف السياسة الإقتصادية

يلخص المربع السحري لكالدور اهداف السياسة الاقتصادية في اربعة اهداف كبرى ملخصة في الشكل الموالي:

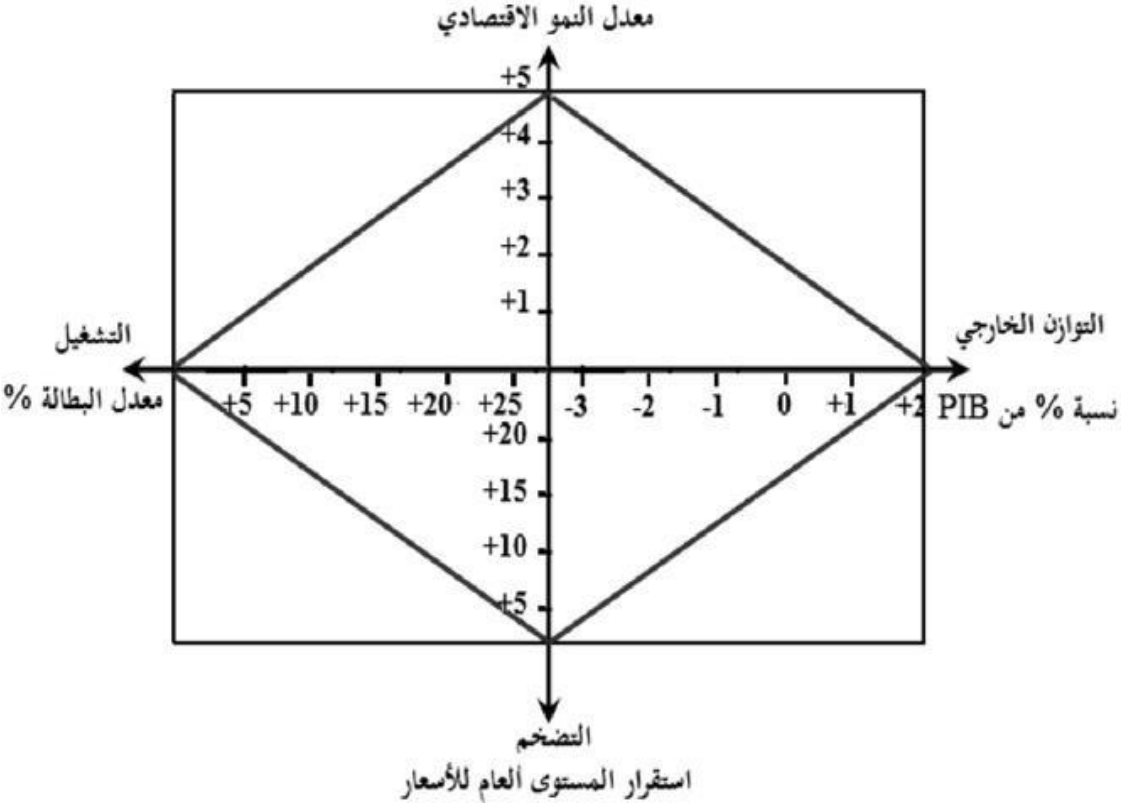

المصدر: صلاح الدين كروش، البحث عن مثولية متغيرات الاقتصاد الكلي حسب المربع السحري لكالدور، محاولة تطبيقية على الاقتصاد الجزائري، اطروحة دكتوراه، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، 2015، ص 39.

يحدد مخطط كالدور الاهداف التي تسطرها السياسة الاقتصادية في:

1. تحقيق معدل نمو اقتصادي معبر عنه بمعدل نمو الناتج الداخلي الخام
2. تحقيق التشغيل الكامل معبر عنه بمعدل البطالة
3. التحكم في المستوى العام للاسعار والممثل بمعدل التضخم
4. تحقيق توازنات خارجية معبر عنها بحصة رصيد الحساب الجاري من الناتج الداخلي الخام.

تمثل رؤوس اضلع المربع السحري الوضعية المثالية والمحددة حسب كالدور بـــ 5% فيما يتعلق بمعدل النمو الاقتصادي، و2% فيما يخص التوازن الخارجي اما بالنسبة لمعدلي البطالة والتضخم فان النسبة المثلى محددة بـــ 0%.

عند ايصال رؤوس أضلع المربع يتحدد شكله، بحيث كلما اتجهت هذه القيم الى داخل المربع على طول المحاور دل ذلك على وضع اقتصادي حرج، بينما كلما اتسعت مساحة المربع وكان هناك توجه نحو القيم المثلى دل ذلك على وضعية اقتصادية مريحة ومن ثم تتم فعالية السياسة الاقتصادية في تحقيق اهدافها.

المطلب الثاني: تطور المتغيرات الإقتصادية حسب مخطط كالدور:

كما سبق وأن ذكرنا أن أهم مؤشرات التوازنات الاقتصادية الداخلية التي هي تعبر عن مدى استقرار الاقتصاد داخل البلاد ومن بين هذه المؤشرات حسب مخطط المربع لكالدور هي أربعة: النمو الاقتصادي، التضخم، البطالة، وميزان العمليات الجارية

اولا: تطور معدلات النمو الإقتصادي:

يعتبر النمو الاقتصادي من بين أهم أهداف السياسية النقدية التي تعمل على تحقيق نمو اقتصادي منتفع ومن أجل تحليل أداء النمو الاقتصادي سنتطرق إلى تحليل تطور معدل نمو إجمالي الناتج المحلي.

جدول رقم (2-6) تطور معدل نمو إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الجارية. الوحدة: نسبة مئوية

السنوات	1986	1990	1994	2001	2003	2006	2009	2010
معدل نمو % (PIB)	-0.2	-1.4	-0.9	2.4	6.9	2.0	1.4	3.4

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على – تقارير بنك الجزائر 2001، 2005، 2010www.bank-of-algeria.dz

يتضح من الجدول أن معدلات نمو الناتج المحلي عرفت تذبذبا خلال الفترة قيد الدراسة بحيث تحقق معدل نمو سالب خلال الفترة (1990 – 1994) وهذا ناجم عن مخلفات الأزمة النفطية لعام 1986 وتأثر الاقتصاد الوطني وظهور اختلالات على التوازنات الاقتصادية الكلية ثم ارتفاع معدله في عام 1998 ولكن بنسبة غير كافية لأنه استهدف الوصول إلى معدل نمو يتراوح بين 6 % إلى 7% سنويا لتخفيض البطالة.

أما خلال الفترة (2000 – 2010) قد حققت معدلات موجبة إلا أنها ذات معدلات ضئيلة وخاصة عام 2001 و2006 بسبب انخفاض أسعار النفط وكذلك عام 2009، حيث رجع ذلك إلى التأثر بالأزمة المالية العالمية كما ان هذه المعدلات لا تستوفي تغطية كل طلبات الأفراد لتحسين مستوى المعيشة وتوسيع حجم الصادرات أو تنويع هذه الأخيرة وهذا بسبب ضعف خلق القيمة المضافة ونقص مساهمة كل القطاعات المختلفة.

والجدول الموالي يبين تطور حصة القيمة المضافة لمختلف أنشطة القطاعات التي ظلت معدلات نموها ضعيفة جدا تتراوح في المتوسط 4.7 % في فترة تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001 – 2004)

و2.9 % في فترة تطبيق برنامج دعم النمو الاقتصادي، في حين سجل متوسط معدل النمو لقطاع المحروقات 3.5 %في الفترة (2001 – 2004) ثم عرف تذبذب بمعدلات سالبة منذ عام 2006 ليصل إلى معدل نمو – 1.5 % وهذا لتراجع أسعار النفط الناتجة عن نقص الطلب العالمي عليه وتأثره بالأزمة المالية العالمية لفترة (2008– 2009).

بينما سجل ارتفاع متوسط معدل النمو خارج قطاع المحروقات خلال الفترتين السابقتين وذلك يعود لتزامنه مع البرنامجين وتفضيل القطاع خارج المحروقات الذي تحصل على مخصصات مالية ضخمة لما يساهم به هذا القطاع في التنمية الاقتصادية.

جدول (2–7): تطور حصة القيمة المضافة من إجمالي الناتج المحلي الوحدة: نسبة%

السنوات	1996	1999	2001	2006	2010
المحروقات (%)	28.6	27.8	35.2	45.6	34.7
الفلاحة	10.8	10.6	10.0	7.5	8.4
الصناعة	8.7	8.9	7.2	5.2	5.0
البناء والأشغال العمومية	9.6	10.0	7.1	7.9	10.4
الخدمات	21.8	22.7	22.8	18.9	21.9

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء

من خلال هذا الجدول تعود المساهمة الاكبر لقطاع المحروقات في خلق القيمة المضافة (1996– 2010) رغم أن نسبها تعرف تذبذب نتيجة تأثرها بأسعارها المحددة في الأسواق العالمية مما يجعل القطاع هو المهيمن على القطاعات الاقتصادية الأخرى ويبقى القطاع الوحيد القادر على إنعاش الاقتصاد الجزائري وامتصاص البطالة والحصول على العملات الصعبة وتخصيص عائداته على القطاعات الاقتصادية الاخرى . ثم يليه قطاع الخدمات بنسبة 23.8 % في عام 2009من الناتج المحلي الإجمالي، ثم قطاع البناء والزراعة بنسب ضئيلة يمكن إرجاعها إلى الظروف المناخية ولا تلبي كل طلبات الاقتصاد، و المساهمة الأخيرة تمثلت في قطاع الصناعة بنسب ضعيفة جدا باعتبار انه حقق5% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2010 ويعود تراجعه لعدة أسباب كالنتائج السيئة للقطاع العمومي وعدم الاستغلال العقلاني للطاقات المادية المتاحة.

ومنه يمكن استنتاج انه لابد من تنويع الاقتصاد حتى نتمكن من اعادة هيكلة الصادرات والتخلص من التبعية لقطاع المحروقات.

ثانيا: مؤشر التضخم في الجزائر:

يعتبر التضخم من المشكلات الاقتصادية الصعبة الذي يعاني منها الاقتصاد الجزائري، وترجع هذه المشكلة الخاصة الى الاختلالات الهيكلية التي تغير الواقع الاقتصادي والاجتماعي، اضافة الى انتقالها

عبرمختلف عمليات المبادلات التجارية الصادرات والواردات، او من خلال تدفقات رؤوس الاموال وهذا حتما يؤدي الى ظهور ظاهرة التضخم مقاسا بمؤشر اسعار الاستهلاك.

عرف معدل التضخم في الجزائر ارتفاعا لأول مرة في بداية السبعينات في حدود 9% سنويا الناتجة عن الصدمة البترولية 1973 التي أدت إلى تراجع الإيرادات النفطية، ارتفاع أسعار الواردات، ضغوط الطلب القوي على قطاع السلع غير القابلة للتبادل التجاري، ومع استقرار الأسعار محلياوفي حينه كان أسلوب تمويل برامج الإستثمارات التنموية (1967-1989) تعتمد على القروض المصرفية مما أفرز عن هذا الأسلوب وضع غير مستقر لنمو الكتلة النقدية، وأدى إلى إرتفاع معدلات التضخم، لم يكن استقرار الأسعار يشكل أولويات السلطات أنذاك لإنشغاله بوضع البلاد ضمن استراتيجية التنمية، مما أدى إلى إرتفاع في معدلات التضخم ويصبح مشكل خطير على الإقتصاد والذي يتضح من الجدول التالي:

جدول رقم (2-8): تطور معدلات التضخم في الجزائر الوحدة: نسبة (%).

السنوات	1986	1990	1995	1998	2000	2001	2006	2009	2010
معدل التضخم	12.4	17.9	29.8	4.95	0.34	4.23	2.53	5.74	3.91

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على - تقارير بنك الجزائر 2001، 2005، 2010 www.bank-of-algeria.dz النشاشيبي كريم والآخرون, مرجع سابق ص 69

قرائتنا للجدول تلخصت في الفترات التالية:

- الفترة (1990 - 1994):

تميزت هذه الفترة بارتفاع قياسي في معدلات التضخم التي سجل برقمين وكان يتجاوز نسبة 29 % والتي تزامنت مع تطبيق برامج التثبيت الاقتصادي التي شملت سياسات صارمة لإدارة الطلب وإجراء تخفيض قيمة العملة مما أدى إلى ارتفاع تكلفة الواردات وزيادة المديونية وبالتالي ارتفاع عجز المؤسسات العمومية، إضافة إلى ان انخفاض الإنفاق العام سيؤدي إلى التقليل من النمو الاقتصادي ومنه تزايد مستوى البطالة، كما تميزت هذه الفترة ببداية تحرير الاسعار تدريجيا على السلع والخدمات محليا علما ان هذه العملية من شانها ان تؤدي الى رفع الدعم على السلع المحلية ومنه ارتفاع أسعارها وهذا كله أثر على القدرة الشرائية لافراد المجتمع لا سيما ذوي الدخول الضعيفة[1].

و لقد تم تمويل هذه الاختلالات عن طريق اصدار نقدي ومن ثم ارتفاع معدلات التضخم الى 29.04% عام 1994 وجاءت اجراءات جديدة في أفريل 1994 ترمي الى خفض توسع الكتلة النقدية الى 14 % والحد من الضغوط التضخمية.

[1]- لكصاصي محمد، الوضعية النقدية وسير السياسة النقدية في الجزائر، مرجع سابق، ص 12.

- الفترة (1995 – 1998):

هي الفترة التي تم فيها تطبيق برنامج التعديل الهيكلي والتي عرفت بمرحلة تنفيذ السياسات المالية والنقدية التقيدية الصارمة، وتم ذلك عن طريق ادخال ادوات مالية ونقديةفي السوق النقدية ورفع أسعار الفوائد. وبفضل هذه الاجراءات تم التحكم في الكتلة النقدية M2 بمعدل نمو 47.2 % في عام 1998 لتصبح 14 % في عام 1999 ومنه وصل المعدل الى4.95 % سنويا برقم أحادي.

- الفترة (2000 – 2010):

و هي المرحلة التي عرفت بمعدلات تضخم متذبذبة خلال الفترة المدروسة والتي تزامنت مع تطبيق اصلاحات دعم النمو الاقتصادي الضخمةو التي أدت الى ارتفاع الكتلة النقدية، ومنه ارتفاع معدل التضخم من 0.34 % سنة 2000 الى 4.23 % في2001 والسبب الاخر هو ارتفاع أجور العمال كما قامت الخزينة العمومية شراء ديون المؤسسات العمومية في حسابات لدى البنوك التجارية في اطار تطهيرها المالي واعادة رسملتها، تم عودة التضخم الى الانخفاض في عام 2002 الى 1.48 %بسبب تراجع أسعار المواد الغذائية والزراعية.

و في عام 2003 حققت السياسة النقدية هدفها المستهدففي وصوله الى معدل 3% في اطار تعديل قانون النقد والقرض بموجب الأمر 03 – 11 والتي سجلت معدل 2.59 %.

ولكن في عام 2004 اصبح 3.56 % عن المقرر لسبب ارتفاع أجور العمال وبالاضافة الى فترة وجود فائض السيولة لدى البنوك وارتفاع الأرصدة النقدية الصافية الخارجية.

وكما تميز عام 2005 بانخفاض المعدل الى 1.64% والسبب يرجع الى امتصاص السيولة الفائضة باستخدام وسائل نقدية التي وضعتها السياسة النقدية، مما أدى الى نقص معدل السيولة بنسبة 53.8 % وهذا أثر ايجابيا على تحسن الوضع المالي والنقدي.

اما السنوات الاربعة من 2006 الى 2009 عرفت ارتفاع متواصل لمعدل التضخم نظرا لعدم التحكم في الكتلة النقدية والسبب يرجع الى زيادة أجور العمال وارتفاع اسعار المواد الاساسية.

تم شهد انخفاضا في 2010 بـ 3.91 % مقارنة بسنة 2009 اين سجل معدل 5.74% نتيجة للتحكم في الكتلة النقدية.

و أخيرا نستنتج بأن هدف السياسة النقدية في استقرار الاسعار قد نجحت في تحقيقه وذلك بادراج أليات نقدية جديدة لامتصاص السيولة وفقا للنظام رقم 09-02 المؤرخ بتاريخ 2009/05/26 والمتعلق بعمليات السياسية النقدية ووسائلها واجراءاتها من جهة، وبتطبيق السياسة النقدية والمالية الانكماشية في اطار برامج الاصلاح الاقتصادي لتقليص الطلب الكلي من جهة أخرى.

الا ان التحكم في الاسباب النقدية المنشئة للتضخم غير كافي لتحقيق استقرار الاسعار على المدى الطويل اذالم يصاحبها اصلاحات مؤسسية وهيكلية التي تؤدي الى خلق السلع والخدمات لترفع من مستوى العرض الكلي وهذا لتعديل وتيرة الكتلة النقدية مع اجمالي الناتج المحلي.

ثالثا: مؤشر البطالة في الجزائر:

يمكن ارجاع ظاهرة البطالة إلى الإختلالات الهيكلية التي يتميز بها واقعها الإقتصادي والإجتماعي، وكما يعتبر من أخطر المشكلات الإقتصادية والإجتماعية العظمى التي يعاني منها دول العالم بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة.

احتلت ظاهرة البطالة اهتماما كبيرا من قبل السلطات العمومية، عندما اخذت اليد العاملة في تزايد وبوتيرة اسرع من تزايد فرص الشغل بنسبة 4% سنويا خلال الفترة(1981-1995)[1]نظرا للنزوح الريفي الى المدن، والذي نتج عنه ظهور مشكلة البطالة وما انجر وراءها من قضايا اجتماعية، وكما زادت حدتها في الاقتصاد الجزائري خاصة في عام 1986 بسبب الازمة الاقتصادية العالمية التى اثرت على انخفاض اسعار البترول في الاسواق الدولية والتي تزامنت مع برنامج التعديل الهيكلي لفترة التسعينات.

ومن هنا تراكمت وتعممت الاختلالات الاقتصادية والاجتماعية في آن واحد، فحاولت الدولة بكل وسعها طرح هذا المشكل على أمل إيجاد حلول مناسبة لخلق فرص عمل كافية في اسرع وقت لخفض معدلات البطالة واستيعاب العاملين الجدد.علما ان مشكلة البطالة تستهدف الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي في اى بلد. ووجودها يسبب تباينا في هيكل الطلب على اليد العاملة مع هيكل عرض اليد العاملة من كفاءات وتخصصات بشرية.[2]

يوضح الجدول التالي تطور معدلات البطالة لفترة زمنية من 1986 إلى 2010 كمايلي:

الجدول رقم (2-9) تطور معدلات البطالة في الجزائر

السنوات	1986	1990	1994	1996	1998	2001	2003	2006	2010
معدل البطالة %	17.4	19.8	24.36	27.99	29.2	27.3	23.7	12.3	10.0

مصدر: الديوان الوطني للإحصائيات

نلاحظ من الجدول أن معدلات البطالة عرفت إتجاها تصاعديا منذ 1986 إلى غاية 1999، أين سجل إرتفاعا متزايدا في معدلاته لتصل إلى أعلى نسبة قدرت بـ29.2 % في 1999 وبمعدل نمو ضعيف بحوالي 3.2%، أصبحت الأرقام مخيفة حيث تعادل 2100000 بطالا، وحتى تستطيع الجزائر أن تتصدى لهذا المشكل لابد أن توفر مناصب شغل أكثر من 250000 منصب عمل سنويا[3]، إلا ان هذا الأخير يصعب تحقيقه بمأأن خلق مناصب شغل يتم في القطاع الإنتاجي الحقيقي الذي بدوره يحقق التنمية الصناعية، ومنه يعتبر الإستثمار الصناعي هو الضمان الوحيد لإمتصاص البطالة وتنمية الإقتصاد الوطني.

[1]- النشاشبي كريم والاخرون، مرجع سابق ص 78.

[2]- معيزي قويدر، فعالية السياية النقدية في تحقيق التوازن الإقتصادي، حالة الجزائر (1990-2006)، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007-2008، ص 190.

[3]- قصاب سعدية، أثار برامج التعديل الهيكلي على مستوى العمل في الجزائر، الملتقى الوطني الأول حول المؤسسة الإقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الإقتصادي الجديد، جامعة ورقلة، يومي 22 و23 أفريل 2003، ص 118.

إن استمرار معاناة الجزائر من الإختناقات الطويلة والتي استمرت إلى نهاية التسعينات، تعود إلى الفترة التي عاقبت تطبيق السياسات الإقتصادية الإنكماشية حسب إجراءات تنفيذ برامج الإصلاح الإقتصادي لتحقيق الإستقرار الإقتصادي من خلال سياسات تقليص الطلب وتخفيض التضخم وبالإضافة إلى إجراءات أخرى التي سمحت بتسريح العدد الكبيرمن العمال عن طريق إقفال، تنازل وخوصصة العديد من المؤسسات التابعة للدولة من جانب ونقص مناصب الشغل في القطاع العام والنمو البطيئ للشغل في القطاع الخاص من جانب أخر، وهذا ما أفرز عنه إرتفاع تكاليف المعيشة بعد إنخفاض القدرة الشرائية للمواطن نتيجة تحرير الأسعار ورفع دعم الدولة لأسعار السلع والخدمات.

لتخفيف من شدة البطالة وتحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي قام بنك الجزائر بتخفيض معدل اعادة الخصم من اجل السماح للمؤسسات الصناعية الاقتراض وتحفيزهم على زيادة الاستثمار ولكن لم تستجيب المؤسسات لذلك، كما قامت السلطات العمومية بـ:

- انشاء جهاز الادماج المهني للشباب (D.I.P.J).
- الوكالة الوطنية لتطوير التشغيل (A.N.R.E)
- انشاء العمل الماجور بمبادرة محلية (ESIL).
- الوكالة الوطنية للتشغيل (ANEM).
- عقود ما قبل التشغيل (C .P.E).
- برنامج المساعدة على انشاء مقاولات صغرى (M.E).
- القرض المصغر.

كما نلاحظ من الجدول السابق انخفاض معدلات البطالة مع بداية الالفية الثالثة فأخذت الدولة مهمة مكافحة البطالة من خلال البرامج التي تضمن الإجراءات التي تهدف إلى إضلاح شبكة الأمان الإجتماعي بشكل جذري ووضع خطة التأمين ضد البطالة وهذا يعود الى الوفرة المالية التي شهدتها الجزائر والتي تزامنت مع ارتفاع أسعار البترول في الاسواق العالمية، بالاضافة الى تبني سياسة مالية توسعية تقوم على تشجيع الاستثمار لخلق مناصب الشغل جديدة في سوق العمل عن طريق تطبيق سياسات الانعاش الاقتصادي هدفها احداث نمو اقتصادي على مستوى القطاع الفلاحي والمؤسسات الكبيرة وورشات البناء...الخ وذلك لتخفيف من حدة البطالة وتحسين القدرة الشرائية ورفع مستوى معيشة الافراد. كما اتبعت السياسة النقدية التوسعية عن طريق تنشيط الطلب الكلي الفعال الذي يتطلب تنشيط الاستثمار عن طريق تخفيض معدلات الفائدة ومعدلات اعادة الخصم بهدف معالجة ظاهرة البطالة .

و في الأخير يمكن القول أن السلطات العمومية نجحت في تخفيض معدلات البطالة الى مستوى 10% الا انها تبقى مرتفعة وذلك راجع لتفاوت بين معدلات النمو الاقتصادي ومعدلات النمو السكاني ونقص الاستثمارات التابعة للقطاع العمومي مع عدم تشجيع الاستثمار الخاص واضافة الى نقص توفير مناخ الأعمال الملائم لاستقطاب الاستثمارات الاجنبية.

رابعا: ميزان الحساب العمليات الجارية:

هو عبارة عن ميزان العمليات الجارية الذي يسجل الفرق بين القيود الدائنة والمدينة للسلع والخدمات والدخل والتحويلات ويقيس التغيير في صافي وضع الاصول الاجنبية لاقتصاد ما[1].

و الجدول الموالي يلخص حصة رصيد الحساب الجاري نسبة الى الناتج الداخلي الخام مقيدا بالدولار الجاري.

الجدول رقم(2-10) تطور رصيد حساب العمليات الجارية الوحدة: دولار امريكي

السنوات	1994	1995	1997	1998	2001	2006	2009	2010
رصيد حساب العمليات الجارية بالدولار	1.8-	2.2-	3.45	0.91-	7.06	28.95	0.41	12.15
PIB بالدولار الجاري		41.76	48.18	48.19	54.74	117	137.2	161.2
رصيد الحساب الجاري/ PIB %	4.23-	5,27-	7.16	1.9-	12.9	24.7	0.3	7.53

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على:

- تقارير بنك الجزائر
- قاعدة بيانات البنك العالمي عى الموقع: http: //www.banquemondiale.org

لقد ادى انخفاض اسعار البترول سنة 1986 الى انخفاض صادرات المحروقات بحوالي 50% وهبوط معدلات التبادل التجاري والى عجوزات كل من الحساب الجاري قدر 2.2 مليار دولار, الميزان التجاري بـ 0.4 ملياردولار و1.5 مليار دولار لرصيد ميزان المدفوعات.

و استمر هذا الوضع السيء الى عام 1989 ليتحول الى فائض عام 1990 بمبلغ قدر بـ 1.35 مليار دولار نتيجة ارتفاع اسعار النفط وبقي هذا التحسن يتراجع الى ان سجل عجزا في عامي 1994 و1995 بمقدار 1.84 مليار دولار و2.25 مليار دولار على الترتيب وذلك راجع لانخفاض حجم الصادرات نتيجة تراجع أسعار البترول، والى زيادة خدمات الديون الخارجية ومستحقات الديون قصيرة الأجل. وعليه فان سنتي 1994 و1995 هما سنوات الازمة الحادة في المدفوعات الخارجية نظرا للرصيد السالب في الميزان التجاري، إعادة جدولة الديون وبداية اجراءات تحرير الواردات، بالاضافة الى انخفاض قيمة العملة التي رفعت من تكاليف خدمة الدين بالدولار الامريكي [2]. ثم العودة الى الفائض في عامي 1996 و1997، ليعرف من جديد عجزا في عام 1998 بسبب تراجع أسعار المحروقات .

بعد سنة 2000 بدأت تظهر نتائج الاصلاحات المنتهجة تحت اشراف الهيئات الدولية، مما ساهم في تسجيل نتائج ايجابية على مستوى ارصدة الميزان التجاري ومن ثم في ارصدة الحساب الجاري كما هو موضح في الجدول إضافة الى ارتفاع أسعار البترول التي مكنت الجزائر من تسجيل فوائض مالية في

[1]- قدي عبد المجيد، مرجع سبق ذكره، ص 42.

[2]- النشاشيبي كريم والآخرون, مرجع سابق ص 109.

الحساب الجاري وباقصى قيمة 34.45 مليار دولار عام 2008، لكنها تراجعت في عام 2009 بأدنى قيمة 0.40 مليار دولار بسبب تاثره بالأزمة المالية، أما في عام 2010 بدا يشهد الحساب الجاري تحسنا مع تحسن صادرات المحروقات بتحسن اسعار النفط في الاسواق العالمية برصيد قدر بـ 12.15 مليار دولار.

أما عن حصة رصيد الحساب الجاري في PIB فقد سجلت عجزا طيلة سنوات التسعينات بنسبة عالية في1996 قدرت بـ 5%، لكن سنوات 2000 انقلبت الوضعية حيث سجل فائضا بلغ قيمة قصوة في 2006 بنسبة 24.7%و هي نسب اعلى بكثير عن النسبة التي حددها كالدور بـ 2%.

المطلب الثالث: قراءة للمربع السحري لسنوات 1990، 1994، 2001، 2010

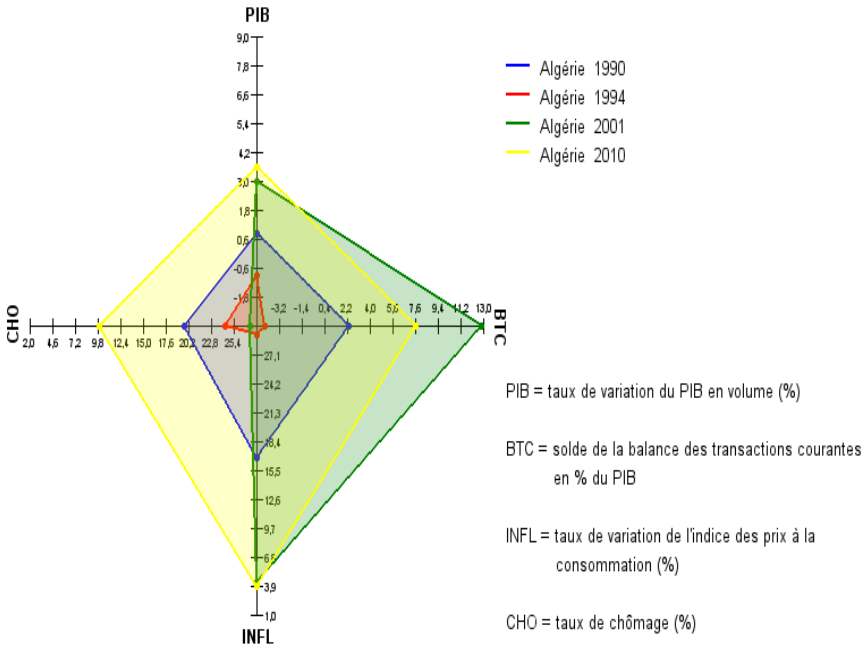

Source: http: //www.ses.ac-versailles.fr/extras/bd/carre/carre.html

يوضح المخطط اعلاه ان الاقتصاد الجزائري بعيد عن الامثلية التي وضعها كالدور (رغم انها غير واقعية فيما يتعلق بتسجيل 0% لمعدلي التضخم والبطالة) من خلال مساحة المربع لكل سنة.

✓ بالنسبة لسنة 1990:

يمثل المربع المعطى باللون الازرق الوضعية الاقتصادية السائدة سنة 1990، والتي تميزت بضعف الاداء الاقتصادي وهو ما انعكس في معدل نمو ضعيف لم يبلغ 1% مع معدل بطالة كبير جدا فاق 20%. عموما فان رؤوس المربع اتجهت نحو الداخل مما يترجم وضعية اقتصادية صعبة نتجت عن الازمة النفطية لـ 1986 والتي استمرت تداعيتها طيلة سنوات التسعينات من القرن الماضي والتي فرضت التوجه نحو تصحيح هيكلي باشراف صندوق النقد الدولي.

✓ بالنسبة لسنة 1994:

سجلت سنة 1994 مؤشرات سلبية فيما يخص معدل النمو(-0.9 %) وفي الحسابات الخارجية التي حققت عجزا فاق 3% من PIB، اما عن معدلي البطالة والتضخم فقد قاربا 25% و29% على التوالي. كل هذه المؤشراتجعلت شكل المربع الملون بالاحمر ينحرف نحو الداخل وكأنه يوحي بشلل تام للاقتصاد عاكسا بذلك التدهور الكبير في النشاط الاقتصادي اضافة الى ما رافق هذه الحقبة من تدهور في الوضع الامني.

✓ بالنسبة لسنة 2001:

يمثل المخطط باللون الاخضر حالة مغايرة لسابقيه اذ اصبح معدل النمو موجب ويفوق 3% ونفس الشئ للحسابات الخارجية التي عرفت قفزة كبيرة بتسجيل فائضا بلغ 13% من PIBجراءارتفاع المداخيل النفطية. كما سجلت نفس السنة تحسنا ملحوظا في معدل التضخم الذي انخفض الى حدود 4% وهو مايعكس نجاعة السياسة النقدية(اصلاح المنظومة المصرفية بموجب قانون النقد والقرض) في التحكم في الكتلة النقدية نتيجة السياسة التقييدية التي فرضتها المؤسسات المالية الدولية والتي عملت على:

- التحكم في الاصدار النقدي من خلال التحكم في ادوات السياسة النقدية
- تضييق الائتمان المصرفي
- و ضع قيود على ممارسة الخزينة العمومية وهو ما تجسد في قانون النقد والقرض الذي عمل على الفصل بين صلاحيات الخزينة العمومية والبنك المركزي من اجل الحد من الآثار السلبية للمالية العامة على التوازنات النقدية.

رغم هذه النتائج الايجابية الا ان معدل البطالة بقي مرتفعا اكثر من 27% وهذا راجع لمخلفات تطبيق برنامج التعديل الهيكلي الذي اسفر عن تسريح عدد كبير من العمال لاسباب اقتصادية تتمثل في غلق المؤسسات الفاشلة، وخوصصة بعض المؤسسات التابعة للقطاع العام.

✓ سنة 2010

تمثل سنة 2010 احسن وضعية نظرا لتوسع مساحة المربع (باللون الاصفر) بالمقارنة مع الوضعيات الاخرى، فكل المؤشرات سجلت تحسنا مترجمة بذلك وضعية اقتصادية مريحة تسببت فيها وفرة الموارد المالية الناتجة عن ارتفاع اسعار النفط في الاسواق النفطية وهو ما انعكس ايجابا على التوازنات الاقتصادية الكلية:

- ففيما يخص معدل النمو الذي قارب 3.5% تحقق بفضل التوسع في الاستثمارات العمومية ضمن سياسة الدولة التوسعية (سياسة الانعاش الاقتصادي 2001-2004، وسياسة دعم النمو 2005-2009).
- بقي معدل التضخم مستقرا في حدود 4% مما يعكس مدي التحكم في الاصدار النقدي ومدى مراقبة بنك الجزائر للكتلة النقدية.

– اما معدل البطالة رغم انخفاضه الا انه لا يعكس فعالية سياسات التشغيل المتبعة لان برامجها تعتمد على تمويل الخزينة العمومية وتبقى مساهمة القطاع الخاص محتشمة مقارنةبما يجب ان يقدمه لتعديل السوق.

خلاصة:

من خلال معطيات هذا الفصل نكون قد توصلنا الى استنتاج عدة نقاط تخص المؤشرات الماكرو اقتصاديةللجزائر والتي تقسم الى فترتتين متباينتين:

– فترة التسعينات والتي تميزت بوضعية اقتصادية صعبة دفعت الجزائر الى الجوء الى الهيئات الدولية من أجل الاقتراض وجدولة الديون، وهو ما كانت له تكلفة كبيرة من حيث فقدان مناصب الشغل بتسريح العمال وتدني القدرة الشرائية جراء تحرير الاسعار.

ان الاوضاع الصعبة التي يعيشها الاقتصاد من حين الى آخر تدل على وجود اختلالات هيكلية تتجسد في ضعف القطاع الانتاجي وعدم مرونته، والاعتماد المطلق على قطاع المحروقات في التصدير وفي التحصيل الضريبي، وفي تحديد معالم الاقتصاد الجزائري التي هي محددة بأهمية الدور الذي يلعبه قطاع المحروقات في نمو الدخل الوطني باعتبار انه المصدر الرئيسي لمداخيل البلد.

– فترة سنوات 2000 والتى شهدت فوائض مالية كبيرة سمحت للجزائر ان تتبنى منذ 2001 سياسة توسعية بالاعتماد على زيادة حجم الانفاق العام من اجل دعم النمو بالاستثمارات العمومية ضمن توجه تدعيم الطلب الكلي ومن ثم تحفيز الانتاج وخلق الثروة (حسب الفكر الكينزي) رغم ان هذه السياسة قد سمحت استعادة التوازنات الاقتصادية الكلية، الا انها لم تخرج البلد من التبعية لقطاع المحروقات وبقي بذلك شديد الحساسية للصدمات الخارجية.

وفي ظل التقلبات التي يعرفها سوق النفطيجب على الجزائر أن تعمل على تنويع اقتصادها بالقيام باصلاحات عميقة ضمن رؤية بعيدة المدى تكون كفيلة بان تمكن الاقتصاد من مواجهة الصدمات الخارجية وتحقيق الاستقرار المالي والنقدي.

الفصل الثالث

الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر

من أجل تفعيل التنمية

تمهيد:

سعت السلطات الجزائرية إلى استرجاع السيادة الوطنية بعد حصولها على الاستقلال، باتخاذها عدة إجراءات لبناء قاعدة اقتصادية قوية ومتينة لتستطيع تحقيق أهدافها السياسية، الاقتصادية والاجتماعية في إطار تكاملي والتحكم في كل القطاعات الإنتاجية والخدمية على التراب الوطني. قامت الخزينة العمومية بتحمل نفقات ميزانية الدولة لتسريع عملية نمو للاقتصاد، فتولّته بتنفيذ المخططات التنموية خلال مرحلة التخطيط المركزي (1967-1989)، مرورا بعشرية التسعينيات من القرن الماضي، أين توجهت الحكومة الجزائرية إلى المؤسسات الدولية لتعديل اقتصادها وضبطه بمجموعة من الإصلاحات الهيكلية والمالية، وكنتيجة حتمية لإعادة تنظيم الوضع الاقتصادي بهدف إعادة بناء الاقتصاد، أصبحت فلسفة الدولة قائمة على ربط الإصلاحات بالوفرة المالية الناجمة عن ارتفاع أسعار البترول والتي سمحت أن تتبنى سياسة مالية توسعية لإنعاش الاقتصاد خلال الفترة الممتدة من 2001 إلى غاية 2010 عبر مختلف البرامج الاقتصادية التي رسمتها لتنميتها وخصصت لها أغلفة مالية ضخمة لتجسيد التنمية من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي للفترة 2001 و2004، البرنامج التكميلي لدعم النمو وتوطيده خلال الفترة 2005 و2009 في ظل تحسن إيرادات الدولة الجزائرية من العملة الصعبة.

المبحث الأول: طبيعة الإصلاحات المنتهجة (1990- 2010)

باشرت الجزائر إصلاحات اقتصادية ذاتية – محللا ذلك في الفصل الثاني – ولكن بقيت دون المستوى المطلوب لبطئ الانتقال إلى اقتصاد السوق وإلى الخروج من الوضعية الصعبة التي مرت بها البلد لأن الأزمة كانت عميقة وهيكلية وليست ظرفية . ومنه قررت السلطات تدعيم جهودها في تصحيح الاقتصاد الكلي مع بدء تنفيذ البرامج الإصلاحية المشروطة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي وتوفير محيط جديد للاقتصاد الوطني خلال الفترة 1989 – 1999، ولا يتم تحقيق هذا إلا بوجود سياسة نقدية صارمة.

كما واصلت الدولة إصلاحات دعم النمو الاقتصادي والتي تزامنت مع الارتفاع لأسعار البترول في إطار البرامج التنموية التي انطلقت منذ عام 2001 إلى غاية 2010.

المطلب الأول: الإصلاحات المدعمة من طرف المؤسسات المالية الدولية(1989- 1999)

انتهى الأمربتقرب السلطات من المؤسسات المالية الدولية لتصحيح الوضع الاقتصادي التي مرت بظروف صعبة مع نهاية الثمانينات، ولهذا أبرمت الجزائر عدة مفاوضات مع صندوق النقد الدولي، الذي استوجب متابعتها وتنفيذها قصد استرجاع الاستقرار الاقتصادي على مستوى التراب الوطني. لان صندوق النقد الدولي يعتمد على السياسة النقدية في سياق سياسات الإصلاح الاقتصادي.

ولقد أمضت الحكومة الجزائرية اتفاقية الاستعداد الائتماني ضمن برنامج الاستقرار الاقتصادي لتتعمق بعدها الإصلاحات في إطار برنامج التعديل الهيكلي.

أولا: برنامج الاستقرار الاقتصادي (31 ماي 1989 – مارس 1995)

تمخض عن المفاوضات التي جرت بين الجزائر والهيئات المالية العالمية ضمن برنامج الاستقرار الاقتصادي ثلاثة اتفاقيات

1 . اتفاق الاستعداد الائتماني الأول 31 ماي 1989 – 30 ماي 1990

دخلت الجزائر في مفاوضات مع صندوق النقد الدولي لأول مرة للحصول على مساعدات مالية في 31 ماي 1989، في إطار اتفاق التثبيت ضمن البرنامج الأول، ووافق على منح قرض بقيمة 155.7 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (D.T.S) أي ما يعادل 200 مليون دولار أمريكي[1]، كما زادت استفادة الجزائر من قرض إضافي قدره 315.2 مليون وحدة (D.T.S) أي ما يقارب 360 مليون دولار[2] في إطار التسهيلات التعويضية للحالات الطارئة

و كان يهدف هذا الاتفاق إلى تحقيق الشروط التالية:

[1]– benachenhou mourad، réformes économiques, dettes et démocratie , imprmerie ech rifa algerienne des revues et journaus alger, 1994,p 119.

[2]– ben bitour ahmed، exposé de programme economique et financiére travaux sur le pas ,alger 1995, p 84.

- صرامة السياسة النقدية عن طريق مراقبة توسع الكتلة النقدية للحد من العرض النقدي وبالتالي تقليص تمويل عجز موازنة الدولة.
- الحد من التضخم وتخفيض قيمة الدينار.
- إلغاء عجز الموازنة العامة بتقليص الإنفاق العام وإصلاح النظام الضريبي والجمركي.
- تحرير الأسعار المحلية وتطبيق أسعار فائدة موجبة.
- تحرير التجارة الخارجية [1]، أي السماح بحركة رؤوس الأموال الأجنبية, وذلك حتى تصبح كل المؤسسات العمومية قادرة على التحكم في مواردها مع إبقاء تدخل الدولة عن طريق قنواتها الإدارية.
- تجميد الأجور.

و لقد نتج عن هذا الاتفاق مجموعة من الإصلاحات القانونية والتنظيمية وإصدار قانون النقد والقرض وذلك من أجل تحقيق الأهداف التالية:

- رفع معدل إعادة الخصم إلى 10.5% عن 7% بغية تسقيف حجم القروض.
- رفع سعر الفائدة إلى 8% عن 5% بغية زيادة حجم المدخرات.
- إصلاح سياسة الأسعار [2] مبني على تحرير أسعار المنتجات والخدمات.
- تعامل البنوك في السوق النقدية.
- فتح المجال لكل أشكال المساهمة للاستثمار لغير المقيمين في الجزائر لمساهمة المستثمرين الأجانب، وكما حدد كيفية الاستثمار داخل الوطن وذلك حسب المعايير المتفق عليها [3] تحت هدف تنمية الاقتصاد الوطني وتحريره وتكون هذه الاستثمارات خاضعة للمعايير التالية [4]

توازن الصرف, تطوير التشغيل, تحسين مستوى القوى العاملة المحلية, تطوير التكنولوجيا ونقلها.

و كما عمل على إلغاء كل المعاملات التمييزية بين المستثمر العمومي والخاص وطني أو مستثمر خاص أجنبي إما كان مقيما أو غير مقيما بالجزائر.

و بصفة عامة فان ملامح التحّول الاقتصادي للسوق بدأ يظهر، ولكن الوضع الاقتصادي لم يتحسن بل زاد سوءا بمعدل نمو سالب، فتطلب الأمر العودة من جديد إلى عقد اتفاق ثاني.

---

[1]– قانون رقم 89–88 المؤرخ في 19 جويلية 1989 المتعلق بإعادة تنظيم احتكار الدولة للتجارة الخارجية.

[2]– القانون رقم 89–12 الصادر في 5 جويلية 1989 المتعلق بالأسعار.

[3]– المادة 181 من قانون النقد والقرض.

[4]– المادة 183 منه.

2 . اتفاق الاستعداد الائتماني الثاني 1991 – 1992

عقدت السلطة الجزائرية اتفاقية للمرة الثانية مع الصندوق النقد الدولي بهدف الحصول على قروض ومساعدات لإتمام إصلاحات اقتصادية عميقة في 27 افريل1991 لينفذ بتاريخ 3 جوان 1991 إلى غاية 31 ماي 1992 وتضمن هذا البرنامج عدة إجراءات نقدية وأهمها: [1]

– انسحاب الخزينة عن دائرة التمويل والإقراض لعام 1991 لتهتم بتوجيه النشاطات الاقتصادية مع ترقية النمو الاقتصادي بتشجيع القطاعي العام والخاص؛

ـ تحرير التجارة الداخلية والخارجية مع تحقيق قابلية تحويل الدينار منذ 1991 وتمّ التراجع التدريجي لاحتكار الدولة للتجارة الخارجية بفتح المجال للمصدرين والمستوردين، التجار بالجملة، والوكلاء المعتمدين لدى البنك المركزي بإعطائهم الحرية؛

– وضع حدود قصوى على القروض الممنوحة للمؤسسات الإنتاجية، وذلك بتعديل المعدلات المطبقة في إعادة التمويل وجعلها حقيقية موجبة، ومن ثم رفع حجم المدخرات، حيث تم رفع معدل الخصم في عام 1991 إلى 11.5% عن 10.5% في عام 1990، مع رفع المعدل المطبق على كشوف البنوك من 15% إلى 20% وتحديد سعر تدخل بنك الجزائر على مستوى السوق النقدية بنسبة 17%؛

– العمل على الحد من الكتلة النقدية (M_2) وذلك بجعلها في حدود 41 مليار دج؛

– إصلاح النظام الجبائي والجمركي؛

– تخفيض التعريفات الجمركية وتوسيع قائمة الإعفاءات؛

– رفع الدعم عن أسعار الطاقة التي تشمل الكهرباء والمحروقات مع جعل الأسعار المحلية في مستوى الأسعار العالمية.

ووفقا لإجراءات هذا البرنامج، قدم صندوق النقد الدولي قرضا قيمته 300 مليون (D.T.S) أي ما يعادل 400 مليون دولار، وذلك راجع إلى عدة أزمات: [2]

- أزمة سياسية: التي كانت تهتم خاصة بالانتخابات واستقالة رئيس الجمهورية .
- أزمة اقتصادية: التراجع عن بعض قواعد الإصلاح المتعلقة خاصة بقانون النقد والقرض الذي قلص من تحرك الحكومة في المسائل النقدية كعدم اللجوء إلى إعادة جدولة المديونية الخارجية مع نادي باريس ولندن وكذا تقليص الواردات بحوالي 20%وانهيار إنتاج القطاع الصناعي والبناء
- أزمة اجتماعية: رفع الحد الأدنى للأجور وذلك لتهدئة الأوضاع الاجتماعيةوهذه الإجراءات تخالف بنود الاتفاق، مما جعل الصندوق يحكم عن تراجع الحكومة عن تنفيذ برنامج الإصلاحات وجعلته لا يتسارع

[1]– BENISSAD mohamed el-hocine، la réforme economique en algérie ou l'indicible ojustement structurel, o.p.u alger, edition mise a jour 1991, ,p 110.

[2] –BENISSAD mohamed el-hocine، Algerie، resturation et reforme (1979-1993) alger,o.p.u 1994. p 140.

في تقديم المساعدات للجزائر لتصحيح التشوهات في الاقتصاد وكادت الاتصالات تنقطع بين الطرفين في سبتمبر مما سببت.[1]

– استمرار انخفاض قيمة الدينار لارتفاع سعر الصرف الدولار، ليصبح الدولار الواحد يعادل 185 دج في نهاية عام 1991، بعد ما كان في عام 1990 يساوي 8.96 دج، بينما كان في السوق الموازي لـ 1 دولار يقابله 32.50 دج لعام 1991؛

– ارتفاع معدل التضخم مقاسا بمؤشر أسعار الاستهلاك إلى 31.2% مارس 1992؛

– نمو الكتلة النقدية بمعدل 21.3%؛

– توسع القروض المقدمة للاقتصاد بنسبة 31.9%؛

– ارتفاع إعادة التمويل لدى بنك الجزائر بنسبة 14%؛

– استمرارية سلبية معدل الفائدة الحقيقي؛

– عجز ميزان رؤوس الأموال إلى 1.23% مليار دولار أمريكي؛

ثم تدارك السلطات الموقف في أكتوبر 1991، لتتعهد الجزائر بتخفيض الدينار لينتقل سعر الدولار الواحدمن 18.5دج إلى22.5دج، ورفع تكلفة القروض بجعل معدل الفائدة موجبة وتقليص في نفقات التسيير

ومن خلال هذه الفترة يمكن استنتاج انعدام الانضباط المالي وما صاحبه من رخاء نقدي تضاعف رصيد إجمالي القروض الموجهة للحكومة ثلاث مرات تقريبا.[2] بحيث تميزت بأوضاع اقتصادية سيئة والمتمثلة في مجموعة من الاختلالات النقدية والمالية والهيكلية، وهذه الاختلالات شكلت مشاكل اقتصادية على البلد إلى غاية 1994، ولهذا باءت السياسة النقدية بالفشل، مما استوجب على السلطات إعادة إتفاق التثبيت لمدة سنة منذ 1994، إلى 1995 ويتبعه اتفاق للإصلاح الهيكلي يهدف إلى إصلاح شامل لكل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية من افريل 1995 إلى غاية مارس 1998 .

3 . اتفاق الاستعداد الائتماني الثالث (1 أفريل 1994 – 31 مارس 1995)

عقدت الجزائر اتفاقية للمرة الثالثة مع صندوق النقد الدولي بعدما عاشت أوضاعا اقتصادية قاسية وتدهور مؤشرات التوازن الاقتصادي والذي زاد من صعوبة الوضع انخفاض سعر النفطلتمتد تغطية هذا البرنامج سنة واحدة للاستعداد للائتمان الثالث من 01-04-1994 إلى غاية 31-03-1995 وبموجبه تحصلت الجزائر على قرض قيمته 457.2 مليون حقوق السحب الخاصة أي ما يعادل مليار دولار [3]و ذلك بهدف تصحيح المؤشرات الاقتصادية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي' بعد إتباعالإجراءات التالية: [4]

[1] – منة خالد، مرجع سابق، ص 162.

[2] – النشاشيبي كريم والاخرون، مرجع سابق، ص 65.

[3]–Keraman Abd El Wahab، conjoncture monétaire et financière et reforme des instruments de la politique monétaire dans le cadre da la stabilisation (1994 – 1995).

[4]– خالدي الهادي، المرأة الكاشفة، مرجع سابق، ص 204.

- استعادة وتيرة النمو الاقتصادي ليسمح تحقيق معدل نمو 3 % و6 %إلىإجمالي الناتج المحلي عام 1994 و1995 على التوالي ومنه امتصاص البطالة لتوفير مناصب عمل.
- تخفيض قيمة الدينار الجزائري بنسبة 40.17%أي يعادل 36 دج للدولار الواحد.
- تخفيض معدل التضخم ليصل بين حدود 3 % و4 % .
- تخفيض من توسع الكتلة النقدية إلى 14% عام 1994 مقارنة ب 21 % لعام 1993.
- رفع أسعار الفائدة الدائنة على الادخار المالي من أجل تطبيق أسعار فائدة حقيقية موجبة لتشجيع الادخار لتوظيفهم في عملية تمويل الاستثمار وتحسين فعالية الاستثمار بالرفع من إنتاجية رأس المال ومن ثمّ رفع معدل النمو الاقتصادي المرغوب تحقيقه.
- تدخل بنك الجزائر في السوق النقدية بمعدل 20 %لمعدل السحب على المكشوف للبنوك 24 %.
- الاستعمال التدريجي لوسائل المراقبة الغيرمباشرة.
- ضرورة تكوين مستوى أدني احتياطات من العملة الصعبة.
- تقليص عجز الميزانية العامة إلى 35 % من إجمالي الناتج المحلي وذلك بالحد من النفقات العامة للدولة.
- العناية بالقطاع الفلاحي وترقية قطاع البناء والأشغال العمومية.
- تحرير التجارة الخارجية.

و من بين أهم النتائج المحققة في هذا البرنامج ما يلي: [1]

- تحقيق معدل نمو اقتصادي سلبي 1.4 %إلى إجمالي الناتج المحلي في عام 1994 ومعدل النمو المستهدف 3% وهذا يبين الفرق الكبير في الانجاز.
- زيادة منح قروض للحكومة لدى النظام المصرفي بمعدل 11.22% لعام 1994 و13.04% في 1995.
- ارتفاع الائتمان المحلي بنسبة 10% عام 1994 مقارنة بالمعدل 14.2 % الواجب تحقيقه.
- وصل معدل التضخم إلى 29 % في عام 1994 في حين كان متوقع 3% و4% .
- تسجيل عجز كلي لبنود ميزان المدفوعات، بحيث قدر لهذا الأخير بـ 4.4 مليار دولار و4.17 مليار في عام 1994 و1995 على الترتيب.
- ارتفاع مخزون العملة الصعبة بمبلغ 1.5 مليار دولار في نهاية 1994 ليصبح الاحتياطي الكلي 2.6 مليار دولار.

[1]– بالتصرف:– خالدي الهادي، مرجع سابق، ص 209.

– المجلس الوطني الاجتماعي والاقتصادي، مشروع التقرير التمهيدي حول الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية لبرامج التعديل الهيكلي، الدورة العامة الثانية عشرة 1998، ص 21.

- تحرير أسعار بعض المواد، 85 % من السلع المدرجة في مؤشر أسعار الاستهلاك (النقل– الخدمات البريدية...) سجل المؤشر العام لأسعار الاستهلاك زيادة مرتفعة وخاصة أسعار المنتجات للمواد الغذائية التي بلغ معدل نموها 10 % وهذا يؤدي لاتساع في وتيرة نمو التضخم.

- تطور الإنتاج الصناعي بحيث عانت أغلب المؤسسات الإنتاجية العمومية من خسائر لعدم توازنها المالي وتدهور خزينتهم لصعوبة تموين حاجياتها من قطع غيار تحتاجها آلاتها الإنتاجية ومن المعدات الصناعية ...الخ مما أدى إلى توقف نشاطها الصناعي ونتج عنه انخفاض الإنتاج الصناعي بمعدل %.6.6

استدعى الأمر إعداد وتنظيم قانون المنافسة [1] توضع هيئات خاصة بعملية المنافسة كالمجلس الوطني لحماية المنافسة ووزارة التجارة ووزارة العمل، الذي كان يهدف إلى تنظيم المنافسة الحرة وترقيته مع تحديد قواعد حمايته قصد زيادة الفعالية الاقتصادية وتحسين معيشة المستهلكين وإلى استعمال شفافية الممارسة التجارية [2].

ألغى قانون الاستثمار فكرة اعتماد الاستثمار واستبدل بتصريح بالاستثمار [3] من أجل ضمان تحويل رأس المال المستثمر الغير المقيم لتمويل النشاطات الاقتصادية أو في شكل استثمارات مباشرة وكما قام بإنشاء وكالة دعم وترقية الاستثمار في 1993 (APSI) المختصة في التكفل بكل الأمور المتعلقة بالاستثمارات وتهيئة المحيط الاستثماري وتسهيله وتعمل لصالح المستثمرين الوطنيين والأجانب والمتابعة في تحقيق المشاريع الاستثمارية الخاصة بإنتاج السلع والخدمات وفق التطبيقات القانونية التي خولها القانون.[4] في عام 1994 أعيدت هيكلة معدلات ضريبة الدخل على الأفراد والشركات لزيادة القاعدة الضريبية وتخفيف العبء الضريبي وإدخال تسهيلات عليه بغية تسهيل للمستثمرين عن قيامهم بمشاريع الاستثمارية والاستفادة من مزايا وحوافز جبائية من تخفيضات معدلات الضرائب وبالإضافة إلى تعميم تطبيق الضريبة على قطاع البنوك والتأمين والأنشطة المهنية والمنتجات البترولية.[5]

ابتداء من أكتوبر 1994، أصبح سعر الصرف مرنا وتحت إدارة بنك الجزائر ليحدد سعر الصرف لجميع المعاملات المقدمة من البنوك التجارية وتم تحرير مدفوعات المعاملات الجارية.

و في سياق متابعة الإصلاحات وتعزيز دور السوق تمّ الإعلان عن إقامة سوق للصرف في نهاية 1995، ليتم فيه تحديد سعر الصرف عن طريق العرض والطلب ومعالجة كل عمليات الصرف من بيع

---

[1]– الأمر رقم 96–06 المؤرخ في 25 يناير 1995 المتعلق بقانون المنافسة.

[2]– لعشب محفوظ، سلسلة القانون الاقتصادي, ديوان المطبوعات الجامعي الطبعة 3 .1997 ص 81–82.

[3]–Benchenhou Mourad، code d'investissement, endettement extérieur et croissance , revue algérienne des relations internationales.

[4]– مرسوم تشريعي رقم 93–02 المؤرخ في 15 أكتوبر 1993 المتعلق بترقية الاستثمارات.

[5]– النشاشبي كريم واخرون مرجع سابق ص 36.

وشراء لأجل بين العملة المحلية والعملات الصعبة، وذلك يسمح التعامل فيه للبنوك والمؤسسات المالية والوسطاء المعتمدين ويتدخل بنك الجزائر بحق القانون لمراقبة الصرف وتحركات رؤوس الأموال. وكما أصبحت البنوك التجارية تملك حرية منح العملات الصعبة للمستوردين عند طلبهم.

ما يمكن استنتاجه لهذا الاتفاق لمدة سنة واحدة، هو أن تطبيق السياسات المبرمجة كانت صارمة بما أن نتائج المؤشرات النقدية كانت نوعا ما موجبة، إذ ما قورنت بنتائج السنوات الماضية، وكما بدأت تظهر ملامح ميكانزمات السوق ومعالم السياسة النقدية، إلا أنها في نفس الوقت يقابلها نقص التعاملات النقدية والصرف في الأسواق النقدية وتزايد عجز القطاع الخارجي الذي أدى إلى تحطيم الأسس التي بني عليها الاستقرار الاقتصادي، ومنه تابعت السلطات الإصلاحات الهيكلية وعقد اتفاق موسع (1995-1998)

ثانيا: برنامج التعديل الهيكلي (31 مارس 1995- 1 أفريل 1998)

وعلى ضوء النتائج الموجبة المحصل عليها عند انتهاء برنامج التثبيت الاقتصادي، هو ما سمح للجزائر بالشروع في تنفيذ الخطوة الثانية لإبرام اتفاقية التسهيل الموسع لثلاث سنوات، وبالإضافةإلى طلب إعادة جدولة ثانية للديون أخذا سلسلة من المفاوضات مع البنك الدولي حول برنامج التعديل الهيكلي لمواصلة تصحيح الأوضاع الاقتصادية، وكما تمّ مواصلة السياسة النقدية ضمن حزمة من السياسات الاقتصادية، بحيث قامت بأداءأدوارهاللقيام بالإصلاحات الاقتصادية ضمن مشروطة الهيئات الدولية وتحقيق أهدافها المتمثلة فيما يلي: [1]

- إعادة استقرار الاقتصاد الوطني؛
- تنفيذ مرحلة التحوّل لاقتصاد السوق بأقل تكاليف؛
- تحقيق نمو اقتصادي بمعدل 5% سنويا خلال هذه الفترة من أجل خفض البطالة؛
- تخفيض معدل التضخم إلى نسبة 10.3% لتحقيق توازنها المالي والنقدي؛
- تخفيف الضغط على ميزان المدفوعات وتحقيق احتياط من الصرف يعادل ثلاثة أشهر من الواردات؛
- تخفيض العجز في الميزان التجاري وتخفيض أعباء خدمات المديونية لتصبح بين 45% و50% والبحث عن مصادر تمويل خارجية جديدة لتمويل الاستثمارات وتشجيع الصادرات خارج المحروقات .

تمثلت إجراءات البرنامج في أهم النقاط الموالية: [2]

- تحرير الأسعار المحلية حسب ميكانيزمات السوق ورفع الدعم عن الكثير من المواد والمنتجات الغذائية.

- تحرير التجارة الخارجية بغرض المبادلات التجارية، ومع تخفيض التعريفة الجمركية لتهيئة الظروف لمفاوضات الشراكة مع الاتحاد الأوربي والانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة .

[1]- النشاشبي كريم واخرون، مرجع سابق، ص 13.

[2]- benissad mohamed el-hocine، l'ajustement structurel, l'expérience du maghreb,OPU alger, 1999.

– تحويل الدينار الجزائري لأجل المعاملات الجارية الخارجية، وأصبح سعر الصرف للدينار يعادل قيمة 54.76 دينار/ دولار حتى منتصف عام 1996

– منذ عام 1996 بدأ تقليص عجز ميزانية الدولة وتحقيق فائض عن طريق:

- رفع الإيرادات الضريبية بـ 1.6 نقطة بالنسبة للناتج الداخلي الخام ؛
- ترشيد استخدام النفقات العامة بتقليصها بـ 1.5 نقطة بالنسبة للناتج الداخلي الخام . وتقليص أجور العمال بالحد من الزيادة في اليد العاملة في قطاع التوظيف العمومي؛

وبموجب هذه الإجراءات تحصلت الجزائر على قرض للإصلاح الهيكلي من البنك الدولي قيمته 1169.28 مليون وحدة حقوق السحب الخاصة يستهلك خلال 4 سنوات من 22 ماي 1995 إلى غاية 21 ماي 1998، وقد سحبت السلطات القسط الأول مباشرة بعد الموافقة بقيمة القرض 325.28 وسحب باقي الإقساط والمقدرة بـ 844 مليون قبل انتهاء فترة الاتفاق.[1]

اعتمدت الإصلاحات التي اتخذتها السياسة النقدية لتحقيق الأهداف المسطرة وفق هذا البرنامج، على رفع القيود عند منح القروض لتمويل الاقتصاد ومحاولة تأهيل المؤسسات المصرفية والمالية والإنتاجية، وذلك بإتباع سياسة نقدية صارمة لإدخالالتعديلات المنسجمة مع التوجهات إلى اقتصاد السوق مرتكزة علىعدة وسائل نقدية الغير مباشرة وتفعيلها في عملية الرقابة وتنمية الوساطة المالية حيثتقررضمن هذا البرنامج القيام بما يلي: [2]

– إلغاء التمويل النقدي وتعويضه بمنح قروض للاقتصاد بأسعار فائدة موجبة باستثناء قطاع السكن لتشجيع الاستثمار ورفع مدخرات الأعوان الاقتصاديين على شكل أصول مالية.

– رفع معدلات الفائدة وإلغاء السقوف على الفوائد المدينة والسقوف على معدلات الفائدة في السوق لعام 1997.

– إمكانية السماح للمصارف العمومية بتوسيع نشاطها مثل تمويل بناء السكنات الاجتماعية؛

– تحسين خدمات البنوك العمومية باعتماد عدة بنوك تجارية خاصة كآلية تشجيع المنافسة بين البنوك.

إنشاء سوق الأوراق المالية – سوق القيم المنقولة– بإنشاء لجنة تنظيم مراقبة للبورصة وشركة تسيير سوق القيم المنقولة؛

– فتح سوق التأمينات للقطاع الخاص الوطني والأجنبي مع ضرورة وضع نظام تامين للودائع من أجل حماية بنوك الودائع في معاملاتها مع العملاء.

– الاهتمام بالقطاع الخاص لمساهمته في تمويل البنوك؛

ارتبطت الجزائر بالبرنامج مع صندوق النقد الدولي، بحيث تحصلت على مبلغ قدره 920 مليون دولار كتمويل استثنائي بموجب إعادة الجدولة ودعم ميزان المدفوعات خلال السداسي الأول من عام 1998،

[1]– خالدي الهادي، مرجع سابق، ص 216.

[2]– نفس المرجع، ص 219.

ولقد تمثلت النتائج المحققة على مستوى الاقتصاد لفترة (1995-1998) كما يلي:

في إطار برنامج التعديل الهيكلي للاقتصاد، طبقت السياسة النقدية هدفها لتحقيق استقرار الأسعار عن طريق التحكم في وتيرة التضخم وبقي كهدف أساسي للسياسة النقدية والتقليص منه الذي مس تحرير الكثير من الأسعار، كأسعار الفائدة المستخدمة لدى البنوك وأسعار المواد المنتجات التي أصبحت محررة وكذلك تقليص عجز الموازنة العامة إلى مستويات معقولة والصرامة في تسيير الكتلة النقدية وهذا بإتباع سياسة نقدية مقيدة على الوضع النقدي والمالي والذي تزامن مع تحسين أسعار النفط لعامي(1996 و1997)، أدى إلى تكوين احتياطات دولية، مما سمح تعزيز الوضع الداخلي والخارجي للبلد .

بعد الانتهاء من تطبيق برنامج التعديل الهيكلي للاقتصاد وحصولها على نتائج موجبة في استرجاع التوازنات الاقتصادية الكلية، مما سمح مواصلة في الإصلاحات التنموية الكبرى منذ عام 2001.

المطلب الثاني: إصلاحات دعم النمو الاقتصادي

أحدث قانون النقد والقرض تغيرات في إعادة تسيير وإدارة شؤون النقد والقرض بغية تفعيل دور البنك المركزي والبنوك التجارية في مسار السياسة النقدية تقيدية والنظام المصرفي, وكم اتبعت السياسة الاقتصادية الكلية المعتمدة على سياسة نقدية ومالية تقييدية صارمة في إطار برنامج التعديل الهيكلي (1994 – 1998) التي كانت لها أثار ايجابية في إعادة التوازنات الاقتصادية أو تحقيق النمو الاقتصادي, أما في ظل الوفرة المالية فقد تم اعتماد على سياسة مالية توسعية فقط من خلال إطلاق برامج تنموية هدفها الأساسي إحداث نمو اقتصادي بالإضافة إلى تحسين المستوى المعيشي . المتمثلة خاصة في برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001 – 2004) وبرنامج دعم النمو الاقتصادي 2005 – 2009) وهو يعد أضخم برنامج تنموي طبق في الجزائر منذ الاستقلال (Le programme spécial de relance économique P.S.R.E).

أولا: برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001 – 2004)

انطلق تنفيذ برنامج الإنعاش الاقتصادي في شهر أفريل2001، وكان يرتكز على إنعاش الاقتصاد من خلال الأدوات المختلفة للسياسة المالية، فقامت الدولة على تحضير محيط مناسب للمؤسسة وتشجيعها نحو الاستثمار والحد من البيروقراطية والصعوبات القانونية التي تعرقل التوسع والنمو الاقتصادي أي كان هذا البرنامج يتمحور حول عدد من الإجراءات الموجهة لدعم النشاطات المنتجـة وعلى رأسها القطاع الفلاحي والصيد البحري وتدعيم الخدمات العموميـــة والهياكل القاعدية تحت هدف تحقيق التنمية المحلية والبشرية من حيث تخفيف من حدة البطالة من خلال بلوغ نمـو يتراوح ما بين5% و6% وبالإضافة إلى إعـــادة

تنشيـــط الطلب الكلـــي، وتواصلت هذه الإصلاحات في القطاع المالي والنقدي وقطاع الطاقة وقطـــاع المواصـــــلات والاتصالات، القطاع العام والإدارة الجبائية وتنظيم الاستثمار وإجراءاته [1]

1 . مضمون برنامج الإنعاش الاقتصادي:

بدأ الوضع الاقتصادي يتحسن مع بداية عام 2000 وذلك جراء ارتفاع أسعار النفط، وهذا ما سمح للحكومة بالشروع في برنامج طموح للاستثمارات العمومية، وقد خصص له غلافا ماليا قدره 525 مليار دج أي ما يعادل 7 مليار دولار موزعة على طول الفترة (2001 – 2004) بنسب متفاوتة على القطاعات الخدمية العمومية في مجالات كبرى (النقل – الري والهياكل القاعدية) ودعم القطاع الإنتاج الفلاحي, وفي هذا الإطار ارتكز هذا البرنامج على أربعة قطاعات رئيسية وخصص لهم مبالغ موضحة في الجدول الموالي.

الجدول رقم (3 . 1) المخصصات المالية برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001 – 2004)

السنوات / القطاعات	2001	2002	2003	2004	المجموع	نسبة من الإجمالي مخصص
أشغال كبرى وهياكل قاعدية	100.7	70.2	37.6	2.0	210.5	40.09
التنمية المحلية والموارد البشرية	71.8	72.8	53.1	6.5	204.2	38.88
قطاع الفلاحة والصيد البحري	10.6	20.3	22.5	12.0	65.4	12.46
دعم الإصلاحات الاقتصادية	30.0	15.0	–	–	45.0	8.57
المجموع	213.1	178.3	113.2	20.5	525.0	100

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من عام 2001 الدورة العامة ص 139.

من خلال الجدول يتضّح لنا تخصيص الأغلفة المالية حسب القطاعات لبرنامج الإنعاش لاقتصادي بحيث خصص لقطاع الأشغال العمومية الكبرى والهياكل القاعدية مبلغ أكبر وقدرت ب 210.5 مليار دج وهذا ما يدل رغبة الحكومة في تحسين البنية التحتية التابع لها بسبب الوضع الصعب الذي مر بها الاقتصاد الوطني خلال فترة التسعينيات من القرن الماضي، ولهذا دعم هذا القطاع بمبلغ ضخم حتى يساهم في تحسين النشاط الاقتصادي وإنعاش المؤسسات الإنتاجية الوطنية (العامة والخاصة) وتوفير مناصب شغل جديدة ثمّ يليه قطاع التنمية المحلية والموارد البشرية الذي استفاد من قيمة 204.2 مليار دج أي نسبة 38.88% من المبالغ المخصصة لهذا البرنامج بغية تحسين وتيرة النشاط الاقتصادي وخلق ديناميكية تنموية على المستوى المحلي وتحقيق التوازن الجهوي بين مناطق الوطن، ومنه تحسين الإطار المعيشي

[1]– رئاسة الجمهورية, خطاب افتتاح الندوة الوطنية لإطارات في 26 افريل 2001 المنشورة في،

www.el mouradia.dz/in/actualité.rtm

للمواطن وتخفيض نسبة الفقر وخاصة في المناطق المعزولة. يتوقع من هذا القطاع خلق مناصب عمل بحوالي 50750 منصب خلال فترة هذا البرنامج.

كما استفاد القطاع الفلاحي والصيد البحري هو كذلك بمبلغ 65.4 مليار دج بنسبة 12.4 % من إجمالي المبلغ المخصص، حيث استفاد هذا القطاع من البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية (P.N.D.A) ابتداء من عام 2000 لهذا يعتبر المبلغ المخصص لهذا القطاع ضمن برنامج الإنعاش الاقتصادي هو دعم للبرنامج السابق لعام 2000.

أما بالنسبة لدعم الإصلاحات الاقتصادية فقد تحصل على 45 مليار دج بنسبة 8.57% من إجمالي المبلغ المخصص وذلك لتمويل الإجراءات والسياسات التابعة لهذا البرنامج من أجل ترقية، وتحفيز ودعم القدرة التنافسية للمؤسسات الوطنية (العامة والخاصة) وكذا التخفيف من الأعباء الجبائية وشبه الجبائية ودعم وتسهيل عملية الحصول على القروض [1]

2 . أهداف برنامج الإنعاش الاقتصادي:

يهدف برنامج الإنعاش الاقتصادي إلى تطبيق سياسة اقتصادية مستوحاة من الفكر الكينزي الذي يعالج فترات الركود الاقتصادي عن طريق زيادة الإنفاق الحكومي للاستثمار والذي يؤدي بدوره إلى زيادة الطلب الفعال والعرض الكلي ثم معدلات التشغيل وبذلك يرتفع معدل النمو الاقتصادي.

و قد حددت الأهدافالأساسية لهذا البرنامج كالتالي [2]

- تفعيل الطلب الكلي عن طريق دعم النشاطات المنتجة للقيمة المضافة ومناصب الشغل في آن واحد من خلال رفع مستوى الاستغلال في القطاع الفلاحي والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تهيئة وانجاز هياكل قاعدية تسمح بإعادة بعث النشاطات الاقتصادية وتغطية الاحتياجات السلبية للسكان فيما يخص تنمية الموارد البشرية.
- محاربة الفقر وتحسين مستويات المعيشة للمواطنين المنعزلين.
- توفير مناصب عمل والحد من ارتفاع معدلات البطالة
- توسيع شبكة الاتصالات السلكية واللاسلكية وخدمات البريدية.
- إعادة تأهيل المرافق الاجتماعية وتطوير المنشآت.
- تطوير وتنمية القطاع الزراعي من أجل الحد من التبعية الغذائية.

[1]– زرمان كريم، التنمية المستدامة من خلال برنامج إنعاش الاقتصادي 2001 – 2009 مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية كلية العلوم التجارية وعلوم التسيير جامعة محمد خيضر بسكرة ،العدد السابق ، 2010 ص 204 .

[2]– المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي, تقرير الطرف الاقتصادي والاجتماعي الندوة العامة العادية 23 السداسي الأول 2003 الجزائر ص 54.

3 . نتائج برنامج الإنعاش الاقتصادي:

تمثلت نتائج البرنامج في النقاط التالية:

- ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي خلال فترة برنامج الإنعاش وبالمتوسط بلغ معدل النمو الاقتصاد الحقيقي 4.8% مقارنة مع الفترة (1995 – 2001) أين بلغ متوسط معدل النمو 3% وهذا يعود إلى زيادة المشاريع المنجزة والاستثمارات خارج قطاع المحروقات بمتوسط معدل نمو 5.6 %.

- توفير مناصب شغل في بعض القطاعات عن الأخرى – كقطاع الفلاحة والصيد البحري ب 273.976 منصب شغل جديد بنسبة 44.22% وهذا ناتج عن تطبيق برنامج لتنمية الفلاحة (P.N.D.A) وإصدار قانون الاستثمار الجديد وشمل مفهوم جديد للاستثما*ر في مجال استحداث نشاطات جديدة أو توسيع قدرات إنتاجية وإعادة هيكلة رأس مال المؤسسات العمومية والمساهمة فيه ثم يليه قطاع السكن والعمران بـ 83805 منصب عمل بنسبة 13.53 %[1] وما يلاحظ أن هذه المناصب مؤقتة ومعرضة للزوال في حالة انعدام أو توقف التمويل.[2]

أما باقي القطاعات بقيت نسبة مشاركتهم محدودة جدا وضعيفة كقطاع الصناعة الذي وفرّ 2119 منصب شغل بنسبة 0.34% وهذا لم يؤدي إلى زيادة الطلب على الصناعة المحلية بل انعكس تأثيره على زيادة الطلب الكلي على الصناعة الأجنبية أي رفع حجم الواردات لتموين الزيادة في الطلب الداخلي بنسبة 18.8% عام 2001 إلى 89.3% عام 2004.

و منه نستنتج أن معظم مشاركة القطاعات الاقتصادية لم تستجب لأهداف سياسية لإنعاش الاقتصادي، ولا في زيادة القيمة المضافة رغم المخصصات المالية الضخمة التي أنفقت خلال أربعة سنوات.

ثانيا: برنامج دعم النمو الاقتصادي (2005 – 2009)

انطلق هذا البرنامج مباشرة بعد انتهاء البرنامج الأول لتكملته حتى يسعى هذا الأخير إلى استدامة معدل النمو عند حدود مرتفعة ويسمح بتحقيق انتعاش الاقتصاد على مستوى الوطن.

1 . مضمون برنامج دعم النمو الاقتصادي:

يعتبر برنامج دعم النمو الاقتصادي برنامجا تكميليا للبرنامج السابق، حيث خصص له مبالغ تفوق بحوالي 7 أضعاف ما خصص للبرنامج الأول وهذا المبلغ ناتج عن تراكم الادخار الوطني الذي عرفته ارتفاع أسعار المحروقات في تلك الفترة.

---

*– قانون رقم 01 . 03 المؤرخ في أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار.

[1]– مسعودي زكريا، سياسة التشغيل وفعالية برامج الاصلاحات الاقتصادية بالجزائر منذ 2001، المؤتمر الدولي حول تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001 – 2014 يومي 11و 12 مارس 2013 ص 19.

[2] – نفس المرجع، ص20.

فبلغت المخصصات النهائية الإجمالية 8705 مليار دج ووزعت في شكلها الأصلي 4203 مليار دج، لتمويل برنامجين خاصين أحدهما بمناطق الجنوب بقيمة 432 مليار دج وأخر بمناطق الهضاب العليا بقيمة 668 مليار دج، زيادة على الموارد المتبقية من برنامج الإنعاش الاقتصادي المقدّرة بـ 1071 مليار دج، الصناديق الإضافية بمبلغ 1191 مليار دج وأيضا التحويلات الخاصة بحسابات الخزينة بقيمة 1140 مليار دج [1]و منه يظهر تقسيم مبلغ المخصصات 4203 مليار دج عبر القطاعات الاقتصادية في الجدول الأتي:

الجدول رقم (3 . 2) المخصصات المالية لبرنامج دعم النمو الاقتصادي (2005 – 2009)

المحاور	المبالغ المخصصة بالمليار دج	نسبة %
1-تحسين ظروف معيشة السكان	1908.5	%45.5
السكن	555	13.02
التربية, التعليم العالي, التكوين المهني	399.5	9.50
البرامج البلدية للتنمية	200	4.76
تنمية مناطق الهضاب العليا والمناطق الجنوبية	250	5.95
تزويد السكان بالماء, الكهرباء, الغاز	192.5	4.58
قطاع الشباب الرياضة, الثقافة, الصحة العمومية....	311.5	7.41
2-تطوير المنشآت الأساسية	1703.1	%40.5
قطاع الأشغال العمومية والنقل	1300	30.93
قطاع المياه	393	9.35
قطاع التهيئة العمرانية	10.1	0.24
3-دعم التنمية الاقتصادية	337.2	% 8
الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري	312	7.42
الصناعة وترقية الاستثمار	18	0.43
السياحة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والخزف	7.2	0.17
4-تطوير الخدمات العمومية وتحديثها	203.9	% 4.8
العدالة والداخلية	99	2.35
المالية والتجارة وباقي الإدارات العمومية	88.6	2.11
قطاع البريد والتكنولوجيا الحديثة للاتصال	16.3	0.38
5-تطوير التكنولوجيات الحديثة	50	% 1.1
المجموع	4202.7	% 100

source: www.premier.ministre.gov.dz

[1]– صالحي ناجية، مخناش فتيحة، أثر برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو وبرنامج التنمية الخماسي على النمو الاقتصادي للفترة 2001 2014, المؤتمر الدولي حول تقييم أثر برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار.

حسب هذا الجدول تظهر العناية القصوى الذي منحها هذا البرنامج لتحسين ظروف معيشة السكان والذي خصص له قيمة معتبرة 19085 مليار دج بنسبة 45.5 % من إجمالي البرنامج ومنه استفاد قطاع السكن، التربية والتعليم وقطاع الشباب والرياضة مبالغ هائلة كما هي مسجلة في الجدول وذلك بغية ترقية وتطوير الأداء الاجتماعي والخدمي المتنوع لينعكس ذلك على تطوير الأداء الاقتصادي.

يأتي في المرتبة الثانية قطاع الأشغال العمومية والنقل، المياه وقطاع التهيئة العمرانية بقيمة معتبرة بنسبة 40.5 %والذي اهتمت به الدولة لتطوير المنشآت الأساسية.

أما باقي القطاعات الاقتصادية فقد استفادت لدعم التنمية الاقتصادية بمبلغ 337.2 مليار دج بنسبة 8% من إجمالي المخصصات وذلك من أجل امتصاص البطالة وزيادة الإنتاج، كما حصل قطاع الخدمات العمومية وتحديثها على مبلغ 203.9 مليار دج بنسبة 4.8 % وهذا من أجل جعل الخدمة العمومية في مستوى التطلعات والتطورات الاقتصادية والاجتماعية.

يرمي هذا البرنامج إلى تحقيق الأهداف التالية: [1]

- تقليص ظاهرة البطالة عن طريق إنشاء مناصب شغل في مختلف القطاعات الاقتصادية لخلق قيمة مضافة.
- إتباع طرق فعالّة للقضاء على الفقر من خلال تحسين مستوى معيشة الأفراد وتخفيض معدلات البطالة.
- تحديث وتوسيع الخدمة العمومية قصد تحسين الإطار المعيشي وازدهار الاقتصاد.
- تطوير الموارد البشرية والمنشآت الأساسية وذلك عن طريق ترقية المستوى العلمي والتعليمي والمعرفي للأفراد والاستعانة بالتكنولوجيا وذلك فضلا عن تطوير المؤسسات والبنية التحتية لما لها من دور في تطوير النشاط الاقتصادي ودعم عملية النمو.
- تطوير وترقية التكنولوجيا الحديثة للإعلام والاتصال.
- تحسين مناخ الأعمال لجلب الاستثمارات المحلية والأجنبية.

2 . النتائج المترتبة عن برنامج دعم النمو الاقتصادي:

تمثلت نتائج البرنامج في النقاط التالية:

- خلق مناصب شغل مستحدثة في الإدارات العمومية والمؤسسات التي استحوذت على أكبر نسبة 70 % أي قدرت بـ 3166374 منصب شغل، تم توظيف اليد العاملة في الورشات حيث قدرت 1865318 منصب شغل أي بنسبة تقارب 30 % وهذا ما يدل أن مجموع المناصب التي تم استحداثها تفوق عدد المناصب المتوقع استحداثها 5031692 منصب شغل [2]

[1]- www.premier.ministre.gov.dz

[2]– الدمهون حسين، إشكالية العلاقة بين البطالة وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية, دراسة تحليلية قياسية حالة الجزائر أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير 2015–2016 ص 9.

تراجعت معدلات النمو الاقتصادي خلال فترة برنامج دعم النمو الاقتصادي وبالمتوسط بلغ معدل نمو الاقتصاد الحقيقي 2.92% مقارنة مع الفترة (2001- 2004) أين بلغ متوسط معدل النمو 4.8% وهذا يعود لتأثره بقطاع المحروقات الذي عرف هذا الأخير تدهورا في أسعار النفط لعام 2006 وتراجع قيمة الدينار مقابل قيمة الدولار في عام 2009 بسبب الأزمة المالية العالمية بينما عرف القطاع خارج المحروقات تحسنا حيث حقق متوسط معدل النمو 6.46 % مقارنة بـ 5.58 % خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي .

و منه انخفاض معدلات البطالة وذلك راجع لتخصيص مبالغ مالية ضخمة تسمح أن تنشط القطاعات خارج المحروقات كقطاع البناء والأشغال العمومية وقطاع الخدمات وينتعش معدل النمو بزيادة توظيف العمالة أكثر. بينما بقي قطاع الفلاحة والصناعة بمعدلات متذبذبة في نمو العمالة المشتغلة وهذا يعود بالنسبة للقطاع الأول إلى الظروف المناخية والطبيعية التي أثرت عليه، أما بالنسبة للقطاع الثاني يرجع إلى الوضعية السيئة التي تعيشها العمالة وعدم الاستفادة من الفرص التي أوجدتها السوق المحلية، بالإضافة إلى زيادة الواردات على السلع والخدمات لتغطية الطلب الكلي المتزايد والذي بلغ 2854.81 مليار دج، أي تجاوز 55 مليار دولار بنسبة زيادة 191.3% عام 2009، عموما يمكن القول إن قطاع الخدمات بقي مهيمنا على تشغيل العمالة .

المبحث الثاني: إصلاح الهيئات والمؤسسات

تعتبر عملية الانتقال في الجزائر حتمية تاريخية للتفاعلات السياسية، الاقتصادية والاجتماعية في نفس الوقت، والتي تميّزت بفترة سيطرة الدولة على الحكم والممتلكات في ظل الاقتصاد المخطط، وحان وقت الانتقال من اقتصاد الدولة المتميزة بالقيادة إلى اقتصاد السوق المتميز بروح المبادرة.

فعملية الانتقال ليست مهمة سهلة ولكن يقتضي الوضع إيجاد حلول لمشاكل الاقتصاد الوطني الذي يتخبط فيه الاقتصاد، وذلك عن طريق تحديد مهام الهيئات والمؤسسات حتى تتفاعل مع اقتصاد السوق.

المطلب الأول: تقليص تدخل الدولة

مازالت الدولة تشرف مباشرة على برامج التنمية الاقتصادية للبلد بتنظيمها وتسيير عمليات الإنتاج، التموين والتمويل والتوزيع والتسويق، فهي تبقى متواجدة في جميع القطاعات الاقتصادية وتملك الجزء الكبير من وسائل الإنتاج الأساسية لكل هذه القطاعات الحساسة بحيث تحوز على نسبة 85% من الأجور الموزعة بواسطة القطاعات التابعة لها[1]، ويعود الرأي النهائي في اتخاذ القرارات إليها بصفتها مركزكل القضايا ذات الطبيعة الإستراتيجية العامة أي تخصيص الموارد خاضع لقرارات إدارية أيضا مما يعكس هذا الأمر على سيطرة البيروقراطية في مختلف مستويات الإدارة، وهذا نتج عنه تعطل المشاريع الإنتاجية في شتى الأنشطة الاقتصادية وربما إهمالها تماما.

إذن ما ميّز دور الدولة بأنها كانت المالكة والمسيرة لممتلكات الدولة في نفس الوقت منذ الاستقلال إلى غاية بداية التسعينات، وبحضورها في جميع القطاعات الاقتصادية أي احتكارها لكل الأنشطة الاقتصادية مما أدى إلى إهمال القطاع الخاص بتشجيع القطاع العام وتمويله بدون حساب وذلك عن طريق إصدار النقود القانونية لدى البنك المركزي من جانب واتجاه نحو الخارج للتدين من جانب أخرى، وما ترتب عنه من ارتفاع في الدين العمومي لعجز ميزانية الدولة والمديونية الخارجية، وزاد الوضع سوءا لفشل الدولة في إعادة توازن الاقتصاد على مختلف مستوياتها، عند انخفاض أسعار النفط، وعليه ظهرت حتمية تغيير الاقتصاد الكلي وتغيير أسلوب التدخل المباشر في الاقتصاد وان تصبح الدولة تتكلف في حدود النشاطات المختلفة التي تؤديها سويا مع الأعوان الاقتصاديين أي تحويل دورها من منتج لمعظم السلع والخدمات إلى تقديم الخدمات، الإدارية والاجتماعية في إطار تنظيمي لاقتصاد السوق، أي يبقى دور الدولة متواجد بصفة غير مباشرة .

أولا: الدور الجديد للدولة

يتمثل تغيير وتكييف دور الدولة في ظل الإصلاحات الاقتصادية الجديدة التفاعل مع مبادئ وشروط اقتصاد السوق الذي نصت عليه المؤسسات المالية الدولية بابتعادها بصفة تدريجية من الحياة الاقتصادية

[1]– بوكبوس سعدون، مرجع سابق، ص 224.

باستبدال دورها بمؤسساتها وتنظيماتها، وتصبح القرارات الإدارية تؤخذ وفق ميكانيزمات اقتصاد السوق التي تخص عمليات حرية التجارة، الصناعة، المنافسة وتغيير الملكية بالحفاظ وتطوير على الملكية الخاصة. ولهذا بدأت بإدخال قوانين وتنظيمات جديدة تتماشى مع المتغيرات الاقتصادية العالمية وتمّ خلق هيئات رسمية مستحدثة بأجهزة إدارية جديدة تدعى بسلطة الضبط، وبهذا تغيّر دورها من دور المنتج والمالك بتدخلها بصفة مباشرة في الحياة الاقتصادية إلى دور الضابط والمسّير بصفة غير مباشرة، وعليه نتج عن هذا التغيير التنظيمي الإداري تنظيم اقتصادي جديد بينت فيه الدولة رغبتها في الانسحاب من تمويل الاقتصاد، بعد صدور قانون النقد والقرض عام 1990 وأوكلت مهام تسيير النقود والقروض للجنة البنكية ومجلس النقد والقرض، والقانون رقم 93-01 الصادر في 1993/03/25 يتعلق بلجنة مراقبة وتنظيم عمليات البورصة والأمر رقم 95-06 الصادر في 1995/01/25 بمجلس المنافسة، ودعم الأمر رقم 95-25 الصادر في 29 سبتمبر 1995 الخاص بتسيير رؤوس الأموال التجارية للدولة لإعطاء للمؤسسات العمومية إمكانية التصرف بأصولها بكل حرية وفي نفس الوقت يسمح انسحاب الدولة من النشاط الاقتصادي، القانون رقم 2000-03 الصادر في 2000/08/05 يتعلق بسلطة ضبط الاتصالات. أما القانون رقم 10/01 الصادر في 2001/07/03بسلطة الضبط في المجال المنجمي وبلجنة ضبط الكهرباء والغاز، حيث دعّم بقانون رقم 02-01 الصادر في 2002/02/05 وبلجنة ضبط النقل في القانون رقم 11/02 الصادر في 24-12-2002.[1]

إن هذا النوع من النمط الجديد من التسيير عن طريق هذه الهيئات الإدارية، يبقى خاضعا للدولة وتابعا للإدارة أي مازال الاقتصاد تحكمه وتسييره الدولة ولهذا فإدارتها تستمر في تسيير الاقتصاد بوصفها قوة عمومية للاقتصاد.وقد يتجسد ذلك من خلال أدائها لثلاث وظائف أساسية هي: [2]

- الوظيفة الإدارية للتنظيم والتأطير والتحكيم.
- وظيفة إعادة توزيع الدخل الوطني والحماية الاجتماعية.
- وظيفة تنظيم الحوار والتشاور الاقتصادي والاجتماعي.

وتهتم الدولة أيضا بما يلي: [3]

- فتح باب المشاركة الفعالة للمعنيين مباشرة في اتخاذ القرار مع الحكومة؛
- تطوير أسلوب التعامل الاقتصادي حتى يتماشى مع متطلبات التعامل الدولي ؛
- وضع أدوات قانونية ملائمة للتكفل بالجانب الاجتماعي للعمال المسرحين؛
- تدعيم الشبكة الاجتماعية عن طريق توفير بعض الإجراءات الضرورية لطمأنة العمال؛
- التحكم في السوق التجارية والمراقبة الصارمة لمكافحة التهرب الضريبي والسوق السوداء؛

[1]- صديقي مليكة، مرجع سابق، ص 221.

[2]- بوكبوس سعدون، مرجع سابق، ص 226.

[3]- لعشب محفوظ، مرجع سابق، ص 04.

-تدعيم الاستثمارات المنتجة عن طريق خلق امتيازات تحفيزية المجدين في الاستثمار؛

-الحفاظ على الثروات الأساسيةللدولة وتدعيم القطاع الاستراتيجي؛

-الابتعاد عن الديون القصيرة المدى التي يتولد عنها خدمات ديون ثقيلة؛

-مكافحة التضخم بكل الوسائل المتاحة؛

-تدعيم الشراكة مع العالم الخارجي؛

ثانيا: تراجع القطاع العام لصالح القطاع الخاص:

عاش الاقتصاد الجزائري فترة طويلة وصعبة للانتقال لاقتصاد السوق لإصلاح القطاع العمومي بغية تشجيع القطاع الخاص وتنميته وهو ما نفصله في النقطة الموالية

المطلب الثاني: إعادة هيكلة المؤسسات العمومية وانعكاسها على الاقتصاد

شهد الاقتصاد الجزائري مرحلة صعبة للانتقال لاقتصاد السوق حيث صاحبت هذه العملية تحولات هيكلية وتنظيمية منذ 1988، المتضمنة لقانون توجيه المؤسسات العمومية ومنحها الاستقلالية في أخذ قراراتها لتدابير شؤونها المهنية وفقا لقواعد القانون التجاري من حيث: [1]

– إعداد الشكل التنظيمي الخاص لكل مؤسسة وفقا لقدرتها الاستثمارية وإمكانياتها المالية، المادية والبشرية داخل المؤسسة؛

– ممارسة النشاطات التجارية داخل المؤسسات لتمتعها بالأهلية القانونية الكاملة؛

– تحديد أجور العمال بناءا على نظام الاتفاقيات الجماعية داخل المؤسسة؛

– تحديد أسعارمنتجاتها حسب سعر التكلفة لتصبح المسئولة الأولى والوحيدة على نتائج نشاطها للدورة المالية؛

– إنشاء ثمانية صناديق مساهمة؛

ولكن لم يتغير الإطار القانوني والتشريعي لبقاء العلاقة التمويلية نفسها بين الدولة والمؤسسة، ومازالت ملكية كل الأصول بين يد الدولة. وحتى سنة 1993 يعتبر الاقتصاد الجزائري اقتصاد عمومي إلى حد كبير [2]، وفي عام 1994 سمح قانون المالية التكميلي مجال الخوصصة المتعلق بعملية تنازل المؤسسات العمومية عن أصولها لمساهمين خواص، وكيفية فتح رأسمالها على المساهمين الخواص الوطنيين والأجانب، وهي عملية الخوصصة المبنية على مبدأ التدرج للمؤسسات القابلة للخوصصة، ويتم إدراجها ضمن برنامج الحكومة حتى تقدم بشكل مضبوط[3]. وهو النوع الجزئي للخوصصة، ولا يجوز بيع أكثر 20% من أسهم

[1]– القانون رقم 88–01 المؤرخ في 12 جانفي 1988 المتضمن توجيه المؤسسات العمومية.

[2]– بوكبوس سعدون، مرجع سابق، ص220.

[3]– لعشب محفوظ، مرجع سابق، ص 68.

المؤسسات العامة غير الإستراتيجية للقطاع الخاص الجزائري والأجنبي[1] فقامت الدولة بعدة إصلاحات، إلاأن هذه المؤسسات أصبحت تمثل وزنا ثقيلا على خزينة الدولة وبالتالي على مستوى الاقتصاد الوطني، معبرا عنه بالعبءالمالي الكبير .كما تميزت بتكاليف إنتاج مرتفعة وغير قابلة للتنافس وبإنتاج أقل من طاقتها الإنتاجية، وتتميّز منتجاتها وخدماتها بأقل جودة من المعدل الدولي عوض، أن تكون المؤسسة عنصرا مساهما فعالا في نمو الاقتصاد الجزائري[2].كما صاحبت هذه التحولات صدور ثلاثة قوانين (1995-1997-2001) متعلقة بالخوصصة لتأطيرها وتنظيمها.

فقانون لعام 1995 [3]منح تسهيلات للعمال الراغبين في شراء مؤسساتهم، بالإضافة لما جاء في قانون المالية لعام 1994، كما سمح هذا القانون 1995 مساهمة القطاع الخاص في رأسمال المؤسسات العمومية بنسبة 49% وأدى هذا القانون إلى إنشاء مجلس وطني للخوصصة يسهر على تنفيذ الإجراء، وكما تقوم بإعداد البرنامج عن كيفية تسيير الخوصصة وتحديد طرق تحويل، تقييم الملكية والتنازل عنها... الخ. وهو ماأدى إلى تعدد مصالح الهيئات من جهة، ومساهمة الشركات القابضة بعد إلغاء صناديق المساهمة في تنفيذ عمليات الخوصصة. وفي إطار هذا التغير التنظيمي تمّإصدارالأمر رقم 95-25 الصادر في 29 سبتمبر 1995 المتعلق بتسيير رؤوس الأموال التجارية للدولة، وكان يهدف هذا إلى تعزيز استقلالية المؤسسة العمومية وإعطائها إمكانية التصرف بكل حرية في أصولها (المادية والمالية) بتنفيذ مخططات داخلية للمؤسسة والتنازل عنها بخضوعها القانون التجاري.

في عام 1996، صدر خمس مراسيم لاستكمال القانون السابق، ولكن بدون عرض قائمة المؤسسات القابلة للخوصصة المعروضة حتى عام 1997، صدر أمرا آخرا [4] تماشيا مع التحولات الجديدة لهدف تفعيل سير عملية الخوصصة، ويحدد هذا الأمر شروط منح المزايا الخاصة للمستفيدين المشترين رفقة عرض قائمة لـ 250 مؤسسة وإنشاء لجنة مراقبة الخوصصة.

وتابعت العملية بعرض قائمة لـ 85 مؤسسة قابلة للخوصصة في المرسوم رقم 98-195 لـ 7 جوان 1998. لكن تعرضت السلطات العمومية إلى انتقادات من قبل المؤسسات المالية الدولية حول غموض القوانين وتباطؤ تنفيذ عمليات الخوصصة غير المشجعة للمستثمر المحلي أو الأجنبي[5].

استجابت السلطات العمومية لكل الانتقادات الموجهة لها والخاصة بالقوانين، النقائص، التأخر والتباطؤ في تنفيذ الإجراءات، فقامت بسرعة في بداية الإصلاحات الهيكلية بتأسيس مجلس وطني للدولة وإلغاء

---

[1]- سليمان ناصر، مرجع سابق، ص 86.

[2]- Akacem k، croissance et réformes économiques dans les pays du M.E.N.A, la problemotique de la croissance économique dans les pays du M.E.N.A,2EME colloque international alger,2005.

[3]- المادة 1 من القانون رقم 95-22 المؤرخ في 26 اوت 1995 المتعلق بخوصصة المؤسسات العمومية.

[4]- الامر رقم 97-12 المؤرخ في 19 مارس 1997 لتكميلية القانون 95-522 المتعلق بتحديد شروط الخوصصة.

[5]- Hassam F، chronique de l'écoanomie algerienne, vingt- ans de réformes libérales 1986-2004 édition l'économiste d'Algérie 2005 .

الشركات القابضة ولجنة المراقبة لضعف إمكانيات أداء عمليات الخوصصة، ليصبح لوحده هذا المجلس مكلف بتنظيم القطاع الاقتصادي، يحدد، ينفذ، ويقرّ برامج الخوصصة، مع وجود هيئة تنفيذية ممثلة في وزارة المساهمة وترقية الاستثمارات.

ثم قامت بمنح امتيازات للمؤسسات التي تحافظ على مناصب الشغل وباستخدام الشفافية لتوضيح عدة أمور تخص تسيير الخوصصة وإعطاء فرصة لعمال المؤسسة الراغبة في شراء مؤسساتهم بالحصول على تخفيض نسبته 15% من سعر البيع المحدد سلفا.

وفي الأخير قامت السلطات العمومية بإصدارالأمر[1]، الذي سمح بنقل الملكية إلى أشخاص تابعين للقطاع الخاص.

أولا: تنامي القطاع الخاص وتراجع القطاع العام:

تمّ الاعتراف بوجود قطاع خاص جزائري أثناء صدور قانون الاستثمار في عام 1966، ويخضع هذا القطاع للاعتماد والحد الأدنى للاستثمار، وهو يتشكل من المؤسسات الصغيرة وذات طابع حرفي بسيط موروث عن الاستعمار الفرنسي.

وقد تم توسيع وتطوير القطاع الخاص بإنشاء 5000 مؤسسة خاصة في المجال الصناعي و7000 مؤسسة خاصة في الأشغال العمومية والبناء أي تمّ إنشاء ما يقارب 600 مؤسسة سنويا خلال الفترة 1966-1982 حيث تميز بدور حيادي لتهميشه أمام القطاع العمومي لاحتكار الدولة على كل الميادين الاقتصادية، مما نتج عنه مساهمة ضئيلة في القيمة المضافة خارج المحروقات والزراعة بنسبة 30% أما مساهمته في الاستثمار بـ 45% في عام 1967 وتراجع في عام 1978إلى 5% فقط.[2]

وبقي القطاع الخاص على حاله إلى غاية عام 1993 بعد صدور قانون الاستثمار، الذي أعطى له أهمية كبيرة ليتماشى مع الإصلاحات الجديدة من حيث تطور وتوسع دوره وتناميه ليساهم في زيادة القيمة المضافة وتحسين مستوى الاقتصاد الكلي.

كما بلغ عدد المؤسسات الخاصة في عام 1994 حوالي 200000 مؤسسة متعددة الأنشطة في ميادين النقل، الصناعة الغذائية، الصحة، التربية والخدمات، وساهم في تحريك عجلة الاقتصاد، وفاق 23 ألف مشروع بقيمة إجمالية للاستثمارات تقدر بـ 36 مليار دج خلال الفترة (1994-1999)

وكما زاد نصيب القطاع الخاص ومساهمته في القيمة المضافة وموضحا ذلك في الجدول التالي:

[1]- أمر رقم 01-04 المؤرخ في 20 أوت 2001 والمتعلق بتنظيم المؤسسات العمومية وتسييرها.

[2]- Sadi Noreddine، la privatisation des entreprises publiques en Algérie, O.P.U,2006, p، 30.

الجدول رقم (3 . 3): معدل مساهمة القطاع الخاص في القيمة المضافة. الوحدة نسبة مئوية %

القطاع الاقتصادي	قطاع الزراعة	قطاع التجارة	قطاع الخدمات	قطاع النقل والاتصالات	قطاع الأشغال العمومية والبناء	قطاع الصناعات خارج المحروقات	قطاع المحروقات	المجموع العام مع المحروقات	المجموع العام خارج المحروقات
1989	99.8	77.10	77.96	44.40	35.90	25.90	00.00	45.84	61.2
2001	99.6	93.90	89.90	76.10	69.12	41.83	04.3	46.95	78.5
2004	99.6	93.6	87.5	77.10	73.5	39.00	00.8	48	88

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء(O.N.S)

نلاحظ أن نصيب القطاع الخاص من مجموع قطاع المحروقات لعام 2004، قد زاد ليصل إلى نسبة 48% في حين قدرت نسبة 52% نصيب القطاع العمومي .أما نصيب القطاع الخاص من مجموع القطاع خارج المحروقات فمساهمته في القيمة المضافة كانت تقدّر بـ61.2 %في عام 1989 لترتفع إلى 88% في عام 2004 بينما تمثلت نسبة 12% للقطاع العمومي.

يسيطر القطاع الخاص على قطاع الزراعة بنسبة تقريبية 100% إلى جانب كل من القطاعات التجارة، الخدمات، نقل واتصالات والأشغال العمومية. فكان نصيب القطاع الخاص من قطاع الصناعات خارج المحروقات في عام 2004 لا يتجاوز 39% مقابل حوالي 60% لصالح القطاع العام.

وهذا ما يدل على أن القطاع العام مازال يمثل وزنا هاما في الاقتصاد الوطني، بينما يبقى القطاع الخاص ضعيفا، رغم استعداده للاصطلاحات الاقتصادية عبر مختلف مراحلها، وبتوفير شروط اقتصاد السوق من خلال قبول الدولة التخلي عن كل أشكال الاحتكار والفاء القيود الإدارية التي تعرقل دور القطاع الخاص وتمنحه فرصة المساهمة في النشاط الاقتصادي إلى جنب القطاع العمومي، وحتى يصبح القطاع الخاص يتمتع بكل حرية في حركة رؤوس الأموال وتشجيع القيام بالاستثمارات في مختلف القطاعات الاقتصادية للمستثمرين الخواص المقيمين و غير المقيمين وخلق جو المنافسة بين القطاعين، إلا أن هناك عوامل اقتصادية آثرت سلبا على دور القطاع الخاص، كعامل التضخم المرتفع الذي يؤثر مباشرة على استثماراته من حيث زيادة المخاطر على المدى الطويل وتقارب آجال التسديد للقروض التجارية، وكذا عدم موضوعية المعلومات المرتبطة بالأسعار على مستوى الاقتصاد الوطني، حيث أثر التضخم على الاستقرار الاقتصادي من جهة، وقلة التحكم في السياسة الاقتصادية من جهة أخرى، ولم يوفّر المناخ المناسب للاستثمار، أما عن سعر الفائدة كعامل ثاني يؤثر على استثمارات القطاع الخاص، فإن هذه الأخيرة مقيّدة بحجم المدخرات المحلية لتمويلها وإلا يمكن التوجه للخارج لعدم توفرها على الإمكانيات الكافية.

يمكن القول أن القطاع الخاص مازال بعيدا عن الاستثمار في الميادين ذات الإنتاجية الفعالة ولإعطاء دفعة قوية لمساهمته في التنمية الاقتصادية لان الوضع لا يسمح له بالمشاركة بفعالية في مسار الخوصصة وهو ما أدى بالمستثمرين للتوجه لقطاع التجارة بهدف الربح السريع عن طريق المضاربة مستغلين نفوذهم

في السيطرة على السلع النادرة وتعودهم على تسيير أنشاطهم دون الأخذ بعين الاعتبار المعايير التجارية والاقتصادية المؤسسة للسوق. بينما يبقى القطاع العمومي تابعا للدولة في تسيير أمورهاالإدارية، البشرية والمالية ويستمراعتماده على الدولة لتغطية نقائصه وعجوزاته.

ثانيا: صعوبات خوصصة المؤسسات العمومية وانعكاسها على الاقتصاد

يمكن الاستنتاج من إجراء خوصصة المؤسسات العمومية اعتمادا على النتائج التي توصلت إليها العملية أن السلطات العمومية سخرت كل الإمكانيات لتدعيم المؤسسات العمومية، إلا أن النتائج لم تظهر على أرض الواقع، لهذا سجل تأخرا كبيرا انعكس سلبا على الاقتصاد، وهذا راجع إلى عدة صعوبات وعراقيل ظهرت على مختلف المستويات:

1 . **على مستوى الإدارة:** تميزت عملية الخوصصة بالتنفيذ المبطئ وطول مدتها، وكأنها متوقفة أو تشبه نوع من التراجع، لهذا تعرضت إلى انتقادات من قبل المؤسسات المالية الدولية وذلك بسبب ضعف إمكانيات لجنة المراقبة لأداء عمليات الخوصصة من حيث الموارد البشرية والتقنية والمادية والمالية

2 . **على مستوى القانون التشريعي:** صدور عدة قوانين ومراسيم ولكنها تميزت بـ:

- غموض القوانين وغياب الشفافية ؛
- ازدواجية الصلاحيات لكثرة الهيئات والأجهزة التابعة لبرنامج الإصلاح (المجلس الوطني للخوصصة والشركات القابضة)؛
- وضع القوانين قبل أن تحدد أهداف وإستراتيجية برنامج الخوصصة؛
- إعداد القوانين مبكرا مما غلب عليه الطابع القانوني التدريجي أكثر من الطابع الاقتصادي، فادى إلى ظهور بعض العقود التجارية، لكن من ناحية نقل الملكية خوصصت سوى بعض المؤسسات الصغيرة(مصانع الأجور، المياه المعدنية، الزيوت الغذائية...) وكما حولت من القطاع العمومي إلى القطاع الخاص عدد لا يتجاوز خمسة مؤسسات فقط منها ثلاثة تمّ فتح 20% من رأسمالها عن طريق البورصة المتعلقة بشركة صيدال، فندق الأوراسي، ومطاحن رياض سطيف (التي انسحبت من المشاكل المالية) وتم فتح 70% من الرأسمال الاجتماعي للشركة الوطنية لمواد التنظيف (ايناد) لصالح الشركة الألمانية (هنكل)، وخوصصة 6 مصانع في سنتين، أما بالنسبة للمؤسسات الكبيرة لم تخوصص لأنها نظرا لتعقيد مشاكلها وهو ما أدى إلى ضرورة الحفاظ على المؤسسات العمومية حتى وإن كانت غير مؤهلة لكنها تملك إمكانيات سواء على مستوى التجهيزات آو تكوين العمال آو على مستوى الحاكمية لبقائها في السوق.[1]

3. على المستوى الاقتصادي: شكلت مخلفات إعادة الهيكلة عدة نقائص واختلالات اقتصادية ومنها:

- نشأة اقتصاد الجزائر في ظل اقتصاد مركزي؛
- أغلبية المؤسسات العمومية غير مهيكلة ماليا وعلى عاتقها ديون ثقيلة اتجاه الخزينة العمومية

[1]– Benissad el hocine, restructuration industrielle, privatisation، un survol، elwatan, mardi 6/12/2005.

وبالتالي اتجاه البنوك؛

. شبه انعدام للتقييم المحاسبي لموجودات أغلبية المؤسسات العمومية، مما يجعل عملية التسعيرة في البورصة صعب وغير محدد؛

. ارتفاع تكاليف الخوصصة بما يقارب 10مليار دولار خلال الفترة (1990-1996) مما أدى إلى عدم قدرة القطاع المالي تحملها لتجاوز إمكانياته؛

. غياب مناخ اقتصادي ملائم أو تقني للخوصصة هو أحد الصعوبات والعراقيل التي لا تشجع الاستثمار الداخلي والخارجي.

. انتشار التهرب الضريبي وتوسع من النشاطات الموازية؛[1]

. غياب سوق مالي نشيط ومتطور؛

. عدم قدرة تقييم وتهيئة المؤسسات القابلة للخوصصة بسبب غياب الخبرة التقنية والبشرية الخاصة لعمليات الخوصصة؛

. عدم قدرة النظام البنكي على التجاوب مع المتغيرات الجديدة وتعبئة الادخار المحلي؛

. تخوف المتعاملين والمستثمرين كانوا محليين أم أجانب للمبادرة عن الغد الغامض للوضع الاقتصادي.

4 . على المستوى الاجتماعي: تضرّر الجانب الاجتماعي الناتج عن عمليات إعادة الهيكلة فيما يلي:

. ارتفاع التكلفة الاجتماعية لارتباط إصلاح المؤسسات ببرامج الهيكلة؛

. تسريح عدد هائل من العمال وغلق مصانع وتنازل عن بعض المؤسسات العمومية؛

. زيادة عدد البطالين والباحثين عن العمل؛

. انخفاض مداخيل المستخدمين وضعف مستوى معيشة الإفراد، أدى إلى ظهور بعض الأعراض الاجتماعية كالجوع والفقر والمرض والجهل...

إن تطبيق برنامج الخوصصة ليس بالسهل بل يتطلب كثيرا من الجهد والوقت، لأنه يتميز بصعوبة التنفيذ خاصة إذا تعلق الآمر بعملية خوصصة المؤسسات الوطنية الكبرى، وبالرغم من هذه المحاولات الجبارة لتنامي القطاع الخاص، فان بقاء القطاع العام إلى جانبه ضروري.لأن نقل الملكية في عملية الخوصصة، يتطلب تهيئة أرضية ملائمة لمناخ اقتصادي عن طريق ضرورة تصنيف المؤسسات العمومية.

ثالثا: معالجة الخوصصة:

تمّ التطرق إلى عملية نقل الملكية وصعوبات إتمام برنامج هذا التحّول للملكية، لهذا قبل القيام بإجراءات الخوصصة، يتعيّن تهيئة أرضية ملائمة لمناخ اقتصادي عن طريقضرورة تصنيف المؤسسات العمومية عند خوصصتها ويقتضي ذلك وجود نوعين من المؤسسات:

1 . المؤسسات القابلة للخوصصة وتنقسم إلى ثلاثة أصناف:

[1]– sadi noreddine, op.cit, 2009.

. مؤسسات ذات فعالية وإنتاجية حسنة تهدف إلى التحكم التكنولوجي والانفتاح الخارجي.

. مؤسسات احتماليا ذات فعالية ومردودية مالية حسنة، يمكن التنازل عن أصولها للمساهمين الخارجين ذوي الكفاءة.

. مؤسسات فاشلة هيكليا تحوّل للتصفية البحتة.

2 .المؤسسات المصنفة ضمن المؤسسات الهيكلية وذات إستراتيجيةأساسية للسياسة الصناعية للدولةتبقى مستمرة في العمل حتى عند فتحرأسمالها للعالم الخارجي، لكن الأخذ بالاعتبارات التالية.

. اعتماد بنية اقتصادية تستندلآليات السوق؛

. وجود مدخرات معتبرة؛

. اكتمال بناء النسيج الصناعي، يتطلب لموارد مالية وبشرية ضخمة من الصعب في الفترة الراهنة أن تكون بحوزة القطاع الخاص الوطني، لذا يجب الاهتمامبالقطاعين معا.

. تطوير سوق المال وجعلها قادرة على تسهيل نقل الملكية العامة إلى الملكية الخاصة من خلال تداول الأسهم.

. الاخذ بعين الاعتبار الجانب الاجتماعي عند تنفيذ إجراءات الخوصصة، حتى لا يتضرر كثيرا العمال المسرحين وتوظيفهم في مشاريع الجديدة، وبذلك تضمن الدولة استمرار الخدمة العمومية.

إذن الهدف من عملية خوصصة المؤسسات العمومية هو تحقيق مردودية مرضية وكفاءة عالية، حيث يحتاج الاقتصاد إلى المؤسسات التي تتحكم في حجمها ولا تحتاج إلى عمليات إعادة الهيكلة، ولهذا لا يكفي عرض المؤسسات للبيع لإيجاد مشترين وإجبارهم على تحمل الديون للحفاظ على مناصب الشغل، والقيام ببعض الاستثمارات الخاصة لعصرنة الجهاز الإنتاجي[1]. على الرغم من أن أحد أهداف إعادة الهيكلة هو اتخاذ الإجراءات اللازمة لتحسين تسيير المؤسسات العمومية، مما يفصل بين المؤسسات القادرة والمؤسسات غير القادرة على الاستمرارية والبقاء في السوق، وفقا لوضعية المؤسسة ومردوديتها المالية والتجارية. ومن ثمّ الحكم على قدرتها على المنافسة وتحمل أعباء مناصب عمل الأجراء.

ومن أجل مواصلة إصلاح المؤسسات العمومية والخاصة، قامت الدولة بوضع برنامج وطني يمتد بين 2000 إلى غاية 2008 لإعادة تأهيل هذه المؤسسات، حيث تتكفل الدولة بتغطية 70% من نفقات التأهيل و15% من تكلفة التجهيز، فهو يهدف إلى تكييف أنظمة الإنتاج وتحديثها مع التطورات الحاصلة في أنظمة الإنتاج في الدول المتطورة وينقسم هذا البرنامج إلى ثلاثة مراحل: المرحلة الأولى شملت 150 مؤسسة ابتدءا من 2000 إلى 2002، والمرحلة الثانية تشمل 200 مؤسسة من عام 2003 إلى غاية 2005 في حين المرحلة الثالثة شملت 300 مؤسسة للفترة الممتدة بين 2006 و2008.

[1]– Benissad Mohamed el Hocine, op.cit.

المطلب الثالث: الإصلاحات المالية والاقتصادية

عرف القطاع المالي الجزائري تعديلات في العمل المصرفي وتوسيع في الشبكة المصرفية، إلاأنه في الواقع العملي لم يرق إلى مواكبة مستوى تطورات الأحداث العالمية التي حدثت حتى نهاية الثمانينات من القرن الماضي بسبب تقيده بالإجراءات الإدارية والقوانين الداخلية في إطارأنشطة هذا القطاع فضلا عن عوامل أخرى، مما أدى بالقيام بإصلاحه لتكملة الإصلاحات الاقتصادية الكلية، فعملت السلطات على تشريع مجموعة من القوانين بما يتماشى وتوجهات الاقتصاد الجزائري مع اقتصاد السوق قصد تطويره وانفتاحه على العالم وذلك لبناء قاعدة اقتصادية ترتكز على ميكانيزمات وقواعد السوق.

أولا: دوافع الإصلاحات البنكية:

بما أن القطاع المصرفي هو الممول والمنعش للاقتصاد الوطني، فلابدّ من إصلاحه وتطويره ليتحسن الأداء داخليا والتكيف مع المتغيرات التي يعرفها العالم وأهم هذه الدوافع هي:

1 . دوافع اقتصادية: يعتبر الدور الذي تلعبه البنوك والمؤسسات المالية دورا ضروريا ضمن الوساطة المالية، فبواسطة وظائفها التقليدية المتمثلة في جمع الودائع وتعيد إقراضها على شكل ائتمان وتوجهها نحو المشاريع والأنشطة لمختلف القطاعات الاقتصادية وحتى تتمكّن هذه البنوك من ممارسة وظيفة الوساطة المالية بأحسنأداء. يتطلب ذلك مواكبة إصلاحهوإعادة تجديده برفع كفاءة البنوك وتحسين دوره في مجال الوساطة لينعكس ايجابيا على الوضع الاقتصادي.

2 . دوافع نقدية: تظهر أهمية البنوك في الساحة المالية عند تمويل الاقتصاد على مستوى الوطن، والذي يتطلب إلى التحكم في العرض النقدي وضبطه لاستقرار معدل التضخم للتخفيف من أثاره السلبية وليصبح اقل من الإنتاج الحقيقي.

3 . **دوافع قانونية:** تقتضي الضرورة متابعة الإصلاحات بقيام مراجعة النصوص القانونية المتعلقة بتنظيم المنظومة المصرفية وتغيير أسلوب أداء عملها حتى يسمح للسلطة النقدية من إدارة السياسة النقدية بكل صرامة وأكثر استقلالية في ظل التغيرات التي يعرفها المحيط الاقتصادي العالمي.

4 . دوافع تقنية: وهي دوافع متعلقة بالبنوك ومرتبطة بالتطورات التكنولوجية في مجال الإعلام والاتصال وتوظيفها في المجال المصرفي لعصرنة أنظمة الدفع، والربط الشبكي بين البنوك للقيام بعملية المقاصة الالكترونية، مما يساعد على تطوير الصناعة المصرفية بتقليل تكاليف أنشطتها اليومية إما محليا أو خارجيا وربح الوقت في أداء دورها بكل فعالية .

ثانيا: الهياكل الجديدة التي نصها قانون النقد والقرض:

جاء قانون النقد والقرض لإعادة تنظيم المنظومة المصرفية وإعطائها أساليب جديدة للأدوار الحقيقية المناسبة لاقتصاد السوق بصفتها وسيطا ماليا يعمل بقوانين التجارة الهادفة إلى تحقيق الربح، فلابد من

تدعيم عمل البنوك والحفاظ على حسن سير التنظيم النقدي والمصرفي بإنشاء هيئات وطنية نقدية تسهر على تنظيم جمع المعلومات، الرقابة والإشراف للتقليل من مخاطر القرض وأهمها:

1 . بنك الجزائر والهيئات المسيرة له: حسب هذا القانون[1] فهو عبارة عن مؤسسة وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وتعود ملكية رأسماله بالكامل للدولة ويسير ويراقب هذا البنك من طرف مجلس النقد والقرض والمحافظ مستعينا بثلاث نواب له ومراقبان، كما تتمثل مهمة بنك الجزائر في توفير أفضل الشروط لنمو منتظم للاقتصاد الوطني والحفاظ عليه بإنماء جميع الطاقات الإنتاجية الوطنية مع السهر على الاستقرار الداخلي والخارجي للنقد . [2]

2 . مجلس النقد والقرض: يتشكل مجلس النقد والقرض من: المحافظ رئيسا، نوابه الثلاثة كأعضاء، ثلاثة موظفين سامين يعينهم رئيس الحكومة، ويمكن لمجلس النقد والقرض أن يشكل من بين أعضائه لجانا استشارية، ويتمتع هذا المجلس بأوسع الصلاحيات باعتباره:

– سلطة إدارية[3]في إدارة شؤون بنك الجزائر ضمن الحدود المنصوص عليها في هذا القانون التي تحدد الميزانية السنوية للبنك وشروط توظيف أمواله الخاصة.

– سلطة نقدية في إصدارالأنظمة المصرفية والمالية، كما تشرف على تنفيذها ومراجعتها ضمن الحدود المنصوص عليها في إطار عدة مواد من هذا القانون.[4]

3 . الهيئات الإشرافية والرقابية: لضمان حسن سير التنظيم النقدي والقرضي، تم إنشاء هيئات الرقابة والإشراف المتمثلة في:

أ . اللجنة المصرفية[5]: فهي مكلفة بمراقبة دورية وتحسين تطبيق القوانين والأنظمة التي تخضع لها البنوك والمؤسسات المالية داخل البلد وخارجه والشركات الأجنبية داخل الوطن كسلطة إداريه مع معاقبة المخالفات المثبتة كسلطة تأديبية، كما يمكن لهذه اللجنة أن تطلب من هذه البنوك جميع المعلومات، الإيضاحات والإثباتات اللازمة لممارسة مهامها، لايجوز اعتبار هذه المراقبة فرصة متاحة للجنة المصرفية[6] التدخل في سياسة الإقراض وتحصيل موارد البنك، بل ينبغي اعتبارها وسيلة للتأكد من أن القرارات المتخذة من طرف البنك والمؤسسة المالية لا تعرضه لأخطار كبيرة، أي من صلاحيات هذه اللجنة أن تقوم بمراقبة احترام البنوك لقواعد الحذر المحددة من طرف بنك الجزائر في مجال تقسيم وتغطية الأخطار، تصنيف

[1]– المادة 11 من قانون 96–10 المتعلق بالنقد والقرض.

[2]– المادة 55 منه.

[3]– المادة 43 منه.

[4]– المادة 44 منه.

[5]– المادة 143 منه.

[6]– حميدات محمود، مدخل للتحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر الطبعة الاولى، 1996، ص145.

الديون حسب درجة الخطر وتكوين احتياطي لمخاطر القرض. كما تتمثل صلاحياتها في السهر على احترام قواعد سير المهنة التي دعمت وتعززت في الإطار التشريعي والقانوني للرقابة المصرفية لعام 2003.

ب . مركزية المخاطر: فهي تقوم بتنظيم وتسيير مصلحة مركزية المخاطر، ومكلفة بجمع المعلومات اللازمة وتسجيل جميع أسماء المستفيدين من القروض وطبيعة وسقف القروض الممنوحة والمبالغ المسحوبة والضمانات المعطاة لكل قرض من جميع البنوك والمؤسسات المالية المنخرطة في مركزية المخاطر، وذلك حسب اللائحة[1] الصادرة عن بنك الجزائر لتنظيم مركز المخاطر وطرق عمله..

تقنيا لا يجوز للبنك أو المؤسسة المالية أن تمنح أي قرض لآي مستفيد، قبل أن تتحصل على معلومات من مركزية المخاطر. كما زاد التأكيد عليها في الآمر 10-04 المتعلق بالنقد والقرض بالانخراط وتزويدها بجميع أسماء المستفيدين من القروض وبهذا أصبح بنك الجزائر يتوفر على بطاقة دائمة تتكون من المؤسسات المصرح بها من البنوك والمؤسسات المالية والتي تتعامل معها كمستعملة للقروض وموضحا ذلك في الجدول التالي:

جدول رقم (3 . 4): تطور عدد التصريحات للفترة (2002-2010)

السنوات	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2009	2010
عدد التصريحات	17502	19150	24816	32557	43584	54639	69657	2808.27
نسبة النمو	-	%09.4	29.6	31.2	33.87	25.36	9	4

المصدر: بنك الجزائر: التطور الاقتصادي والنقدي في الجزائر، التقرير السنوي 2006-2010، ص: 124.

ج . مركزية عوارض الدفع: تم إنشاء مركزية عوارض الدفع بسبب كثرة عدم استرجاع مستحقات البنوك، لهذا قرر بنك الجزائر بخلقها [2]كآلية احتياط مرتبطة بالمخاطر المهنية للنشاط المصرفي وفرض على كل البنوك والمؤسسات المالية الانضمام إلى هذه المركزية وتقديم كل المعلومات الضرورية لها، فتقوم بتنظيم المعلومات المتعلقة بكل الحوادث والصعوبات الممكن حدوثها عند استرجاع القروض أو باستعمال مختلف وسائل الدفع في هذا المجال، وتبدأ من الوسطاء الماليين بإخبار هذه الهيئة بكل المعلومات المتعلقة بعوارض الدفع ثم تقوم هي بدورها بنشر قائمة عوارض الدفع لتبليغها إلى وسطاء ماليين آخرين وجاء الجدول الموالي ليبين عدد التصريحات المتعلقة بهذه الحوادث.

جدول رقم (3 . 5): عدد التصريحات المتعلقة بالحوادث لفترة (2002-2007)

السنوات	2002	2003	2004	2005	2006	2007
عدد التصريحات	29387	23389	31271	43351	31059	37861
المبلغ المرتبط لهذه التصريحات (بالمليار دج)	27	18	18	28	21.3	20.3

المصدر: بنك الجزائر: التطور الاقتصادي والنقدي في الجزائر، التقرير السنوي، 2007، ص: 125.

[1]- اللائحة 92-1 المؤرخة في 22 مارس 1992.

[2]- النظام رقم 92-2 المؤرخ في 22 مارس 1992 المتعلق بانشاء مركزية لعوارض الدولة.

د . نظام تامين الودائع: أنشئ هذا النظام ليساهم في نشر الأمان ويلبي حاجات داخلية وخارجية في نفس الوقت.تتمثل الأهداف الداخلية في حماية أموال المودعين، الحفاظ على سلامة المراكز المالية للبنوك، تحقيق استقرار وتعزيز الثقة في الجهاز المصرفي والتقليل من أثار حدوث الأزمات المصرفية والمالية.بينما تتمثل الأهداف الخارجية في تطوير آليات الإشراف والرقابة على البنوك استجابة لتوصيات المؤسسات النقدية والمالية العالمية.

هـ . جهاز مكافحة إصدار الشيكات بدون مؤونة: هو جهاز مكمل للهيئات السابقة فقد تمّإنشاءه[1] لوضع حد لمشكلة إصدار شيك بدون رصيد، ومهمته ليعمل أولا على تجميع المعلومات التي لها علاقة بعوارض دفع الشيكات لعدم كفاية الرصيد، وثانيا تقديم هذه المعلومات من الوسطاء الماليين الذين وقع عندهم هذا العارض إلى وسطاء ماليين آخرين للحيطة والحذر، وأخذ الإجراءات العملية اللازمة كمنع هذا الزبون الذي يعاني من نقص الرصيد من استلام دفتر الشيكات، في حالة طلب الحصول عليه من أي وسيط مالي، وبشان محاربة المعاملات التي تسيء القطاع المصرفي كعملية الغش والتحايل، قد تطورت عدد التصريحات والممنوعين من الحصول على الشيكات إلى غاية 2005 ثم بدأت تنخفض في عام 2006، وهذا ما نلاحظه في الجدول التالي:

جدول رقم (3 . 6): تطور عدد تصريحات الممنوعين من الحصول على الشيكات (2002 . 2008)

السنوات	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
عدد التصريحات	29387	23389	31271	43351	31059	37861	38538
المبالغ مليار دج	27	18	18	28	21	20.3	26.5
عدد الممنوعين من الشيكات	4584	3770	5805	7360	4458	5083	4710

المصدر: بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2006-2010 ص: 124

4 . تكييف الإصلاحات المصرفية في ظل تعديلات قانون 90-10

رغم ما جاء به قانون النقد والقرض في إصلاح وتعديل المنظومة المصرفية في عام 1990، فأصبح لا يتفاعل مع التغيرات الاقتصادية التي تسيطر على الساحة العالمية وتنعكس سلبا على الاقتصاد الوطني فادى إلى إعادة تكييف أحكام قانون النقد والقرض وذلك من خلال:

أ . الأمر 01-01 المعدل والمتمم لقانون 90-10

يعتبر الأمر 01-01 [2]المعدل الأول لقانون 90-10، فقد مس تعديل بعض مواده المتعلقة بالجوانب الإدارية في تسيير بنك الجزائر ومنها:

– الفصل بين مجلس إدارة بنك الجزائر ومجلس النقد والقرض: فنجد مجلس إدارة بنك الجزائر يقوم بالإشراف على إدارة وتسيير شؤون بنك الجزائر وتوجيهه، ويتكون هذا المجلس من محافظ رئيسا، ثلاثة

[1]– النظام رقم 92-3 المؤرخ في 22 مارس 1992 المتعلق بانشاء جهاز مكافحة اصدار الشيكات بدون مؤونة.

[2]– الامر 01-01 الصادر في 27 فيفري 2001 المعدل والمتمم لقانون 90-10.

نوابه و3 موظفين سامين يعينهم رئيس الحكومة بمرسوم، أما مجلس النقد والقرض فهو مكلف بأداء دور السلطة النقدية بوجود عشرة أعضاء عوض عن سبعة أعضاء سابقا وهذه الإضافة لثلاثأعضاء يختارون بحكم كفاءتهم في الأمور الاقتصادية والنقدية .

يرأس المحافظ المجلس ويسيره ويعد جدول أعمال هذا المجلس، وينعقد اجتماع مرة كل ثلاثة أشهر وبحضور على الأقل ستة أعضاء لعقد الاجتماع، وتتخذ القرارات بالأغلبيةللأصوات وفي حالة التعادل يكون صوت الرئيس مرجحا.

– عدلت أحكام الفقرتين الأولى والثانية من المادة 23 من القانون 90–10 بالمادة 3 من الأمر 01–01: لا تخضع وظائف المحافظ ونوابه إلى قواعد التوظيف العمومي، وتتنافى مع كل نيابة تشريعية أو مهمة حكومية أو وظيفة عمومية، لا يمكن للمحافظ ونوابه ممارسة وظيفة أو مهنة أو نشاط أثناء ممارسة وظائفهم المعينة، ما عدا تمثيل الدولة لدى مؤسسات عمومية محلية دولية ذات طابع مالي أو نقدي أو اقتصادي .

ب . **الأمر 03–11:** بفعل ضعف أداء الجهاز المصرفي وعدم فعالية أدوات الرقابة، أدىإلىإفلاس وانهيار بعض البنوك كبنك الخليفة والمصرف التجاري والصناعي الجزائري (b.c.i.a)، وكما ظهرت فضائح على المستوى المحلي والدولي، بحيث مست عدد هائل من المودعين الذين لم يتمكنوا من استرجاع أموالهم. وتزعزعت المنظومة المصرفية واشترط إعادة هيكلة النظام المصرفي الجزائري في ثلاثة الشروط هي:

– تمويل الاقتصاد بموارد السوق وذلك لتعزيز المعاملات المصرفية داخل السوق مستندا إلى نظام مصرفي قوي .

– توفير نظام معلوماتي دقيق وكفء لتحويل المعلومات بطريقة سريعة وبأمان وصحة المعلومات؛

– تكوين مكلفين أكفاء مختصين لحساب بنك الجزائر.

وتفاديا للوقوع في مثل هذه المشاكل مرة أخرى، تمّ تقييد عمل البنوك وتحت رقابة بنك الجزائر بصفة صارمة ومستمرة باعتباره سلطة تسيير ومراقبة نقدية مما تحتّم الأمر إلى رفع درجة تدخل الدولة بصفتها مالك، سلطة وعون اقتصادي، وذلك من خلال القوانين المتعلقة بالتسيير والتنظيم البنوك:

– القانون[1] الذي يحدد الحد الأدنى لرأسمال البنوك والمؤسسات المالية المقيمة بالجزائر بـ 2.5 مليار دج للبنوك مقارنة بـ 500 مليون دج عام 1990، وبالنسبة للمؤسسات المالية 500 مليون دج عوضا عن 10 مليون دج سابقا، فكل بنك أو مؤسسة لا تخضع لهذه الشروط سوف ينزع منها الاعتماد .

– القانون[2] الذي يحدد شروط تكوين الاحتياطي الإجباري المتراوح بين 0% و15% كحد أقصى.

[1]– القانون رقم 01–04 الصادر في 4 مارس 2004 المتعلق بتحديد الحد الادنى لراس مال البنوك والمؤسسات المالية.

[2]– القانون رقم 02–04 الصادر في 4 مارس 2004 المتعلق بشروط تحديد تكوين الاحتياطي الاجباري.

– القانون[1] الذي يخص نظام صندوق ضمان الودائع المصرفية وذلك تحت هدف تعويض المودعين في حالة عدم إمكانية البنوك استرجاع ودائع المودعين، تسيّر هذا الصندوق شركة ضمان الودائع البنكية وتساهم فيه بحصص متساوية، وكما تقوم البنوك بفرض نسبة علاوة الإيداع بـ 1% سنويا[2] من المبلغ الإجمالي للودائع المسجلة بالعملة المحلية في نهاية كل سنة مالية. ومنه تمّ تعديل بعض المواد من قانون النقد والقرض بالأمر 03-11 وخصت المواد التالية:

– مست المادة 144 من قانون 90-10 بالمادة 106 من الأمر 03-11 التي تخص اللجنة المصرفية من حيث:

✓ تعيين أعضائها لمدة خمس 5 سنوات من قبل رئيس الجمهورية بدلا من مرسوم رئيس الحكومة.

✓ تشكيلة أعضائها الجدد من: المحافظ رئيسا وثلاثة أعضاء يختارون بحكم كفاءتهم في المجال المصرفي والمالي والمحاسبي وقاضيين من المحكمة العليا ويتم اختيارهم من طرف الرئيس الأول لهذه المحكمة بعد استشارة المجلس الأعلى للقضاء.

بواسطة اللجنة المصرفية، تمت عملية الرقابة بفرض قواعد مالية على البنوك والمؤسسات المالية بغرض إعادة التوازن المالي وتحسين الوضعية المالية لهم، بعد تصحيح التدابير الإدارية وطرق التسيير والتنظيم داخليا، عن طريق قيام بزيارات ميدانية وفحص الوثائق والمستندات المتعلقة بالنشاط العملي للبنوك والمؤسسات المالية .

ويمكن أن ينتهي عمل مراقبة اللجنة المصرفية بإجراءات عقابية ومخالفات إذا استدعى الأمر ذلك، أوبإلغاء الترخيص بممارسة النشاط في حالة شدة العقوبات وذلك حسب درجة الأخطاء والمخالفات التابعة لذلك . بفعل هذا الأمر جعل السياسة النقدية جزء مندمج في السياسة الاقتصادية للدولة وبتدعيم هذا الاندماج عمل بنك الجزائر باعتباره أداة للتحكم في التوازنات الاقتصادية.[3]ويسعى هذا الأمرإلى تحقيق الأهداف التالية: [4]

– تعزيز التشاور بين الحكومة وبنك الجزائر في المجال المالي من ناحية إعلام مختلف المؤسسات الدولية بتقارير دورية، وإنشاء لجنة مشتركة بين بنك الجزائر ووزارة المالية لإدارةالأرصدة الخارجية والمديونية الخارجية، وأيضا تحقيق سيولة أفضل في تداول المعلومات المالية، وإثراء محتوى وشروط التقارير الاقتصادية والمالية وتسيير بنك الجزائر.

---

[1]– القانون رقم 03-04 الصادر في 4 مارس 2004 المتعلق بنظام انشاء صندوق ضمان الودائع المصرفية.

[2]– حسب المنظمة العالمية للتجارة.

[3]– عجة الجيلالي، الاصلاحات المصرفية في القانون الجزائري، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، الشلف، العدد الرابع، جوان 2006 ص 318.

[4]– ghernoout mohamed، crises financieres et faillites des banques algeriennes ; alger ; edition G.A.L .2004.P48.

– توسيع صلاحيات بنك الجزائر بشكل أفضل وذلك من خلال فصل الصلاحيات بين مجلس النقد والقرض ومجلس إدارة بنك الجزائر، وكذا تمديد صلاحيات البنك في مجال السياسة النقدية والتنظيم والإشراف وسياسة الصرف، أي توكل إليه مهمة تطبيق هذه السياسة ليسهر على الاستقرار الداخلي والخارجي وأما مجلس النقد والقرض يحدد أهداف ووسائل السياسة النقدية بصفته سلطة نقدية، بالإضافةإلى تفعيل دور اللجنة المصرفية في مراقبة أنشطة البنوك وتدعيم استقلاليتها.

– حماية أفضل للبنوك والسهر على ادخار الجمهور وذلك من خلال:

- تحديد صلاحية اللجنة المصرفية؛
- تعزيز شروط عمل مركزية المخاطر وإشراك البنوك والمؤسسات المالية في عملية المراقبة؛
- تعزيز شروط اعتماد المصارف ومميزاتها، ومسيريها والعقوبات الجزائية المفروضة على كل مخالفة؛
- توفير سيولة مناسبة لعملية تداول المعلومات المالية؛

وهذا يؤكد على تدخل الدولة بقوة في المنظومة المصرفية، وبإضافةأعضاء في مجلس النقد والقرض من أجل تدعيم الرقابة، وأما بنك الجزائر تحددت صلاحياته في إدارة السياسة النقدية من خلال ما خوله له القانون وتتعلق مهمته بمجالات النقد والقرض والصرف وذلك بإنشاء وتوفير الشروط اللازمة لتنمية سريعة للاقتصاد بحثا عن الاستقرار الداخلي والخارجي للنقد، أي مكلف بضبط التداول النقدي، التسيير والمراقبة بكل الوسائل للقرض، السهر على التسيير الجيد للالتزامات المالية من قبل الخارج وضبط سوق الصرف.[1]

ج . الأمر 10–04 المعدل والمتمم للأمر 03–11 المتعلق بالنقد والقرض:

إن تخوف السلطات الجزائرية من الأزمة المالية، الاقتصادية العالمية، تراجعت عن عدة إجراءات كالخوصصة وفتح رأس المال لبعض البنوك العمومية الوطنية، وفي هذا الصدد قامت السلطات النقدية بإجراءات عديدة من أهمهاإصدار قانون المالية التكميلي[2] الذي اتخذ إجراءاتقانونية للاستقرار المالي 2010.إن بنك الجزائر مكلف بضمان سلامة وصلابة القطاع المصرفي بعد مراجعة القانون المتعلق بالنقد والقرض في عام 2003. ومنه سيتم توضيح أهم المواد التي جاء بها: [3]

– بنك الجزائر:

- عدلت المواد 9، 32، 35 من الأمر 03–11 في المادة 2 من الأمر(10–04) فيما يلي:

بالنسبة للمادة 9 الشيء المضاف هو عدم خضوع بنك الجزائر إلىإجراءات المحاسبة العمومية ورقابة مجلس المحاسبة، كما لا يخضع إلى التزامات التسجيل في السجل التجاري.

والمادة 32 المضاف هو إعفاء كل العمليات المرتبطة بنشاطات البنك من الضرائب والحقوق والرسوم

[1]– المادة 85 من امر رقم 03–11 المؤرخ في 2003/08/26 المتعلق بالنقد والقرض.

[2]– امر 10–04 مؤرخ في 16 رمضان عام 1431 الموافق 26 غشت سنة 2010، يعدل ويتمم الامر 03–11 المؤرخ في 27 جمادى الثاني عام 1424 الموافق لـ 26 غشت 2003 والمتعلق بالنقد والقرض.

[3] – Banque d' Algérie، évolution économique et monétaire en Algérie , rapport 2010 juillet 2011,p 93.

مهما كانت طبيعتها.

وأما المادة 35 فهي خاصة بمهام بنك الجزائر المكلف بتنظيم تداول النقد، وبتسيير ومراقبة عملية توزيع القروض، بكل الوسائل المتاحة، تنظيم السيولة، والحرص على حسن تسيير الالتزامات المالية اتجاه الخارج، وضبط سوق الصرف، والسهر على تأمين قوة النظام المصرفي، وهذا من أجل استقرار الأسعار لتحقيق إحدىأهداف السياسة النقدية.

- عدلت المادة 36 من الأمر 03-11 في المادة 03 من الأمر 10-04 فيما يلي:

من المادة 3 المضاف هوأن بنك الجزائر مكلف بإعداد ميزان المدفوعات ويعرض الوضعية المالية الخارجية للجزائر وذلك مستعينا بكل الأفراد المعنيين للحصول على المعلومات والإحصائيات المفيدة المتعلقة بوسائل الدفع والإجراءات التقنية.

- عدلت المادة 52 من الأمر 03-11 في المادة 4 من الأمر 10-04 فيما يلي:

يجب على كل بنك يعمل في الجزائر أن يكون له حساب جاري دائن مع بنك الجزائر لتلبية حاجات عملية التسديد بعنوان نظم الدفع. كما يحرص بنك الجزائر على السير الحسن لنظم الدفع وفعاليتها وسلامتها ومراقبتها.

- عدلت المادة 62 من الأمر 03-11 في المادة 06 من الأمر 10-04 فيما يلي:

تعديل صلاحيات مجلس النقد والقرض .

- البنوك والمؤسسات المالية:

- عدلت المادة 83 من الأمر 03-11 في المادة 06 من الأمر 10-04 كما يلي:

منع الترخيص بالمساهمات الخارجية في البنوك والمؤسسات المالية التي يحكمها القانون الجزائري، إلا في إطار شراكة تمثل المساهمة الوطنية لعدة شركاء المقيمة بنسبة 51% على الأقل من رأس المال.

- عدلت المادة 97 من الأمر 03-11 في المادة 07 من الأمر 10-04 كما يلي:

تلزم البنوك والمؤسسات المالية بوضع جهاز رقابة داخلي ناجح وفق الشروط المحددة ويصدره مجلس النقد والقرض بشأن:

✓ التحكم في نشاطاتها والاستعمال الفعال لمواردها؛

✓ السير الحسن للمسارات الداخلية المتمثلة على المحافظة على مبالغها وتضمن شفافية العمليات المصرفية ومصادرها وتتبعها وصحة المعلومات المالية.

✓ الأخذ بعين الاعتبار مجمل المخاطر بما في ذلك المخاطر التشغيلية .

- عدلت المادة 100 من الأمر 03-11 في المادة 08 من الأمر 10-04 كما يلي:

يجب على كل بنك أو مؤسسة مالية وعلى كل فرع من فروع بنك أو مؤسسة مالية أجنبيةأن يعيّن محافظين للحسابات على الأقل، مسجلين في قائمة نقابة الخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات، بعد رأي اللجنة المصرفية وعلى أساس المقاييس التي تحددها.

- اللجنة المصرفية:

- عدلت المادة 106 من الأمر 03-11 في المادة 116 من هذا الأمر 10-04 فيما يلي: أصبحت تتكون اللجنة المصرفية من المحافظ رئيسا، 03 أعضاء يختارون بحكم كفاءتهم في المجال المصرفي المالي والمحاسبي، وقاضيان: ينتدب الأول من المحكمة العليا يختاره رئيسها الأول. ينتدب الثاني من مجلس الدولة يختاره رئيس المجلس بعد استشارة المجلس الأعلى للقضاء وممثل عن وزير المالية.

وختاما لهذه التعديلات الذي جاء بها هذا الأمر، تمت إلى استخلاص تعزيز دور مهنة البنوك من خلال:

- منح المزيد من الاستقلالية لبنك الجزائر بعيدا عن رقابة مجلس المحاسبة، وهذا من أجل استقرار الأسعار وضبط معدل نمو الكتلة النقدية وبالتالي تحقيق إحدىأهداف السياسة النقدية المتمثلة في التضخم كهدف صريح.

- منح المزيد من الرقابة على أعمال البنوك بهدف التحكم في نشاطاتها والاستخدام الفعال لمصادرها وضمان شفافية العمليات وصحة المعلومات المالية.

- إعطاء نسبة 51 % للمساهمة الوطنية في رأس مال البنوك والمؤسسات المالية.

ثالثا: تأهيل قطاع المحروقات:

يحتل قطاع المحروقات المرتبة الأولى في انتعاش الاقتصاد الجزائري باعتباره المصدر الوحيد للاعتماد عليه في التصدير والحصول على احتياطي العملات، لهذا يكتسي أهمية كبيرة في الاقتصاد إذ مثل أكثر من 95% من قيمة الصادرات، وحوالي 30% من الناتج الداخلي الإجمالي و60% من الإيرادات العمومية. نظرا لهذه الأهمية، بدأت شركة سونطراك وضع إستراتيجية في ترقية وتطوير أنشطتها بغية قيام قطاعها بالاستثمار وبالتنافس، وذلك عن طريق الفصل بين الوظائف التنظيمية والتجارية وتعزيز نشاطات الإنتاج، تصنيع ونقل المواد الهيدوكربونية وجعلها متاحة للاستثمار الخاص المحلي والأجنبي.

كما شرعت في زيادة عدد اتفاقيات الاستكشاف والتطوير والمشاركة في الإنتاج مع الإطرافالأجنبية.

في هذا الإطار، أبرمت شركة سونطراك أكثر من 42 عقد وشراكة مع مختلف المؤسسات البترولية في عام 1991 من أجل تطوير الاستثمار في قطاع المحروقات. ومنذ 1995 قامت بعقود تقاسم الإنتاجإلى قطاع الخدمات الموقعة بين سونطراك والشركات الأجنبية، وكما تم إنشاء شركات مختلطة في ميادين الهندسة وصيانة التجهيزات[1]. وفي 2003/01/15 أمضت الشركة ثمانية (08) اتفاقية مؤطرة للتمويل مع ثمانية بنوك أوروبية موجهة لتمويل سلع وخدمات مع دول الاتحاد الأوروبي[2].

[1] Sonatrach, revue sonatrach N° 37,fevrier 2003,p18.

[2] - sonatrach, ibid.

المبحث الثالث: إصلاح المحيط الاقتصادي والاجتماعي في إطار التحولات العالمية

انفجرت مشكلة المديونية الجزائرية منذ عام 1994، لارتباط المناخ الاقتصادي بتقلبات أسعار البترول دوليا وبتأثر عائداتها في كل مرة، مما قاد إلى شل حركية الاقتصاد الوطني ككل ولذلك اضطرت السلطات إلى القيام بإصلاح المحيط الاقتصادي والاجتماعي معا، وهذا الأخير مرتبط بالأول لتأثيره السلبي على مستوى معيشة الأفراد، لذا وجب معالجتهما معا .

المطلب الأول: إصلاح المحيط الاقتصادي.

يعكس المحيط الاقتصادي مستوى تطور اقتصاد البلد من خلال مساهمته في تحسين المؤشرات الاقتصادية لهذا لابد من إصلاح محيطه. لأنه يعتبر من الركائز الأساسية لتنمية الاقتصاد

أولا: تطوير الصادرات خارج المحروقات:

قامت السلطات برسم إستراتيجية شاملة لتنمية الصادرات خارج المحروقات، تستهدف الوصول بالصادرات الوطنية خارج النفط في عام 2000 إلى 2مليار دولار، من خلال تدعيم المؤسسات الوطنية بما فيها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ليجعلها الاعتماد على طاقاتها المحلية ومنه قادرة على مواجهة الأسواق العالمية[1]

1 -تأمين وضمان الصادرات عن طريقإنشاء نظام جديد لتامين وضمان الصادرات تديره الشركة الجزائرية لتامين وضمان الصادراتC.A.G.E.X)(في بداية 1996. عوض شركات تأمين غير متخصصة كالشركة الجزائرية للتأمينS.A.A)(والشركة الجزائرية للتامين وإعادة التامين(C.A.A.R.) وبموجب هذا النظام يتم تأمين الشركات المصدرة من الأخطار التجارية وغير التجارية وإخطار الكوارث الطبيعية، المشاركة في المعارض الدولية واستكشاف أسواق جديدة.

2 -تمويل الصادرات عن طريق تقديم قروض للمؤسسات الراغبة في التصدير أوإنشاء الشباك الوحيد على مستوى البنوك لتسهيل العمليات المالية للمصدرين. بالإضافة إلى إنشاء الصندوق الخاص بتنمية الصادرات(F.S.P.E) لمساعدة المؤسسات الراغبة في المشاركة في المعارض الدولية مع تغطية مختلف تكاليف (النقل العبور ومصاريف الإشهار)، وتمّ بمقتضى قانون المالية لعام 1996 وكما عزز هذا الصندوق بقرار وزاري مشترك في 26 مارس عام 2000 يحدد شروط الاستفادة من مساعدة الدولية كإعفاءات عمليات التصدير من الرسوم على رقم الأعمال والضرائب المباشرة.

3 -تمّإنشاء كل من الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة(C.A.C.I)، الشركة الجزائرية للأسواق والمعارض(S.A.F.E.X)، المرصد الوطني للأسواق الخارجية، المركز الوطني للوثائق الاقتصادية ثمّ

[1]– وصاف سعيدي، تنمية الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر– الواقع والتحديات، مجلة الباحث، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، العدد1، 2002، ص 11.

تحوّل إلى الديوان الجزائري لتنمية التجارة الخارجية)(PRO MEX ليقوم بدعم المتعاملين الجزائريين في استكشاف الأسواق الخارجية وربط العلاقات مع المتعاملين الأجانب والى جانب تنمية منتجاتهم وتثمين صفقات التصدير وذلك بموجب مرسوم تنفيذي رقم 96-327 لتاريخ 1 أكتوبر 1996.

4 . إجراءات أخرى وتتمثل في[1]:

. إنشاء شهادة المصدر لبعض المنتجات في تاريخ 02 ماي 1999، حيث أصبحت الجمارك الجزائرية تشترط الحصول على هذه الشهادة من وزارة التجارة لتصدير (التمور، الجلود الخامة، نفايات الحديد والصلب، الفلين الخام) حماية لسمعة الإنتاج الوطني في الخارج بعد التلاعب الملاحظ في كيفية تقديم هذه المنتجات في الأسواق الدولية من حيث التغليف، التعبئة والأسعار.

. إنشاء مجلس أعلى لتنمية الصادرات مهمته القيام برسم الإستراتيجية الكلية لتنمية الصادرات الوطنية ومتابعة تنفيذها.

. إنشاء الشركات التجارية المتخصصة في التصدير بهدف التغلب على مشكلة ضعف كفاءة وإمكانيات الشركات الصغيرة والمتوسطة، وأيضا للاستفادة من التسهيلات الائتمانية التي تمنح للمؤسسات المتخصصة في التصدير وبالتالي تمكنها من المساهمة في تنمية الصادرات.

. إنشاء ملف وطني للمصدرين)FI.NA.D.E.X(على مستوى الديوان الجزائري لتنمية التجارة الخارجية مهمته إحصاء جميع المتعاملين المصدرين (يعتبر مصدّر كل مقيم بالجزائر ويكون قد صدر خلال ثلاث سنوات ما يعادل مبلغ 1مليون دينار على الأقل) حيث يستفيد مجانا ودوريا من جميع المعلومات المتعلقة بالأسواق الخارجية محل الاهتمام، المتوفر سواء على مستوى (SAFEXآوPROMES)الاستفادة الخاصة من إجراءات الصرف، وكذا المعالجة الاستثنائية في حالة طلب المعونة من الخاص بتنمية الصادرات.

. إنشاء مستودع للتصدير على مستوى الجمارك، حيث تقوم المؤسسات المصدرة على تخزين المنتجات المعدة للتصدير قبل شحنها اتجاه البلد المصدرة إليه.

. إنشاء ممثلين تجاريين على مستوى بعض سفاراتنا بالخارج للتعريف بالمنتج الوطني وفرص الاستثمار الموجودة بالجزائر .

. تنظيم تجارة المقايضة على مستوى الحدود الجنوبية مع الدول المجاورة في بعض السلع.

. عصرنة إدارة الجمارك على مستوى آليات العمل بما يتناسب مع التحولات الاقتصادية الدولية، وتسهيل الإجراءات الجمركية للمؤسسات العاملة في قطاع التصدير.

. إصدار قانون توجيهي حول ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، يكون مرجعا لبرامج وتدابير المساعدة والدعم لصالح هذه المؤسسات.

[1]– ministére du commerce, dossier exportation hors hydrocarbure, juillet 2000.

ثانيا: اتفاق الشراكة الأورومتوسطية ومشروع الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة:

ساد على مستوى العالم تحرير التعاملات الاقتصادية العالمية أمام ظهور العولمة كأن العالم أصبح قرية صغيرة واحدة، فلابد الاندماج في الساحة العالمية عن طريق التحول إلى اقتصاد السوق بإصلاح الاقتصاد نحو الانفتاح الخارجي، فلابد من إقامة علاقة شراكة مع الاتحاد الأوروبي والانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة وإنشاء مناطق حرة على المستوى الوطن، التي ترسم السياسات العالمية، الاقتصادية، التجارية، المالية والأمنية...الخ على كافة دول العالم. لهذا وجب على السلطات الجزائرية أن تسعى للاندماج في الاقتصاد العالمي من خلال الشراكة.

فرأت الجزائر أن لاتكون مسيرة تحرير تجارتها الخارجية والانفتاح التجاري نحو العالم إلابالقيام بإصلاحات جذرية تمس كل القطاعات الاقتصادية، ومنه إبرام عقود الشراكة مع الاتحاد الأوربي وكما قامت بعدة مفاوضات من أجل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة .

وهذه المسيرة حتمية لا مفر منها، وإلا فالجزائر تبقى محرومة التعامل والمساعدة والحماية من قبل هذه المؤسسات الاقتصادية الدولية الكبرى، وبالتالي تضييع فرصة دخولها إلى الأسواق الإقليمية والدولية.

1 . اتفاق الشراكة الأوربية الجزائرية مع الاتحاد الإقليمي الجغرافي.

تمّ الإعلان عن التوقيع على عقد الشراكة الأوروجزائرية في 18 ديسمبر 2001 ببروكسل، إلاأنه عرف تأخرا في دخول حيز التنفيذ إلى غاية 1سبتمبر 2005، وذلك بسبب اشتراط الاتحاد الأوربي على المؤسسات الجزائرية ضرورة إتمام تنظيم الاقتصاد الجزائري لمدة أربع سنوات وخاصة فيما يتعلق التعريفة الجمركية، فيتم تخفيضها على مدى 12 سنة، وهذا يسمح للتجارة الخارجية أن تكون حرة المعاملات بين الطرفين.وهنا سيساهم في تطوير تجارتها وبالمثل ترقية صادرات الجزائر وتدخل مرحلة المنافسة مما يحتم بالطبع زوال دعم الدولة للمؤسسات الاقتصادية وفتح مجال واسع في مساهمة القطاع الخاص.

ثم اتخاذ سلسلة من الإجراءات والتدابير وارتكزت خاصة في تكثيف التعاون في المجالات الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية والمالية وزيادة المساعدات المالية بالإضافةإلىإنشاء منطقة حرة للتجارة للسلع والخدمات بجيجل في 2010. وهذا لتؤدي إلى نمو التجارة الخارجية وخفض ضغوط الحواجز بين اقتصاديات الدولية وبالتالي خفض ضغوط الحقوق الجمركية، كما تمّ رفع عدد المواد الخاضعة للرسم الإضافي المؤقت (T.A.P).

وفي الحقيقية أنالأهداف المنتظرة من هذه الاتفاقية هو تحفيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية من حيث تشجيع التعاون والتكامل الاقتصادي للنهوض بقطاع الإنتاجوإقامةإطارإداري ملائم لاقتصاد السوق وتشجيع الاستثمارات الأوربية في الدولة الجزائرية ونقل التكنولوجية والمعرفة وهذا يتطلب تحديث البني الاقتصادية من جانب العمل على تخفيف الآثار الاجتماعية السلبية التي يؤدي إلىالرفع من مستوى التشغيل وبالتالي تحسين المستوى المعيشي للسكان، وهذا حتما سيساعد في تقليل الفجوة بين مستوى التنمية في أوربا ومستواها

في الجزائر، وهذا كله من اجل الحصول في النهاية على اكبر مكاسب ممكنة من علاقة الاقتصاد الجزائري مع الاتحاد الأوربي.

وبصفة عامة، كانت تمثل نسبة 3/2 من مبادلات الجزائر تتم مع هذا الاتحاد الأوربي[1] وكما تتمثل واردات الجزائر للاتحاد الأوربي خاصة في المواد الاستهلاكية النهائية فضلا عن بعض المواد الأولية وقطع الغيار، فبلغت نسبة 53.15%واردات الجزائر من أوربا عام 2008 بنسبة مرتفعة عن نسبة 45.46% لعام 2007 وتوضح هذه الأرقام اعتماد الجزائر الكبير على مختلف الواردات الأوربية، في حين بلغت نسبة 52.04% صادرات الجزائر لعام 2008، ودوما هيكل صادرات الجزائر هو قطاع المحروقات المهيمن عليه المقيّمة بالدولار الأمريكي[2].

يبقى الاتحاد الأوربي بالنسبة للجزائر أهم الشركاء التجاريين ويعتبر أهم شريك للجزائر من حيث الواردات هي فرنسا على رأس بلدان هذا الاتحاد ثم تأتي ايطاليا، اسبانيا، وكما يعتبر أهم زبون للجزائر من حيث الصادرات هي فرنسا التي تحتل المرتبة الأولى في هذا الاتحاد وألمانيا، وايطاليا ...

وفي هذا السياق إذا بقيت المؤسسات الجزائرية على وضعها الاقتصادي، فان هذا سيتم مجرد تحول للبضائع والمواد الأوربيةإلى سوق الجزائر وفي حين تبقى الاستثمارات الأوربية اتجاه الجزائر ضعيفة ومتواضعة مقارنة بالدول المغاربية من جانب، وبحكم طبيعة اقتصاد الجزائر المعتمد على المحروقات فتزداد صادراتها نحو أوربا من جانب أخر، وتشير الصادرات خارج قطاع النفط والغاز نحو أوربا بلغت 1 مليار دولار مقابل واردات بقيمة 20.8 مليار دولار في عام 2008[3]ومن هذا المفهوم للشراكة تزداد تبعية الجزائر للسوق الأوربية وتبقى ضعيفة إذا ظلت الدولة تدعم المنتج المحلي، فلهذا يتحتم التغيير الجذري للإستراتيجية المعتمدعليها حتى تصبح المؤسسة الجزائرية تنتج منتجات في إمكانية منافسة المنتجاتالأجنبية.

وأهم التكتلات الإقليمية الجغرافية، التي قامت بها الدولة الجزائرية وهي:

أ . اتحاد المغرب العربيL'U.M.A : كان لزاما على بلدان المغرب العربي إقامة تكتل اقتصادي يبدأ بإقامة منظمة تجارة حرة، وأنشئ هذا الاتحاد في عام 1989 ومعظم بلدان هذا الاتحاد، فهي عضو تعاون اقتصادي مع بلدان الاتحاد الأوربي ومنذ تواجده بقي معدل التبادل التجاري ضعيف وبمعاملاته الاقتصادية محدودة. وتوفير مقومات التكامل بين هذه البلدان، المتوفرة في الموارد البشرية (الجزائر، والمغرب)، مصادر الطاقة (الجزائر وليبيا) الإنتاج الزراعي (الجزائر، تونس، المغرب) الثروة السمكية (موريتانيا). وهذا الاتحاد

[1]– لكصاسي محمد، استعادة الثقة في القطاع المالي العالمي، تدخل امام اللجنة الدولية النقدية والمالية لصندوق النقد الدولي ليوم 2009/04/26.

[2]– حسب احصائيات الديوان الوطني للاحصاء الجزائري.

[3]– تصريح وزير المالية، بعد اربع سنوات من اتفاقية الشراكة بين الجزائر والاتحاد الاوربي، شراكة غير متكافئة، مجلة المعرفة، العدد 176، 2008.

لا يملك القوة في رسم السياسات الاقتصادية التي تتفاعل مع العالم الخارجي للحصول على أكبر المكاسب ممكنة من التجارة الخارجية.

ب . **التكامل الاقتصادي مع البلدان العربية:** كان هذا التكامل الذي انضمت إليه الجزائر مع البلدان العربية مبنيا على الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي، وكما يسمح بحرية انتقال رؤوس الأموال والعمالة إضافةإلى السلع والخدمات بين أرجاء الوطن العربي. فبلغت نسبة الصادرات العربية حوالي 9% من إجمالي الصادرات العربية إلى الخارج لعام 1996، تم ارتفعت إلى حوالي 11% عام 1998، وبالنسبة للواردات العربية فبلغت نسبتها 8.7% من إجمالي الواردات العربية من الخارج لعام 1996، ثم انخفضت هذه النسبة إلى 8.5% في عام 1998[1].

ومن بين أهداف هذا التكامل ما يلي[2]:

✓ توفر رؤوس أموال عربية خاصة من الدول الخليجية لدعم مشاريع التنمية والإنعاش الاقتصادي عوض الاستدانة من البنوك الغربية.

✓ حرية تنقل اليد العاملة ليوفر مناصب عمل للجزائر والمساهمة في تخفيض معدلات البطالة.

✓ تكافئ علاقات تجارية مع البلدان العربية لانتماء الواحد من حيث الحضارة والمصير المشترك ونوفر مقومات التكامل مع هذه البلدان ومع بداية 2008، انضمت الجزائر إلى منطقة التجارة العربية الحرة .

ج . التكامل الاقتصادي مع البلدان الإسلامية: يعتبر التكامل الاقتصادي للبلدان العربية جزءا متكاملا مع التكامل الاقتصادي للبلدان الإسلامية. ويمكن لإستراتيجية التكامل الاقتصادي مع الدول المغرب والدول الإسلامية والبلدان العربية تعزيز المشاريع العربية الإسلامية المشتركة لتشكل نواة التكامل العربي الإسلامي مستقبلا، وخلق بورصات حديثة والتعامل فيها بين هذه البلدان، تدعيم الجهاز المصرفي، توفير المعلومات الاقتصادية والتجارية والمالية حول البلدان العربية الإسلامية في مركز عربي إسلامي وتطويره بالشبكة الانترنت العالمية يميزه الإفصاح والشفافية، والاهتمام بالعنصر البشري لتكوينه وتدريبه ليكرس أفكاره العلمية في الإبداع والإنتاج ليوفر متطلبات الحياة الاقتصادية لأعضاء دول التكامل الاقتصادي الإسلامي والبلدان العربية والمغربية.

فعلى الرغم من إدراك أعضاء دول التكامل الاقتصادي فرصة الاندماج فيما بين البلدان العربية والمغربية والإسلامية لتوسيع المبادلات التجارية والتعاون الاقتصادي الواسع بما توفره من موارد مالية وتقنية وتكنولوجية، باتت بالفشل وأصبح حبرا على ورق وسجلت تعاملا ضعيفا من حيث الواردات مع البلدان العربية آو مع بلدان المغرب العربي، فمن حيث الصادرات، فان الجزائر تصدر إلى بلدان المغرب العربي بنسبة أكبر من البلدان العربية الأخرى، وان كانت النسبة ضعيفة حسب إحصائيات الجمارك الجزائرية.

[1]– سليمان ناصر، مرجع سابق، ص 91.

[2]– التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 1999، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، العدد الثالث، سبتمبر 2001، ص 22.

2 . مشروع انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة:

يعتبر اندماج الاقتصاد الجزائري في الاقتصاد العالمي أحد الدوافع الرئيسية للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، وذلك بغية انفتاح الاقتصاد نحو العالم والاستفادة من ايجابيات الاندماج لتساعده على اكتساب الخبرة ومواصلة التقدم التكنولوجي.

عزمت الجزائر على الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة وأجرت عدة مفاوضات ثنائية ومتعددةالأطرافوأجابت على 300 سؤال مطروح ليسمح لأعضاء المنظمة التعرف أكثر على اقتصاد الدولة وهيكلته وتطوره منذ عام 1998.[1]

وفي 7 نوفمبر 1994، قام وزير التجارة الجزائري بتنصيب لجنة وزارية تحت إشرافه تقوم بإعداد مذكرة على نظام التجارة الخارجية وسياستها الاقتصادية وتمّإعدادها في نهاية ماي لعام 1996 حسب المخطط المقترح من طرف المنظمة، وتعلق خاصة بالجانب الاقتصادي واهتم بالسياسات الاقتصادية والتجارة الخارجية في مختلف مجالاتها وبصفة معمقة من خلال احتواء هذه المذكرة على سبعة محاور [2]وإجراء مفاوضات على عدة مراحل[3] وذلك تحت هدف عجلة حرية التجارة الخارجية ودخولها إلىالأسواق الجهوية والعالمية وتطوير مستوى العمالة ومعيشتهم، رغم هذه المفاوضات، لم تنظم بعد إلى المنظمة العالمية للتجارة لأن بعض القضايا مازالت مطروحة وتتطلب توضيحات أكثر عن القضايا المتعلقة بالمقاييس والإجراءات الصحية، رخص الاستيراد والقيود عن الاستيراد، ومن بين القضاياالأكثر صعوبة هي مسألة تحرير الخدمات في مجال الطاقة تفرض شروطها على قطاع المحروقات[4].

ويحمل أثار انضمام الجزائر للمنظمة للتجارة العالمية ايجابيات وسلبيات بالنسبة للاقتصاد والتجارة الوطنية [5]:

أ . **أثر ايجابي:** ومن بين النقاط الايجابية عن الانضمام هي باعتبارها ضمانا بالنسبة للمستثمرين والمتعاملين الأجانب والوطنيين من حيث استقرار التشريع الجزائري ومناخ الأعمالمواصلةدعمالإصلاحات الاقتصادية.وكما تعتبر ضمانا للمستثمرين من حيث تسوية الخلافات والنزاعات الممكن حدوثها على مستوى المبادلات والعلاقات التجارية وذلك بوجود جهاز تسوية الخلافات التابع للمنظمة.

---

[1]– بن موسى كمال، المنظمة العالمية للتجارة والنظام التجاري العالمي الجديد، اطروحة دكتوراه دولة، كلية العلوم الاقتاصدية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004، ص 481.

[2]– نفس المرجع، ص 475.

[3]– عياش قويدر، ابراهيمي عبد الله، اثار انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة بين التفاؤل والتشاؤم مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد2، ماي 2005، ص 62.

[4]– كبير سمية، مرجع سابق، ص، 203.

[5]– بيبي يوسف، السياسة الاقتاصدية لتحرير التجارة الخارجية في اطار المنظمة العالمية للتجارة مع الاشارة الى حالة الجزائر، اطروحة دكتوراه دولة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006–2007، ص 199.

ب . أثر سلبي: من بين النقاط السلبية التي تعترض الجزائر هي أنها تعاني الشروط التي تفرضها الدول الأعضاء بشان حالة بعض القطاعات الحساسة من جهة وصعوبة مواجهة المنافسة الأجنبية من جهة أخرى.

في الأخير يمكن أن نستنتج أن فكرة قيام الجزائر بالاتفاق مع الاتحاد الأوربي أو الدخول في تكتلات مع الدول العربية والإسلامية والانضمام للمنظمة العالمية للتجارة جاء في سياق تطبيق الإصلاحات المفروضة عليها بتوصيات صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، وهي تعبّر عن فرصة مواكبة التحوّلات التي حدثت على مستوى الدولي بصفة عامة والتجارة الخارجية بصفة خاصة.

المطلب الثاني: إصلاح المحيط الاجتماعي

صاحبت عمليات الخوصصة وإعادة الهيكلة ارتفاع التكاليف الاجتماعية لارتباطها ببرامج الإصلاح الهيكلي خلال فترة التسعينات المفروضة من قبل الهيئات المالية العالمية وكذا تطبيق السياسة التقييدية الصارمة، التي أدتإلى غلق المؤسسات وتسريح العمال وانخفاض القدرة الشرائية .

لهذا احتلت قضايا توزيع الأجور، الإسكان، التكوين والتعليم جانبا كبيرا من الاهتمامات العامة على السلطات العمومية بما تؤثر سلبا على الحياة الاجتماعية للعمال والسكان إذا لم تؤخذ بعين الاعتبار وبالتالي سينعكس سلبا على نتائج الاقتصاد.

أولا: نظام الأجور

نالت المؤسسات العمومية استقلالا من حيث تحديد الأجور بعد إصدار قانون العمل الجديد في عام 1990، واحدث ضغوطا على نظام الأجور باتجاه الارتفاع، فقد عرفت أجور المؤسسات العمومية انخفاضا في عام 1993 من حيث قيمتها وكما أخذت في الهبوط في 1995 بنسبة 10%.

بينما عرف ارتفاع الحد الأدنى للأجور من حيث القيمة الفعلية بنسبة 17% خلال الفترة (1989-1993) بينما هبطت الإنتاجية الكلية للعمالة بنسبة 12% وفي الفترة (1994-1997) انخفض الحد الأدنى الحقيقي للأجور بشكل حاد بينما ارتفعت الإنتاجية.

ومنذ عام 1994، أدى ضبط الإنفاق إلى تقليل نسبة الأجور الحكومية إلى الناتج المحلي الإجمالي حتى وصلت 11.2% في عام 1996 ومع بداية 1997 اتخذت الحكومة سياسة أجور صارمة عملت على تخفيض الأجور وتجميد حجم الخدمة المدنية.

أدخل قانون العمل مرونة في علاقات العمل ظهرت في حرية التفاوض ومناقشة الأجور التي يؤديهاأرباب العمل، بالإضافة لشروط العمل وإنشاء هيئات نقابية ممثلة لحقوق العمال والاعتراف بحق الإضراب في القطاع التابع للدولة.

وكما اعتمدت الدولة إستراتيجية لسياسة الأجور تتمثل في ربط زيادة الأجور بزيادة الإنتاجية.

وفي ظل الوفرة المالية تقرر في بداية عام 2001 ارتفاع الأجور بغية تحسين الوضعية المالية والاجتماعية التي عاشها المواطن جراء تنفيذ برامج إصلاح الاقتصاد الشامل مع الهيئات المالية الدولية، وفي عام 2004 ارتفاع أجور العمال الآتية من ارتفاع طلبهم.

ثانيا: إصلاح قطاع السكن

يعتبر السكن من بين الأولويات الهامة التي اهتمت به السلطات العمومية، باعتباره مشكل اجتماعي خطير على الاقتصاد ولابد من إصلاحه. ومنذ عام 1994، بدأت الدولة إعادة هيكلة هذا القطاع بمساندة من البنك الدولي، الذي منح قرضا ماليا في إطار برنامج إصلاح المؤسسات والقطاع المالي، وذلك بتخلي سيطرة الدولة على القطاع البناء والسكن وترك المهمة للقطاع الخاص مما تحتم إصلاح آليات التمويل لأغراض السكن الذي يعتبر عائقا كبيرا أمام قطاع البناء الخاص وذلك لمواجهة النقص الشديد في الإسكان، وهو ما أدى بالصندوق الوطني للادخار والإسكان(C.N.E.P)اكتساب صفة البنك لمنحه دور الوسيط في هذا القطاع في عام 1997، وظهور شركات البناء العام وإعطائها الاستقلالية في إطار ما خوّل لها القانون. وتهدف الدولة إلى تسديد ضوابط ميزانيات المؤسسات العمومية ومع زيادة مشاركة القطاع الخاص في البناء والإسكان وإنشاء مؤسسات مالية فرعية خاصة بتمويل الإسكان تابعة للقطاع المصرفي للتحكم أفضل في مخاطر السكنات، والمتمثلة في شركة لإعادة التمويل العقاري، شركة لضمان الائتمان العقاري، وصندوق لتوفير الضماناتلشركات الإسكان ...الخ

و تمّ مواصلة انجاز السكنات حتى تتمكن الدولة من امتصاص العجز السكني بمقتضى رقم 01-105 لـ 23 افريل 2001, التي خصصت لانجاز 55000 سكن من خلال برنامجين (البرنامج 2001 والبرنامج 2002) ونظرا لكثرة الطلب على السكن تم برمجة 65000 سكن المكلف به بنك الإسكان (Banque CNEP) لتمويل هذه المشاريع.

كما تمّ انجاز 5885 وحدة سكنية عام 2004، ولكن تعتبر نسبة ضعيفة للانجاز مقارنة بعدد الطلبات غير المغطى مما دفع السلطات إلى إطلاق أول مشروع وتزامنه مع ارتفاع أسعار النفط لانجاز مليون وحدة سكنية في إطار برنامج تنموي للاقتصاد الوطني يمتد من عام 2005 إلى غاية 2009 وتحت إشراف شركات وطنية محلية وأجنبية (عربية وصينية) لانجاز هذا المشروع وبموجبه يتدخل الصندوق الوطني للسكن (CNL) بتقديم إعانة مالية من قبل الدولة لمساعدة المستفيد على شراء السكنات [1]

بناءا على المعطيات المذكورة سابقا لواقع السياسة السكنية في الجزائر التي شهدها الاقتصاد والمجهود الجبار الذي بذلته الدولة، عملت على تبني سياسة سكنية بوضع برامج تنموية اقتصادية وتكييفها مع الأوضاع الاقتصادية لذوي المداخيل الضعيفة والمتوسطة من خلال تطبيق إجراءات إصلاحية التي قدمتها

[1] مجلس الوزراء المنعقد يوم الأربعاء 23 يوليو 2008 على الموقع، www.elmouradia.dz/arab/comenique 23-07-2008 doc .147

لقطاع السكن هادفة لامتصاص الطلبات على السكنات التي تزايدت بكثرة، غير أن هذه الجهود لم تعطي نتيجة نهائية لحل أزمة السكن باعتبار أن هذا المشكل مازال مطروحا على الساحة الاقتصادية والاجتماعية وأيضا مازال الطلب على السكنات يتزايد ولم يستطع تغطية العرض.

خلاصة:

عرفت الجزائر عدة إصلاحات اقتصادية أهمها كان في سنوات التسعينيات التي فرضها الوضع الاقتصادي المتأزم بعد انهيار أسعار النفط في عام 1986, مما أجبرها التوجه إلى الهيئات المالية العالمية من أجل الحصول على الموارد المالية اللازمة لتجاوز هذا الوضع، ثم باشرت في السنوات الألفية الثالثة في تنفيذ برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي وبرنامج دعم النمو الاقتصادي وتوطيده عن طريق عودة السياسة المالية للساحة الاقتصادية وبقوة، ابتداء من تطبيق هذا البرنامج مما سمح لها أن تتميز بالأفضلية على السياسة النقدية وارتكزت على إنعاش الاقتصاد الوطني من خلال الأدوات المختلفة للسياسة المالية وذلك لتحقيق التنمية الاقتصادية على مستوى الوطن.

بعدما كانت السياسة النقدية متشددة خلال فترة التسعينات لتصبح توسعية تضمن تحقيق الأهداف النقدية الاقتصادية، وذلك من خلال استحداث وإدخال الأدوات النقدية الجديدة لتعزيز عملية الرقابة على العرض النقدي، وليتماشى مع أهداف التنمية الاقتصادية وخاصة بعد انتقاد السلطة التنفيذية لقانون 90-10 كونه كان عائقا أمام تجسيد برنامج الإنعاش الاقتصادي، وكان أحد أسباب تغيير بعض مواد هذا القانون بالأمر 01-01 والأمر 03-11 وتمثل في تحقيق الانسجام بين السلطة التنفيذية والسلطة النقدية لتكريس التضامن فيما بينهم، عكس ما أحدثه قانون النقد والقرض من تنازع في الاختصاص واحتكار السلطة النقدية من قبل مجلس النقد والقرض في مجال التنظيم والإشراف النقدي والصرف وأنظمة الدفع.

كما جاءت هذه الإصلاحات كاستجابة للتغيرات الاقتصادية العالمية وتحضيرا للاندماج في الاقتصاد العالمي بعد رفع كل الحواجز الجمركية سواء تعلق الأمر باتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي ومشروع الانضمام للمنظمة العالمية. وفي أجواء هذه الإصلاحات الاقتصادية، سنحاول معالجة موقع السياسة النقدية ضمن الإصلاحات الاقتصادية في الفصل الموالي.

الفصل الرابع
موقع السياسة النقدية ضمن الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر

تمهيد:

لعبت المؤسسات المالية الدولية دورا مهما في إصلاح اقتصاديات البلدان النامية والدول التي تمرّ بمرحلة الانتقال، مستهدفة استرجاع الاعتبار لهذه الدول بتصحيح الاختلالات المالية والنقدية عن طريق إعداد برامج اقتصادية مبنية على أفكار المدارس الاقتصادية ومحاولة إسقاط المفاهيم والتحاليل على الواقع الاقتصادي ومدى ملاءمتها له لإيجاد الحلول المناسبة للمشاكل الاقتصادية، المالية، النقدية والاجتماعية.

مست الإصلاحات العديد من الدول التي مرت بمرحلة انتقالية على غرار دول شرق أوروبا، فقد انشغلت السياسات الاقتصادية كثيرا لإعداد برنامج الانتقال، ولهذا احتلت مكانة بارزة وكبيرة لحصولها على نتائج مرضية في أغلبية اقتصاديات الدول التي مرت بمرحلة الانتقال [1].

من المفيد أن نذكر أن هذه المشاكل التي عانت منها الدول، ما هي سوى خليط من المشاكل الاقتصادية البحتة، والمشاكل الهيكلية فلا بدّ من عملية تغيير شاملة لهذه المشاكل وفق نظام اقتصاد السوق، و يشمل هذا التغيير هيكلة الإنتاج، التمويل، وإدارة السياسات الاقتصادية العمومية والعلاقات التجارية مع الخارج[2].

في هذا السياق عملت الجزائر على إقامة إصلاحات اقتصادية، منها ما هو مشروط من طرف الهيئات الدولية، ومنها ما تمّ حسب ما أملاه الواقع في بداية الألفية من القرن 21 .

بما أن الإصلاحات لا تكتمل دون الجانب النقدي، فقد قامت الجزائر بعدة إصلاحات أهمها إصلاح 1990 المعروف بقانون النقد والعرض الذي تبعه عدة تعديلات. وجاءت هذه الإصلاحات من أجل وضع الإطار الملائم لتطبيق السياسة النقدية وتحقيق أهدافها، ومنه سنتطرق لهذا الفصل من خلال معالجة المقاربة النظرية لسياسة النقدية وكذا السياسة النقدية وهدف الاستقرار المالي والاقتصادي بالإضافة الى آليات تنفيذ السياسة النقدية وتقييمها.

---

[1]– WLADIMIR ANDROFF , le pluralisme des analyses économiques de la transition ; in analyses économiques de la transition postsocialiste ouvrage collectif 2002 P 268 .

[2]– منة خالد، دراسة تحليلية نقدية للسياسة الميزانية في الجزائر في مرحلة الإصلاحات منذ سنة 1980, أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية, كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير, جامعة الجزائر3, 2015, ص 3.

المبحث الأول: المقاربة النظرية للسياسة النقدية

لفهم دور برامج التكيّف والإصلاح الاقتصادي المدعم من قبل المؤسسات المالية الدولية، وجب فهم الأسس النظرية لهذه البرنامج، مع ضرورة إعطاء شرح وتوضيح معالم الفكرة الأساسية لكيفية صياغة وتصميم عمل هذا النوع من البرامج المقترحة على الدول النامية والبلدان المتحوّلة.

تقترح المؤسستان الماليتان الدوليتان على اقتصاديات هذه الدول الراغبة من الاستفادة من مواردها وخدماتها، سياسات اقتصادية في شكل برامج تكييف اقتصادي تهدف إلى إعادة التوازن الكلي في إطار اقتصاد السوق عن طريق:

-التأثير في الطلب الكلي لتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات؛

-تحسين وزيادة كفاءة استخدام الموارد الاقتصادية لمواصلة النمو الاقتصادي عند مستوى معقول؛ - إحداث تغيرات في هيكل الجهاز الإنتاجي، الخدمي، التوزيعي والتسويقي والقوانين والأنظمة لزيادة العرض الكلي على المدى المتوسط والطويل؛

وذلك بقصد تحسين أداء النشاط الاقتصادي وفق قواعد معيارية مختارة مسبقا كآلية السوق مثلا.[1] اقتصرت سياسات الهيئات المالية العالمية على جانب الطلب الكلي والعرض الكلي مستهدفا علاج المشاكل التي تعاني منها معظم اقتصاديات هذه الدول، وخاصة الاختلالات الناتجة عن عجز ميزان المدفوعات، فاهتم صندوق النقد الدولي بالصعوبات والمشاكل الذي يتعرض لها ميزان المدفوعات على المستوى الكلي في المدى القصير والمتوسط، لهذا سوف نتعرض في هذا المبحث إلى أهم النظريات التي يتدخل بها هذا الصندوق وهي المقاربة النقدية لميزان المدفوعات على أساس إعادة توازنه والتقليص من التضخم وذلك بالتأثير على السياسة النقدية والسياسة المالية وسياسة سعر الصرف ومنه يعرف بعض الاقتصاديين الإصلاح الاقتصادي هو تكييف دائم لميزان المدفوعات والذي يمكن الحصول عليه عن طريق تكييف الهياكل الاقتصادية [2]، أو هو عبارة عن إصلاح السياسات والمؤسسات وفق منطق السوق وهذا بهدف إعادة التوازن لميزان المدفوعات، وتخفيض معدلات التضخم وخلق الشروط الضرورية لنمو معزّز في الدخل الوطني للفرد[3].

المطلب الأول: ماهية المقاربة النقدية للإصلاحات

انطلقت النظرية النقدية للإصلاحات من فكرة واحدة تتمثل في عجز الميزان المدفوعات بسبب وجود فائض في الطلب الكلي وإفراط نقدي في تمويل عجز ميزانية الدولة، ويمكن تجسيد هذا العجز الحاصل في ميزان المدفوعات في فجوة التجارة الخارجية لتفوق الواردات عن الصادرات وذلك لوجود فائض في

[1]– قدي عبد المجيد مرجع سابق ص 270.

[2]– صديقي مليكة، مرجع سابق، ص 28.

[3]– كربو وفيشر 2008 مقتبس من منة خالد مرجع سابق ص 162 .

الطلب الكلي، معبرا عنه في نقص الموارد المحلية للفرق بين الاستثمار المحلي والادخار وبين الإنفاق الحكومي والضرائب، وذلك بغض النظر عن تأثير العوامل الخارجية[1] الذي يؤدي إلى ارتفاع مستوى المديونية الخارجية.

من هذا التفسير الذي طرحه التيار النقدي ولعلاجه في مواجهة مشكلة التضخم، ارتكز صندوق النقد الدولي في النموذج الاقتصادي على الأسلوب النقدي والمالي بتحليل ماكرو–اقتصادي لمواجهة اختلال ميزان المدفوعات ولمعالجته بأجهزة نقدية للبيانات والإحصائيات المتاحة، ولتصدي هذا العجز ثم تصميم النموذج النقدي في الخمسينيات وترجع مؤسسة بولاك جاك جيو polack jacque jean بعد نشر مقالة في عام 1957 و جونسون فـjohnson –frenkel 1976 وتطور هذا النموذج في الستينات من قبل كل من جونسونH.johnson وماندال R.mundell [2] .

اعتمد صندوق النقد الدولي عند تحليله لإظهار سبب اختلال ميزان المدفوعات وإعادة تحقيق توازنه على مقاربتين المقاربة النقدية لميزان المدفوعات ومقاربة الاستيعاب. فالمقاربة الأولى استمدت من الأسس النيوكلاسيكية التي ترى بأن التضخم وميزان المدفوعات ظاهرتين نقديتين[3] والقائمة على أساس السرعة للتداول النقدي، [4] أما المقاربة الثانية ظهرت لتدعم النموذج النقدي الأول والتي استمدت من أفكار المدرسة الكينزية التي استوعبت نموذج المضاعف مع الميل الحدي للإنفاق.

وعلى هذا الأساس عولجت مشكلة التضخم وميزان المدفوعات من نموذج النظرية النقدية عندما ادرج تحليلها على أساس[5]:

– السياسة النقدية: تعتبر أحد أهم أدوات الإصلاح الاقتصادي، والذي سمح لها الأسلوب النقدي أن تؤدي دورا مهما في سياسة إدارة الطلب الكلي لاسترجاع توازن ميزان ألمدفوعات معتمدة على أدوات السياسة النقدية للتخلص من الظاهرتين، وذلك بإتباع سياسة نقدية انكماشية صارمة كضبط نمو النقود المتاحة على مستوى الاقتصاد، بما يتناسب مع نمو الناتج الداخلي الإجمالي، ومع حاجة الأعوان الاقتصاديين وتقليل معدل التوسع في الائتمان ورفع أسعار الفائدة المحلية.

– السياسة المالية المتعلقة بالميزانية العامة للدولة: نظرا لارتباط النفقات العامة بعرض النقود الذي يقدم في شكل حجم الائتمان المحلي والاقتراض الخارجي، اللذان يعتبران عاملان يؤثران في وقوع عجز ميزان المدفوعات وان كليهما يعطي دورا كبيرا في الفعالية الاقتصادية. لهذا اعتبر صندوق النقد الدولي أن الدولة

---

[1]– رمزي زكي الاقتصاد العربي تحت الحصار مركز الدراسات، الوحدة العربية، بيروت 1989، ص ص 234، 235

[2]– WLADIMIR ANDROFF , op.cit p 271.

[3]– بلوناس عبد الله، الاقتصاد الجزائري، الانتقال من الخطة إلى السوق ومدى انجاز أهداف السياسة النقدية الاقتصادية، أطروحة دكتوراه دولة غير منشورة، جامعة الجزائر كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير 2005، ص 137.

[4]– بركان زهية، فعالية السياسة النقدية في مكافحة التضخم في ظل العولمة، دراسة حالة الجزائر، دكتوراه في العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر 2009، ص 163.

[5]– صديقي مليكة، مرجع سابق، ص 31.

مصدر الاختلال، لتوسيع النفقات العمومية على السلع المحلية وبالخصوص على السلع والأصول الأجنبية التي تنعكس سلبا على ميزان المدفوعات، ومنه ارتفاع المستوى العام للأسعار وبالتالي ارتفاع معدلات التضخم. وعليه لابدّ من وضع حد لهذا العجز عن طريق التوقف من الاقتراض الخارجي وتخفيض الطلب الإجمالي ورفع الدعم، وبذلك تقليل نسبة عجز الموازنة العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي لإعادة التوازن الداخلي.

– سياسة سعر الصرف: أخذت سياسة سعر الصرف مكانتها الهامة وذلك عن طريق تخفيض سعر الصرف ليظهر قيمته الحقيقية ويعكس الأسعار الموجودة في الأسواق العالمية.

وبصفة عامة اهتم صندوق النقد الدولي بالسياسة المالية وأعطت لها أهمية كبيرة إلى جانب السياسة النقدية وسياسة سعر الصرف في برامج التثبيت والموجهة للدول النامية والدول التي تمر بمرحلة انتقال وموضحا ذلك في الشكل التالي:

الشكل رقم(01) : السياسات، الأغراض والأهداف في برامج الاستقرار الاقتصادي:

السياسات الاقتصادية الأغراض الأهداف النهائية

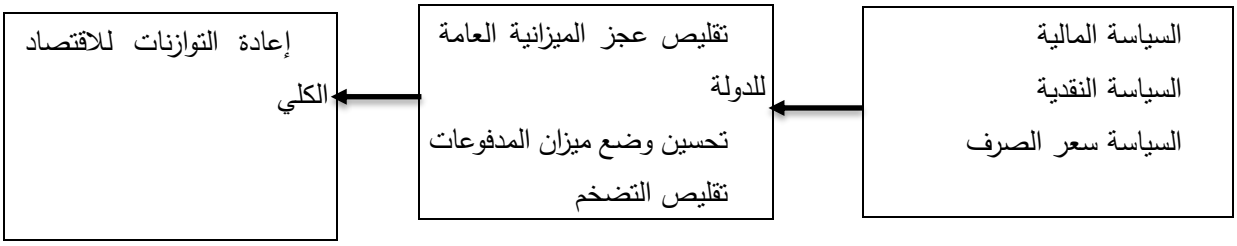

المصدر: بلوناس عبد الله، الاقتصاد الجزائري الانتقال من الخطة إلى السوق ومدى انجاز أهداف السياسة الاقتصادية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2005، ص. 139

فالإصلاح الاقتصادي يدخل في إطار توجهات السياسات والأغراض المرجوة لتحقيق الأهداف النهائية وفق شكل برامج التثبيت الاقتصادي لتبيّن مدى أهمية كل من السياسات الثلاثة التي ارتكز عليهم صندوق النقد الدولي لتحديد الأداء الاقتصادي عن طريق تحقيق الأغراض لكل سياسة مستهدفة لإعادة التوازنات الكلية للاقتصاد الكلي، فنجد الإصلاح المالي يتم بإجراءات السياسة المالية لتحقيق التوازن الداخلي بواسطة تنفيذ مجموعة من الإجراءات بتخفيض الإنفاق العام ويصبح إنفاقه رشيدا، ومنه يتخلص من العجز في ميزانية الدولة من جهة وزيادة الإيرادات العامة من جهة أخرى.

أما الإصلاح النقدي تتخّذ تدابير السياسة النقدية بتدخل البنك المركز لإزالة القيود على أسعار الفائدة وعلى الودائع وعلى القروض لتحدد أسعارها على مستوى الأسواق المالية لتخضع لقوى العرض والطلب وبالتالي تحرير هذه الأسواق. أما بالنسبة لسياسة سعر الصرف فتحرير أسعار صرف العملة المحلية يؤدي إلى إعادة التوازن الخارجي وبالتالي تخفيض العجز في ميزان المدفوعات وتحسينه.

وعليه فسوف نتطرق إلى تحليل مفاهيم كل مقاربة على حده والتي استعملها صندوق النقد الدولي.

أولا: المقاربة النقدية لميزان المدفوعات:

سميت المقاربة بالمقاربة النقدية لميزان المدفوعات لاعتماد صندوق النقد الدولي على كل الإجراءات النقدية اللازمة في الحد من العرض الداخلي للنقود، باعتبار أن سياسات صندوق النقد الدولي همها الوحيد هو تقليص من حجم الكتلة النقدية بإتباع سياسة نقدية تقشفية صارمة، وهذا ما لعب دورا هاما في سياسات الصندوق ضمن برنامج التثبيت، إذن انطلق النموذج النقدي من وجود علاقة بين عجز ميزان المدفوعات وفائض في عرض النقود، وعليه يمكن حساب مبلغ القروض المناسبة لمعرفة مستوى الاحتياطات الخارجية، ولهذا افترض هذا النموذج مجموعة من الفرضيات هي: [1]

-ثبات الطلب على النقود، وهو الجزء من الدخل الذي يحتفظ به في شكل سائل لحاجاته إلى المعاملات الاقتصادية؛

-عرض النقود متغير خارجي فهو مرتبط بقرارات السلطة النقدية ومرجعه إفراط الطلب الكلي على العرض الكلي؛

-تصحيح هذا الاختلال عن طريق تخفيض في الطلب الكلي ورفع العرض الكلي بإعادة تخفيض عوامل الإنتاج

وصيغت معادلات النموذج النقدي في صيغة التالية:

- M هي الكتلة النقدية، وهي دالة في الدخل

$$M=F(Y) \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (1)$$

ومنه فان أي تغير في عرض النقود (ΔM_0) يتماشى مع التغير في الدخل(ΔY) بمقدار المعامل (k) معبرا عنه بمقلوب معدل دوران النقود ونستنتج العلاقة التالية:

$$\Delta M_0 = k\Delta y$$

- الطلب على الواردات هو دالة في الدخل

$$M= my \quad \ldots\ldots\ldots\ldots (2)$$

بحيث نرمز

M: الواردات، m: الميل الحدي للاستيراد.

- التغير في عرض النقود ΔM_0 يساوي التغير في الاحتياطات الأجنبية للبلد (ΔR) زائد التغير في الائتمان المحلي من النظام المصرفي(ΔD) وكتبت المعادلة بالصيغة التالية:

$$\Delta M_0 = \Delta R+ \Delta D \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (3)$$

[1]- قدي عبد المجيد، مرجع سابق، ص 275 .

التغير في الاحتياطات الأجنبية الخارجية (ΔR) يساوي الصادرات(X) ناقصا الواردات(M) مضافا إليه تدفقات رأس المال الصافية للقطاع غير المصرفي(k) وبالتالي كتبت المعادلة بالصيغة التالية:

$$\Delta R = X - m + k \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (4)$$

نستنتج أن النموذج اعتمد على المعادلات السلوكية لعرض النقود وطلب النقود على الواردات وبالإضافة إلى المعادلات الأخرى الخاصة بالإنتاج، تكوين الأسعار وسعر الصرف، وهذا الفائض في الطلب على الواردات ينعكس على ميزان المدفوعات لوجود فجوة بين الواردات والصادرات للتجارة الخارجية وينتج عنه انعدام التوازن الخارجي أي ينعكس على اللاتوازن الداخلي نتيجة لعدم قدرة الحفاظ على التوازنات الكبرى بسبب نقص الاحتياطات الخارجية[1].

فكانت انطلاقة هذا النموذج وجود علاقة بين اختلال ميزان المدفوعات والإفراط النقدي المعروض، فهذا ما ذهب بالصندوق النقد الدولي إلى حساب مبلغ الاحتياطات الأجنبية الآتية من المعاملات الخارجية لهذا اقترح تحرير التجارة الخارجية لتهدف إلى معالجة ميزان المدفوعات وامتصاص اختلاله وذلك لتحقيق الرواج الاقتصادي وهذا باستخدام ميكانيزمات السوق بشكل سليم وذلك معتمدا عن المتغيرات الاقتصادية الكلية من إنتاج، عمالة، كتلة نقدية للعودة إلى التوازن الاقتصادي في المدى القصير[2].

ومن المعادلات السابقة 2 و 4:

-الطلب على الواردات: بعلاقة الواردات بالدخل

$$M = my \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (2$$

التغيير في الاحتياطات الأجنبي (4)..... $\Delta R = X - M + K$

نحصل على القيمة المرغوب فيها من الواردات المعبرة عنها بدالة الهدف للواردات:

$$M^* = \Delta R^* + (X + K)$$

ونرمز لـ

*M بدالة الهدف للواردات.

*ΔR بالهدف المرغوب لميزان المدفوعات خلال فترة البرنامج.

كلما كانت فترة تصحيح لميزان المدفوعات قصيرة كلما ساهمت أفضل في تحديد هدفه ويصبح ملائم لمعرفة التطور المرغوب تحقيقه في صافي الاحتياطات الدولية، وفي بنود حسابات ميزان المدفوعات، الحسابات الجارية وحسابات رأس المال، وهذا ما ميّز ميزان المدفوعات حسب هذا النموذج بأن يمكن أن يكون نتيجة وهدف للسياسة الاقتصادية، شأنه كشأن المؤشرات الاقتصادية، (معدلات النمو، التضخم) في تصحيح الدولة لاقتصادها[3].

---

[1]- بركان زهية، مرجع سابق، ص 164.

[2]- قدي عبد المجيد، مرجع سابق، ص 273.

[3]- بركان زهية، مرجع سابق، ص 166.

ثانيا: مقاربة الاستيعاب أو **الامتصاص**:

استند النموذج النقدي لأسلوب الامتصاص على الأفكار الكينزية، وافترضت وجود حالة التشغيل الكامل لعوامل الإنتاج في اقتصاديات الدول النامية ولهذا انطلقت هذه النظرية على معادلة التوازن بين العرض الكلي والطلب الكلي. ومن هذا المفهوم صيغت معادلة التوازن بالصيغة الآتية:

$$Y=C+I+G+X-M$$

معبرا عن المتغيرات الاقتصادية[1]

: Y بالدخل القومي أو الناتج الإجمالي، يعادل مجموع كل من الاستهلاك (C)، الاستثمار (I)الإنفاق الحكومي (G)، مضافا إليه الصادرات ناقص الواردات(X−M) ويمكن كتابة تلك المعادلة بالصيغة التالية:

$$Y+M= C+I+G+X$$

وإذا عزلنا عناصر التجارة الخارجية(X−M) فتصبح المعادلة:

$$X-M=Y-(C+I+G)$$

فيعبر الإنفاق الحكومي على السلع والخدمات C+I+G بـ A.

A تمثل قدرة الاقتصاد على استيعاب أو امتصاص الإنفاق وعلى هذا الأساس يمكن إعادة كتابة المعادلة على النحو التالي:

$$X-M=Y- A$$

ويعبر(X−M) عن BC أي رصيد الحساب الجاري للميزان التجاري، وهناك 3 حالات ممكنة لهذا الرصيد:

– حالة فائض في رصيد الحساب الجاري(X>M) لا يتحقق ذلك إلا إذا تجاوز الناتج الداخلي الإجمالي الطاقة الاستيعابية للاقتصاد (Y>A)ومنه الدخل الوطني يغطي الطلب الداخلي. (Y>A)

– حالة عجز في رصيد الحساب الجاري(X<M) لا يتحقق هذا إلا إذا تقلص الناتج الداخلي الإجمالي عن الطاقة الاستيعابية للمجتمع وبالتالي الإنتاج لا يغطي الطلب الداخلي. (Y<A)

–حالة توازن رصيد الحساب الجاري(X = M) ، هو تعادل بين الإنتاج الوطني والطاقة الاستيعابية وبالتالي الإنتاج يغطي الطلب الداخلي.(Y= A)

ولبقاء في حالة توازن ميزان المدفوعات وتخفيض العجز، يشترط تقليص الطلب الكلي وزيادة الإنتاج الكلي، بمعنى آخر الحد من الواردات وزيادة الصادرات، وتحقيق هذان الشرطان في الدول النامية على المدى القصير صعب، وذلك راجع لعدم مرونة جهازها الإنتاجي وجمود إنتاجها وبالتالي صعوبة زيادة الإنتاج.

[1]– RAFFINOT MARC, dette extérieure et ajustement structurel Paris edicef 1991 p129.

وانطلاقا من معادلة الدخل، وأخذا بالحسبان النموذج النقدي وأسلوب الاستيعاب نحصل على المعادلة التالية:

$$(S_P - I_P) + (T - G) = X - M$$

وتعبر هذه المعادلة عن الحساب الجاري (X−M) يعادل مجموع الفرق بين الادخار الخاص S_P مع الاستثمار الخاص(I_P) الإيرادات العمومية(T) مع الإنفاق الحكومي(G) وتدل على أن الحساب الجاري يتأثر بالعجز في ميزانية الدولة.

وللتخلص من هذا العجز، لابدّ من إتباع سياسات اقتصادية مالية انكماشية صارمة متمثلة في تخفيض الإنفاق الحكومي أو امتصاص الطلب الكلي المعبّرة عنها بسياسة جانب الطلب، كما يتطلب اتباع سياسات اقتصادية نقدية انكماشية متمثلة في رفع كفاءة موارد الإنتاج وزيادة الإنتاج وتقوية ميزان المدفوعات المعبّر عنها بسياسة جانب العرض.

المطلب الثاني: أهداف المقاربة النقدية

تهدف سياسات التثبيت إلى تصحيح الاختلالات المالية كالتضخم الداخلي أو الاختلالات الخارجية أو كليهما معا، بهدف استعادة التوازن للاقتصاديات الكلية من خلال إتباع سياسات نقدية ومالية وأسعار صرف معينة[1]. وفي إطار هذا المفهوم العام، يتمثل الهدف الرئيسي للمقاربة النقدية التي انتهجتها سياسات الصندوق النقدي الدولي ضمن برنامج التثبيت والتصحيح الهيكلي، هو تصحيح اختلال ميزان المدفوعات للدول النامية والدول الانتقالية، الذي يعكس آثار هذا الاختلال سلبا على التوازن الداخلي لاقتصاديات هذه الدول، وهدف هذا التصحيح إزالة الاختلالات بين إجمالي الطلب الداخلي وإجمالي العرض الكلي الداخلي، مما ينعكس على ميزان المدفوعات واسترجاع سيادة توازن اقتصادها العام من خلال إسراع ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي.

أعطت هذه المقاربة أهمية كبيرة للسياسة النقدية والمالية وهذا في إطار تعزيز دور هذه السياسات ضمن هذه البرامج، وذلك باستعمال كل الإجراءات النقدية والمالية على مستوى الماكرو–اقتصادي.

في هذا المجال ومن خلال الهدف الرئيسي يمكن استنتاج الأهداف الأخرى للمقاربة النقدية حسب صندوق النقدي الدولي المتمثلة خاصة في[2]:

[1]– بن طالبي فريد، مرجع سابق، ص 135.

[2]– صديقي مليكة، مرجع سابق، ص 35.

أولا: الحد من العرض النقدي:

الحد من العرض النقدي الداخلي كهدف اهتم به صندوق النقدي الدولي للتصحيح الهيكلي لميزان المدفوعات وذلك مفسرا في إطار اقتصاد متفتح على الخارج والتشغيل الكامل لعوامل الإنتاج وبأعلى المستويات، فيتحصل العون الاقتصادي على فائض من السيولة وعادة يفضل الاحتفاظ بأمواله بواسطة استيراد السلع الاستهلاكية أو السلع الإنتاجية النادرة في الأسواق المحلية، ولكن بأسعار مرتفعة أو الاحتفاظ بهم على شكل سندات، مما قد يتسبب في خلق اختلال في ميزان المدفوعات لنقص كمية من الاحتياطات الأجنبية، ومن ثمّ انخفاض العرض النقدي الكلي، ،

لتصحيح هذا العجز وعرض النقود بالكمية المطلوبة لابدّ من تدخل بنك الجزائر لإصدار النقود بكميات ضخمة، ولا تقابلها الكميات السلعية المنتجة، مما يؤدي إلى ارتفاع التضخم ويحدث عجز في ميزان المدفوعات للفرق في الرصيد بين عرض النقود والكمية المطلوب تداولها. وعليه يرتبط سلوك العون الاقتصادي ارتباطا طرديا بكميات النقود المتداولة بينما ارتباطه بالأسعار يتم بصفة غير مباشرة.

ثانيا: الضغط على الواردات:

يتم الضغط على الواردات بواسطة خفض الطلب الإجمالي للسياسة المالية، يعتبر صندوق النقدي الدولي أن الدولة هي مصدر اختلال ميزان المدفوعات لسبب التوسع في النفقات العمومية لكثرة الطلب الكلي على السلع حتى الأجنبية وخفض عرضها في الأسواق المحلية لارتفاع أسعارها في الأسواق وتصبح مكلّفة على مستوى الوطن. ولهذا يحدث عجز في ميزانية الدولة وقلة إيراداتها يظهر علاقة مباشرة وطردية بين كمية النقود المعروضة والنفقات العمومية، وكذلك وجود علاقة بين الميزانية العامة وحجم الائتمان المحلي والاقتراض الخارجي بسبب تمويل الدولة لهذا العجز، ويؤثر على الجهاز الإنتاجي وتوسيع ميزانية الدولة وارتفاع التضخم وبالتالي تراجع معدلات النمو.

ولهذا توصّل صندوق النقد الدولي إلى النتائج النهائية ليوصي بها الدول النامية والمتحّولة بإتباع إجراءات كبح العجز في ميزانية الدولة من خلال زيادة الإيرادات العامة وتقليل نفقاتها حتى يؤدي إلى حد من الاقتراض من البنوك المحلية للتقليص من الإصدار النقدي أو تقليل اللجوء إلى الخارج.

وبصفة عامة يوصي صندوق النقدي الدولي على الدول بإتباع إجراءات ماكرو –اقتصادية على المدى القصير بتقليص فجوة التجارة الخارجية بين زيادة الصادرات وخفض الواردات وجذب النقد الأجنبي وتخفيض أسعار الصرف الحقيقي وهو إصلاح نقدي، بالإضافة إلى إجراءات أخرى بوضع حد للعجز الموازني عن طريق تقييد وضغط الطلب الإجمالي وتنوع هيكل الإيرادات لرفعها معبرّا عنها في فجوة الموارد المحلية للفرق بين الاستثمار المحلي والادخار، وبين الإنفاق الحكومي والضرائب. وهو ما يطلق عليه بالإصلاح

المالي وذلك بغض النظر عن تأثير العوامل الخارجية بهدف السيطرة على معدلات التضخم وزيادة معدلات النمو الاقتصادي[1].

إن برنامج التثبيت الاقتصادي الذي تبناه صندوق النقد الدولي، ما هي إلا حلول معيارية يستوجب على الدول النامية والمتحوّلة تطبيقها، ويمكن أن تستجيب لحاجاتها الاقتصادية، وذلك راجع لسبب عدم احترام الطبيعة الخاصة لكل الاقتصاد، ودون مراعاة الخصائص الهيكلية التي تميّز الاقتصاديات الانتقالية المختلفة . ولكنها في الواقع وصفة نفسها ومطبقة على هذه الدول المعنية.

المطلب الثالث: السياسة النقدية واستهداف التضخم:

يشكل التضخم خطر على النشاط الاقتصادي منذ طهوره، مما دفع السلطات إلى تبني مجموعة من العوامل والشروط لنجاح سياسة استهداف التضخم ومن أبرزها استقلالية البنك المركزي ومصداقية إدارة سياستها النقدية

أولا: الإطار العام الجديد لسياسة استهداف التضخم

تضطر الدولة إلى توفير موارد مالية لتحقيق التنمية الاقتصادية وذلك يتطلب منها التقرب إلى الجهاز المصرفي للاقتراض منه، وتتم عن طريق إصدار عملة جديدة لسد فجوة تمويل خطة التنمية الاقتصادية وميزانية الدولة، مما ينتج عنه خطرا حقيقا على النشاط الاقتصادي ككل ومن مخلفاته الضارة التسبب في ظاهرة التضخم، ومنه وجود علاقة سالبة بين زيادة التضخم كمتغير مستقل، والأداء السيئ للقطاع المالي كمتغير تابع[2].

وكلما كانت الدولة تعتمد على هذا التمويل يؤدي ذلك إلى تحمّل تكاليف مرتفعة وتؤدي نتائجه السابقة إلى إعاقة زيادة الناتج الحقيقي الإجمالي وبالتالي إبطاء عملية التنمية وتراجع معدلات الاستثمار[3].

فعدم استقرار الأسعار وارتفاعها يعّرض أيضا الاقتصاد إلى الأزمات الكبيرة وتدهور قيمة العملة المحلية فتظهر علاقة بين النقود والأسعار، مما يجعل مكافحة التضخم أو استقرار الأسعار ليس سهلا وذلك باستخدام السياسة النقدية، وهي التي تكسب هذه الميزة الواسعة لتأثيرها على تقييد عرض النقود وتقييد الائتمان. وهذا ما يعبّر عنه بأهداف السياسة النقدية. لذا لجأت معظم الدول النامية إلى هيئات النقدية العالمية لإجراء إصلاحات اقتصادية هيكلية للحد من ارتفاع الأسعار، والمحافظة على استقرار سعر الصرف وزيادة التوظيف، إذ أصبحت السياسة النقدية ضمن برامج الإصلاح الاقتصادي لاحتوائها على هذه المشكلات الاقتصادية.

---

[1]– زكي رمزي، مرجع سابق، ص 234.

[2]– الشوريجي مهدي، أثر التضخم على أداء القطاع المالي في دول حوض المتوسط، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، مجلة نصف سنوية، المعهد العربي للتخطيط المجلد الثامن، العدد 2 الكويت 2006، ص 13.

[3]– مصيطفى عبد اللطيف، بن بوزيان محمد، مرجع سابق، ص 154.

منذ نهاية الثمانينات اقتنع صناع السياسة النقدية بأن استقرار الأسعار يجب أن يكون هو الهدف الطويل المدى للسياسة النقدية والتأثير في التضخم يكون بشكل غير مباشر بعد التحكم في المتغيرات الوسيطية كمعدلات الفائدة، سعر الصرف والمجمعات النقدية، فلم تكن فعالّة في تحقيق ذلك الهدف النهائي المتمثل في التضخم، الأمر الذي دفع إلى تبني إدارة سياسة نقدية جديدة مع بداية التسعينات وبالضبط في نيوزيلندا عام 1990 تتعلق أساسا باستهداف معدلات كمية رقمية أو مجالات محددة للتضخم . وتعرف بسياسة استهداف التضخم لتحل محل السياسة النقدية التقليدية[1]، بمعنى آخر كانت فاعلية السياسة النقدية التقليدية في الحد من التضخم عن الطريقة التي تستطيع أن تؤثر بها السياسة النقدية على مستوى النشاط الاقتصادي لتحقيق استقرار الأسعار، بينما فاعلية السياسة النقدية الحديثة تتعلق بقدرة تحكم السياسة النقدية في معدل التضخم في المدى الطويل في إطار السياسة النقدية المستهدفة للتضخم كهدف أساسي للسياسة النقدية.

وعليه تعدّ سياسة استهداف التضخم من التعاريف الجديدة لتطوير السياسة النقدية وإدارتها بغية تحقيق الاستقرار في الأسعار مستهدفا معدلات رقمية خلال فترة زمنية محددة من التضخم، بحيث يتمثل في الهدف الأساسي للسياسة النقدية هو تحقيق الاستقرار الاقتصادي في المدى الطويل.

إن استهداف التضخم يعرف حسب[2]ايزر توتار بأنه: نظام السياسة النقدية يتميز بالإعلان العام عن الهدف الرسمي لمجالات أو هدف كمي رقمي لمعدل التضخم لفترة زمنية واحدة أو أكثر مع الاعتراف الظاهر بأن تخفيض واستقرار التضخم في المدى الطويل هو الهدف الأولي للسياسة النقدية، أما حسب إسماعيل أحمد الشناوي بأنه: يعد من المفاهيم الحديثة نسبيا لتطوير أسلوب إدارة البنوك المركزية للسياسة النقدية من خلال التركيز بوضوح على معدل التضخم ويتحدد استهداف التضخم في إعلان السلطات النقدية عن هدف رقمي محدد أو مدى محدد لمعدل التضخم في الأجل القصير، وتحقيق استقراره في الأجل الطويل، بحيث يمثل الهدف الأساسي للسياسة النقدية[3].

انطلاقا من التعاريف السابقة، يمكن فهم سياسة استهداف التضخم على أنه أسلوب حديث لإدارة جديدة للسياسة النقدية معتمدة التحكم في معدل التضخم مباشرة كاستهداف وسيط للسياسة النقدية والمتمثل في الهدف النهائي تحقيق استقرار الأسعار في الأجل الطويل ويتم ذلك بعد إعلان كل من الحكومة والبنك المركزي على أن يكون هدف السياسة النقدية تحقيق معدل تضخم مستهدف في مدى زمني محدد[4].

---

[1]– بلعزوز بن علي، طيبة عبد العزيز، السياسة النقدية واستهداف التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990 . 2006) مجلة بحوث اقتصادية عربية الجمعية العربية، العدد 41 القاهرة 2008، ص 40.

[2]– نفس المرجع، ص 41 .

[3] –حسن محمد ابراهيم العيوطي، تحليل السياسة النقدية في مصر وأهمية تحديثها، واستهدافها للتضخم، المؤتمر العلمي السنوي للاقتصاد بين تفعيل دور السياسة النقدية في الاقتصاد المصري، 2005، ص 16.

[4]– اسماعيل أحمد شناوي، استهداف التضخم والدول النامية، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة عين شمس، 2004، ص 10.

لضمان فاعلية السياسة النقدية عند بداية الاستهداف للتضخم أن تكون من الضروري اتخاذ ثلاثة قرارات مهمة، وهي مستخرجة من التعريف أعلاه لاستهداف التضخم.

– ما هو معيار التضخم الذي سيتم استخدامه، مؤشر أسعار المستهلكين مثلا.

– ما هو المعدل المستهدف للتضخم كنسبة مئوية رقمية.

–ما هي الفترة الزمنية المحددة لاستهداف التضخم.

وتلك القرارات يجب أن توفّر نوعين من الشروط لاستهداف التضخم:

1 . الشروط الأولية لاستهداف التضخم: [1] تتمثل في مجموعة المعايير الأساسية الواجب توافرها في الدولة لسياسة استهداف التضخم، لتحقيق فاعلية هدفها عند التطبيق ميدانيا أي تشير هذه الشروط إلى فاعلية السياسة النقدية المتمثلة في ثلاثة معايير التالية:

أ . استقلالية البنك المركزي: أن يتمتع البنك المركزي باستقلالية كاملة بإعطاء قدر أكبر للسياسة النقدية بتوجيه الأدوات حتى تحقق أهدافها بشكل فعّال ومع تقييد تمويل عجز في موازنات الحكومة.

ب . امتلاك استهداف وحيد: هو توفر واحد ووحيد لاستهداف ويتم الإعلان عنه من قبل الحكومة أو بشكل مشترك مع البنك المركزي وذلك مستهدف حرصا على تحقيق هدف تثبيت معدل محدد لفترة زمنية محددة لإدارة السياسة النقدية قبل أي هدف آخر.

ج . استقرار أدوات السياسة النقدية مع معدل التضخم: أي وجود علاقة مستقرة فيما بينهم حتى تكون السلطة النقدية قادرة على التأثير بأدواتها المتاحة بفاعلية في حالة انحراف المعدل عن قيمته وتصحيحه في الوقت المناسب وهذا يتطلب وجود أسواق مالية متطورة لاستخدام أنجع لتلك الأدوات النقدية.

2 ـ الشروط العامة لاستهداف التضخم: تتمثل هذه الشروط في مجموعة المعايير أو الخصائص الخمسة الواجب توافرها في الدولة لسياسة استهداف التضخم لتحقيق فاعليتها، وهذه الشروط العامة الخمسة متماسكة فيما بينها دون إهمال أحد الشروط وتدل على مدى وجود استهداف التضخم في البلد من عدمه وهي [2]:

أ . الإعلان العام لاستهداف عن رقم لمعدل التضخم في الأجل المتوسط وتلتزم السلطة النقدية التزاما صريحا بتحقيق معدل تضخم محدد، بوضوح كهدف أساسي في إطار فترة زمنية محددة، ونشر المعلومات الخاصة بتحديد معدل التضخم الرقمي أو المدى المستهدف والفترة الزمنية التي يتعين التوصل فيها إلى هذه المعدلات.

ب . التزام مؤسساتي أو التعهد بتحقيق السياسة النقدية على هدفها الأساسي في المدى الطويل المتمثل في استقرار الأسعار.

[1]– بركان زهية، مرجع سابق، ص 67.

[2]– بلعزوز بن علي، طيبة عبد العزيز، مرجع سابق، ص 43.

ج . إستراتيجية المعلومات الشاملة والمتغيرات المستقبلية للتحكم في معدل التضخم واستعمالها في اتخاذ قرارات السياسة النقدية. وكما يجب على البنك المركزي توفره على آليات فنية متطورة للتنبؤ بمعدل التضخم.

د . زيادة الشفافية والمصداقية حول إستراتيجية السياسة النقدية وذلك لتوضيح خطط وأهداف السياسة النقدية أما كانت على مستوى الأسواق والمؤسسات أو على مستوى الجمهور للاتصال والإعلام الرأي العام وبذلك بوجود لجان رسمية لدى البنوك المركزية تقوم بنشر القرارات بهدف تعزيز آليات جمع المعلومات واتخاذ القرار على أسس من التقييم النوعي.

هـ . إخضاع البنك المركزي للمساءلة أكثر في إنجاز هدف التضخم كهدف أساسي للسياسة النقدية في المدى الطويل.

وبصفة عامة، تقوم سياسة استهداف التضخم على مجموعة من الشروط العامة والأساسية لوضع أرقام مستهدفة للتضخم، أولا تحديد أهداف التضخم وتوقعه وذلك مستخدمة التوقعات المستقبلية الميدانية المتعلقة بالتضخم فإذا كان المتوقع أعلى من الرقم المستهدف فلابد إتباع سياسة نقدية تقشفية، أما إذا كان التضخم المتوقع أقل من الرقم المستهدف فيستحب إتباع سياسة نقدية توسعية، وبعد هذه الخطوات، يقوم البنك المركزي بتطبيق أرقام مستهدفة للتضخم وبتوجيه جميع أدوات السياسة النقدية مباشرة نحو التضخم لجعل المستوى الذي يتوقعه من التضخم يعرف متماشيا مع الهدف.

تعرف الأهداف النهائية للسياسة النقدية بأنها تلك المؤشرات التي يسعى بلد ما إلى تحقيقها في إطار الأهداف الاقتصادية الكلية[1]، فتشرع إستراتيجية السياسة النقدية بتحديد الأدوات النقدية لاستخدامها للتأثير على الأهداف الأولية ثم التأثير على الأهداف الوسيطية – هي تلك المتغيرات النقدية التي من المفروض أن يسمح ضبطها وإدارتها وتنظيمها – لبلوغ الأهداف النهائية التي ترسمها ضمن الأهداف الاقتصادية العامة[2].

ولنجاح سياسة استهداف التضخم، يتطلب مجموعة من العوامل، والشروط العامة المذكورة أعلاه المتمثلة في الذاتية أو المؤسسية المتعلقة بهياكل هذه البنوك وتطورها ونوعية مواردها البشرية وأبرزها استقلالية البنك المركزي ومصداقية سياساتها النقدية وإجراءاتها، وتوفر قدر كبير من الشفافية في عمل هذه البنوك[3].

وفي هذا الإطار لقيام سياسة استهداف التضخم يكون صعب تحقيقه وتوافر كل هذه الشروط في الدول النامية وهذا راجع لعدة المشاكل التي تعاني منها هذه الدول، كارتفاع معدلات التضخم مما يؤدي إلى عدم تحقيق المعدلات المستهدفة للتضخم، مما ينتج اختلالات مالية لجعل تبعية الجهاز المصرفي لظروف موازنة العامة للدولة، عدم فعالية الأدوات النقدية غير المباشرة، سلبية معدلات الفائدة، عدم استقرار أسعار الصرف، التزام السياسة النقدية عند تطبيق سياسة استهداف معدل التضخم بتحقيق ذلك المعدل دون الالتزام

[1] – حشاد نبيل، استقلالية البنوك المركزية بين التأييد والمعارضة، اتحاد المصارف العربية بيروت 1994، ص 50.

[2] – ملاك وسام، النقود والسياسة النقدية الداخلية، دار المنهل اللبناني، بيروت 2000، ص 193.

[3] – بركان زهية، مرجع سابق، ص 69 . 70.

بتحقيق أهداف أخرى، ضيق السوق المالي، نقص نشر المعلومات اللازمة لعملية استهداف معدل التضخم وبالتالي نقص الشفافية والصراحة في اتخاذ القرارات.

عادة يكون تحديد معدلات التضخم المستهدفة في البلدان الصناعية بأرقام أحادية منخفضة جدا غير صفر، لأن ذلك لا يسمح بأسعار الفائدة الحقيقية أن تنخفض بما يكفي تنشيط الطلب الإجمالي[1]. فتكون السياسة النقدية مهيأة لمحاربة مخلفات الكساد بصورة أفضل، وكما بينت الدراسة أن الدول التي تستهدف معدلات التضخم كانت أقل تضررا من الدول التي لا تستهدف معدلات التضخم سواء من حيث معدلات التضخم أو الانخفاض في معدلات النمو وأوصت الدراسة بـ: [2]

– إمكانية رفع المعدل المستهدف للتضخم حتى يتسنى لسعر الفائدة أن ينخفض أوقات الركود.

– ضرورة تحقيق الاستقرار في أسعار الصرف.

ثانيا: تطبيق سياسة استهداف التضخم في الجزائر

يعتبر هدف استقرار الأسعار كأحد أهداف السياسة الاقتصادية الكلية في الجزائر، وكهدف أساسي خاص بالسياسة النقدية، لأن التحديد الدقيق النهائي للسياسة النقدية المتمثل في الحد من التضخم ليعطي فاعلية أكبر لهذه السياسة، قامت السلطات بمعالجته ولاقت نجاحا كبيرا رغم تعدد أسباب التضخم كما ذكرناه، أسباب مؤسساتية، هيكلية ونقدية مما دفعها إلى تبني أسلوب حديث لإدارة السياسة النقدية. منذ ظهوره أصبح يشكل مشكلة اقتصادية عويصة وخطرا حقيقيا على النشاط الاقتصادي وزادت مخلفاته أكثر خاصة في التسعينات، وأصبح من بين الأولويات الأساسية لمكافحة هذه الظاهرة وباعتبار أن الأسعار متغيرا أساسيا في الاقتصاد وأن لا تكون أي متغيرات مستهدفة مع النظر إلى هدف التضخم المنخفض في المدى الطويل هو الهدف الوحيد للسياسة النقدية[3].

لقد كانت معدلات التضخم بمؤشر أسعار المستهلك مرتفعة جدا، وبدأت تعرف انخفاضا ابتداء من عام 1994 إلى غاية 2001 وذلك على ضوء برامج الإصلاح الاقتصادي، وأدى ذلك إلى تطبيق سياسة نقدية انكماشية، مما نتج عنه تحرير الأسعار، رفع أسعار الفائدة والحد من نمو الكتلة النقدية وتقليص من الإصدار النقدي، وبالتالي التخلي عن تمويل عجز ميزانية الدولة.

---

[1]– PARGUEZ Alain , l'inflation zéro , un état idéal ou objectif, économies et sociétés , séries monnaie et production N° 8 novembre , décembre 1991, p، 61.

[2]– بن الدين محمد أمين، دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، حالة الجزائر (1990 . 2009) رسالة ماجستير كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر 2009 ،2010 ص 117.

[3]– طيبة عبد العزيز، سياسة استهداف التضخم كأسلوب حديث للسياسة النقدية، رسالة ماجيستير، جامعة الشلف 2004 . 2005 ص 110.

أما الفترة 2002 – 2010 سجلت معدلات التضخم العودة إلى الارتفاع فاستمر المستوى العام للأسعار في الارتفاع وذلك بسبب ارتفاع أسعار النفط والارتفاع الكبير في زيادة أسعار المواد الغذائية. ومنه سوف نحلل سياسة استهداف التضخم من خلال ثلاثة فترات وذلك بإتباع:

1 . سياسة نقدية خلال الفترة 1990 –1994

مباشرة بدخول الجزائر في مرحلة الإصلاحات الاقتصادية المدعم ببرامج التثبيت الاقتصادي صاحبه تحرير الأسعار ورفع الدعم على السلع والمنتجات الوطنية، مما أدى إلى ارتفاع مؤشر أسعار الاستهلاك، وكانت تهدف السلطات آنذاك إلى مراقبة توسع الكتلة النقدية بالحد من التدفق النقدي، التي عرفتها التطورات النقدية من إصدار النقود تحت غاية تغطية عجوزات الدولة وتمويل المؤسسات العمومية لإعادة هيكلتها. وفي حينه رد الاعتبار لدور البنك المركزي في تسيير النقد والقرض بإدارة فعالة للسياسة النقدية من حيث الأهداف أو الاستهداف الوسيطي أو أدوات تدخل البنك المركزي بغية تصحيح الوضع النقدي والمالي على مستوى الاقتصاد، وذلك بموجب القانون رقم 90 – 10 [1] وكما بدأ يظهر عمل السياسة النقدية في مجال النقد والقرض والصرف في توفير أفضل الشروط لنمو منتظم للاقتصاد الوطني والحفاظ عليها بإنماء جميع الطاقات الإنتاجية الوطنية، مع السهر على الاستقرار الداخلي والخارجي للنقد، حيث نتحصل على عدة أهداف وهي:

أ . الأهداف النهائية للسياسة النقدية التي شملت كهدف أولي تحقيق معدل نمو اقتصادي منتظم، ثم تحقيق التشغيل الكامل عن طريق الاستخدام لجميع الطاقات الوطنية وإنمائها، أما الهدف الثاني هو تحقيق استقرار الأسعار والحفاظ على استقرار العملة خارجيا.

ب . الاستهدافات الوسيطية للسياسة النقدية[2] والمتمثلة في هدف التوازن الخارجي وبلوغه من خلال تحسين وضعية ميزان المدفوعات ومكوناته من ناحية، والحفاظ على استقرار أسعار الصرف والفائدة من ناحية أخرى.

ج . الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية[3] القائمة على اعتبارات السوق التي سوف نعالجها لاحقا.

نستنتج من هذه المادة تضارب وتعدد الأهداف، بين هدف النمو الاقتصادي بالأجل الطويل والتشغيل مع استقرار الأسعار وهذا الهدف الأخير كان من المفروض أن يكون الهدف الأساسي والوحيد للسياسة النقدية وهو تحقيق الاستقرار في الأسعار خاصة سجلت نسبة التضخم ارتفاعا ابتداء من عام 1990 وانضرت نتائجه على مستوى الاقتصاد، ومادام انعدام الاستقرار في الأسعار خلال نفس الفترة لا يمكن التطرق إلى هدف نمو الاقتصاد. وهذا كان استنتاجا من خلال قراءة المادة ولكن على المستوى الميداني

[1]– المادة رقم 55 منه.

[2]– المادة 44 من قانون النقد والقرض.

[3]– المواد 69 . 93 منه.

لم يأخذ بنك الجزائر بعين الاعتبار سوى استقرار الأسعار كهدف[1] عن طريق التخفيف من الضغوط التضخمية والتقليل من الإصدار ورفع معدل إعادة الخصم من 7 %إلى10.5 % في عام 1990، إلا أن هذه الأداة وحدها غير كافية للحد من هذا الضغط وقلة معاملات السوق النقدية.

2 . سياسة نقدية تقييدية خلال الفترة 1994 – 2000

من خلال النتائج السيئة للفترة أعلاه استكملت بهذه الفترة لتصحيح الانحرافات في افريل 1994، فاتخذ بنك الجزائر سياسة تقشفية صارمة في المجال النقدي والمالي، والتي تبنت فيها الدولة برنامج للإصلاح الاقتصادي مستهدفة بذلك هدف استقرار الأسعار بتخفيض معدل التضخم لحد نمو الكتلة النقدية إلى حدود 14خلال مدة البرنامج للفترة1994 –1998 فانشغلت أكثر بسياسة الأسعار كهدف أساسي لها وذلك تحقيقا لاستقرار الأسعار أكثر من الأهداف الأخرى .

أما معدل النمو الاقتصادي وهدف التشغيل فقد تمّ بتخفيض التوسع النقدي للكتلة النقديةM_2 من % 21في عام 1993 إلى 14% في عام1994 و% 10.5في عام 1995 وهي أدنى نسبة عرفتها خلال هذه الفترة، ولكن عرف معدل نمو الكتلة النقدية في عام 1998 فبلغ47.2 % وهو أعلى معدل، ثم انخفض مرة أخرى بـ 13.2% في عام2000 فسجل تباطؤ معدل نمو العرض النقدي خلال هذه الفترة والحد من الطلب على النقود من طرف الأعوان الاقتصاديين، مما أدى فعلا إلى تخفيض معدل التضخم في النهاية ووصل إلى نسبة0.34 % لعام 2000 يدل على التوجه الجديد الذي استطاعت السياسة النقدية الوصول إليه وتحقيق نتائج مرضية وذلك باستخدام آلياتها النقدية ودعم بتخفيض معدل سيولة الاقتصاد إلى 9 نقاط في عام 1996 .

3 . سياسة نقدية توسعية خلال الفترة 2001–2010

ومع بداية عام 2001، برز النقد الأساسي (المجاميع النقدية والقرضية) كهدف وسيط للسياسة النقدية[2] وعند حدوث الفضائح على بنك الخليفة داخل التراب الوطني لعام 2003، جاء الأمر رقم 11–03 ليؤكد على تشديد المحافظة على استقرار الأسعار من خلال تقرير بنك الجزائر، واستبدال المادة 55 السابقة بالمادة 35 من هذا الأمر والتي تنص على أن مهمة البنك المركزي في مجال النقد والقرض والصرف هي توفير أفضل الشروط لنمو سريع للاقتصاد الوطني مع السهر على الاستقرار الداخلي والخارجي للنقد، ونلاحظ وجود تغييرين اثنين بين المادتين هما[3]

–النمو السريع للاقتصاد حل محل النمو المنتظم؛

–إقصاء هدف التشغيل الكامل أي هدف إنماء جميع الطاقات الإنتاجية الوطنية في الأجل الطويل؛

---

[1]– لكصاصي محمد، مرجع سابق، ص 12.

[2]– نفس المرجع، ص 12.

[3]–ILMANE Mohamed Chérif , réflexion critique sur la politique monétaire en Algérie، objectifs , instruments et résultats (2000 – 2004) cahiers du cread n° 75 année 2006 ,P، 4.

وهذا التغيّر تزامن مع فترة الانكماش التي عاشتها الجزائر، بالإضافة لبرنامج الإنعاش الاقتصادي الذي ينظر لمعدل نمو الاقتصاد في الأجل القصير من حيث الكم وليس النوع في المدى الطويل، إذ أصبح هدف الرفع من معدلات النمو والتشغيل من الأهداف الأساسية للسياسة الاقتصادية الكلية.

ولكن بقي الهدف الأساسي والوحيد للسياسة النقدية من خلال تقرير بنك الجزائر هو الحفاظ على الاستقرار النقدي من خلال استقرار الأسعار وذلك عن طريق الحد من زيادة في مؤشر الأسعار الاستهلاكية.[1]

منذ إصدار هذا الأمر[2]، أصبح مجلس النقد والقرض يستهدف الأهداف النهائية والأهداف الوسيطة، حيث تمثلت الأهداف النهائية في تحديد نسب رقمية للتضخم كهدف، بحيث قدرت نسبة أقل 3%وهذا معناه منذ 2003 أصبح بنك الجزائر يتبع مقاربة القواعد العالمية بدلا من مقاربة التقدير العشوائي ونتيجة لصعوبة تحقيق الهدف الرقمي[3].

أما الأهداف الوسيطية المتمثلة في المجاميع النقدية والقرضية. وكما حدد مجلس النقد والقرض الهدف النهائي للسياسة النقدية لعام 2004[4] يستهدف ضبط التضخم عند معدل 3 % في المدى المتوسط والأهداف الوسيطية لنمو معدل الكتلة النقدية M_2 بين 14% و% 15والقروض للاقتصاد بين 16.5% و 17.5%

وفي عام2005 استهدف معدل التضخم عند مستوى% 3 على المدى المتوسط وبنمو معدل الكتلة النقدية بين 15.8 %و16.5 % وخفض نمو القروض الاقتصادية بين حدود 13 %و14.5% [5]

كانت هذه الأهداف النقدية الكمية خاضعة أساسا لأسعار برميل البترول ومحصلات ميزانية الدولة وبدون أخذ اعتبارات التسديدات المسبقة للديون الخارجية، كما استهدف معدل التضخم عند سقف قدره 3 % في المدى المتوسط في عام2006 وبنمو معدل النقودM_2 بين 14.8 و15.5 ومعدل نمو القروض للاقتصاد تتراوح بين 11.7 % و12.5 % .

وابتداء من عام2007 ، استهدف التضخم بنسبة متراوحة بين 3 % و% 4معدل التضخم في المتوسط وذلك لتفادي خطر التضخم المستورد والنمو المستمر لكمية النقود. وتمثلت نسب الأهداف الوسيطية للمجاميع النقدية والقرضية لكل من نمو الكتلة النقدية حدد بين 27 % و27.5 % وبنمو معدل القروض للاقتصاد يتراوح بين 15 و. 16. رغم ارتفاع مخاطر التضخم في عام 2008، قد تم بنك الجزائر تبني

---

[1]– Banque d'Algérie , évolution , économique et monétaire en Algérie rapport annuel 2003, p، 115.

[2]– المادة 62 من الأمرية 03 . 11 المؤرخ في 26 . 08 . 2003، المعدل لقانون النقد والقرض رقم 90 . 10.

[3]– صالح مفتاح، النقود والسياسة النقدية، مع الاشارة لحالة الجزائر في الفترة (1990 . 2009)أطروحة دكتوراه دولة جامعة الجزائر، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2003، ص 151.

[4]– Banque d'Algérie , ibid juillet 2005 p 148.

[5]– Banque d'Algérie , ibid 16 avril 2006 ,pp 160 – 161.

إستراتيجية استهداف التضخم بمعدل % 4.4رغم أثر التضخم المستورد[1].

واستمر ارتفاع معدل التضخم في عام 2009 بسبب ارتفاع المواد الأساسية المستوردة وخاصة في ظل الأزمة العالمية لعام 2009 من جهة، وارتفاع زيادة الأجور من جهة الأخرى، حتى جاء الأمر رقم 10-04 يعلن ليؤكد على أن الهدف النهائي للسياسة النقدية مستهدفة التضخم للحفاظ على استقرار الأسعار وهذا التوجه الجديد كهدف صريح وسريع نحو السيطرة على التضخم.

وقد تمّ تحديد نسبة التضخم المستهدف بـ4 % كهدف نهائي، أما الأهداف الوسيطة لنمو الكتلة النقدية تتراوح ما بين 13 %و% 14 ومعدل نمو القروض للاقتصاد ما بين16.5 % و17.5 % لعام.2011[2]

ثالثا: استنتاجات وصعوبات استهداف التضخم:

ما يمكن استنتاجه حول مكافحة التضخم في الجزائر، أنه سجل نجاحا هاما لتحقيق الهدف النهائي للسياسة النقدية خلال الفترة1997-2010 بالتقريب، الذي يعتبر فعالا، وما يزيد في فعاليتها إذ تجسد في تراجع معدلات التضخم بصفة واضحة وبرقم أحادي وحتى وصل إلى أقل عدد 1 % .

إلا أن هذا الهدف يعتبر الوحيد الذي حققته السياسة النقدية على حساب الأهداف الأخرى، وبالتالي أن فعالية السياسة النقدية تتقلص كلما تعدت إلى تحقيق أهداف أخرى غير هدف التحكّم في التضخم وهذا خاصة إذا كانت تمرّ بمرحلة انتقالية[3]. فلا يعد التحكم في الأسباب النقدية المنشئة للتضخم كافيا لتحقيق استقرار دائم في الأسعار، بل يتطلب إصلاحات هيكلية في مستوى العرض الكلي بتبرير أن أي توسيع نقدي مقبول مادام أنه يؤدي إلى خلق سلع وخدمات[4]

عند تحديد استهداف التضخم، يتلقى مجلس النقد والمجلس عدة عراقيل وصعوبات في تحقيق هدف السياسة النقدية ويمكن إرجاعها إلى شروط الأولوية والعامة – المذكورة سابقا – وذلك لسبب طبيعة الاقتصاد الوطني المتشابه مع طبيعة اقتصاديات الدول النامية عموما وصعوبة تنسيق أهداف السياسة النقدية مع أهداف أخرى للسياسة الاقتصادية. وبالإضافة إلى المشكل الصعب هو تحقيق استهداف هدف السياسة النقدية مازال مرتبط بالعوامل الخارجية وليس بعوامل الإنتاج التي تعكس على معدلات التضخم لتؤثر مباشرة على تطور الاقتصاد الوطني.

رابعا: مؤشر قياس التضخم:

يستعمل مؤشر معامل الاستقرار النقدي لقياس ومعرفة تطور معدل التضخم، وينطلق هذا المعامل من النظرية الكمية للنقود، التي ترى أن الزيادة في كمية النقود التي لا تقابلها زيادة في الناتج المحلي الخام الحقيقي تكون مستعدة لظهور التضخم نتيجة الاختلال بين الإنفاق النقدي والتدفق الحقيقي للسلع والخدمات.

---

[1]– تقرير بنك الجزائر، 2009، ص 197.

[2]– Banque d'Algérie , ibid, rapport 2011 p132.

[3]– بلعزوز بن علي، طيبة عبد العزيز، مرجع سابق، ص 40.

[4]– طيبة عبد العزيز، مرجع سابق، ص 175.

حسب المادة 35 من الأمر رقم 03 . 11 والمتعلق بالنقد والقرض، حدد هدف السياسة النقدية الحفاظ على الاستقرار النقدي من خلال استقرار الأسعار، باعتبارها زيادة تدريجية محدد لمؤشر الأسعار الاستهلاكية ويعرف هذا المؤشر قياس لمعامل الاستقرار النقدي بالمعادلة التالية:

$$B = \left(\frac{\Delta M}{M} - \frac{\Delta Y}{Y}\right)$$

حيث يرمز لـ

B: معامل الاستقرار النقدي

$\frac{\Delta M}{M}$: معدل التغير في الكتلة النقدية M_2

$\frac{\Delta Y}{Y}$: معدل التغير في إجمالي الناتج المحلي الخام الحقيقي (PIB)

ويمكن استنتاج 3 حالات ممكنة لمعدل التضخم:

- حالة B=0 هو تساوي بين معدل التغير في كمية وسائل الدفع مع معدل التغير لإجمالي الناتج المحلي وهذا يعّبر على أن الأسعار مستقرة.
- حالةB موجب أي أكبر هناك زيادة معدل التغيير في الكتلة النقدية عن معدل تغيير إجمالي الناتج الداخلي المحلي، وهذا يدل على أن هناك ضغط تضخمي يدفع بالأسعار نحو الارتفاع.
- حالة B سالب أي أقل هناك نقص في معدل التغيّر في وسائل الدفع عن معدل التغيّر في إجمالي الناتج الداخلي، وهذا يعبّر على أن الأسعار تتجه نحو الانخفاض.

وهناك جدول يبيّن معامل الاستقرار النقدي خلال الفترة 2006 – 2001

جدول رقم (4 . 1) معامل الاستقرار النقدي في الفترة 2001 – 2006 نسبة مئوية

السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006
معدل التغير في الناتج المحلي في الحجم	−0.01	0.05	0.12	0.12	0.21	0.10
معدل التغير في الكتلة النقدية في الحجم	0.22	0.17	0.16	0.11	0.11	0.19
معامل الاستقرار النقدي B	0.23	0.13	0.03	0.00	0.09	0.09
معدل التضخم	4.23	1.42	2.53	3.56	1.64	2.53

source: banque d'Algérie, évolution économique et monétaire en Algérie rapport annuel, 2004-2006.

يتضح من الجدول أن [1]:

- عام 2001 سجل ارتفاع في معامل الاستقرار النقدي Bبسبب ارتفاع معدل التضخم لوسائل الدفع للكتلة النقدية الناتج عن فائض الكتلة النقدية التي تغيرت بمعدل 0.22 % في وقت تغير معدل في الناتج الداخلي الخام بـ −0.01 .

[1]– بن عامر نبيل، تشخيص الوضع النقدي في الجزائر وفعالية السياسة النقدية خلال الفترة (2000 . 2006) مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، العدد 20، سنة 2009، ص 10.

- من عام 2002 إلى غاية 2005 عرف معامل الاستقرار النقدي انخفاضا بسبب انخفاض معدل التضخم لوسائل الدفع للكتلة النقدية الناتج عن التطور الايجابي لمعدل التغير في الناتج الداخلي المحلي من 0.05 إلى0.21 وفي نفس الوقت تراجع في معدل تغير الكتلة النقدية من0.17 إلى 0.11
- عام 2006 عرف ارتفاع معامل الاستقرار النقدي Bبمعامل 0.09 بسبب ارتفاع معدل التضخم بمعدل2.53 لوسائل الدفع للكتلة النقدية الناتج عن فائض الكتلة النقدية التي تغيرت بـ% 0.19 ويقابله نقص في تغير معدل الناتج المحلي بـ.%0.10

المبحث الثاني: السياسة النقدية وهدف الاستقرار المالي والاقتصادي

بدأ الاهتمام بالسياسة النقدية عند ظهور عدة صدمات اقتصاديه وأدت إلى عدم الاستقرار الاقتصادي الذي عايشه العالم في القرنين19 و20 وهذه المشكلات الاقتصادية دفعت إلى استعمال مختلف المعطيات النقدية لتدخلها في النشاط الاقتصادي بهدف الوصول إلى تحقيق مجموعة من الأهداف[1].

وبصفة عامة هناك أربعة أهداف أساسية للسياسة الاقتصادية المتمثلة[2] في النمو الاقتصادي، التشغيل، استقرار الأسعار، والتوازن الخارجي. وباعتبار أن السياسة النقدية هي جزء من السياسة الاقتصادية تصبح من اهتمام السياسة النقدية تحقيق الاستقرار الاقتصادي والمالي.

تستخدم السلطة النقدية عدة إجراءات وتدابير أساسية لسيرورة عملها بمساهمة المعطيات النقدية كأداة للتأثير في النشاط الاقتصادي وتهدف من وراءه تحقيق الاستقرار الاقتصادي والمالي على مستوى اقتصاد ما. ومنه يمكن تحديد مفهوم الاستقرار الاقتصادي على أنه: " مجموعة من الإجراءات والسياسات والتوجهات والآليات التي تعمل على تحقيق استقرار مستوى الأسعار أو تحقيق مستوى التشغيل الكامل لموارد الإنتاج، أو استقرار معدلات الفائدة أو استقرار الأسواق المالية، أو استقرار أسواق صرف العملات الأجنبية أو تلك السياسات التي تهدف إلى رفع معدل نمو الاقتصاد الوطني وإعادة توزيع الدخل."[3]

تعتبر السياسة النقدية إحدى السياسات الهامة التي تسعى إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي والمالي في محيط مستقر ضروري لإدارة وتوجيه الاقتصاد بطرق أفضل متخذة مجموعة الإجراءات النقدية والمالية لمحافظة على استقرار الأسعار قدر الإمكان بالنسبة للسلع النهائية وخدمات عناصر الإنتاج، والحفاظ على الاستقرار النسبي لسعر صرف العملة الوطنية وكذا إحداث تأثير في أسعار الفائدة المحلية وهذا سوف يساهم على زيادة تعبئة المدخرات المحلية لتصبح موردا ماليا للجهاز المصرفي والمالي وبوجود سوق مالي ونقدي متطور مع استخدام أدوات نقدية ومالية حديثة.

تعتبر أهداف السياسة النقدية مرنة في زمن محدد لارتباطها بالوضع الاقتصادي الساري مفعوله في مكان ما والذي تقرره السلطات، فتقوم بتعزيزه وإعطائه الأولوية كهدف أساسي تريد تحقيقه عن الأهداف الأخرى بغية الوصول إلى الرفاهية العامة للبلد. تستخدم السلطة النقدية وبكل وسعها الأدوات الفنية، الكمية، الأدبية للرقابة، ولكن على المستوى الميدان تصبح غير قادرة على تحقيق شمولية أهدافها – كما بيناه سابقا – ولهذا يستوجب دراسة اقتصادية بحتة وذات مصداقية دقيقة لاستهداف نوع من الأهداف المعني بها خلال فترة زمنية معينة، ويتم ذلك بمساعدة السلطات لكل السياسات الاقتصادية وأن توفر كل واحدة على

---

[1]– الدوري زكريا، السمراني يسرى، البنوك المركزية والسياسات النقدية، دار البارودي العلمية للنشر والتوزيع، عمان 2002، ص 185.

[2]–ILMANE Mohamed chérif، de l'autonomie de la banque centrale، avec étude de cas de la banque d'Algérie, revue Algérienne ,op.cit p23.

[3]– ونيس فرج عبد العال، مفهوم التوازن والاستقرار الاقتصادي. المجلة العلمية لبحوث والدراسات التجارية، العدد الثالث والرابع , بدون مكان، 2001، ص 73.

مجمل المعلومات المناسبة على مختلف مستويات القطاعات الإنتاجية والخدمية عند تصميم السياسة النقدية.

بدأ يظهر عمل السياسة النقدية في الجزائر بعد صدور قانون النقد والقرض لعام 1990 لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والمالي، وتظهر فعاليتها من خلال إمكانيتها على تحقيق أهدافها ومدى قدرتها على التحكم والمحافظة على استقرارهم لها في ظل استرجاع الاستقرار في التوازنات الاقتصادية الكلية من خلال تخفيض معدلات التضخم وبلوغ نمو اقتصادي كفيل بتقليص معدل البطالة، وبصفة عامة تحقيق الاستقرار للتوازن الداخلي والخارجي.

نستنتج أن السياسة النقدية في الجزائر اعتنت كثيرا بأهدافها ومعالجتهم تحت هدف استرجاع الاستقرار الاقتصادي والمالي ولم تتمكن من تحقيق أهدافها سوى المحافظة على استقرار الأسعار عن طريق الضبط في معدلات التضخم خلال الفترة 1997 – 2010

المطلب الأول: أهمية السياسة النقدية في تحقيق الأهداف الاقتصادية

بعدما تعرضنا في الفصل الثاني إلى أهمية السياسة المالية في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية من خلال الإطار النظري للسياسة الاقتصادية أولا ثم عالجنا الشق الأول التابع للسياسة الاقتصادية, فجاء دور الشق الثاني لها والمتمثلة في السياسة النقدية, وتمثل هذه الأخيرة ضرورية من السياسات الاقتصادية وخاصة في حالة الاختلال الاقتصادي وإيجاد الحلول المناسبة لاسترجاع التوازنات بشكل يساعد على تحقيق الأهداف الاقتصادية المبرمجة, ولهذا أصبحت جزءا لا يتجزأ من السياسة الاقتصادية للدولة [1].

أولا: مفهوم السياسة النقدية

يقصد بالسياسة النقدية حسب George Pariente أنها " مجموعة من التدابير المتخذة من قبل السلطات النقدية قصد إحداث أثر على الاقتصاد ومن أجل ضمان استقرار أسعار الصرف"[2]. أو أنها " مجموعة الإجراءات والتدابير التي تتخذها السلطات النقدية في سبيل التحكم بالعرض النقدي للتأثير على المتغيرات الاقتصادية الكلية " الإنتاج, الاستهلاك, الاستثمار, الدخل, السعار والعمالة...الخ"[3] وذلك للوصول إلى الأهداف العامة للسياسة الاقتصادية نستنتج من التعريف السابق ما يلي:

- تظم السلطة النقدية مجموعة الإجراءات والتدابير التي تقوم بهم.
- تستخدم السياسة النقدية المعطيات النقدية كأداة للتأثير في النشاط الاقتصادي وذلك محققا أهدافها.

[1]– صالح مفتاح , النقود والسياسة النقدية, مع الإشارة إلى حالة الجزائر في الفترة 1990 – 2000 , أطروحة دكتوراه دولة غير منشورة, جامعة الجزائر, كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير, جامعة الجزائر 2003، ص 90.

[2]– قدي عبد المجيد، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، مرجع سابق، ص 53.

[3]– إلياس نجمة، دراسة في الوضع النقدي الراهن، مجلة جامعة دمشق، العدد 4 – 1985، ص 19.

- تمثل السياسة النقدية برنامج عمل تتبعه السلطة النقدية عن طريق مجموعة الإجراءات والتدابير التي تقوم بها وتكييفها مع الأهداف المسطرة.

ثانيا: آلية عمل السياسة النقدية

تتمثل أهمية السياسة النقدية في القرارات المتخذة من قبل البنك المركزي بشكل رئيسي على إدارة النقود والتحكم فيه حتى تتمكن من مراقبة مستوى حجم الكتلة النقدية المتداولة في الاقتصاد لكي يكون قريبا من مستوى العرض النقدي' ومن أجل ذلك يقوم هذا البنك باستخدام مجموعة من الأدوات النقدية ليتحكم في كمية النقود المتداولة, من خلال التأثير على احتياطات البنوك التجارية' وكل هذا من أجل تحقيق أهداف السياسة النقدية الاقتصادية. ولهذا يستطيع البنك المركزي تحقيق أهدافه من خلال زيادة أو خفض من الكتلة النقدية بالتنسيق مع الأدوات, وذلك حسب ما يتطلبه الوضع النقدي والاقتصادي أما معالجة فجوة انكماشية أو معالجة فجوة تضخمية.

1 . معالجة الفجوة الانكماشية

تحدث الفجوة الانكماشية إذ كان الاقتصاد الوطني يعاني من انخفاض الطلب الكلي من النقود عن العرض الكلي من السلع والخدمات في مرحلة التشغيل الكامل أي تفشي البطالة ومعالجة هذه الفجوة يتحقق بسياسة نقدية توسعية الهدف منها تنشيط الطلب الكلي بإحدى الطرق التالية:

✓ قيام البنك المركزي بتشجيع البنوك التجارية في توسيع منح القروض إلى المستثمرين بهدف زيادة حجم الإنفاق الاستثماري والاستهلاكي وذلك باستعمال احدي الأدوات للسياسة النقدية كخفض أسعار الفائدة ومعدل إعادة الخصم.

✓ رفع قيمة القروض الممنوحة للدولة بغية زيادة حجم الطلب الكلي أي الإنفاق الاستثماري والاستهلاكي.

2 . معالجة الفجوة التضخمية

تظهر الفجوة التضخمية عندما يكون الطلب الكلي من النقود أكبر من العرض الكلي من السلع والخدمات في مرحلة التشغيل الكامل, ولمحاربة حدة الضغوط التضخمية وإعادة التوازن بين العرض الكلي والطلب الكلي, تتدخل السياسة النقدية ببعض الإجراءات التالية:

أ . تقليص كمية النقود المتداولة وحجم وسائل الدفع (السيولة) المستعملة من قبل البنوك التجارية تمنحه إلى المستثمرين وذلك تحت رقابة البنك المركزي من خلال تطبيق أدوات السياسة النقدية الملائمة كارتفاع أسعار الفائدة ومعدل إعادة الخصم , مما يؤدي إلى خفض الطلب الكلي لتقليل من الإنفاق الاستثماري والإنفاق الاستهلاكي.

ب . تقليص النظام المصرفي منح القروض إلى الحكومة لغرض تخفيض حجم السيولة المحلية أي الكتلة النقدية مما يؤدي إلى تخفيض حجم الطلب الكلي للإنفاق الاستثماري والاستهلاك وفي الأخير تدل هذه التدابير المتخذة من قبل البنك المركزي ما هي سوى لتنشيط وتخفيض حالة الاقتصاد وبالتالي يسمح بتغيير

حجم الطلب الكلي للإنفاق الكلي بما يتناسب والعرض الكلي ومن تم تغيير حجم الإنتاج والتشغيل والدخل الوطني.

لهذا تظهر أهمية السياسة النقدية خصوصا في فترات الأزمات وعدم الاستقرار الاقتصادي باعتبارها تتأثر كثيرا بالمشاكل والأحداث الاقتصادية الجارية، ولا تظهر أهميتها إلا بالتنسيق بين أهدافها وبين وسائلها النقدية المطبقة حسب الظروف الاقتصادية الملائمة لكل طرف.

المطلب الثاني: استقلالية السلطة النقدية

لقي موضوع استقلالية البنوك المركزية جدلا ملحوظا وواسعا واعتمد لأكثر من 200 سنة، واتجهت البنوك المركزية في عدد من الدول الصناعية إلى تعديل أهداف سياساتها النقدية وتحسين الآليات التي تستخدمها لتنفيذ هذه السياسات.

أولا: أهمية استقلالية السلطة النقدية

تعتبر استقلالية البنوك المركزية إحدى المسائل الخاصة بها، فالسياسة النقدية هي التي تساعدها على إبقاء معدلات التضخم عند أدنى مستوى في المدى المتوسط والطويل، مما يزيد في تدعيم استقلالية البنوك المركزية بفعالية أكبر لتحقيق تلك الأهداف بكل شفافية وإفصاح. ولبلوغ هذه الأهداف لابد من إعطاء استقلالية كاملة للبنك المركزي في إدارة السياسة النقدية.

وفي هذا السياق، يمكن إعطاء مفهوم لاستقلالية البنوك المركزية المتمثلة في عزل السياسة النقدية عن الضغط السياسي المستمر[1]، أي ضمان عدم وجود أي تدخل أو ضغط من قبل السلطة السياسية وذلك حتى تستطيع قيام بمهمتها كسلطة نقدية مسئولة عن تصميم وتنفيذ السياسة النقدية باستخدام أنسب الأدوات ليحافظ على فعالية السياسة النقدية أو أنها متمثلة في إدارة السياسة النقدية بعيدا عن تدخل السلطة التنفيذية، بحيث أكدت الدراسات Bade و Parkinأن كلما ارتفعت درجة الاستقلالية، كلما كان معدل التضخم منخفضا لتحقيق أهداف السياسة النقدية، وتعمل استقلالية البنك المركزي على ضمان مصداقية السياسة النقدية من حيث الاستقلالية في المحافظة على استقرار عملها ومهامها عن السلطة السياسية لتحقيق هدفها في استقرار الأسعار والمحافظة على تخفيض معدل التضخم وبإمكانها نشر وتوفير المعلومات النقدية والمالية للجمهور بمنطق ضرورة الشفافية[2].

تتجسد الاستقلالية خاصة في معرفة إصدار القرارات النقدية مع المحافظة على أهداف السياسة الاقتصادية العامة للدولة، بمعنى أن يكون عمل متناسق ومتكامل بين كل من البنك المركزي والحكومة بهدف خفض العجز في ميزانيتها بالاعتماد على تمويل العجز من المصادر الحقيقية، ومنه تخفيض من

[1]– عوض الله زينب ومحمد الفولي، أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي، منشورات الحلبي الحقوقية، القاهرة، 2003، ص 284 .

[2]– قدي عبد المجيد، مرجع سابق، ص 93.

حدة الضغوط التضخمية وتحقيق استقرار الأسعار وهو ما ينصح به صندوق النقد الدولي، ومن ثمّ نلاحظ عدم وجود تغيير جوهري فعلي لاستقلالية البنك المركزي، ولكن حدث التغّير في أدوات رقابة السياسة النقدية نتيجة لتغّير التوجهات الحكومية فقط[1] .لا وجود لاستقلالية البنك المركزي بصفة مطلقة عن الحكومة، بما أن بنك الإصدار ما هو إلا مؤسسة ضمن مؤسسات الحكومة، ويعمل في إطار وجود مرونة السياسة النقدية، وهذه المرونة من أحد مزايا السياسة النقدية التي تتميز بفترة انجاز قصيرة، وإذا كان البنك تابع للحكومة، فتصبح فترة الانجاز أطول في تحقيق هدف الاستقرار ويصعب تحقيقها على السياسة النقدية.

الهدف من منح هذه الاستقلالية هو زيادة قدرة البنك المركزي على إدارة السياسة النقدية لتكون أكثر فعالية في تحقيق هدفها الأساسي والمتمثل في المحافظة على استقرار المستوى العام للأسعار[2].

ثانيا: مؤشرات قياس الاستقلالية

يمكن قياس هذه الاستقلالية من خلال [3]

1 .مؤشرات الاستقلالية العضوية: تتعلق بشروط تعيين وعزل محافظ البنك وأعضاء الإدارة وكذا شروط ممارستهم لوظائفهم.

2 . مؤشرات الاستقلالية الوظيفية: يتحدد وفق مسؤوليات، مهام وأهداف البنك المركزي بالإضافة إلى مدى استقلاليتها المالية حتى يزداد تعزيز وتحقق هدفها النهائي.

وهناك مجموعة من المعايير عن طريقها يمكن قياس استقلالية البنوك المركزية ويمكن حصر أهمها في النقاط التالية: [4]

. مدى التزام البنك المركزي بمنح التسهيلات الائتمانية للحكومة وكذا التزامه بشراء أدوات دين الحكومة، فكلما كانت القيود على الإقراض للقطاع العام أشد صرامة، كان البنك المركزي أكثر استقلالية.

. المكانة لهدف المحافظة على استقرار الأسعار وقيمة العملة كهدف أساسي للسياسة النقدية، فكلما كان الهدف الوحيد وأساسي صنفت البنوك أكثر استقلالية.

. مدى خضوع البنك المركزي للمحاسبة والمساءلة، فيعتبر البنك مستقلا إذا لم تتم مساءلته من قبل أي جهة حكومية مع التزاماته بتبرير تصرفاته وسياسته، وما ترتب عليها من نتائج في مواجهة الرأي العام.

. تأثير الحكومة في تعيين محافظ البنك المركزي وأعضاء مجلس إدارته.

. المهام الرسمية للبنك

---

[1]– منصوري زين، مرجع سابق، ص 429.

[2]– شملول حسينة، أثر استقلالية البنك المركزي على فعالية السياسة النقدية، دراسة حالة بنك الجزائر، رسالة ماجستير جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2001، ص 94.

[3]– نفس المرجع، ص 97.

[4]– عياش قويدر وإبراهيم عبد القادر، أثر استقلالية البنك المركزي على أداء سياسة نقدية حقيقية بين النظرية والتطبيق، الملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية والتحولات الاقتصادية، واقع وتحديات، مرجع سابق، ص 58.

. مدى التزام البنك في تمويل عجز الميزانية.

. مدى تمثيل الحكومة في المجالس وما إذا كان التمثيل للحضور والاستماع أو للمشاركة والاعتراض عن اتخاذ القرارات.

وبعدما تطرقنا إلى أهم مفاهيم استقلالية البنوك المركزية بصفة عامة، سوف نعالجه ونسقطه على الواقع الجزائري.

المطلب الثالث: استقلالية بنك الجزائر عن الدولة

تعتبر عملية إصلاح الجهاز المصرفي في الجزائر من بين الأولويات الضرورية لمسايرة نمو الاقتصاد الوطني وإنعاشه باعتباره عامل مالي مهم مرتبط بالدائرة الإنتاجية، الخدمية، الاستثمارية للعملية الاقتصادية، وهذا الإصلاح حتى يتماشى مع التحوّلات الاقتصادية العالمية وما توصيه الهيئات المالية الدولية بضرورة توسيع عملية الإصلاح، يتطلب الأمر إلى تغيير أسلوب التمويل الذي كان يمول عجز ميزانية الدولة بصفة تلقائية المقدم من طرف البنك المركزي وخاصة منذ إلغاء قانون المالية التكميلي لعام1965 محدودية مدة وقيمة قروض البنك المركزي المقدمة للخزينة فأصبحت السياسة النقدية تخضع للسياسة المالية لتمويل الاستثمارات حتى ولو كانت غير منتجة، وقد أحدث هذا الوضع تداخل الصلاحيات بين السياستين، مما تسبب في فقدان دور السياسة النقدية وتهميشها، أي انعدام وجود استقلالية للبنك المركزي آنذاك.

ولكن التحوّل إلى اقتصاد السوق، يستلزم أسلوب التمويل الدراسة الجدوى المالية للاستثمارات والمردودية المحققة للدولة والمؤسسات التابعة لها، وهذا التغيير سمح بإصدار قانون النقد والقرض ليرد الاعتبار والاستقلالية لبنك الجزائر وزاد تأكدا لهذا القانون القيام بتعديلات المتعلقة بالأمرين لعامي2003-2001 وذلك بوضع حدود وضوابط عند لجوء الخزينة العمومية إلى البنك الجزائر بغرض تمويلها، وهذا ساهم انفصال الصلاحيات بين الحكومة والجهاز المصرفي، ومنه استقلالية السياسة النقدية وتحررها من القيود الإدارية وتجنب خطر تمويل عجز الميزانية المسبب للضغط التضخمي حتى يجعل تكامل وتناسق بين المهام والصلاحيات لكل واحدة منها وباعتبار أن السلطة النقدية يتمثل دورها في تحديد قيمة ومدة تمويل عجز الدولة، أي يرتكز دورها خاصة على أداء نقدي يساهم في تحقيق أهداف سياسة النقدية كاستقرار الأسعار كهدف أساسي ونهائي للسياسة الاقتصادية الكلية، أما السياسة التنفيذية تتجسد في تحديد قيمة تمويل عجز الميزانية وتوقيته وكيفية التصرف في حصيلته[1].

ومنه تميّزت استقلالية السلطة من خلال القوانين التالية:

[1]– معيزي قويدر، مرجع سابق، ص 310.

أولا: استقلالية السلطة النقدية عن السلطة السياسية لعام 1990

يمكن أن تظهر لنا استقلالية السلطة من خلال أهم ما جاء به قانون النقد والقرض من حيث المهام والأهداف في إدارة وتوجيه السياسة النقدية التي أعطيت لهذه السلطة[1] بحيث تمّ إرجاع الوظائف التقليدية لبنك الجزائر من جانب إصدار وتنظيم الوحدة النقدية للدينار على التراب الوطني[2]، وكما يمتاز البنك باستقلالية في تنظيم عملياته وهياكله[3] ولهذا يعرف هذا القانون: أن البنك المركزي مؤسسة وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي[4] . وهذه الاستقلالية تتمثل في تعيين نوع من القواعد عند إدارته للسياسة النقدية، وذلك لا يكون متمتع بكل الاستقلالية في عزل السياسة النقدية عن الضغط السياسي من قبل السلطة التنفيذية ومنه منحه حرية تصرف كاملة في وضع وتنفيذ السياسة النقدية[5]:

أما من جانب الاستقلالية في تحديد الأهداف، أن يتمتع البنك بكل حرية لإدارة السياسة النقدية ويتخذ جميع الإجراءات النقدية في إطار القانون وذلك بغية تحقيق هدفه المتمثل في تحقيق الاستقرار النقدي والعمل على إيجاد تكامل بينه وبين السياسة المالية.

ومن جانب تحديد الأدوات[6] تتحقق هذه الاستقلالية عند تمتعه بالحرية في وضع وتنفيذ السياسة النقدية التي يراها مناسبة لتحقيق أهدافه.

وبمجيء قانون النقد والقرض ألغى تعدد المستويات، وأدى إلى إنشاء سلطة نقدية وحيدة ومستقلة أسندت إلى مجلس النقد والقرض، وأصبح هذا المجلس يتمتع بكل الصلاحيات كسلطة نقدية وحيدة، مستقلة ليضمن تنفيذ هذه السياسة وتحقيق الأهداف النقدية، وكما عمل هذا القانون على التمييز بين صلاحيات كل من البنك المركزي كسلطة نقدية وباعتباره بنك البنوك وبنك الحكومة من جهة وبين البنوك التجارية كموزعة القروض للمؤسسات الإنتاجية والخدمية.

وفي هذا السياق، فان استقلالية بنك الجزائر تقتضي أن يتمتع بكل حرية في أخذ القرار، وضع وتنفيذ السياسة النقدية وبفرض الأدوات المناسبة لتحقيق أهدافه، أي تهيئة الظروف الملائمة حتى تتمكن السياسة النقدية من أداء دورها بشكل فعال، والعمل على حسن إدارة التعهدات المالية قضائية أو تشريعية للاطلاع على نشاطه وبإنشاء هيئات تنظيمية ورقابية على النظام البنكي (مجلس النقد والقرض واللجنة المصرفية). أي الفصل بين القطاع النقدي والقطاع الحقيقي عن طريق اتخاذ إجراءات جديدة لعزل بين صلاحيات

---

[1]– حميدات محمود، مدخل للتحليل النقدي الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية 1996، ص 144.

[2]– من المواد 1 إلى 10من القانون 90 . 10.

[3]– من المواد 11 إلى 18 منه.

[4]– المادة 11 منه.

[5]– عوض الله زينب، القولي أسامة محمد، مرجع سابق، ص 283.

[6]– المواد من 91 إلى 93 منه.

وعمليات كل القطاع النقدي عن القطاع الحقيقي في إطار قانون النقد والقرض، وهذا التحديد تمثل من في التسيير، تنويع وسائل الدفع، تعبئة الادخار...الخ

كما حدد العلاقة بين بنك الجزائر والجهاز التنفيذي لإلزام الحكومة استشارة البنك المركزي في كل مشروع متعلق بالأمور المالية والنقدية وأما البنك المركزي يخبر الحكومة بكل الأمور المتعلقة بالاستقرار النقدي والمالي التي تمس المستوى الداخلي أو على المستوى الخارجي للتراب الوطني.

هذا الأسلوب الجديد لهذا القانون، أبعد الخزينة العمومية عن الدائرة التمويلية والحد من الآثار السلبية للمالية العامة على التوازنات النقدية عن طريق تقليص ديون الخزينة اتجاه البنك المركزي والقيام بتسديد الديون المتراكمة السابقة، بحيث حدد مدة 15 سنة لاسترجاع الخزينة لتسبيقاتها اتجاه الجهاز المصرفي ومنه استرجاع دور تمويل الاقتصاد من مهام الجهاز المصرفي وبعد تحديد مبلغ ومدة التسبيقات التي تمنح للخزينة العمومية [1].

كما أدى إلى فصل بين دائرة القرض ودائرة ميزانية الدولة بغرض استعادة البنوك والمؤسسات المالية لوظائفها التقليدية وخاصة تلك المتعلقة بمنح القروض، وكما أصبح توزيع القروض يتركز أساسا على مفهوم الجدوى الاقتصادية للمشاريع.

عرض قانون النقد والقرض لكل الجوانب المالية، النقدية والبنوك، بحيث ارتكز خاصة على استرجاع استقلالية بنك الجزائر اتجاه الحكومة لعملية التمويلية وكيفية منح التسبيقات تحت شروط مسبقة، كما تميّز هذا القانون بإعادة الاعتبار لبنك الجزائر في المجال النقدي القائم على تصميم أهداف السياسة النقدية وتنفيذها مع استخدام تقنيات غير مباشرة في إدارة السياسة النقدية داخل السوق النقدية، لهذا اعتبرت بسنة تحوّل هامة في تاريخ السياسة النقدية في إطار تشريعي تنظيمي لإعادة دور السياسة النقدية ضمن أدوات السياسة الاقتصادية، أي أهم ما جاء به هذا القانون هو استقلالية بنك الجزائر لإدارة السياسة النقدية وتحريك السوق النقدية وتنشيطها وإعطائها مكانتها كوسيلة من وسائل الضبط الاقتصادي .إلا آن بعد 10 سنوات من التطبيق لهذا القانون ظهرت بعض العيوب والنقائص خاصة على مستوى ممارسة الصلاحيات مما تمثلت الاستقلالية بتمتعها النسبي[2]، مما أدى إلى تعديله لبعض المواد لمسايرة الأحداث الاقتصادية وتعزيز استقلالية بنك الجزائر.

ثانيا: استقلالية السلطة النقدية لعام2001

عدّل قانون النقد والقرض بعد تطبيقه لمدة 11 عاما، بموجب أمر رئاسي وفقا للأمر رقم01-01 [*] والذي قام بتعديله من الجانب الإداري في تسيير بنك الجزائر مع ضمان فعاليته في تحقيق أهدافه المخول له قانون، وذلك دون المساس بجوهر القانون ومواده المطبقة وهذا التعديل قصده مواصلة مهام بنك الجزائر

[1]- المواد 78، 79، 80 منه.

[2]-ILMANE Mohamed chérif , transition de l'économie Algérienne vers l'économie du marché B A, P 31.

[*]- الأمر رقم 01-01 المؤرخ في 27 فيفري 2001 المعدل والمتمم للقانون 90-10.

في إطار تحقيق أهدافه المسطرة وذلك بتغيير الجانب الإداري لأن هذه الاستقلالية لم تساهم فعلا خلال السنوات الأولى التي سجلت أزمة اقتصادية ومالية عميقة[1] وهذه تدخل ضمن زيادة تعزيز استقلالية بنك الجزائر، واهم ما جاء به هذا الأمر:

-فصل الاختصاصات بين مجلس إدارة بنك الجزائر ومجلس النقد والقرض، فأصبحت إدارة بنك الجزائر من اختصاص مجلس إدارته أما اختصاص النقد والقرض في كل الشؤون النقدية والعمليات الفنية[2].

-يتكون مجلس الإدارة من المحافظ رئيسا وثلاثة نواب كأعضاء وثلاثة موظفين سامين يعينهم رئيس الجمهورية بناء على قدراتهم وكفاءاتهم في الشؤون الاقتصادية والمالية، كما يتم تعيين ثلاثة مستخلفين ليحلوا محل الموظفين المذكورين عن الاقتضاء آما مجلس النقد والقرض يتكون من أعضاء مجلس إدارة بنك الجزائر مضافا اليه ثلاثة شخصيات يختارون بحكم كفاءاتهم في المسائل الاقتصادية والنقدية.

-يقوم المحافظ باطلاع مجلس الإدارة على جميع الأمور المتعلقة ببنك الجزائر؛

-يرخص مجلس الإدارة لبنك الجزائر القيام بشراء عقارات لتامين حاجاته الخاصة أو بيعها أو استبدالها شرط أن تكون على مستوى الأموال الخاصة فقط، وكما يقوم هذا المجلس بتحديد ميزانية بنك الجزائر وتعديلها عند الضرورة، وتوزيع الإرباح وفقا للشروط المنصوص عليها، ويقوم بتحديد شروط توظيف الأموال الخاصة العائدة لبنك الجزائر وبالإضافة يقرر كل اهتلاك ومؤونة وبالتالي يوافق هذا المجلس على التقرير السنوي الذي يقدمه المحافظ لرئيس الجمهورية باسمه.

-يحدد مجلس النقد والقرض باعتباره سلطة نقدية فانه يحدد أهداف السياسة النقدية ووسائل استخدامها وبالإضافة إلى تنظيم الحركة النقدية، ويوجه ويراقب بكل الوسائل الملائمة توزيع القروض والعمل على حسن تسيير التعهدات المالية اتجاه الخارج وضبط سوق الصرف.

-ألغي الأمر 01-01[3] الذي كان ينص على مدة تعيين المحافظ ونوابه وحالات إقالتهم، وهذا الإجراء قد يكون له تأثير على استقلالية بنك الجزائر وكما ظهر هذا نقص في الاستقلالية عندما أضاف لمجلس النقد والقرض ثلاثة أعضاء خارجيين[4] مما يضع بنك الجزائر في وضع أقلية نسبية.

وفي مثل هذه الظروف لنقص الاستقلالية بنسبة20 % نتج عنها فضائح مالية في ظل الانفتاح الاقتصادي مما جعل هذه الأمرية تتغير بإصدار أمرية جديدة تهدف إلى تمكين ممارسة صلاحية بنك الجزائر وتشديد الرقابة بشكل أفضل وتعزيز التشاور بينه وبين الحكومة في أمور المال لضمان الأمن واسترجاع ثقة الجمهور في النظام المصرفي، وفي نفس الوقت أن يتماشى مع المقاييس العالمية.

---

[1]- ILMANE Mohamed Chérif, de l'autonomie de la banque centrale، avec étude de cas de la banque d'Algérie, revue Algérienne ,op cit p، 22.

[2]- المواد 2، 4، 8 من هذا الأمر.

[3]- المادة 13 من هذا الأمر من أحكام المادة 22 من القانون 90 . 10.

[4]- المادة 10 من هذا الأمر.

–تدعيم التشاور والتنسيق ما بين بنك الجزائر والحكومة في المسائل المالية، وذلك عن طريق إثراء محتوى وشروط التقارير الاقتصادية والمالية، وبالإضافة لتمويل ومساعدة الحكومة عند الضرورة[1] إما داخل أو خارج البلد باعتباره بنك الحكومة[2].

–تعزيز العلاقة بين بنك الجزائر ووزارة المالية بإقامة لجنة مشتركة لتسيير المديونية الخارجية وتحقيق سيولة أفضل في انسياب المعلومات المالية وضمان مالي أفضل للبلد[3].

–تعزيز شروط ومعايير اعتماد البنوك ومسيري البنوك، وذلك لحماية ادخارات الجمهور وتوظيفاتهم.

على الرغم مما جاءت به هذه الأمرية إلى زيادة استقلالية بنك الجزائر فتبقى القيود على هذه الاستقلالية تؤثر على صلاحيات البنك والمتعلقة في الأمور التالية:

- تزيد من حد تقليص درجة استقلالية بنك الجزائر عند تعيين رئيس الجمهورية مراقبين ويكونان خارج إدارة بنك الجزائر ويقومان بحراسة تشمل جميع مصالح بنك الجزائر وجميع العمليات التي يقوم بها كالحراسة على مركزية المخاطر، مركزية المستحقات غير المدفوعة وكذا حراسة وتنظيم السوق النقدية وسيره.

وهذا التعيين يفسر توسيع عدد الأعضاء الخارجيين مما يضع بنك الجزائر في وضع أقلية نسبية من جهة، وتحمل عدد كبير من المهام إلى بنك الجزائر مما يصعب عليه وضع أهداف محددة ومعروفة[4] .

ثالثا: استقلالية السلطة النقدية لعام2003

بقي الضعف ميزة النظام المصرفي للأمور المتعلقة بالمال وآليات الرقابة، مما قلل من دوره واستقلاليته في التحكم الجيد، باعتبار بنك الجزائر المسئول عن السلطة النقدية، مما أدى إلى وقف الفضائح من قبل السلطات وبإتباع الخطوات المتعلقة بوضع نصوص تشريعية وتنظيمية لتأطير هذه الوظيفة [5] وتكييف النظام المصرفي مع المقاييس العالمية، وذلك من خلال أهم الأهداف التي جاء بها الأمر الجديد لعام 2003 [*] المتمثل في حرية ادارة السياسة النقدية الذي يمنح فيه القانون للبنك المركزي الجزائري الصلاحية الكاملة في إدارة السياسة النقدية من خلال المادة[6] التي نصت على أن بنك الجزائر مهمته متعلقة في مجالات النقد والقرض والصرف بإنشاء وتوفير الشروط اللازمة لتنمية سريعة للاقتصاد بحثا عن الاستقرار الداخلي والخارجي للنقد، فهو مكلف بضبط التداول النقدي وضبط سوق الصرف.

---

[1]– منصوري زين، مرجع سابق، 431.

[2]– المادة 36، 37 من هذا الأمر.

[3]– منصوري زين، مرجع سابق، 432.

[4]– بوزعرور عمار، الجدال حول استقلالية البنك المركزي حالة بنك الجزائر، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، العدد 22 المجلد 1 سنة 2010، ص ص 198 . 199.

[5]– Extrait du rapport du CNES sur la réforme du système bancaire et financier ,16 ème session plénière du 20 /11/ 2000.p، 276.

[*]– الأمر 03–11 الصادر بتاريخ 26 اوت 2003 المعدل والمتمتع لقانون النقد والقرض 90–10.

[6]– المادة 23، 62، من الأمر 03 . 11.

ولممارسة هذه صلاحيات لبنك الجزائر أفضل أن يتم:

فصل الصلاحيات بين مجلس الإدارة المكلف بتسيير البنك، وبين مجلس النقد والقرض اتسعت صلاحيته على صعيد السياسة النقدية، القرض، سياسة الصرف والتنظيم، ومنح الاعتماد وتنظيمالإشراف، نظم الدفع، تسيير الاحتياطات والمديونية الخارجية ومتابعتها وتقييمها؛

- فصل مؤسساتي بين مجلس النقد والقرض كجهاز إنتاج المقاييس، وبين اللجنة المصرفية والمفتشية العامة كجهاز تطبيق المقاييس بغية تعزيز الإشراف المصرفي وأدواته ووسائله؛
- إحداث أمانة عامة للجنة المصرفية تحت هدف تقوية استقلالية اللجنة المصرفية وصلاحياتها وتنظيمها، لحسن سير نشاطاتها الإشرافية اليومية؛
- تشديد الرقابة عن طريق وضع هيئة رقابة لمتابعة أعمال البنوك المرتبطة بتسيير مركز المستحقات غير المدفوعة ومركز المخاطر والسوق النقدي؛
- تعيين الأعضاء من قبل سلطة الحكومة حيث يرأس مجلس إدارة بنك الجزائر محافظا و3 نواب مساعديه وثلاثة موظفين ذوي اعلي درجة معينين بموجب مرسوم من رئيس الجمهورية بحكم كفاءتهم في المجالين الاقتصادي والمالي[1]؛

أما مجلس النقد والقرض يتكون من أعضاء مجلس إدارة البنك مضافا إليهم شخصين تختاران بحكم كفاءتهما في المسائل الاقتصادية والنقدية.[2]

وتتكون اللجنة المصرفية من المحافظ رئيسا وثلاثة أعضاء يختارون بحكم كفاءتهم في المجال البنكي المالي والمحاسبين، وقاضيين ينتدبان من المحكمة العليا، يختارهما الرئيس الأول لهذه المحكمة بعد استشارة المجلس الأعلى للقضاء ويتم تعيين هؤلاء الأعضاء من طرف رئيس الجمهورية لمدة 5 سنوات,[3]

وهذه الطريقة للتعيين تنعكس سلبا على درجة استقلالية بنك الجزائر.

رابعا: استقلالية السلطة النقدية في عام 2010

مع ظهور الأزمة العالمية والتخوف من آثارها على الاقتصاد الوطني ككل وعلى المنظومة المصرفية خاصة، أدى ذلك إلى إصلاح السياسة النقدية عن طريق مراجعة تدخلات بنك الجزائر من خلال تحديد عمليات السياسة النقدية داخل وخارج السوق النقدية ونتج عنه إصدار الأمر 10-04* لمواصلة الإصلاحات التنموية الأخيرة والتطورات النقدية على المستوى الاقتصاد الجزائري أو على المستوى الدولي وهذا الأمر هدفه تدعيم بنك الجزائر بمؤشرات الاستقلالية الجديدة وتقوية الإطار العملياتي للسياسة النقدية الذي أدخل في عام .2009 واهم المواد لهذا الأمر فيما يلي:

[1]– المادة 18 من هذا الأمر.

[2]– المادة 58 من هذا الأمر.

[3]– المادة 106 من الأمر.

-يعد بنك الجزائر مؤسسة وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، ولا يخضع لشروط المحاسبة العمومية ورقابة مجلس المحاسبة، كما لا يخضع إلى التزامات التسجيل في السجل التجاري[1].

-يعفي بنك الجزائر العمليات المتعلقة بنشاطاته من كل الضرائب أو الحقوق أو الرسوم أو الأعباء الجبائية مهما تكن طبيعتها[2].

-يحرص بنك الجزائر على استقرار الأسعار لتحقيق أهداف السياسة النقدية، وفي توفير أفضل الشروط في ميدان النقد والقرض والصرف والحفاظ عليها للنمو السريع للاقتصاد مع السهر على الاستقرار النقدي والمالي[3] ؛

-يحرص بنك الجزائر على السير الحسن لنظم الدفع وفعاليتها وسلامتها؛

-تتشكل اللجنة المصرفية من المحافظ رئيسيا وثلاثة أعضاء، قاضيان منتدبان، الأول من المحكمة العليا والثاني من مجلس الحكومة.

وتوجد تحت إشراف اللجنة المصرفية المديرية العامة للمفتشية العامة لبنك الجزائر، التي تعمل على المراقبة الاحترازية على المصارف والمؤسسات المالية، وكما تسهر على احترام هذه البنوك والمؤسسات المالية للتدابير القانونية التنظيمية المطبقة عليها.

-تدعيم الرقابة الداخلية للمصارف والمؤسسات المالية وتأطير المخاطر ما بين المصارف والسيولة وملائمة التسيير المحاسبي كخطر التركيز، خطر السيولة، خطر المطابقة، خطر العملياتي.

المطلب الرابع: تقييم استقلالية بنك الجزائر

بعدما قمنا باستعراض الملامح الأساسية لاستقلالية بنك الجزائر التي بدأت تظهر منذ عام 1990 عند إصدار قانون النقد والقرض الذي سمح باسترجاع وظائفه التقليدية والتحكم في الائتمان لتصبح علاقة التشاور والتنسيق بينه وبين الحكومة أكثر وضوحا خاصة في الأمرية لعام 2010 ومع اتساع صلاحيات البنك ومنه سنربط هذا الموضوع من عدة الجوانب:

أولا: الاستقلالية في صياغة السياسة النقدية

في مجال النقد والقرض والصرف سمح قانون النقد والقرض[4] لبنك الجزائر صلاحياته في إصدار أنظمة مصرفية يمارسها ضمن إطار هذا القانون باعتباره سلطة نقدية، في توفير أفضل الشروط لنمو منتظم للاقتصاد الوطني والحفاظ عليها بإنماء جميع الطاقات الإنتاجية الوطنية مع السهر على الاستقرار الداخلي والخارجي للنقد وهذا الحق الذي يمتاز به البنك المركزي كحق إصدار الأوراق النقدية والقطع النقدية المعدنية

[1]- المادة 9 منه.

[2]- المادة 32 منه.

[3]- المادة 35 منه.

[4]- المواد 4، 5، 44 من القانون 90 . 10.

في ضوء الشروط المحددة له، هذا القانون يراقب مختلف تطورات مكونات الكتلة النقدية وعند توزيع القروض على جميع القطاعات الاقتصادية أي يحدد الأهداف، خاصة فيما يتعلق بتطور المجاميع النقدية والقرض وضبط سوق الصرف والسوق النقدية وتنظيم عملياته وفق الشروط الواجب احترامها من طرف البنوك والمؤسسات المالية لسلامة سير الحسن لوسائل الدفع.

ومع زيادة توسيع صلاحيات بنك الجزائر في إدارة السياسة النقدية من خلال الأمرية [1] المتمثلة في: الحرص على استقرار الأسعار باعتبار مهمته في تحقيق أهداف السياسة النقدية وفي توفير أفضل الشروط في ميادين النقد والقرض الصرف والحفاظ عليها لنمو سريع للاقتصاد مع السهر على الاستقرار النقدي والمالي.

تبقى صلاحية بنك الجزائر تتعلق في مجالات النقد، القرض والصرف، بإنشاء وتوفير الشروط اللازمة لتنمية سريعة للاقتصاد بحثا عن المحافظة على الاستقرار النقدي والمالي داخل أو خارج الوطن لهذا فهو مكلف بضبط التداول النقدي، التسيير والمراقبة بكل الوسائل الملائمة لتوزيع القروض وتنظيم السيولة .وكذا يحدد ويساير ويتابع ويقيم السياسة النقدية ويحدد أهداف سياسة سعر الصرف وكيفية ضبطه والسهر على التسيير الجيد للالتزامات المالية اتجاه الخارج.

ومن خلال هذا التحليل نستخرج ايجابيات بنك الجزائر في استقلاليته عن الدولة في إدارة السياسة النقدية في مجال النقد والقرض والصرف من جهة، واستقلاليته من حيث تحديد أهدافه النقدية للنمو استقرار البلد من جهة أخرى.

1 . استقلالية ميزانية بنك الجزائر: مجلس إدارة بنك الجزائر لوحده مكلف بإعداد ميزانيته بعيدا عن الضغوطات وشروط الحكومة أي دون طلب الموافقة من الحكومة حتى يعدها وهو متمتع بكل الحرية المطلقة التي خوّلها له القانون، وهذا ما يعبّر عنه بمؤشر ايجابي على استقلالية بنك الجزائر لأدائها كما يتطلب الوضع.

2 . استقلالية الأدوات

خوّل قانون النقد والقرض لبنك الجزائر باختيار أدوات السياسة النقدية الخاصة بكل ظرف اقتصادي لتحقيق الأهداف الاقتصادية للبلد، وتكون مسيطرة من قبل مجلس النقد والقرض في بداية كل سنة مالية، وبدأ استعمال هذه الأدوات ومع تحسين الوضع الاقتصادي، أدى إلى تعديل أدوات السياسة النقدية وإدخال آليات جديدة لتتماشى مع المعايير الاقتصادية، بإصدار نظام آخر في عام 2009 [2] متعلق بعمليات السياسة النقدية ووسائلها وإجراءاتها وتنفيذها على البنوك أو المؤسسات المالية أو على مستوى السوق النقدي وعمليات السوق المفتوحة لمساهمة في تسهيل تحقيق الاستقرار الأسعار بصفة دائمة.

---

[1]– المادة 35 من الأمر 10 . 4.

[2]– المادة 10 من النظام رقم 09 . 02 المؤرخ في 26 ماي المتعلق بعمليات السياسة النقدية ووسائل إجراءاتها.

إن استقلالية أدوات السياسة النقدية تظهر بدرجة مرتفعة في سياق هذا النظام عند تطبيقه لتعدد الآليات النقدية على مختلف المستويات مما ينتج عنه حسن إدارة السياسة النقدية بعيدا عن قيود الحكومة وبالتالي يحصل على استقلالية كافية للمراقبة بأدوات السياسة النقدية عند العرض الكلي للنقود بدون حدوث تضخم أو انكماش.[1]

3 . تحضير التقارير:

يحضّر بنك الجزائر تقريرا حول حسابات السنة المالية يدوّن فيه جميع التطورات الاقتصادية والنقدية للبلد، وذلك في نهاية كل سنة مالية، فيقوم بتسليم هذا التقرير للمجلس الشعبي الوطني للملاحظة والاقتراح، وهذا الأسلوب في العمل يدخل ضمنه نوع من الشفافية والإفصاح التي تمثّل عنصرا من مؤشر استقلالية بنك الجزائر كخطوة ايجابية من حيث مناقشة أعضاء البرلمان المسئولين عن أداء السياسة النقدية ودون أن يرقى هذا التقرير إلى درجة الرقابة والمحاسبة، كما تزيد درجة الاستقلالية عند نشر بيانات إحصائية، دراسات اقتصادية ونقدية للمهتمين بالأمور المالية والنقدية.

4 . سلبيات الاستقلالية:

تظهر السلبيات المتعلقة باستقلالية بنك الجزائر في إتباعه السياسة المالية في الأمور التالية:

أ . التمويلية: بحيث مازال بنك الجزائر خاضع لتمويل عجوزات ميزانية الدولة والمؤسسات المفلسة عند الحاجة رغم ظهور تعديلات قانونية واضحة في كل مرة لتوقيف أسلوب التمويل بدون شروط مسبق وليصبح بقيود عند تقديم القروض واسترجاعه، وهذا يدل على نقص درجة استقلالية بنك الجزائر عن الحكومة وزيادة سيطرتها على الجهاز المصرفي لتحمل خسائر الاقتصاد الوطني.

ب . التضخمية: مادام البنوك مستمرة في تمويل الاقتصاد على حساب زيادة حجم الكتلة النقدية أي زيادة السيولة الفائضة عبر السنوات، ولا يقابلها التدفق السلعي مما يؤدي إلى ظهور التضخم رغم استطاعة السياسة النقدية ضبطه وتخفيضه إلى رقم واحد وبصفة ضعيفة.

ج . تركيبة مجلس إدارة بنك الجزائر ومجلس النقد والقرض: زيادة في تشكيلة المجالس بحيث أصبح يتكون مجلس إدارة البنك من سبعة أعضاء، وأما مجلس النقد والقرض من ستة أعضاء مضاف إليه ثلاثة أعضاء خارجيين وهذا ما يزيد نقص استقلالية بنك الجزائر بتعيين أعضاء المجلسين خارج أعضاء بنك الجزائر.

د . التعيين وعزل المحافظ ونوابه: من جانب تحديد مهام وشروط إنهاء مهامهم فقد ألغت المادة [2] التي كانت تحدد مدة تعيين وعزل بمرسوم رئاسي المحافظ ست سنوات وخمس سنوات يعين ثلاثة نواب المحافظ وهذا ما يفسر سلبا على استقلالية بنك الجزائر في إدارة بنك الجزائر.

---

[1] –ILMANE Mohamed chérif , de l'autonomie de la banque centrale، avec étude de cas de la banque d'Algérie, revue Algérienne, op.cit , p23

[2]– المادة 13 من الأمر 03 . 11 ألغت المادة 22 من القانون 90–10.

إن نجاح سياسة استهداف التضخم مرتبطة بإعطاء الاستقلالية التامة للسلطة النقدية، وقد تعزز ذلك من خلال إصدار القوانين والأوامر لتصبح الممارسة الميدانية تحقق إغراضها منذ عام 1994 مع تطور المراحل الاقتصادية.

فمن قانون النقد والقرض، بدأ إحداث تغيرات عميقة على مستوى الدائرة النقدية بإعطاء دور النقد للسياسة النقدية، والدائرة الحقيقية باسترجاع البنك المركزي لصلاحياته التقليدية وإعطائه الاستقلالية في إدارة السياسة النقدية.

فقد حدّدت أربعة أهداف للسياسة النقدية بعد منحه الاستقلالية، وتزامنت مع بداية تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي لفترة 1994 –1998بإتباع توجهات سياسية نقدية تقييدية صارمة، وأخرى بتغييرها لنا إلى سياسة نقدية توسعية خلال الفترة 2001 – 2010بغرض دعم النمو الاقتصادي، مما أدى إلى تحقيق هدف استقرار الأسعار عن طريق الحد من معدل التضخم باستخدام الأدوات النقدية الجديدة كهدف أساسي ونهائي للسياسة النقدية لأدائها الجيد عن باقي الأهداف الأخرى وكلما تعددت الأهداف، فان فاعليتها تنقص خاصة إذا كانت في طور مرحلة الانتقال والإصلاح.

ويمكن أن يظهر دور السياسة النقدية في تحقيق أهدافها من خلال التوجه الجديد لها ضمن الإصلاحات الاقتصادية وتلك المشروطة من قبل المنظمات الدولية ومدى نجاحها، وهذا ما يتم معالجته في المبحث الموالي.

ثانيا: هدف السياسة النقدية

بدأ يظهر عمل السياسة النقدية في الجزائر بعد صدور قانون النقد والقرض لعام 1990 لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والمالي، وتظهر فعالية السياسة النقدية من خلال إمكانيتها على تحقيق أهدافها ومدى التحكم والمحافظة على استقرار في ظل استرجاع التوازنات الاقتصادية الكلية من خلال تخفيض معدلات التضخم وبلوغ نمو اقتصادي كفيل بتقليص معدل البطالة وبصفة عامة تحقيق الاستقرار والتوازن الداخلي والخارجي.

نستنتج أن السياسة النقدية في الجزائر اعتنت كثيرا بأهدافها ومعالجتهم تحت هدف استرجاع الاستقرار الاقتصادي والمالي ولم تتمكن من تحقيق أهدافها سوى المحافظة على استقرار الأسعار عن طريق الضبط في معدّلات التضخم خلال فترة (1997 . 2010) كما سنرى لاحقا:

1 . هدف السياسة النقدية في استقرار الأسعار

لعبت ومازالت تلعب السياسة النقدية دورا مهما في تحقيق الاستقرار في الأسعار عن طريق الحد من التضخم بتقليص حجم الكتلة النقدية ورفع معدلات الفائدة لأدوات السياسة النقدية وقلة تمويلات عجوزات ميزانية الدولة، وذلك ما تبنته السلطة النقدية بإتباع سياسة نقدية انكماشية صارمة، وهو ما تم تطبيقه في فترة 1994. 1998 كما ذكر أعلاه ويستوجب أن تكون علاقة مستقرة بين أدوات السياسة النقدية ومعدل

التضخم بمعنى أن تكون السلطة النقدية قادرة على التنبؤ بمعدل التضخم عند مستوى يمكن تحقيقه والتحكم فيه وفقا للمعلومات المستقبلية المتاحة حسب جونسون [1]. Johnson

خلال هذه الفترة، نتج تشوه في المؤشرات الاقتصادية لاتخاذ القرارات الاقتصادية بتراجع في كل من معدلات النمو الاقتصادي ومعدلات التضخم[2].

وهذا التخفيض في معدلات التضخم وضّح في الجدول المذكور كان بمعدل يتجاوز 29 في عام 1994 وانتقل إلى أقل من 5في عام 1998، ونفس شيء حدث للكتلة النقدية، فعرفت انخفاضا من 21 % في عام 1993 إلى 15.3 % في عام1994 و10.5 % في عام 1995 وبالتالي تم التحكم فيها[3].

وهذا ما يفسره صانعو الإصلاحات الاقتصادية بصفة عامة، إذ تشمل الإصلاحات في نفس الوقت إصلاح:

- السياسة المالية: تؤدي إلى تقليص العجز الموازني إلى إجمالي الناتج المحلي وتخفيض الدعم.
- السياسة النقدية: تؤدي إلى خفض العرض النقدي وتقليل معدل التوسع في الائتمان ورفع أسعار الفائدة.
- سياسة الأجور: تتعلق بتجميد الأجور.
- السياسة الخارجية: ينتج عنها تخفيض قيمة العملة الوطنية للوصول إلى قيمتها الحقيقية وقابلة التحويل ومنه يعتبر عن أحد الأهداف الأساسية للسياسة النقدية في الجزائر الذي شغل السلطة النقدية وهو تحقيق الاستقرار في الأسعار أكثر من هدف النمو الاقتصادي وهدف التشغيل أمام ارتفاع معدل التضخم.

و تزامن ذلك مع مرحلة انتقال الجزائر إلى اقتصاد سوق لتعرف تحريرا في الأسعار بصفة واسعة خلال تلك الفترة ومع بداية2001 ، طبقت السلطة النقدية سياسة نقدية توسعية بفضل تحسن أسعار البترول، مما أدى إلى تذبذب في معدلات التضخم وفي الكتلة النقدية، فعرفت انخفاضا من% 22.2 في عام2001 لتصل 2005إلى 10.7 % ثم بدأت الكتلة النقدية ترتفع بنسبة 17.4 % في عام 2006 في حين كان معدل التضخم يقدر بـ% 2.53 وانخفض إلى 1.64 %في عام2005 ، ثم بدأ هو الآخر في الارتفاع إلى أن عرف انخفاضا في عام 2010 بـ% 3.91 وهو ما تم استهدافه كهدف نهائي بمعدل% 4 لنفس العام.

---

[1]– بلعزوز بن علي، طيبة عبد العزيز، مرجع سابق، ص 46.

[2]– قدي عبد المجيد، مرجع سابق، ص 46.

[3]–ILMANE Mohamed chérif , efficacité de la politique monétaire en Algérie (1990 – 2006) , une appréciation critique , contribution aux travaux de groupe de recherche ,cread ,CEMAFI , université de nice novembre 2007, p 99 .

يمكن أن نستنتج بان استقرار التضخم هو مرتبط بالسياسة النقدية المقيدة وهذه النتيجة تتحقق بفضل سياسة الموازنة الحذرة بالنظرة التقشفية[1] وهذا ما يدل على أن الجزائر نجحت إلى حد ما في التحكم في تخفيض الطلب، إلا أن العرض لا يزال غير مرن.

2 . دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والمالي

تهدف السياسة النقدية إلى استقرار الأسعار بغية تحقيق أغراضها المتمثلة في الاستقرار الاقتصادي والمالي، بالإضافة إلى تحقيق ارتفاع منتظم لمعدلات النمو الاقتصادي كهدف أول يجب تحقيقه حسب ما نصت عليه المادة رقم 55 من القانون 10-90 وأعطت الأولوية لهذا الهدف، ولكن تحقيقه صعب في فترة1990 -1994التي عرفت فيها الجزائر تحولات جذرية في الاقتصاد وتوجيهها نحو اقتصاد السوق في إطار برنامج التعديل الهيكلي فادى ذلك إلى تذبذب معدل النمو الاقتصادي وعبرت بمرحلة صعبة أين نجد معدلات نمو الاقتصادية سالبة لوجود ركود اقتصادي لطول الفترة ولم تسمح للسياسة النقدية تحقيق هدفها كهدف النمو الاقتصادي للنتائج السيئة المملوءة بالاختلالات الاقتصادية بحيث عرفت الكتلة النقدية تطورا بنسبة 11.32 % في عام 1990 في حين تغير الناتج الإجمالي المحلي بمعدل0.8%- فقط[2]، وبارتفاع معدل البطالة حوالي 20% لنفس السنة فنلاحظ كلما كانت زيادة وتيرة النمو الاقتصادي تؤدي بالضرورة إلى انخفاض البطالة.

كما عرفت فترة (1994 . 1998) نتائج موجبة ومتذبذبة في إطار تطبيق برنامج التعديل الهيكلي، فسجل معدل النمو الاقتصاد نسبة 1.2 % في عام 1995 وبمعدل مرتفع للبطالة بنسبة حوالي 26.99 %و9.8 % للتضخم.

أما في عام 1998 سجل معدل النمو الاقتصادي انخفاضا وصل إلى 0.9%- وبمعدل تضخم 5% و28% معدل البطالة وبالنسبة لعام 1999 شهد ارتفاعا في معدل النمو الاقتصادي وصل إلى 3.8% وبمعدل البطالة 29% و2.6% للتضخم[3].

هذه النتائج الموجبة شجعت على تحقيق هدفها هذا إلا أن هذا التطور في معدله غير كافي لاستيعاب توظيف الطالبين للعمل وتخفيض نسبة البطالة مادام بقي معدله مرتفع، فلابد من الوصول إلى معدل نمو في حدود تتراوح بين% و7% سنويا لتخفيض معدل البطالة، وهذا التحدي صعب التحقق لأن معدل النمو الاقتصادي خلال فترة التسعينات لم يتجاوز سوى 4 % لعام.1996

وهذا الارتفاع في النمو الاقتصادي راجع لمرونة الجهاز الإنتاجي للمؤسسات الصناعية التي تقوم بزيادة الإنتاج والقيام بالاستثمار الذي ينشط الطاقات الإنتاجية بصفة دائمة، وهذا ما لا نجده على مستوى الاقتصاد خلال فترة التسعينات، بينما سجلت نموا منتظما للاقتصاد في الفترة (2001 . 2005) وكانت

[1]–ILMANE Mohamed chérif , op cit , p 99.

[2]– ILMANE Mohamed chérif , ibid , p100.

[3]–ILMANE Mohamed chérif , op cit , p100.

نتائجه آتية من قطاع النفط لارتفاع أسعاره وليس مصدر نتائجه من تنشيط الطاقات الإنتاجية داخل القطاعات الإنتاجية والخدمية أو من القطاع الاستثماري، وهذا يؤدي إلى تقليص حجم الطلب الكلي عوض من رفعه عن طريق تطبيق سياسة نقدية انكماشية، والدليل على ذلك ولنفس الفترة (2001 . 2007) عرف القطاع الفلاحي تذبذبا في النمو بحيث حقق معدل نمو يقدر بـ 13.2% في عام2001 ، انخفض معدله إلى 1.3%- ثم ارتفع إلى 17% في عام[1].2003

عادة يعرف النمو الاقتصادي بارتفاع مستمر للناتج الداخلي الخام، المداخيل ...الخ وكما يعتبر الناتج المحلي الخام كأداة لقياس النمو الاقتصادي[2] وبوجود علاقة عكسية بين النمو الاقتصادي والبطالة.

ويمكن أن يظهر دور السياسة النقدية في تحقيق معدل نمو عالي لاقتصاد البلد عن طريق توفير عوامل أخرى غير نقدية، كتوافر الموارد الطبيعية، القوى العاملة الكفؤة وتوافر ظروف سياسية واجتماعية ملائمة[3].

3 . التشغيل كهدف للسياسة النقدية للاستقرار الاقتصادي والمالي

يرتبط هدف التشغيل للسياسة النقدية بهدف معدل النمو الاقتصادي، وهذا الارتباط يظهر في تأثير معدل النمو الاقتصادي سلبيا أو موجبا على معدل التشغيل أي ينعكس مباشرة عليه، لان تعويض البطالين يعتبر تكلفة بالنسبة للمجتمع والتي تحد من إمكانية النمو الاقتصادي [4]بينما إذا تم تحسين الظروف الاقتصادية وعودة التوازنات المالية الاقتصادية سيخفض من معدل البطالة وزيادة التضخم وذلك يتم عن طريق تخفيض أسعار الفائدة من قبل السلطة النقدية لأدوات السياسة النقدية مما ينتج عنه إصدار نقدي لتشجيع القيام بالاستثمارات لزيادة عرض الإنتاج وبالتالي زيادة الاستهلاك والدخل ومنه فتح مناصب الشغل وتقليص معدل البطالة.

كما عرف ارتفاع معدل البطالة بصفة مستمرة في فترة التحولات والتوجه نحو اقتصاد السوق وخاصة في عام 1994 بنسبة 24 .4 % إلى 28% في عام 1998[5] في إطار برنامج التثبيت الاقتصادي وأدت هذه المرحلة إلى ظهور عدة اختلالات من ضعف معدلات النمو الاقتصادي وبالإضافة إلى إجراءاته في غلق المؤسسات العمومية أو تنازلهم عنها مما أدى إلى تسريح عدد هائل من العمال مضافا للفئات الجديدة التي تبحث عن العمل في السوق وأدى ارتفاع تكاليف المعيشة وتدهور القدرة الشرائية في ظل تحرير الأسعار للسلع والخدمات ورفع الدعم، رغم انتهاج السلطة النقدية سياسة صارمة بتخفيض متتالي لمعدلات

---

[1]– بلعزوز بن علي، طيبة عبد العزيز، مرجع سابق، ص 36 .

[2]– قدي عبد المجيد، مرجع سابق، ص 34.

[3]– بن طالبي فريد، مرجع سابق، ص 2.

[4]– قدي عبد المجيد، مرجع سابق، ص 37.

[5] –ILMANE Mohamed chérif , efficacité de la politique monétaire en Algérie (1990 – 2006) , une appréciation critique ,op.cit , p، 99.

إعادة الخصم وابتداء من عام 2001 تمثلت في مرحلة الانتعاش الاقتصادي، فبدأت تعرف تراجعا في معدلات البطالة مع انطلاق تطبيق برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001 . 2004).

رغم هذا التراجع تبقى معدلات البطالة مرتفعة متمثلة برقمين لنقص الاستثمارات التي تستقطبهم وتحتاج إلى توظيف يد عاملة تقوم بتنشيط الجهاز الإنتاجي، ومن ثم زيادة في حجم الإنتاج الذي ينعكس إيجابا على تخفيض معدل البطالة، وبالتالي على زيادة التشغيل. إن حل مشكلة البطالة عن طريق تنشيط الطلب الكلي الفعال يتطلب ذلك تنشيط الاستثمار عن طريق تخفيض معدلات الفائدة للاقتراب من حالة العمالة الكاملة[1] وكذلك أسباب أخرى عاقت السياسة النقدية من تحقيق التشغيل كطول فترة الانتقال وفي بعض الأحوال يمكن أن نقول أنها توقفت تماما، عدم تشجيع الاستثمار الخاص المحلي لعدم توفير مناخ مناسب لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، فاستطاعت السياسة النقدية مكافحة البطالة بتخفيضه إلى 10% في 2010 قصد تقليص الآثار السلبية على سوق الشغل وتحريك هذا السوق، الذي ارتبط هذا مع ارتفاع أسعار البترول.

4 . السياسة النقدية وتحقيق التوازن الخارجي

نصت المادة 55 من قانون النقد والقرض 90- 10 على أن هدف التوازن الخارجي يعد هدفا أساسيا لتحقيقه والذي ينعكس مباشرة على وضع ميزان المدفوعات والمحافظة على استقرار أسعار الصرف ومنه تظهر مدى فعالية السياسة النقدية في التحكم على هذا الهدف . إن وضع ميزان المدفوعات يعكس موقف الاقتصاد الجزائري اتجاه قيامها بالمعاملات مع باقي اقتصاديات الدول، وعادة هذه المعاملات ينتج عنها عجز الميزان التجاري وبالتالي اختلال ميزان المدفوعات مع خفض احتياطات النقد الأجنبي وتدني قيمة الدينار وزيادة المديونية مما جعلها تعيش فوق طاقاتها المتاحة.

وهو ما حدث فعلا في فترة (1990 . 1994)، وفي ظل تطبيق برنامج التعديل الهيكلي 1990 . 1998 قامت السلطات بإتباع سياسات مالية ونقدية صارمة بهدف إعادة تحسين ميزان المدفوعات مع رفع مستويات احتياطات النقد الأجنبي، وكما قامت في عام 1994 بإعادة جدولة 17 مليار دولار من ديونها الخارجية المتراكمة على مدى هذه الفترة مما ساعد تخفيض الضغوطات الخارجية نتيجة ارتفاع تكلفة خدمة الدين وخاصة فاقت 82.2 % في عام .1993 الأمر الذي نتج عنه انخفاض خدمة الدين إلى 4,52% في عام 1994[2].

عرف ميزان المدفوعات فائضا منذ عام2000 ، وسجل تحسنا، لكن ما يمكن ملاحظته أن ميزان المدفوعات عرف وضعا غير مستقرا، وبقي متذبذبا، رغم محاولة السياسة النقدية في تحسينه لتحقيق هدف التوازن الخارجي، ولكنها عبرت عن فشلها لأداء هدفها ولم تعد قادرة على المحافظة على استقرار وضع

[1]- مفتاح صالح، أهداف السياسة النقدية في الجزائر (1990 . 2000) مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر ديسمبر 2003، ص 237.

[2]- النشاشبي كريم وآخرون، مرجع سابق، ص 133.

ميزان المدفوعات، نتيجة تأثره بالتغيرات العالمية والصدمات الخارجية التي تعرض لها الاقتصاد الجزائري من جراء ارتفاع وانخفاض أسعار البترول وأسعار الصرف.

إن سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار هو الأخر سجل تدهورا في قيمته بصفة مستمرة، مما خفض قيمة دينار الجزائري بنصفه ووصلت قيمته 36 دينار جزائري في افريل 1994 وبدأت تتحسن وتستقر مع ارتفاع أسعار البترول في السوق الدولية في الأعوام. 2000

ومع تطور التوازنات الاقتصادية الكلية الخارجية ثم الداخلية التي سمحت بتحقيق الوفرات المالية بتحسين المستمر لميزان المدفوعات عن طريق التراكم لاحتياطات الصرف الرسمية التي تعد من أهم العوامل في مجال الأمن الخارجي، بالإضافة إلى فائض الحساب الجاري لميزان المدفوعات وتعزيز قدرة الخزينة على التمويل مما تسبب في تقليص التأثر الخارجي للمالية العمومية وتشجيع عمليات تطهير الإنتاج والمالية وبالإضافة إلى تحقيق استمرار تحسن الاستقرار النقدي بتزايد المستمر للأرصدة الخارجية الصافية لدى بنك الجزائر[1].

وبصفة عامة تطورت السياسة النقدية في الجزائر واهتمت بها مع تطور المراحل الاقتصادية، وذلك حسب الظروف الاقتصادية التي مرت بها وتأثرها بالمحيط الخارجي في ظل العولمة، فمن المفهوم الحيادي أثناء النظام الموجه إلى ظهور معالمها غير الحيادية مع ظهور القانون 10-90 والأمرين11-03 و 10 4-المتعلق بتعديل ومتمم بالنقد والقرض، مما سمحوا للسياسة النقدية تصميم أهدافها النهائية وأيضا تحديد مهام بنك الجزائر إذن الأوضاع الصعبة ساهمت في التحول إلى اقتصاد السوق وإجبارها إصلاح النظام المالي لتعظيم دور السياسة النقدية في المجال النقدي والقرضي على مستوى النشاط الاقتصادي، ويمكن تلخيص هذه الأهداف في النقاط التالية: [2]

من بين الأهداف الرئيسية للسياسة النقدية هو المحافظة على استقرار المستوى العام للأسعار ولما له من تأثير والخطورة على الاقتصاد في حالة ارتفاعه، ولتفادي مثل هذه الحالة تفضل السياسة النقدية الاهتمام أكثر بضبط حجم النقود والائتمان للتخفيف من حدة التضخم بما يتلاءم مع مستوى النشاط الاقتصادي حتى يساهم في تحقيق الاستقرار النقدي من جهة، والاستقرار في الأسعار للتخفيف من حدة التضخم ومنه تحقيق معدل تضخمي منخفض من جهة أخرى، وبما أن السياسة النقدية تتحكم بوسائل الدفع لتأثيرها على حجم الائتمان وعلى الأسعار وبالتالي على رفع الاستثمار ونموه لتقابله زيادة الادخار لتحقيق التنمية الاقتصادية.

---

[1]– دراوسي مسعود، مفهوم التوازن والاستقرار في الفكر الاقتصادي، مع إشارة خاصة للتوازن الاقتصادي العام للجزائر , مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، العدد، 14 سنة 2006، ص 150.

[2]– المجلس الاقتصادي والاجتماعي، مشروع تقرير حول نظرة عن السياسة النقدية في الجزائر، الدورة العامة السادسة والعشرون 2005، ص 49 .

هذا حتما يفتح المجال في للتشغيل الكامل للعمال بمناصب عمل جدد وهذا حتى تساهم السياسة النقدية من تحقيق هدف آخر. ومن خلال تحقيق كل هذه الأهداف فإنها تستطيع تخفيض عجز ميزان المدفوعات برفع سعر إعادة الخصم على القروض مما يؤدي إلى تقليل الائتمان والطلب المحلي على السلع والخدمات وبالتالي يشجع زيادة الصادرات وتخفيض الواردات أي تلعب رفع اسعار الفائدة دورا كبيرا في خفض العجز في ميزان المدفوعات لتحقيق توازن المدفوعات وتحسين قيمة العملة.

وأخيرا تلعب السياسة النقدية دورا هاما في توجيه السياسة الاقتصادية العامة للدولة، ولكن بشرط تعزيز قوة السلطة النقدية في اتخاذ القرارات المناسبة بمعزل عن السلطة التنفيذية لتحقيق استقلاليتها وتحقيق هدف عصرنة المؤسسات المالية والمصرفية.

يعبّر منح استقلالية السلطة النقدية عن السلطة التنفيذية، في مدى علاقة التعامل فيما بينها وقدرة البنك المركزي على إدارة السياسة النقدية، وفعالية تحقيق هدفها الأساسي، وهذا ما سوف نعالجه بصفة عامة وعلى مستوى الاقتصاد الجزائري بصفة خاصة.

المبحث الثالث: آليات تنفيذ السياسة النقدية وتقييمها

إن تحقيق أهداف السياسة النقدية، تقتضي التعجيل بإقامة ميكانيزمات عملية تجعل من البنوك والمؤسسات العمومية الأداة الناجحة في خلق عمليات التراكم فتم الانتقال من استعمال الأدوات المباشرة إلى إدخال الأدوات غير المباشرة وذلك لمواكبة الإصلاحات الاقتصادية، وهذا يعبر عن نقطة تحول إلى اقتصاد السوق .

وعليه يرسم بنك الجزائر مخططات القروض العامة التي تمنحها للبنوك التجارية وتكون هذه المخططات في شكل قوانين محددة يجب احترامها من طرف البنوك والمؤسسات العمومية والخاصة وذلك لحصولهم على الائتمان قصد تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية.

فأصبح بنك الجزائر[1] يقدم لمجلس النقد والقرض في بداية كل سنة التوقعات الخاصة بتطور المجاميع النقدية والقرضية، كما يقترح أيضا وسائل السياسة النقدية التي من شأنها ضمان تحقيق الهدف المحدد بالنسبة للمتغيرات الوسيطة وبلوغ الهدف النهائي للسياسة النقدية، الذي يمثل في توفير أفضل الشروط في ميادين النقد والقرض والصرف والحفاظ عليها لضمان نمو سريع للاقتصاد مع السهر على الاستقرار الداخلي والخارجي للنقد.

كانت تقوم أدوات السياسة النقدية المباشرة على مراقبة إدارية المتمثلة خاصة في الكميات والأسعار والفائدة التي يتحكم بها البنك المركزي، ويتم تحديد كل منهما على حدة، عن طريق اللوائح والمذكرات، ثم أصبح تستعمل أدوات السياسة النقدية غير مباشرة التي تؤثر على آليات السوق وهي الأدوات الرئيسية التي يستخدمها البنك المركزي في السوق للتعديل النقدي بهدف التأثير على عرض وطلب النقود.

وهذا ما سنحاول تحليله لمختلف أوجه استخدام هذه الآليات للسياسة النقدية لتحقيق الاستقرار النقدي والمالي وتنشيط الدائرة الاقتصادية بصفة مستمرة. وتجدر الإشارة هنا إلى بعض الأدوات النقدية الجديدة التي كانت في حيّز التطبيق في الألفية الثالثة، وسوف ندرج في الفصل الخامس امتصاص فائض السيولة في البنوك الجزائرية.

المطلب الأول: معدل إعادة الخصم

تعتبر عملية إعادة الخصم شكل من أشكال إعادة التمويل التي يقوم بها البنك المركزي لتزويد البنوك التجارية بالسيولة[2] وهذا المفهوم يعّبر عن العلاقة والتعامل بين المستويين لإعادة خصم البنك التجاري لأوراقه التجارية مقابل حصوله على السيولة من قبل بنك الجزائر باعتباره الملجأ الأخير للإقراض وحصوله على سعر الفائدة.

---

[1]– المادة 41 من الأمر رقم 03 . 11 المعدل والمتمم للقانون 90 . 1.

[2]– قدي عبد المجيد، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، مرجع سابق، ص 87.

أولا: إجراءات عملية إعادة الخصم

يعتبر معدل إعادة الخصم احد الأدوات الأساسية في السياسة النقدية بحيث يستعمله البنك المركزي للتأثير في مقدرة البنوك التجارية على منح القروض بالزيادة أو بالنقصان، ففي حالة ما يرغب البنك المركزي من الحد من حجم الائتمان الكلي في الاقتصاد لسحب ذلك الفائض، فيقوم البنك المركزي برفع معدل إعادة الخصم، مما يدفع البنوك التجارية رفع مرة ثانية لتحميل الفرق بين السعرين كتكلفة على متعامليها وهذا يشجعهم على التقليل من طلب القروض، وبالتالي تنخفض السيولة في السوق لإعادة التوازن العادي على مستوى المعاملات التجارية، والعكس صحيح عند الرغبة في زيادة العرض النقدي.

يقوم البنك المركزي الجزائري بتحديد شروط إعادة الخصم التي يفرضها مجلس النقد والقرض ضمن قانون النقد والقرض:

-إعادة خصم سندات البنوك والمؤسسات المالية، تمثل عمليات تجارية مضمونة من قبل الدولة أو من الخارج، كانت مدة الضمان تستحق في أقل من ستة أشهر[1] مع وجود توقيعين لدى بنك الجزائر، توقيع المكتتب وتوقيع البنك التجاري، كما يمكن أن يحل محل أحد التوقيعين ضمانات مثل سندات التخزين بيان، استلام البضائع، وثيقة شحن كاملة.

-إعادة خصم ثانية لسنداتها المتمثلة في قروض موسمية أو قروض الخزينة، ومدتها قصيرة الأجل تتراوح بين 6 أشهر إلى عام كامل[2].

-إعادة خصم للمرة الثانية لسنداتها لمدة متوسطة الأجل تتراوح بين 6 أشهر إلى ثلاثة سنوات، وتهدف هذه القروض إلى إحدى الغايات التالية: تطوير وسائل الإنتاج، تمويل الصادرات أو انجاز السكن[3].

-خصم سندات البنوك والمؤسسات المالية المتبقية استحقاقها أقل من ثلاثة أشهر[4].

ومن هنا تغير إجراءات عملية إعادة الخصم للقروض المصرفية لدى البنك المركزي بحيث لم تعد سيولة البنك المركزي مضمونة للبنوك التجارية بصفة آلية بل أصبحت تحدد بوضع حد أقصى لمستويات إعادة الخصم وأيضا تحديد احتياطات السندات من قبل مجلس النقد وفقا للأهداف التالية[5]:

- إمكانية كل بنك في تكوين الادخارات المالية تحت الطلب ولأجل وذلك لتحسين نوعية التحويل المالي؛
- تمويل الاستثمارات الإنتاجية؛
- مستوى تطهير محافظهم.

---

[1]- المادة 96 من القانون رقم 90 . 10.

[2]- المادة 70 منه.

[3]- المادة 71 منه.

[4]- لمادة 72 منه.

[5]- بوزيدي سعيدة، تطور الجهاز المصرفي الجزائري ودور البنك المركزي في تسيير النقد والقرض، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير 1996 . 1997 ص 197.

وفي مجال تحديد الحصص الخاصة لعملية إعادة الخصم[1]، يتم بنك الجزائر بوضع حد أقصى للقروض لكل بنك، وذلك حسب المعاملات المصرفية التي تقوم بها ولمدة 3 أشهر متجددة، مستخدما المعايير خاصة الودائع الجارية المتعلقة بالمؤسسات الخاصة والعائلات وودائع لأجل، مستحقات مجمدة، التدفق الصافي للقروض لكل الاقتصاد مقارنة مع إعادة التمويل.

ثانيا: تطور معدلات إعادة الخصم

شرعت السلطات الجزائرية الاعتماد على استخدام سياسة إعادة الخصم في نهاية 1969 وبنسبة 2.5%[2]وذلك من أجل تمويل البنوك بالسيولة اللازمة وتوزيعها على القطاعات الاقتصادية، وكانت تمر عملية إعادة تمويل البنوك بطريقة تلقائية آنذاك، وكانت وزارة المالية هي التي تحدد معدل إعادة الخصم بنسبة ثابتة إلى غاية 1983، لتنتقل هذه المهمة لصالح البنك المركزي وبتطبيق معدل إعادة الخصم وفق معيار المفاضلة الخاص بكل قطاع اقتصادي عند منح القروض وبنسبة 2.75% من بداية عام 1972 إلى نهاية سبتمبر 1986 وبعد الإصلاح والتعديل المتعلق بنظام البنوك والقروض لنفس العام، ثم استرجاع لبنك المركزي صلاحية في صياغة وتطبيق أدوات السياسة النقدية لتحقيق الأهداف المالية والنقدية المقرر تحقيقها وفق المخطط الوطني للقرض.

أصبح استعمال هذه الأداة كوسيلة رئيسية لمراقبة سيولة البنوك المتاحة عوض كأداة رئيسية لتزويد وتمويل البنوك بالسيولة فقط، لقد كان سعر الخصم اقل من معدل الفائدة الدائن، مما لم يحفز البنوك التجارية على تعبئة الادخارات من الخواص[3]، فانتقلت النسبة من 5% إلى غاية 1989 وإلى نسبة 7% في عام1990 ، وفي عام 1992 تم إدخال نظام جديد متعلق بتوحيد معدلات إعادة الخصم ومنه أصبح معدل إعادة الخصم يتغير كل عام تقريبا، وذلك يتم في بداية كل سنة مالية يقدم بنك الجزائر لمجلس النقد والقرض . التوقعات المتعلقة بتطور المجاميع النقدية والقرضية، مع اقتراح أدوات السياسة النقدية لتحقق الهدف، وفي كل ثلاثي يبرمج بنك الجزائر المبالغ الإجمالية القصوى التي تكون قابلة لإعادة الخصم الدولية ولتحقيق أهداف السياسة النقدية .والجدول الموالي يوضح تطور معدلات إعادة الخصم في لكل بنك تجاري.[4] ومن هذه الإجراءات والإصلاح لسياسة إعادة الخصم، أصبحت تستعمل وفق آليات السوق لمعايير الجزائر.

---

[1] – مفتاح صالح، تطور الاقتصاد الجزائري وسماته منذ الاستقلال إلى إصلاحات التحوّل نحو اقتصاد السوق، الملتقى الوطني الأول حول الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر . الممارسة التسويقية في الجزائر . المركز الجامعي ببشار 20، 21، أفريل 2004، ص 272.

[2]– معيزي قويدر، مرجع سابق، ص 272 .

[3]– BENISSAD, Mohamed el- Hocine , Algérie restructuration et réforme économique(1979- 1993) op.cit, P121.

[4]– Instruction N° 97-09 du 17- 11 – 1997 , fixant le taux de réescompte.

الجدول رقم (4 . 2): تطور معدل إعادة الخصم خلال الفترة2010-1972

سنوات	معدل عادة الخصم	سنوات	معدل إعادة الخصم
1964 . 1972	2.5%	29. 06 .1997 إلى 17. 11. 1997	12%
01.01. 1972 إلى 30. 09 . 1986	2.75%	13 .11. 1997 إلى 08. 02 .1998	11%
01.10. 1986 إلى 05.01. 1989	5%	09. 02 .1998 إلى 08. 09 .1999	9.50%
02.05. 1989 إلى 21. 05 . 1990	7%	09. 09 .1999 إلى 26. 01 .2000	8.50%
22. 05. 1990 إلى 30. 09 .1991	10.50%	27. 01. 2000 إلى 21. 10. 2000	7.50%
01 . 10 . 1991 إلى 09 . 04 . 1994	11.50%	22. 10. 2000 إلى 19. 01. 2002	6.50%
10 . 04 . 1994 إلى 01 . 08 . 1995	15.00%	20. 01. 2002 إلى 31. 05. 2003	5.50%
02 . 08 . 1995 إلى 27 . 08 . 1996	14.00%	01. 06. 2006 إلى 06. 03. 2004	4.50%
28 . 08 . 1996 إلى 20 . 04 . 1997	13.00%	07. 03. 2004 إلى نهاية 2010	4.00%
21 . 04 . 1997 إلى 28 . 06 . 1997	12.00%		

Source: banque d'Algérie, bulletin statistique trimestriel, N° 5 décembre 2008,p: 19.

ثالثا: نجاح أداء معدل إعادة الخصم

تميزت معدلات إعادة الخصم بالثبات إلى غاية 1986 بنسبة أقل من 3%وهذا ما يبين انعدام الفعالية على الوضع الاقتصادي، وهذا راجع إلى أنه يحدد إداريا بطريقة عشوائية وتكلفته لا تعكس الحقيقة بهذا الشكل مما جعلها غير مرنة ولا تتفاعل مع التغيرات الاقتصادية والتضخم، وفي نفس الوقت لا تكون حافزا لزيادة التراكم عن طريق المدخرات المحلية، بل كان تأثيره سلبي، لأن غايته متمثلة سوى في تمويل الاقتصاد بصفة مستمرة لدى الجهاز المصرفي، وهو بدوره يعرف سوى خلق النقود القانونية، ولكن مع إصلاح النظام المصرفي والقرض أدى إلى تغيير مفهوم أداء معدل إعادة الخصم ليصبح أدائه أكثر إفادة وفعالية على الاقتصاد، ويستعمل في عدة عمليات نقدية لتحقيق أهداف للسياسة النقدية، فارتفعت النسبة لتصل إلى 5% في عام1989 ، كما تطورت نسبته بسرعة إلى أن وصلت في عام 1995 إلى 15%، ويمكن إرجاع ارتفاع، معدلات أسعار إعادة الخصم إلى عدة الاعتبارات التالية:

-رغبة بنك الجزائر بجعلها وسيلة هامة للتحكم في سيولة البنوك أو أي تأثير على إقراض البنوك؛

-تخفيف تأثير كلفة إعادة تمويل البنوك على أسعار الفائدة التي تطبقها البنوك، وبالتالي طبقت أسعار فائدة مدينة بين20 و24% مؤديا إلى ارتفاع تكلفة القرض ؛

- جعل معدل الفائدة أقل من معدل إعادة الخصم؛

- تحفيز البنوك على تعبئة المدخرات لمواجهة التضخم؛

- استخدام معدل إعادة الخصم كوسيلة هامة للحد من التضخم عن طريق الحد من التوسع في حجم القروض ولهذا يصبح كوسيلة مراقبة حجم الائتمان؛

–توسيع وزيادة نشاط البنوك التجارية بسبب التطهير المالي للاقتصاد المتزامن مع تطبيق إصلاحات اقتصادية حيث كان صندوق النقد الدولي يستخدم هذه الأداة في عملية الإصلاح الاقتصادي لتحقيق الأهداف الثلاثة: تخصيص الائتمان بصورة انتقالية، تخفيف نقص في السيولة وكذا التحكم في الظروف النقدية والائتمانية؛

–يساهم في تمويل عدة مشاريع استثمارية؛وهذا ما يعبّر على أن بنك الجزائر يمكن أن يعتمد على هذه الأداة في التأثير على إقراض البنوك، وبالتالي الحد من التوسع في حجم القروض وإلى التخفيض من معدل التضخم، ولهذا أصبحت فعلا وسيلة مراقبة لحجم النقود المقرضة وتخدم أهداف السياسة النقدية والاقتصادية في تخفيض معدل التضخم.

وعلى الرغم من ارتفاع نسبة الفائدة فإنها لا تزال سلبية مقارنة بمعدل التضخم المرتفع المقدر بنسبة 31.7% في عام 1992، وبعد نهاية 1995 بدأ معدل إعادة الخصم في التراجع إلى غاية 2000 بسبب استعمال الصرامة والتضييق على معدلات التضخم بفعل تقييد السياسة النقدية في ظل برامج التعديل الهيكلي وارتكزت على قواعد تسيير الحذر، واستمر التخفيض من عام 2000 إلى 2004 بنسبة4.5% والسبب راجع إلى الحالة المالية الجيدة على مستوى البنوك التي خفضّت من مستوى إعادة تمويلها اتجاه بنك الجزائر من 170.5 مليار دج عام 2000 إلى 102.9 مليار دينار عام 2001[1] وهذا ساعد في تخفيض نمو حجم الكتلة النقدية(M_2) وبقي هذا التخفيض متواصل إلى غاية 2010 وبنسبة4% وبالتالي يعد مؤشرا إيجابيا ما دام بقي تسجيل جيد في معدلات التضخم بالانخفاض، وهذا سمح أيضا تنسيق لتخفيض معدلات التضخم وتحفيز تخصيص أفضل لقروض الاقتصاد ولا تلجأ البنوك إلى عملية إعادة تمويلها منذ 2001 بسبب توفر سيولة مفرطة مما جعل ودائعها تتضاعف لدى بنك الجزائر وقدرت في عام 2003 بقيمة 611 مليار دج وفي عام 2004 بمبلغ 673 مليار دج لتصل في عام2005 إلى قيمة 732مليار دج وفي 2006 بـ 1146.9 مليار دج وبـ 1561.7 مليار دج في 2008 و 1849.89مليار دج في عام 2009

ولكن هذا التخفيض في معدل إعادة الخصم لم يشجع البنوك على اقتحام ميدان الاستثمار لتعادله مع معدل الفائدة المدين.

[1]– إكن لونيس، مرجع سابق، ص 190.

المطلب الثاني: الاحتياطي النقدي الإلزامي

يعتبر الاحتياط النقدي الإجباري من احدث التقنيات المستعملة في الجزائر، وأصبحت من بين إحدى الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية منذ عام[1] 1994 يستعملها البنك المركزي في مراقبة سيولة البنوك التجارية وتطهير محافظ البنوك في مرحلة الانتقال إلى اقتصاد السوق.

أولا: إجراءات معدل الاحتياطي النقدي الإلزامي

يجبر نظام الاحتياطي الإلزامي كل بنك تجاري الاحتفاظ بجزء بسيط أو نسبة معينة من أصوله النقدية وودائعه في شكل رصيد نقدي سائل دائم لدى البنك المركزي، الهدف منه هو التأثير في قدرة البنوك التجارية على خلق الائتمان وذلك برفع أو تخفيض هذه النسبة، وهذا ما يعرقل أو يشجع عمليات الائتمان، بمعنى أخر يمكن أن تتأثر هذه القدرة حسب اتجاه البنك المركزي أي في حالة زيادة نسبة الاحتياطي فبإمكان بنك الجزائر التقليل من قدرة البنوك التجارية في خلق الائتمان وبذلك تخفيض منح القروض والعكس صحيح ولهذا تعتبر من أسهل الأدوات غير المباشرة التي يمكن البنك المركزي التحكم في حجم الائتمان والاحتفاظ بفائض سيولة البنوك وذلك عن طريق تحديد نسبة الاحتياطي المتمثلة في جزء من ودائع البنوك الملزمة بإيداعها في حسابات البنك المركزي لتحقيق أهداف السياسة النقدية.

عادة لا يجمد البنك المركزي كل الأرصدة النقدية التي يحصل عليها، بل يستخدم نسبة معينة في مختلف المجالات حتى يحصل على ائتمان وعوائد تحقق له أرباحا والنسبة المتبقية من هذه الاحتياطات لمواجهة طلب السحب عند الضرورة.

أعطى قانون النقد والقرض لهذه السياسة طريقة التنظيم وتقنية التحكم في البنوك لمختلف ودائعها المستعملة لديها وتشغيل فرص إعادة تمويل خزينتها والتدفقات المالية فيما بينها وتتمثل فيما يلي:

يحق للبنك الجزائر أن يفرض على البنوك بان تودع لديه احتياطات في حساب مجمد ينتج أو لا ينتجها فوائد ويحسب ذلك الاحتياط على مجموع ودائعها أو على بعض أنواع هذه الودائع أو على بعض أنواع التوظيفات وذلك بالعملة الوطنية أو بالعملات الأجنبية[2]. إذن تجبر سياسة الاحتياطي الإلزامي، كل بنك تجاري الاحتفاظ بجزء بسيط أو نسبة معينة من أصوله النقدية بعد إلغاء الاكتتاب الإجباري للبنوك لسندات الخزينة العامة وتعويضها بهذه السياسة.

لا يمكن مبدئيا أن يتعدى نسبة الاحتياطي الإلزامي28% من المبالغ المعتمدة كأساس لاحتسابه إلا انه يجوز لبنك الجزائر أن يحدد نسبة أعلى في حالة الضرورة المثبتة قانونا، مع إمكانية فرض الاحتياطي على السلفيات الممنوحة للمؤسسات المالية.

---

[1]–ACHOUCHE Mohamed, MIZI ALLOUA Lynda، les réserves obligatoires à taux différenciés et modulation de l'offre de monnaie en Algérie , les cahiers du cread N° 97, 2011, p64.

[2]– المادة 93 من قانون 90 . 10

تمتد فترة تكوين الاحتياطات من كل يوم الخامس عشر إلى اليوم الرابع عشر من الشهر الموالي وتحقيقا للصرامة في تكوين هذا الاحتياطي يخضع صاحبه لغرامة مالية يومية تقدر بنسبة 1% من المبلغ الناقص عن مستوى الاحتياطي الإلزامي مع حق الطعن يقدمه للغرفة التجارية في المحكمة العليا أو لمجلس الدولة.

وعلى هذا الأساس يحدد بنك الجزائر هذه النسبة تبعا لأهداف السياسة الاقتصادية للبلد المرغوب تحقيقيه التي تعكس الظروف النقدية المتوفرة لدى البنوك والمؤسسات المالية وذلك للمحافظة على العلاقة بين الكتلة النقدية وتطوير قروض الاقتصاد الوطني ولمساهمته أكثر في مراقبة تطور مجمعات الأصول الصافية الداخلية، ومنه تمثل وسيلة تحكم بنك الجزائر في توجيه استغلال الموارد المالية وفي مراقبة سيولة البنوك والمؤسسات المالية.

ثانيا: تطور معدل الاحتياطي النقدي الإجباري

عندما صعب على بنك الجزائر التحكم في سيولة الجهاز المصرفي ومستخدما عملية إعادة تمويل البنوك عن طريق معدل إعادة الخصم أو القيام بإعادة الشراء في السوق النقدية بين البنوك، ولم تستجب عام1994 ، مما أدى إلى تطبيق نظام الاحتياطي الإجباري داخل النظام المصرفي الجزائري من خلال التعليمة، [1] فان البنوك والمؤسسات مجبرة على تشكيل مبلغ أدنى من الاحتياطات الإلزامية على شكل ودائع لدى بنك الجزائر في ظل الشروط المحددة في التعليمة[2] وبفرض الاحتياطي الإلزامي بنسبة 2.5% من الودائع البنكية باستثناء ودائع بالعملات الصعبة، .

وذلك في سياق تنشيط السياسة النقدية بأداة الاحتياطي الإجباري من أجل مراقبة سيولة البنوك وضبط قدرتها على الإقراض والمخاطر المترتبة عنه، غير أنها لم تطبق فعليا إلى غاية 2001 وكانت وضعية البنوك سيئة لافتقارها للسيولة حتى اجبر إصدار تعليمة جديدة[3] معدلة للتعليمة السابقة، وقد نصت على الرفع من معدل الاحتياطات الإجبارية إلى4% في فيفري2001 ، لتسمح لبنك الجزائر القيام بعمليات سحب ايجابية[4] وأصبح 3% في ماي و4.25% في ديسمبر لنفس العام. وكما زادت في ارتفاع نسبتها إلى 6.25 %في عام2003 و6.5 %في عام 2004[5] فجاءت تعليمة أخرى[6] تنص على رفع نسبة الاحتياطي من 6.5% لعام 2004إلى 8% لعام 2007 وكما أضاف في التعليمة رقم 03-09 بتاريخ 25فيفري 2009 تغيير متعلق بالمكافئات التي يمنحها بنك الجزائر للبنوك مقابل الاحتياطي الإجباري بـ

---

[1]– Article 3 , l'instruction N° 73 -94 du 28-11-1994 relative au régime de réserves obligatoires

[2]– مفتاح صالح، الاتجاهات التنظيمية والرقابية الحديثة في البنوك مع الاشارة لحالة الجزائر، المؤتمر الدولي حول إصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة، جامعة ورقلة 11 . 12 مارس 2008، ص 68.

[3]– Article 4 et 5 l'instruction N° 1- 01 du 11- 02 - 2001 relative au régime de réserves obligatoires

[4]– Bouzar Chabha , Brahim Mohamed, op.cit, p45.

[5]– المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مشروع تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من عام 2004 الدورة العادية 26، الجزائر، جويلية 2005، ص 31.

[6]– Instruction N° 07- 13 du 24 – 12 2007 relative au régime de réserves obligatoires.

0.5% مقابل 0.75% التي كانت من قبل وهناك جدول يبين تطوير معدل الاحتياطي الإلزامي والودائع المودعة لدى البنك الجزائر.

جدول رقم (4 . 3): تطور معدل الاحتياطي الإلزامي وحجم إيداعاتها (1994 . 2009) بالمليار دج

السنوات	1994	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
معدل الاحتياطي الإلزامي %	2.5	4.25	4.25	6.25	6.5	6.5	6.5	8	8	8
حجم الاحتياطات الإلزامية بالمليار دج	-	43.5	109.5	126.7	157.2	171.5	199.5	272.1	394.7	773.5

Source: banque d'Algérie: évolution économique et monétaire en Algérie, rapport 2009, juillet 2010, p: 156,157. Achouche Mohamed, mizi alloua Lynda: les réserves obligatoires a taux différencies et modulation de l'offre de monnaie en Algérie (2001-2008), les cahiers du cread, N°97-2011, p: 66

ثالثا: نجاح أداء الاحتياطي النقدي الإلزامي

أنشئت أداة الاحتياطي الإجباري في قانون النقد والقرض، وعينت كأهم أدوات السياسة النقدية في عام 1994، وأعطى لها طريقة التحكم والتنظيم لسيولة البنوك من حيث استخداماتها لمجموع ودائعها والتدفقات المالية وإعادة تمويل خزينتها وذلك لتصبح الضامن الأول للمودع وأداة فعالة للسياسة النقدية إذا طبقت بعناية ودقة.

همّشت هذه الأداة لمدة سبع سنوات ثم أعيد نشاطها الحقيقي انطلاقا من عام 2001 لوجود فائض من السيولة المصرفية المرتبطة بارتفاع أسعار البرميل وجباية صادرات قطاع المحروقات، وأصبحت هذه الأداة هيكلية مع متابعة تطور ارتفاع الأسعار عوض أن يسحبها تطور المؤشرات الحقيقية وتصبح تخدم السياسة النقدية وإيجاد حلول لكل انزلاقات البنوك في منح القروض، وبما أن هذا النظام يمثل مقياس فعاّل ومناسب للأثر الكمي المضمون في التضخم لمراقبة النقود، مما أدى إلى ارتفاع نسبتها لسحب هذا الفائض.

فبدأ بنك الجزائر في رفع معدل الاحتياطي الإلزامي الذي رافقه زيادة في ودائع البنوك المسجلة لدى بنك الجزائر وخاصة في 2002 بقيمة 109.5 مليار دج بنسبة 4.25% إذا ما قورنت بعام 2001 بمبلغ 43.5 مليار دج فقط. وهي قفزة هائلة في زيادة إيداع الاحتياطات الإلزامية، واستمر في الزيادة إلى 126.7مليار دج في عام 2003 بمعدل 6.25% ثم 157.2 مليار دج و 171.5مليار دج في 2005 و 199.5مليار دج في2006 وكما هو موضحا في الجدول السابق .

فقد اهتم بنك الجزائر بهذه الأداة حتى لا تختلف كفايتها العملية عما هو معمول به في الدول الأخرى وتتماشى مع تطورات المؤشرات النقدية، بما أن مجيئها يتزامن مع تطور الإحداث الاقتصادية كما هو في عام 1994 لارتفاع ضغوطات التضخم لتطبيق برامج تعديل الهيكلي للاقتصاد. وبما أنها تخلق النقود

بصفة غير تضخمية وأيضا في عام 2001 عندما كانت سيولة بالزيادة لدى البنوك، أدى إلى تنشيط هذه الأداة عن طريق رفع معدلها.

لهذا يمكن القول أنها أداة غير تضخمية وكما استطاعت عن طريقه أن تسحب السيولة المفرطة وإعادة هذه الزيادة لدى بنك الجزائر واسترجاع اعتباره وثقته في الإرشادات للجهاز المصرفي، وتطهير محافظ البنوك وتعديل الكتلة النقدية المناسبة للتداول، وهذا يسهل الأداء الجيد لصلاحية بنك الجزائر ومنه تحقيق أهدافه.

المطلب الثالث: عمليات السوق النقدية

أنشأ البنك المركزي الجزائري السوق النقدية في جوان1989 بالجزائر العاصمة، التي تعبر كإحدى أدوات السياسات النقدية المسطرة ضمن الإصلاحات المصرفية لعامي1986 و1988 ولكنها عرفت اهتماما أكثر في تنظيمها وتوسيع نشاطها وتطورها مع ظهور قانون النقد والقرض، كما عرف هذا القانون بان السوق النقدية هي[1]: "سوق داخلي ويتدخل فيها بنك الجزائر في ضمن الحدود التي يحددها له مجلس النقد والقرض، إما عارضا أو طالبا للأوراق المالية عمومية كانت أم خاصة شرط ألا يتجاوز ستة أشهر لهذه الأوراق وذلك تلبية لطلب بعض البنوك والمؤسسات المالية للسيولة وخادما لأهداف السياسة النقدية أو ضامنا لها بالأمانة حسب ظروف البنوك والسوق".

واستمر إدخال تعديلات على هذا السوق لتزامنها مع عدة تطورات نقدية ومالية من خلال صدور: [2]

-المنشور رقم 002 المؤرخ في 25 ماي 1989 المتعلق بتنظيم السوق النقدية؛

-التعليمة رقم 08-91 المؤرخة في 14 أوت 1991 المتعلقة بإنشاء رسميا السوق النقدية؛

-التعليمة رقم 91 . 33 المؤرخ في 22 افريل 1995 الذي يوضح شروط واصناف المبادلات في السوق النقدية؛

-التعليمة رقم 95 . 28 المؤرخ في22 افريل 1995 المتعلقة بإعادة تنظيم السوق النقدية وتدخلات البنك المركزي.

تطورت أسعار الفائدة المطبقة في السوق فكان 11% في عام 1990 وارتفع إلى 17% في عام 1991

وكما عرفت السوق النقدية تطورا هاما في مجال إعادة التمويل ابتدءا من عام 2002 لتصبح مكان التقاء البنوك والمؤسسات المالية لإعادة التمويل فيما بينهم يوميا، مع حضور بنك الجزائر مما قل ضغط اللجوء اتجاه بنك الجزائر، مما أدى إلى تحسن سيولة السوق النقدية وهذا شجعها وجعل عدد المتدخلين فيها يزداد.

---

[1]- المادة 76 من قانون النقد والقرض.

[2]- بوزيدي سعيدة، مرجع سابق، ص 183.

أولا: أدوات التدخل في السوق النقدية

حددت التعليمة رقم 95 . 28 عدة أدوات جدد التي تسمح لبنك الجزائر بالتدخل إما بائعا للأوراق المالية أو مشتريا أو ضامنا بين البنوك داخل السوق النقدية، وهذا تبعا لتطور المتغيرات النقدية والمالية إما محليا أو خارجيا، وفي نفس الوقت تقليص لجوء التمويل لبنك الجزائر والتوجه لهذه السوق وإعطائها الفعالية لتوجيه السياسة النقدية.

وتتمثل أدوات التدخل في أربعة: سياسة السوق المفتوحة، نظام الأمانات، نظام المزادات، مزادات أذونات الخزينة.

1 . عمليات السوق المفتوحة:

تعبّر عن إحدى تقنيات السوق النقدية الأولية، تتطلب وجودها لإصدار السندات، والتي يستعملها بنك الجزائر ضمن الحدود التي يحددها له مجلس النقد والقرض في السوق النقدية، ويقوم بشراء وبيع سندات عمومية تستحق في أقل من ستة أشهر، وسندات خاصة يمكن قبولها للخصم أو لمنح قروض. فدور بنك الجزائر في عمليات السوق هو توفير كميات كافية من الأصول الحقيقية تتوقف على حجم وطبيعة السوق النقدية ولا يجوز لهذه السندات أن تتعدى المبلغ الإجمالي للعمليات هذه 20% من الإيرادات العادية للدولة بالنسبة للسنة المالية السابقة[1] إلا أن هذا الحد الأقصى تم إلغاءه في الأمر رقم 03-11 المتعلق بالنقد والقرض[2]. وتم أول إجراء وأكبر عملية على السوق النقدية في 30 ديسمبر 1996 بمعاملة الصفقة التجارية بقيمة 4 مليار دج بمعدل فائدة 14.94% رغم أهميتها وفعاليتها في السوق لم يتمكن بنك الجزائر من بيع سندات عمومية لامتصاص السيولة الفائضة في عام 2001 بسبب ضيق وضعف السوق النقدية وغير متطورة[3]. ولهذا بقيت عمليات السوق المفتوحة غير مستعملة إلى غاية 2009[4] رغم مجهودات بنك الجزائر في طرح الأوراق المالية على المدى المتوسط والطويل لتفعيل عمل السوق النقدية وتعديل السيولة الزائدة لدى البنوك.

وكانت تتم عملية السوق المفتوحة بعد عرض الحصة المعروضة بالإعلان عليها عن طريق استعمال الفاكس والتلكس.

2 . نظام الأمانات

تعبّر عن إجراءات تمويلية يستعملها بنك الجزائر لتمويل البنوك عند تدخله في السوق النقدية المفتوحة بنظام الأمانة، وهذا التدخل لمتابعة عملية توفير سيولة البنوك لقاء سندات محفوظة مضمونة أو سندات

---

[1]– المادة 77 من قانون النقد والقرض.

[2]– المادة 54 من ألأمرية 2003.

[3]– لكساسي محمد، مرجع سابق، ص 14.

[4]– Banque d'Algérie, évolution économique et monétaire en Algérie ,rapport 2OO5 , p، 163.

تحت نظام الأمانة (la mise en pension) (هذا التدخل لبنك الجزائر يتم لمدة يوم واحد (24 ساعة) بمعدل فائدة 12% أو لمدة سبعة أيام بمعدل فائدة 10.75[1]% وانطلقت عملياتها منذ جوان 1989

وتتم هذه العملية في تقديم بنك مقترض ضمانات على شكل سندات عمومية أو خاصة يلتزم بها إمام البنك المقرض وعند انقضاء أجل القرض يرجع البنك المقرض السندات للبنك المقترض أي تكون القروض مضمونة لمدة القرض بعد اخذ فائدة تحسب على طريقة الخصم الرشيد[2].

وكما تمّ استعمال نظام الأمانة في ظل الفائض المتواصل في السيولة المصرفية التي عرفها منذ عام 2001 قد تراجعت معدلات فائدة بصفة مستمرة فمن % 10.75 عام2000 إلى 8.75% في 2001 و4.5% في 2003 وبقيت نفس النسبة إلى غاية 2006.[3]

3 . نظام المزادات:

بعدما فقدت سياسة معدل الخصم أهميتها لسهولة عملية إعادة التمويل وخاصة بعد القيام بعمليات التطهير المالي للمؤسسات التي تحتاج إلى وسائل نقدية مكملة لعملية إعادة الخصم وذلك لتحقيق فعالية أكثر تتماشى مع تطور ميكانيزمات السوق، أدت إلى استعمال نظام مزادات القروض .appels d'offres

تعتبر هذه الطريقة مصدرا أساسيا لجذب السيولة وتوظيفها في السوق النقدية وتعزيز دور أسعار الفائدة من خلال السماح بتطبيق ممارسات أكثر تنافسية في الأسواق.

وتمّ استخدامها من قبل بنك الجزائر في 22 ماي 1995 بموجب التعليمة[4] عن طريق شراء سندات عمومية أو خاصة، وكما تقوم بالإعلان قبل المزاد عن سعر فائدة بصفة دورية، وبعد ذلك تتقدم كل من البنوك والمؤسسات المالية التي تريد إعادة التمويل في السوق النقدية بغطاءاتها في شكل أحجام الائتمان وأسعار الفائدة وتعقد كل 6 أسابيع عملياتها هذه، ونظرا لدورها الفعّال في إعادة التمويل أصبح تعقد كل 3 أسابيع في عام 1996، وتكون هذه السندات مضمونة وتنقسم إلى ثلاثة إشكال:

-سندات الخزينة، سندات التجهيز من الصنف الأول وهي مضمونة من طرف الدولة، التي تمثل قروض بنكية وقروض ممنوحة للمؤسسات من الصنف الأول وهي قابلة للمناقصة.

-سندات قروض ممنوحة للمؤسسات من الصنف الثاني، ولا تقبل المزايدات إلا إذا حدّد ذلك.

-سندات قروض ممنوحة للمؤسسات من الصف الثالث، وهي قابلة للمزايدات.

وكما صنفت المؤسسات التي تستفيد من القروض إلى ثلاثة أصناف: [5]

---

[1]- بوزيدي سعيدة، مرجع سابق، ص 188.

[2] -Article 17 circulaire N° 2 du 25 -05-1989 relative aux établissements de crédits , portant l'organisation du marché monétaire.

[3]- صالح مفتاح، مرجع سابق، ص 290.

[4]- المادة 4 من التعليمة رقم 95 . 28 المؤرخة في 22 . 04 . 1995 المتعلقة بتنظيم السوق النقدية.

[5]- التعليمة رقم 74 . 94 المؤرخة في 02 . 11 . 1994 والمتعلقة بتحديد قواعد الحذر في تسيير البنوك.

-المؤسسات ذات ديون تحت الطلب وبدون مشاكل.

-المؤسسات ذات ديون ومشاكل محتملة الوقوع.

-المؤسسات ذات ديون ومخاطر كثيرة جدا.

وتبدأ منح هذه القروض يوم المناقصة من الساعة 9.00 صباحا إلى الساعة 11.00 وفي نفس اليوم تعلن النتائج النهائية قبل الساعة 15.00 مساءا لإتمام العمليات التجارية، المتمثلة في المبلغ الإجمالي للعقود، المبلغ الإجمالي المقبول، أقصى وأدنى معدلات الفائدة المقبولة، وكذا المتوسط المرجح للمعدلات الموافقة للعقود المقبولة[1] وعن طريق الفاكس أو التلكس، يعلم المشاركين ويقوم بترصيد قيمة القروض التي اشتراها في الجانب الدائن في حسابات البنوك المفتوحة لديه، وتكون البنوك التجارية مدينة بالمبالغ المستحقة، مضافا إليها الفوائد .أما فيما يخص السعر المرجعي الذي يحدده بنك الجزائر، فكان بنسبة 19.5% عام 1995، ثم تراجع إلى 8.25 عام 2000 وبقت بنفس النسبة إلى غاية .2003 بـ 8.75%ثم انخفضت إلى 4.5 في 2004 لتستمر في الانخفاض إلى 4.25% عام .2005[2] ومنذ هذه السنة لم يعد بنك الجزائر يطبق عملية المناقصة رغم المجهودات التي تبدل لتصبح حيز التنفيذ.

4 . مزادات أذونات الخزينة:

انطلقت مزادات أذونات الخزينة الجديدة من نوعها في الجزائر في 1995 متمما للتقنية السابقة -مزادات القروض -حيث تقوم الخزينة العمومية بإصدار سندات عمومية من أجل تمويلها خاضعة لشروط السوق النقدية في شكل مناقصة سندات ذات تواريخ استحقاقها موحدة، ثم تطرح في السوق النقدية لغرض بيعها للبنوك والمؤسسات المالية والمستثمرين في عام1995 ، ضامنا لها تحقيق عمليات المناقصات التي تتم من قبل بنك الجزائر باعتباره وكيلها المالي، وتعرض أسعار فائدة الخزينة بنسبة 22.5% وانخفضت هذه النسبة في نهاية عام 1995 إلى 17.5% حيث وفرت أذونات الخزينة أداة جديدة غير مباشرة للسياسة النقدية، ممهدة لتشجيع وتنمية أسواق الأوراق المالية، مما سهل تطبيق عمليات السوق المفتوحة مع نهاية عام 1996، وفي فيفري 2001 انخفضت معدلات الفائدة لهذه الأدوات فكانت نسبة 5.86% لـ 13 أسبوعا 26أسبوعا بـ % 5.96 و52 أسبوعا بنسبة 7.96% سنتين بـ 6% وخمس سنوات بـ.8%[3] .

وخلاصة القول لآليات التدخل الجديدة للسياسة النقدية أن قبل الإصلاحات، كان بنك الجزائر يطبق خاصة معدل إعادة الخصم بمعدلات فائدة ضعيفة لإعادة تمويل البنوك، وبالتالي منح القروض على مستوى الاقتصاد وكذلك القيام بعملية مراقبة القروض عن طريق تسقيف القروض المقدمة للمؤسسات، مع

---

[1]- باشي أحمد، مرجع سابق، ص 353.

[2]- Rapport de la banque d'Algérie، Evolution économique et monétaire en Algérie , rapport 2005 avril 2006 ,p179.

[3] - مدوخ ماجدة، وصاف عتيقة، أداء السياسة النقدية في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية، المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميّز للمنظمات والحوليات، جامعة ورقلة، 8 . 9 مارس 2005، ص 304.

تسقيف معدلات الفائدة، ومنه نستنتج أن النتائج غير مرضية لخضوع الطابع النقدي للتخطيط التنموي للوطن، مما أدى بالسياسة النقدية عدم كفايتها وفعاليتها بأدواتها النقدية المباشرة لإدارة سياستها. وحتى بعد الإصلاحات الاقتصادية لفترة التسعينات تميزت بتوسع الأدوات النقدية وذلك بإدخال أدوات جديدة يفرضها اقتصاد السوق والتي تبناها صندوق النقد الدولي في إطار برنامج التثبيت والتعديل الهيكلي

وبدأت السياسة النقدية تحقق نتائج أفضل من خلال إتباع إجراءات تقيدية التي يفرضها الوضع الاقتصادي ومع بداية الألفية تطلب الوضع من جديد تدخل السلطة النقدية في هذا السوق بطريقة غير المباشرة للتأثير على حجم النقود وأسعار الفائدة وذلك بتعديل وبإدخال أدوات نقدية تستجيب لشروط الحالة الاقتصادية والسوقية وسهر على المحافظة على الأهداف الاقتصادية للبلد وهناك جدول يبين تطور المعاملات داخل السوق النقدي (1998 . 2003)

جدول رقم (4 . 4): تطور حجم الصفقات بالسوق النقدية للفترة(1998-2003)

السنوات	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2005	2006
قروض بنك الجزائر منها	63.4	89.7	61.5	–	–	–	–	–
مزادات على القروض	47.4	79.5	61.5	–	–	–	–	–
الأخذ بالأمانات (اعانات)	16.0	70.2	–	–	–	–	–	–
عمليات السوق بين البنوك يوم بيوم منها	71.5	86.8	97.8	62.4	42.52	02.37	5.21	7.31
سوق يوم بيوم	4.3	0	0	0	0	0	0	0
سوق لأجل	67.2	86.8	97.8	62.4	42.52	42.37	5.21	7.31
إجمالي صفقات السوق النقدية	134.5	176.5	159.3	62.4	42.52	43.62	5.21	7.31

Source: Derder Nacéra: Analyse des performances du système bancaire Algérien

ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية، والتحوّلات الاقتصادية، الواقع والتحديات، جامعة الشلف 14 . 15 ديسمبر 2004 ص: 35

www.bank-of-algeria.dz

نستخرج قلة التعامل للصفقات التجارية في السوق النقدية كما هو مبينا خاصة من بداية عام 2001 أين نجد سوق نقدية متواجدة خارج بنك الجزائر لسبب وجود فوائض مالية في حسابات البنوك، وأن هذه البنوك تفضل تخصيص توظيفاتهم الطويلة الأجل في غياب العمليات على سوق القصير الأجل.

ومن هنا تظهر عوامل نجاح السياسة النقدية عند استخدام الأدوات غير المباشرة التالية:

-توفر الشفافية والوضوح في السوق النقدية؛

-السيطرة والتحكم في المتغيرات النقدية؛

-ضمان فعالية التأثير في المتغيرات النقدية ؛

وفي النهاية سنحاول تقديم السياسة النقدية من جانب تقييمها خلال مرحلة الإصلاحات الاقتصادية بعد ما استعرضنا مسارها الإصلاحي الاقتصادي.

ثانيا: مؤشرات تقييم السياسة النقدية

يعبر نجاح النظام الاقتصادي عن مدى فعالية السياسة النقدية في تحقيق أهدافها النقدية والمالية، ومدى قدرتها في أخذ القرارات التمويلية على مستوى القطاعات الاقتصادية.

وانطلاقا من هذا المفهوم يمكن القول أن السياسة النقدية مرت بفترة مجهولة أو معدومة الفعالية عندما كانت سيطرة الخزينة العمومية عليها كما أنها كانت منفذة لطلبات الدولة وتابعا لتمويل الاستثمارات المخططة ولهذا لم تلعب السياسة النقدية دورها الفعلي، ولم يظهر بمعناها الحقيقي لأنها تميزت بفترة التنظيم والتسيير النقدي بصفة إدارية، خاضعا كليا للسلطة السياسية مما جعل النقد غير مرتبط بالنشاط الاقتصادي بل كان خاضعا لسياسة النمو التي انتهجتها الدولة، لهذا اعتبرت أن النقود كانت حيادية[1] آنذاك.

إن دخول الجزائر في اتفاقيات مع المؤسسات النقدية والمالية الدوليتين جعلها تعيد النظر في سياستها الاقتصادية بصفة عامة وفي السياسة النقدية بصفة خاصة وخاصة عند صدور قانون النقد والقرض لتستعيد السياسة النقدية مكانتها كأداة لإدارة الطلب في الاقتصاد الوطني.

ومنه سنتعرض إلى تقييم السياسة النقدية في ثلاثة فترات

1 . توجهات السياسة النقدية في مرحلة الإصلاحات (1990 . 1994)

عند مجيء قانون النقد والقرض، اعتبرت بفترة التحول من اقتصاد مسير مركزيا إلى اقتصاد مسير بقواعد السوق في إطار برامج استقرار الاقتصاد لفترة **(1990 . 1994)** فقد نصّ هذا القانون بتحول السلطة النقدية إلى مجلس النقد والقرض الذي يعتبر بمثابة مجلس إدارة بنك الجزائر، يتمتع بصلاحيات واسعة في مجال النقد والقرض، ويرأسه محافظ البنك الجزائري مع نوابه مساعديه، فقام بإصدار عدد من القوانين المتعلقة بالنقد والائتمان بهدف ضبط وإدارة السياسية النقدية، وذلك في إطار إصلاح النظام النقدي والمالي ومواكبة قواعد اقتصاد السوق وباعتماده على أدوات نقدية غير مباشرة.

[1] –Henni Ahmed، monnaie , crédit et financement en Algérie (62-87) cahiers du créad 1987 ,p91.

جدول رقم (4 . 5): تطور الكتلة النقدية وإجمالي الناتج المحلي والائتمان المحلي(1990 . 1994) مليار دج

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994
إجمالي الناتج المحلي PIB	556.4	884.0	1045.0	1161.7	1473.4
نسبة النمو %	31.4	59,0	18,0	11.2	26.8
مجموع الكتلة النقدية منها M_2:	343.0	416.2	515.9	627.0	723.7
المتاحات النقدية $M1$[1]	270.1	325 .9	369 .7	446 .5	476.0
النقود القانونية(الائتمانية)	138.9	157.9	187.4	211.1	223.0
الودائع تحت الطلب	131.2	168.0	184.3	235.4	252.9
المتاحات شبه النقدية (الودائع لأجل)[2]	72.9	90.3	146.2	180.5	247.7
نسبة النمو % M_2	11.31	21.3	24	21.6	15.4
الائتمان المحلي منه	414.0	485.7	624.3	747.6	774.4
القروض للحكومة	167.0	159.9	159.1	527.4	468.6
القروض للاقتصاد من قبل	247.0	325.8	465.2	220.2	305.8
البنك المركزي	65.7	108.4	78.3	29.4	50.4
البنوك التجارية	181.3	217.4	386.9	190.8	255.4

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على:

. النشاشيبي كريم وآخرون، الجزائر: تحقيق الاستقرار والتحول الى اقتصاد السوق واشنطن, 1998، ص ص: 55 – 56

. بنك الجزائر: التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 1990، 1993، 1994

وتميزت هذه الفترة بوجود اختناقات تضخمية بسبب تزايد الكتلة النقدية (M_2) عن الناتج المحلي الإجمالي (PIB) وزيادة السيولة المفرطة بأربع نقاط مئوية بين فترة (1991 . 1994) واستمرار البنوك في تمويل المؤسسات الخاسرة مما أدى إلى عدم قدرتها على تسيير محفظة أوراقها المالية، بحيث سجل رصيد الخزينة عجزا حادا خلال الفترة (1986 . 1993) وصل إلى نسبة 12.7% من(PIB) الناتج المحلي الإجمالي، وبمعدل أقل من واحد للنمو الاقتصادي، وكما عرف عجزا في ميزان المدفوعات وبنيته، مما سمح بارتفاع نسبة خدمة الدين خلال هذه الفترة والمتمثلة بنسبة 70% بتكوين احتياطات الصرف أقل من 2 مليار دج، ولهذا يمكن القول أن هذه الفترة عرفت بفترة الركود الاقتصادي، وفي سياق هذه التطورات النقدية التي حققت على المستوى الاقتصادي الممتدة بين 1990 إلى عام 1994،

يمكن القول أن الأوضاع الصعبة التي مرّ بها الاقتصاد الجزائري من انهيار تام للتوازنات الاقتصادية، النقدية والمالية، كان دافعا محفزا للانتقال إلى اقتصاد السوق وألزمها هذا التحول إلى إصلاح الاقتصاد بصفة عامة وإصلاح النظام المالي بصفة خاصة، فظهر قانون النقد والقرض وتزامن مع تنفيذ برامج

[1]– المتاحات النقدية تشمل، التداول النقدي خارج البنوك + الودائع تحت الطلب لدى البنوك + ودائع لدى الخزينة ولدى الصكوك البريدية.

[2]– المتاحات شبه النقدية تشمل، الودائع لأجل + الودائع بالعملة الصعبة.

الإصلاح الاقتصادي 1990 . 1994 وحمل معه مجموعة من الإصلاحات للجهاز المصرفي وتقليص ديون الخزينة المتراكمة اتجاه البنك المركزي وتسديدهم، وبالتالي الفصل بين دائرة الميزانية ودائرة القرض.

حتى تبتعد الخزينة العمومية عن تمويل الاقتصاد ويقتصر دورها على تمويل الاستثمارات العمومية من طرف الدولة ويعيد النظام البنكي دوره في منح الائتمان للاقتصاد وهذا معتمدا على قواعد الجدوى الاقتصادية للمشاريع وتعديل أدوات السياسة النقدية في تنظيم وضبط السيولة، وهي الفترة الأولى لبداية الإصلاحات والتي تعكس التوجهات التوسعية للسياسة النقدية مما جعل وصول متوسط معدل نمو الكتلة النقدية أكبر من 22% وهي التي تميزت بأداء غير فعال للسياسة النقدية وتقلص دورها، ولذلك لعبت دورا محدودا وتبقى استقلاليتها نسبية[1] وهذا ما أثر سلبا على الوضعية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر.

تحملت السياسة النقدية اثأرا على استقرار الأسعار، ويتم ذلك بوجود علاقة بين النقود والأسعار، ولفهم الآثار السياسية النقدية، نحاول استخدام بعض النسب النقدية التالية:

جدول رقم (4 . 6): تطور النسب النقدية (1990 . 1994)

السنة	1990	1991	1992	1993	1994
نسبة السيولة M_2 / PIB	62	47.1	49.4	54.0	49.1
سرعة تداول النقود M_2 / PIB	1.6	2.07	2.08	1.9	2.05
مضاعف النقدي M_2/ النقود القانونية	2.47	2.57	2.60	2.49	3.05

المصدر: إعداد الطالبة من معطيات الجدول السابق.

أ . نسبة السيولة:

وهي عبارة عن النسبة بين الكتلة النقدية(M_2) اجمال الناتج المحلي (PIB)وتعبر عن وضعية السيولة المتاحة في الاقتصاد، ولهذا يسمح بدراسة حجم وتوسيع أنشطة النظام المالي وكما يحدد هذا المعدل الوساطة المالية للبنوك خلال كل الدورة المالية ومن هذا المفهوم نجد أن نسبة مرتفعة في عام1990 ، بحيث وصلت إلى 62% ثم انخفضت لتعيد ارتفاعها في عام 1992إلى 49.4%ثمّ إلى 54% في عام 1993وتنخفض مرة أخرى عام 1994 بنسبة 49,1 % مع بداية تطبيق برنامج التعديل الهيكلي

عموما فهي نسبة مرتفعة لمدى السيولة المتوفرة في الاقتصاد بعد القيام بمقارنة بين القطاع الخدمي بالقطاع الإنتاجي الحقيقي الذي يسبب ارتفاع معدل التضخم بحيث كانت الكتلة النقدية تزداد بنسبة 11.31%في عام 1990 إلى أن وصلت نسبتها 24.2% في عام 1992 ثم بدأت تنخفض نسبة الكتلة النقدية بمعدل 15.4 %عام 1994 وذلك راجع لبداية تطبيق السياسة النقدية الصارمة مع سياسة الميزانية

[1]–ILMANE Mohamed chérif، transition de l'économie Algérienne vers l'économie de marché , banque d'Algérie 1991 ,p، 31.

الصارمة –كما تطرقنا اليها سابقا –ولكن هذه الزيادة لا بصحبها نفس الزيادة في معدل نمو الناتج الداخلي الإجمالي

ب . سرعة تداول النقود:

وهي عبارة عن العلاقة بين اجمالي الناتج المحلي PIBوالكتلة النقدية، أي تدل على عدد مرات استخدام أو تداول النقود المتوفرة لتمويل العمليات التجارية في المجال الاقتصادي خلال سنة وهي مستخرجة علاقة معادلة التبادل لفيشر حسب الصيغة المعروفة: . M V= PT

ومن النتائج المتحصل عليها في الجدول الموالي نجد ان سرعة تداول النقود ضعيفة حيث لا تتجاوز 2,1 فكانت في عام 1990 تقدر بـ 1.6 وقفزت إلى 2.08 في عام 1992، ثم انخفضت إلى 1.9 في عام 1993 لتعيد الارتفاع مرة أخرى 2.05 لعام1994 ، وهذا ما يبين تضاعف الكتلة النقدية، وهي فتحت المجال أن يسود فيها ارتفاعا حادا للتضخم خلال هذه الفترة، وانتشار سوق موازية كبيرة في الجزائر لتسرب جزء كبير من السيولة إلى هذا السوق ويكون نشاطها يفوق 50 % مما يعرقل استرجاعها في الدائرة المصرفية في القطاع الرسمي، وكذا ظاهرة الاكتناز لنقص الثقة في البنوك للعامل الديني .

ج . المضاعف النقدي:

وهي نسبة تستخدم كوسيلة لقياس مقدرة البنوك التجارية على خلق النقود والتأثير على حجمها داخل الاقتصاد الوطني [1] وتتوقف مقدرة البنك على الإقراض حسب نسبة الاحتياطي القانوني الذي يقررها البنك المركزي، فكلما ارتفعت هذه النسبة قلت مقدرة البنك على الإقراض والعكس صحيح، كما يرتبط عكسيا هذا المضاعف مع نسبة النقود المتداولة حيث عرف ارتفاعا عبر السنوات من 2,47 في عام 1990 إلى أن وصل إلى أكثر من 3 عام 1994، كما عرف حالة شبه مستقر في حدود 2,5 للفترة (1990 . 1993)

2 . توجهات السياسة النقدية في مرحلة الإصلاحات: (1994 . 1998)

تقيم السياسة النقدية خلال مرحلة تطبيق برامج التعديل الهيكلي (1994 . 1998)، بفترة البحث عن محاولة تجاوز المأزق المالي والنقدي للسنوات الماضية عن طريق تبني آليات التسوية الهيكلية المتعارف عليها لدى المؤسسات النقدية والمالية الدوليتان، والقضاء على التوسع النقدي، الذي بدأ في الانخفاض ابتدءا من السنوات الأولى، ووصوله إلى معدل نمو الكتلة النقدية بنسبة 14% من تطبيق هذا البرنامج، وذلك اتبعت السلطات في مجال السياسة المالية والنقدية لبلوغ الأهداف المسطرة ضمن هذا البرنامج، سياسة ميزانية صارمة ورفع القيود على تقديم الائتمان لتمويل الاقتصاد، وضبط سياسة الميزانية بصفة محكمة وبالضبط على الطلب الداخلي وأن تعمل على إعادة توجيه الإنفاق العام وتقليص من حجمه، وعلى السياسة النقدية أن تكون متشددة هادفة إلى عصرنة النظام المصرفي وإدخال تقنيات نقدية جديدة تتماشى

[1]– قاسمي زكريا، المضاعف النقدي، أهميته والمخاطر من الموقع الالكتروني https،54747 /port folio /mostaq.com //

مع اقتصاد السوق من أجل تسهيل إمكانية مراقبة السيولة النقدية، وعليه سمح لبنك الجزائر ليعوض السوق النقدية.

نتيجة للسياسات الإصلاحية المعتمدة من قبل المؤسسات الدولية والتي تبنتها الجزائر منذ عام1994 ، تحسنت المؤشرات المالية والاقتصادية التي تزامنت مع فترة ارتفاع أسعار البترول ما عدا لعام 1998، فاتخذت إجراءات السياسة النقدية الاختلالات الداخلية والخارجية، بإصلاح وضعية الاقتصاد الكلي عن طريق تعديل الموازنات الأساسية للاقتصاد الجزائري.

وفي عام1995 ، أحرز تقدم كبير في مجال القطاع المالي لتحسين كفاءة المؤسسات العمومية وللحفاظ على سلامة الجهاز المصرفي، وتمثلت في النتائج الإيجابية التالية:

-بدأ عجز الخزينة يتحول تدريجيا إلى فائض وخاصة منذ عام 1996 ليحقق نسبة أكبر من 3% من الناتج المحلي الإجمالي وسمح في نقص منح القروض للحكومة الذي وصل في نهاية عام 1996 إلى حوالي نصف حجمه مقارنة مع عام1991 ، كما ساهم في نفس الوقت تقليل الائتمان للاقتصاد، وهذا ما عرف هبوطا في حجم الكتلة النقدية.

-تم التحكم تدريجيا في معدل التضخم، بحيث شهد انخفاضا منذ عام 1996 بنسبة اقل من 5% وهذا التراجع ساعده تقليص عجز ميزانية الدولة إلى مستويات معقولة والصرامة في تسيير الكتلة النقدية بالإضافة إلى تحرير الأسعار.

-سجل نمو الاقتصاد نسبة موجبة وذلك منذ عام1995 ، ولكن بنسبة نمو قليلة جدا وخاصة إذا قرناها مع نسبة البطالة ومعدل التضخم، وهذا يدل على خطورة الاقتصاد الجزائري فلابد من تحسينه ؛

-سجل تحسنا في الميزان التجاري وخاصة بين سنتي 1995 و1997، ثم عرف تراجعا في عام 1998 الناتج عن انخفاض سعر البترول ثم استعاد تحسنه بتحسين أسعار البترول؛

-مكنه من تخفيض نسبة خدمة الدين من 70% إلى 22% وبدأت تعرف زيادة تكوين احتياطات الصرف؛

-عرفت مرونة أسعار الفائدة الفعلية ولتصبح موجبة تعكس الواقع منذ عام1996 ؛

-تعززت القوة المالية للبنوك العمومية عن طريق استبدال ديونها الغير الجيدة التي هي في ذمة المؤسسات العمومية بسندات الدولة وهذا في إطار إعادة رسملة هذه البنوك؛

-بدأت بنوك في إتباع سلوك تنافسي ومع تطبيق القواعد الاحترازية.

-تم سير سوق القيم المنقولة بعد إعداد الإطار القانوني وإنشاء الهيئات الضرورية ومع إنشاء بورصة الجزائر لإعطاء نفس جديد للسوق المالية وذلك بفتح مكاتب الصرف.

-تحويل النظام المالي من مؤسسة ناقلة للأموال من الخزينة لتمول الاقتصاد إلى مؤسسة ممولة في نظام يلعب دورا أكثر ديناميكية في تعبئة الموارد وتخصيصه في أحسن الميادين الاقتصادية لتحقيق النمو الاقتصادي بسرعة.

وبفعل هذا الانضباط المالي لتحقيق فائض مالي في ميزانية الدولة، سمحت للسياسة النقدية سحب السيولة النقدية المتداولة الفائضة على مستوى الاقتصاد ولذلك نتج عنه انخفاض السيولة من 49% في عام 1994 إلى 39% في عام 1997 وعرف ارتفاعا سنة 1998بنسبة تجاوزت 56% بسبب ارتفاع مبالغ إعادة التمويل ونمو الكتلة النقدية، وبصفة عامة يمكن إرجاع ارتفاع معدل السيولة هو الشروع في تطهير المؤسسات العمومية الاقتصادية، مما أدى إلى تراكم العملية بلغت 1740 مليار دج (ما يعادل 27 مليار دولار) إلى غاية 2004 [1]

أما بالنسبة للمضاعف النقدي هو كذلك بدأ يعرف الانخفاض ليصل إلى2.8 في عام 1997 ثم سرعان ما عرف ارتفاعا في عام 1998 بسبب زيادة إصدار الكتلة النقدية وخاصة النقود القانونية من جهة وتخفيض أسعار المحروقات من جهة أخرى، أما سرعة تداول النقود هي كذلك سجلت هبوط لتصل إلى 1,8 في عام 1998، وهذا التخفيض سوف نوضحه في الجدول الموالي:

جدول رقم (4 . 7): تطور الكتلة النقدية وقروض للدولة والنسب النقدية خلال الفترة(1998-1994)

السنوات	1995	1996	1997	1998	1999
إجمالي الناتج المحلي	1966	2494.6	2716.4	2830.5	3247.5
نسبة النمو %	33.4	26.9	88.9	42.0	
مجموع الكتلة النقديةM_2 منها:	799.6	919.6	1081.2	1592.5	1789.4
المتاحات النقدية M 1	519.1	595.2	671.6	826.4	905.2
النقود القانونية	249.8	290.6	337.6	390.4	440.0
الودائع تحت الطلب	269.3	304.6	333.9	436.0	465.2
المتاحات شبه النقدية (الودائع لأجل)	280.5	324.4	409.9	766.1	884.2
معدل النمو M_2	10.5	15	17.6	47.2	12.3
نسبة السيولة M_2 / PIB	40.7	36.7	39.9	50.3	55.1
سرعة تداول النقود M_2/PIB	2.5	2.7	2.5	1.8	1.8
مضاعف النقدي النقود القانونية / M_2	3.13	2.9	2.8	3.9	3.9
الائتمان المحلي منه	967.2	1057.3	1179.3	1629.4	
الائتمان للحكومة	401.6	280.5	425.9	723.2	
الائتمان للاقتصاد من قبل	565.6	776.8	753.8	906.2	
البنك المركزي	190.3	259.1	218.8	226.3	
البنوك التجارية	375.3	517.7	534.0	679.9	

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على . بنك الجزائر: التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر التقرير السنوي 1995، 1996، 1997، 1998 . . النشاشيبي كريم وآخرون، مرجع سابق، ص ص: 55 . 56

[1]– صاري علي، سياسة عرض النقود في الجزائر للفترة (2000 . 2004)، مجلة رؤى اقتصادية العدد 07 ديسمبر 2014 جامعة سوق أهراس، ص 29.

وعموما حققت السياسة النقدية نجاحا على استقرار الاقتصاد الكلي لفترة (1990-1998) ولكن تعرضت إلى صعوبات تنفيذ الإصلاحات الهيكلية لحساسية الاقتصاد الجزائر بتأثره بالتغيرات والتقلبات الذي تحدث عالميا ووجود تعقيد عند إعداد القواعد التي تضمن حسن تنظيم وسير اقتصاد السوق والخوصصة وانعدام الشفافية وكذا الإصلاحات الإدارية وإصلاح الخدمات العمومية ويمكن القول أن فعالية السياسة النقدية وأداءها يرتبط طرديا بتحكم الأوضاع المالية العامة للدولة، وهذه الأخيرة تتعرض للتذبذبات الخارجية.

رغم هذه النتائج الموجبة، تبقى الإصلاحات غير كافية ومتذبذبة، وكما جاءت متأخرة لتغيرات محسوسة وطول فترة تطبيق القوانين .وكما تميزت ببطء تنفيذ التشريعات وفي بعض الحالات تكون غامضة وغير شفافة وناقصة وكما تجدر الإشارة إلى أن الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية مازالت غير متطورة وفي طور النمو، حتى تتفاعل مع سيولة القطاعات المتداولة التي تحتاجها القطاعات الاقتصادية في السوق.

3 . توجهات السياسة النقدية في فترة (2000 . 2010):

عرفت الكتلة النقدية توسعا كبيرا خلال العشرية الأولى من الألفية الثالثة، مما أدى إلى ارتفاع معدلات السيولة على مستوى الاقتصاد، وهذا يعني أن وتيرة النمو المتزايدة للكتلة النقدية تفوق تزايد إجمالي الناتج الداخلي، موضحا هذا الارتفاع من خلال تطور المؤشرات النقدية .

جدول رقم (4 . 8): تطور المؤشرات النقدية (2001 – 2010) الوحدة مليار دج

السنوات	2001	2003	2006	2009	2010
أجمالي الناتج المحلي	4260.8	5266.8	8520.6	9968	11921.6
إجمالي الكتلة النقدية منها:	2473.5	3299.5	4827.6	7173.1	8280.7
- المتاحات النقدية (M1)	1288.5	1643.5	3177.8	4944.2	5756.4
- النقود القانونية (الائتمانية)	577.2	781.4	1081.4	1229.4	2098.6
- الودائع تحت الطلب	661.3	862.1	2096.4	3114.8	3657.8
- الودائع لأجل (أشباه الصكوك)	1235.0	1656.0	1649.8	2228.9	2524.3
معدل النمو (M2)%	22.3	13.7	18.6	03.1	15.4
معدل السيولة (%)$\frac{M2}{PIB}$	58.1	63	56.7	72	69
سرعة تداول النقود$\frac{PIB}{M2}$	1.72	1.57	1.76	1.38	1.45
مضاعفة الائتمان	–	–	3.7	3.2	–

مصدر: إعداد من الطالبة بناءا على تقارير السنوية لبنك الجزائر

نلاحظ من معطيات الجدول ارتفاع الكتلة النقدية من 2022.5 مليار دج عام 2000 إلى 8280.7 مليار دج عام 2010، حيث يعود ذلك إلى عدة عوامل نذكر منها

. ارتفاع الأرصدة النقدية الصافية الخارجية بسبب ارتفاع أسعار النفط في الأسواق الدولية ؛

. الشروع في برامج اقتصادية (برنامج الإنعاش الاقتصادي وبرنامج دعم النمو)؛

. وجود فوائض كبيرة للسيولة المتواجدة لدى البنوك مما دفع ببنك الجزائر إلى إدارة السياسة النقدية بواسطة أدواتها النقدية (أداة استرجاع السيولة وتسهيلة الودائع المغلّة للفائدة . بالإضافة للاحتياطي الإجباري) لامتصاص ذلك الفائض في السيولة النقدية بشكل فعلي، فتجد معدل السيولة مرتفع طول الفترة، فانتقل من 49 **%** عام 2000 إلى 69**%** عام 2010، لهذا عرف تزايدا، إلا أنه عرف انخفاضا عام 2004 فسجل 59.3 **%** مقابل 63 **%** عام 2003، كما ارتفع في سنة 2005 بنسبة 53.8 **%** وهو أقل معدل خلال البرنامج الاقتصادي (2001 . 2010)، حيث يرجع ارتفاع نسب السيولة في السنوات 2007، 2008، 2009 إلى ارتفاع الكتلة النقدية وارتفاع أسعار المواد الأساسية وارتفاع أسعار السلع على المستوى العالمي، خاصة في ظل الأزمة العالمية وبالإضافة إلى ارتفاع الطلب الكلي بفضل الزيادة في الأجور .

تمكّن بنك الجزائر في عام 2010 وبواسطة وسائل السياسة النقدية أن يعيد الاستقرار النقدي بنقص معدل السيولة، الذي يؤكده النظام رقم 09 . 02 المؤرخ في 26 . 05 . 2009 والمتعلق بعمليات السياسة النقدية ووسائلها وإجراءاتها.

أما فيما يتعلق بمؤشر سرعة تداول النقود، فكانت 2.03 عام 2000، ثمّ انخفضت إلى 1.45 سنة 2010، فعرفت تذبذبا أثناء الفترة فكان أقصاه عام 2000 وأدناه عام 2009 قدّر بـ 1.38 وهو ما يفسر ضعف وتباطؤ سرعة تداول النقود.

أما بالنسبة لمضاعف النقود، عرف مرحلة استقرار في حدود 3 خاصة منذ عام 2005 وصل إلى 3.6 واستمرّ إلى نهاية الفترة.

وبصفة عامة نستنتج أنه لابدّ من وجود سياسة نقدية فعّالة حتى تتمكّن من التحكم في السيولة النقدية المتاحة في حسابات البنوك أو المتداولة في السوق، وهو ما يستدعي الاهتمام بتطوير أدوات السياسة النقدية، لأن قياس أداء النظام المصرفي لا يكون إلا بتحليل وتقييم أداء السياسة النقدية .

خلاصة:

تمثل السياسة النقدية إحدى مكونات السياسة الاقتصادية, لوجود ارتباط وثيق بين الدائرة الاقتصادية والدائرة النقدية، نظرا لارتباط, المشاكل الاقتصادية بالحلول النقدية وإضافة إلى دور السياسة النقدية في تحقيق الأهداف العامة للسياسة الاقتصادية. ظهر أن مسالة الأخذ بالإصلاح المالي والمصرفي ضرورة لابد منها في ظل عدم فعالية السياسة النقدية وسيطرة الخزينة العمومية على صلاحيات النظام المصرفي، وتجسد ذلك في تبعيته للسياسة المالية في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية الكلية, وهذا ما دفع السلطات إلى تبني إصلاحات وما رافقه من إصدار قانون النقد والقرض الذي استرجع الاعتبار لبنك الجزائر وأعطت له الاستقلالية الضرورية لوضع وتوجيه السياسة النقدية من خلال عصرنة أدواتها النقدية، مما سمح لها بتحقيق الأهداف المنشودة لاسيما التحكم في العرض النقدي واستهداف التضخم الذي بقيت وتيرته مستقرة نوعا ما بمتوسط 0.18 % لفترة (1990 – 1999) و 3.11 % خلال فترة (2000 – 2010).

الفصل الخامس

الاتجاهات العالمية الجديدة في مجال العمل المصرفي وانعكاساتها على السياسة النقدية

تمهيد:

أدت التحولات والتطورات المتسارعة التي عاشها العالم إلى إعادة تشكيل، تنظيم وتنشيط العلاقات الاقتصادية القائمة بين الدول، كما أصبحت السياسات والمؤسسات الوطنية والاتفاقيات المنظمة لها تخضع إلى قوى جديدة تعمل على مستوى العالم بأكمله كوحدة واحدة. وهذا ما يعرف بالعولمة الاقتصادية التي عملت على تحرير العلاقات الاقتصادية التي أفرزتها التطورات الاقتصادية والتقنية. وبالتالي ظهرت العولمة المصرفية باعتبارها جزءا من العولمة الاقتصادية، والتي سمحت للقطاع المصرفي بتعظيم الآثار الإيجابية وبالتقليل من المخاطر إلى أدنى مستوى ممكن نتيجة لتحرير الأسواق المالية وتحرير المبادلات التجارية وكذا تحرير الخدمات المالية والمصرفية.

أخذت العولمة المصرفية أبعادا وتصورات جديدة حيث تحولت إلى البنوك الشاملة، كما عملت على تنويع نشاطها مع اندماجها وإعادة هيكلة صناعة الخدمات البنكية بعد اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المصرفية. بالاضافة إلىالتوسع في استعمال تكنولوجيات الإعلام والإتصال، وظهور منتجات مالية جديدة محملة بمخاطر قد تضع البنك في وضعية حرجة، مما أدى بالبنوك المركزية إلى التفكير في مواجهة هذه المخاطر والتقليل من آثارها وذلك بإخضاع نشاطها الى جملة من القواعد الدولية المنبثقة عن لجنة بازل.

للتكيف مع متطلبات العولمة المصرفية، عرف القطاع المصرفي الجزائري اصلاحات وعصرنة من خلال مختلف الأطر القانونية والتنظيمية والتسيرية، إلا أن ذلك لم يعط ثماره بعد لقلة المنافسة بين البنوك العمومية والبنوك الخاصة التي تنشط على مستوى الساحة البنكية الوطنية، ولهذا سنحاول التطرق الى العمل المصرفي في ضوء الإتجاهات العالمية الجديدة وانعكاساتها على السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2000-2010 وتتناول التطورات الدولية في مجال الصيرفة وكذا التطورات الرقابية المعتمدة على المعايير الدولية للعمل المصرفي والوضعية النقدية للبنوك الجزائرية (1990-2010) وأخيرا تكيف البنوك الجزائرية مع التحولات المصرفية العالمية.

المبحث الأول: التطورات الدولية في مجال الصيرفة

عرفت التطورات المصرفية والتقنية المعاصرة انتشارا قويا على مستوى العالم منذ التسعينيات من القرن الماضي، مما أدى إلى تغيير المحيط المصرفي والذي انعكس على عمل المصارف، حيث أدخلت أساليب جديدة تناسب مع التطوراتالمصرفية العالمية. أما في الجزائر فلقد بدأت تعرف تغييرا في الأعمال المصرفية منذ عام 2004 بعد توصيات البنك العالمي والمتعلقة بضرورة بتطور الأنشطة المصرفية[1].

المطلب الأول: الصيرفة الشاملة

في سياق العولمة المصرفية التي تنادي بتحرير القطاع المصرفي مع رفع القيود والحواجز عن الأنشطة المصرفية وزيادة حدة المنافسة، تم إضافة وظائف جديدة غير الوظائف التقليدية التي كانت موجودة سابقا، وهذا يتطلب إدخال مؤسسات مالية غير مصرفية ومؤسسات غير مالية أخرى في مجال تنوع أنشطة وتوسيع عمليات البنوك لتقديمها إلى الزبائن وتلبية حاجاتهم المتنوعة.

أولا: الصيرفة الشاملة في البنوك الجزائرية:

إن محاولة تكيف البنوك الجزائرية مع المستجدات والتطورات العالمية من خلال القوانين والتشريعات التي تخص ممارسة الوظائف المصرفية والمؤسسات المالية، فنجد أن كل من قانون النقد والقرض أو الأمر رقم 03-11 الصادر في 26 أوت 2003 المعدل والمتمم لقانون النقد والقرض مازال يضع حدودا فاصلة بين ممارسة هذه الوظائف للبنوك التجارية والمؤسسات المالية، كما سمح قانون النقد والقرض من خلال المواد (110 و116) للبنوك التجارية مزاولة العديد من الأعمال المصرفية التي تدخل في إطار ممارسات البنوك الشاملة بالإضافة إلى إعطاء تراخيص للبنوك والمؤسسات الخاصة والأجنبية في الأمر 03-11 في مادته 75، وتمثلت في الوظائف التالية:

1- وظيفة التأجير التمويلي:

بمقتضى الأمر رقم 96-09 المؤرخ في 10 جانفي 1996، تم السماح للبنوك بممارسة نشاط التمويل الإيجاري للمنقولات والعقارات، ويكرس التطبيق الميداني للمواد (110-116) من قانون النقد والقرض (90-10) هذا التوجه، وقد عرفها المشرع الجزائري على أنها عملية تجارية ومالية يتم تحقيقها من طرف البنوك التجارية، المؤسسات المالية وشركات تأجير مؤهلة قانونا ومعتمدة صراحة، تقوم على عقد إيجار يتعلق بأصول منقولة أو غير منقولة. ويمارس عدد قليل من البنوك وظيفة التمويل التأجيري في الجزائر كشركة سلام(Salem) التي اعتمدت في عام 1997 وشركة القرض الإيجاري العربي للتعاون (Arab Leasing Corporation ALC) التي تم اعتمادها في ديسمبر 2001 من قبل بنك الجزائر، وبالإضافة إلى شركة الإجارة المالية ليزينغ (Ijar Leasing Algerie ILA) التي تم إنشاؤها في 01 مارس 2013

[1]-Rapport Banque mondiale, 2008.

التي تسهل القيام بأنشطة الإجارة، الاستثمار والخدمات الاستشارية الإدارية وفق مبادئ الشريعة الإسلامية.وقد بلغ إجمالي حجم الائتمان الإيجاري الممنوح 21,18 مليار دج بمعدل نمو 38,5 % منها 5,64 مليار دج الممنوحة من قبل البنوك و15,54 مليار دج للمؤسسات المتخصصة خلال جانفي إلى سبتمبر من سنة 2007.

2- نشاط التوريق المصرفي:

ساهمت تطورات الأسواق المالية على ظهور وسائل تمويل جديدة من بينها التوريق، والذي يعتبر من أهم الأنشطة التي تحتاجها البنوك الشاملة، حيث تعد أداة تمويل حديثة وهي مستعملة في المصارف والأسواق المالية. وفي إطار الإصلاحات التي يعرفها القطاع المصرفي الجزائري وتحريره وبحثا على إدخال تقنيات جديدة في ميدان التمويل وتنويعها، صدر القانون الخاص بالتوريق[1].

حسب المادة 2 من القانون السابق، يعرف التوريق بأنه "عملية تحويل القروض الرهنية إلى أوراق مالية، ويتم التحويل على مرحلتين: الأولى التنازل عن القروض الرهنية من قبل بنك أو مؤسسة مالية لفائدة مؤسسة مالية أخرى، أما الثانية، فتقوم المؤسسة الأخيرة بإصدار أوراق مالية قابلة للتداول في السوق ممثلة للقروض الرهنية.

لنجاح نشاط التوريق المصرفي، لابد من إطار تنظيمي حيث سمح القانون رقم 06-05 بإنشاء مؤسسات التوريق بقرار من هيئة سوق الأوراق المالية. ويتم ذلك بإصدار سندات قابلة للتداول بعد حصولها على موافقة الهيئة العامة لسوق الأوراق المالية وذلك بمقتضى المرسوم التشريعي رقم 23 ماي 1993 المتعلق ببورصة القيم المالية. وفي هذا المجال تحصلت البنوك العمومية والخاصة من شركة إعادة التمويل الرهني على تغطية وصلت إلى نسبة 80% للانطلاق في منح قروض السكن، كما قام الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط في تطبيق صيغة جديدة للقروض العقارية تتمثل في تقديم قروض رهنية على أساس قيمة الضمان[2].

من هنا يمكن القول أن أهم القروض التي تم توريقها هي القروض الرهنية أي قروض الإسكان العقاري المضمونة بأصول عقارية، فلقد ارتفعت هذه القروض من 94 مليار دج في عام 2006 إلى 109 مليار دج في نهاية 2007 أي بزيادة 16%.[3]

---

[1]- القانون رقم 06-05 المؤرخ في 20 فيفري 2006، الصادر بتاريخ 12 مارس 2006 الخاص بتوريق القروض الرهنية في الجزائر.

[2]- مفتاح صالح، داودي الطيب، معارفي فريدة، الصيرفة الشاملة كمدخل لمواكبة مستجدات الصناعة المصرفية وتأهيل المصارف الجزائرية، مؤتمر إدارة منظمات الأعمال- التحديات العالمية المعاصرة بجامعة الأردن، كلية العلوم الاقتصادية والإدارية، 27-29 أفريل 2002، ص 13.

[3]- بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2007.

3- الاهتمام بالقروض الموجهة للعائلات

تم فتح قطاع جديد للعمل المصرفي، وقد عرفمنح القروض الموجهة للعائلات بغية تمويل طلباتهم الاستهلاكية والتجهيزية نموا هاما.

4- نشاط التأمين المصرفي

تم منح ترخيص للبنوك والمؤسسات الخاصة أو الأجنبية بممارسة أنشطة أخرى وفق الأمر رقم 03-11[1] والمحددة من طرف القانون، وتكون مرخصة من طرف مجلس النقد والقرض، كما رخص القانون[2]توزيع منتجات التامين عبر البنوك، وقد جلب اهتمام كبير من قبل البنوك وشركات التأمين وتم إبرام العديد من الاتفاقيات ومنها:

- اتفاقية الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط وشركة التأمين كارديف الجزائر الموقعة في 25 مارس 2008. وفي جانفي 2009 أطلق أول منتج تأمين هو "تأمين المقترضين" الذي سجل 483504 مؤمن حتى 31-12-2011، كما أطلق منتج ثاني هو " C.N.E.P الاحتياط الشامل " الذي سجل 27173 مؤمن حتى 31-12- 2011[3].

- اتفاقية بنك التنمية المحلية والشركة الوطنية للتأمين الموقعة في 19 أفريل 2008.

- اتفاقية بنك الفلاحة والتنمية الريفية والشركة الوطنية في 20 أفريل 2008 .

- اتفاقية البنك الخارجي الجزائري وشركات التأمين (CAAR- CAAT) في 11 ماي 2008 حول توزيع منتجات التأمين المتعلقة بتأمين الأشخاص في حالة (السفر، التقاعد، الوفاة)، تأمين المخاطر المتعددة للسكن، تأمين الكوارث الطبيعية، توزيع منتجات (CAAR- CAAT) في 86 وكالة تابعة ل B.E.A ومع تكوين 500 إطار بنكي في مجال التأمين.

- اتفاقية شراكة صيرفة التأمين بين القرض الشعبي الجزائري والشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين بـ20 ماي 2008.

- اتفاقية شراكة صيرفة التأمين بين البنك الوطني الجزائري والشركة الجزائرية لتأمين النقل الموقعة في 15 أكتوبر 2010.

- توقيع اتفاقية شراكة بين بنك البركة وسلامة للتأمينات الجزائر.

خلاصة القول حول تطبيق الصيرفة الشاملة بالبنوك الجزائرية ومدى ملائمتها، نرى أن مساهمتها مقتصرة على الصيرفة التقليدية بصفة عامة منها قبول الودائع ومنح القروض وإهمال نشاطات الصيرفة الشاملة. بالإضافة إلى الفصل بين نشاطات البنوك التجارية والمؤسسات المالية ضمن التشريعات القانونية، وهذا يمكن إرجاعه إلى عدة أسباب ومنها ضعف سوق الأوراق المالية لنقص التعامل فيها، وبالتالي قلة الأدوات

[1]- المادة 75 من الأمر رقم 03-11 الصادر في 26 أوت 2003.

[2]- القانون رقم 06-04 الصادر في 20 فيفري 2006 الخاص بنشاط صيرفة التأمين في الجزائر.

[3]- تقرير نشاط 2011 الخاص بصيرفة التأمين للصندوق الوطني للتوفير والاحتياط بنك خاص بمنتج تامين المقترضين، ص5 و7.

المالية والاستثمارية الطويلة الأجل، وهذه الأدوات مرتبطة بالإبداع مما يحمل التنويع والتعدد للوظائف والأدوات.

المطلب الثاني: الإندماج المصرفي والصرفة الالكترونية

أدت التطورات المصرفية التي شهدتها الساحة الدولية في سياق العولمة , الى تغيير نشاط البنوك مما أدى الى بروز مظاهر جديدة تتمثل في الاندماج المصرفي والصرفة الالكترونية

أولا: الاندماج المصرفي

أصبح العمل المصرفي يتعرض للعديد من المخاطر في ظل تزايد العولمة المالية، ومن المتوقع أن تزيد المنافسة في تقديم الخدمات المالية والمرتبطة بالنشاط المصرفي مع دخول شركات التأمين وشركات الأوراق المالية، ومن أجل تصدي البنوك لهذه المنافسة ومواجهة هذا التطور السريع وتحدي اكتساب رهان الوجود والاستمرارية، فإنه ينتظر منها الالتحاق بعمليات الاندماج المصرفي ومن ثم التحول إلى كيان مصرفي جديد أعلى قدرة وأكثر فعالية.

تهدف البنوك إلى تحقيق أربعة أهداف بعد عملية الاندماج والمتمثلة فيما يلي[1]:

- إحلال إدارة جديدة أكثر خبرة تؤدي وظائف البنك بدرجة أعلى كفاءة، وبالتالي تكسب البنك الجديد شخصية أكثر نضجا وأكثر فعالية من جانب العاملين بعد دمج الكفاءات الموجودة في البنوك السابقة.
- توفير رؤوس أموال ضخمة، القدرة على تحمل المخاطرة الناتجة عن الودائع والقروض المقدمة، وتحسن مستوى اليد العاملة نتيجة توفر الخبرة والتدريب الجيد، القدرة الفائقة على الاتصال بفضل وجود شبكة المعلومات المرتبطة بأنظمة الاتصال المختلفة بما فيها الانترنت... الخ.
- المزيد من الثقة والطمأنينة والأمان لدى جمهور العملاء والمتعاملين ويتحقق ذلك بتقديم الخدمات المصرفية بأقل تكلفة ممكنة وبأعلى جودة، وبتسويق الخدمات المصرفية بشكل أفضل.
- خلق وضع تنافسي أفضل للكيان المصرفي الجديد "تزداد فيه القدرة التنافسية للبنك الجديد

يتطلب نجاح الاندماج المصرفي توفر الشروط التالية[2]:

- توفير رغبة حقيقية صادقة لدى القائمين على عملية الاندماج المصرفي.
- توفير دراسات كاملة مثل دراسات الجدوى الاقتصادية والاجتماعية، توضح النتائج المتوقعة من حدوث الاندماج، وهي تسبق عملية الاندماج المصرفي.
- اختيار المصرف الجديد والعلامة التجارية، ومجلس الإدارة والخدمات.
- تنسيق فعال بين وحدات البنوك المندمجة واللوائح والقوانين والقرارات.

[1]– بوزعرور عمار، دراوسي مسعود، الإندماج المصرفي كآلية لزيادة القدرة التنافسية– حالة الجزائر، الملتقى الوطني الأول حول المنظومة المصرفية والتحولات الاقتصادية واقع وتحديات، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بجامعة الشلف، 14–15 ديسمبر 2004، ص 138.

[2]–عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص 173.

توفير الموارد المالية والبشرية اللازمة لعملية الاندماج المصرفي.

إن تحليل موقع الاندماج المصرفي في الجزائر من خلال تواجد بنوكا عمومية وبنوكا خاصة وأجنبية، مؤسسات عمومية ومؤسسات مالية خاصة أجنبية –كما ورد سابقا– وذلك منذ إنشاء أول بنك أجنبي في الجزائر وهو "بنك البركة"، وزاد عددها وانتشارها. وفي هذا الصدد، قامت السلطة النقدية بوضع السياسات وشروط المنافسة للقيام بعملية الاندماج وخاصة من جانب البنوك الخاصة بإصدار منشور[1] يقر بزيادة الرأسمال عند تأسيس بنك جديد بقيمة 2,5 مليار، أي ما يعادل 36,4 مليون دولار. وجاءت هذه الزيادة في رأس المال لتعزز وتدعم قاعدة رأس مال البنوك الخاصة الأجنبية وزيادة حجم أصولها.

تؤدي عمليات الاندماج المصرفي بين البنوك وانتقالها من حجم صغير إلى حجم كبير إلى زيادة قدرتها على المنافسة والقيام بأعمال البنوك الشاملة، ويفسح المجال أمامه للاستخدام المتزايد للتكنولوجيا، وما ينتج عنها من مبتكرات في المنتجات المالية والمصرفية، لكن ما يلاحظ أنه لم يحدث أي اندماج حتى الآن في الجزائر، بل اكتفت البنوك الوطنية الخاصة بتمويل الواردات.

ثانيا: الصيرفة الإلكترونية

شهد العالم العديد من التغيرات السريعة والتطورات المتلاحقة خلال فترة التسعينيات من القرن الماضي. فأصبح الاقتصاد العالمي بدون حدود بفعل الثورة التكنولوجية والثورة العلمية في مجال المعلومات والاتصالات على جميع المستويات الإدارية، الانتاجية المالية والتمويلية والتسويقية، كانت المنافسة في البداية تقتصر على الإنتاج المادي فقط، ثم توسعت لتشمل المجال غير المادي (الخدمات)، ولهذا أصبحت التكنولوجيا وسيلة أساسية للتجارة العالمية. وفي سياق الثورة العلمية والتكنولوجية في مجال الاتصالات العالمية، جاءت ثورة أخرى واسعة في مجال التجارة الدولية عن طريق استخدام "الإنترنت" حيث تتم عمليات وصفقات بيع السلع المادية والخدمات. مما فتح المجال للاقتصاديات العالمية إلى تسارع استخدام التجارة الإلكترونية وزيادة الارتباط بين أسواق دول العالم، والذي أدى إلى حدوث تغير في وسائل الدفع والتسويات والتي لهما انعكاسات هامة على عمل السياسة النقدية.

1ـ: مفهوم الصيرفة الإلكترونية وأسباب تطورها

المقصود بالصيرفة الإلكترونية هو "إجراء العمليات المصرفية بطرق إلكترونية، أي باستخدام تكنولوجيات الإعلام والاتصال الجديدة، سواء تعلق الأمر بالسحب أو بالدفع أو بالائتمان أو بالتحويل أو بالتعامل في الأوراق المالية أو غير المالية من أعمال المصارف"[2]، وفي ظل هذا النمط من الصيرفة لا يكون العميل مضطرا للتنقل إلى البنك، إذ يمكنه القيام ببعض العمليات مع مصرفه وهو بذلك قد تجاوز بعد المكان والزمان.

[1]– منشور رقم 04–01 الصادر في 28 أفريل 2004 المتعلق لتحديد الرأسمال المسموح به لتأسيس بنك جديد.

[2]– رحيم حسين، هواري معراج، الصيرفة الإلكترونية كمدخل لعصرنة المصارف الجزائرية، الملتقى الوطني الأول المنظومة المصرفية والتحولات الاقتصادية واقع وتحديات، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية جامعة الشلف، 14–15 ديسمبر 2004، ص 316.

ولقد تطورت الصناعة المصرفية نتيجة عاملين أساسيين:

– تنامي أهمية ودور الوساطة المالية بفعل تزايد حركية التدفقات النقدية والمالية، إن في مجال التجارة أو في مجال الاستثمار؛

– تطور المعلوماتية وتكنولوجيا الإعلام والاتصال؛

وأصبحت تكنولوجيا المعلومات والاتصال تؤدي دورا هاما في اقتصاديات الدول ومن بين أهم آثارها:

– رفع القيود والحواجز وإجراءات الحماية.

– رفع درجة التنافسية في عمل المصارف.

– التأثير على هوامش الأرباح.

– التأثير على نوع الخدمات وطرق تقديمها.

ارتفع عدد البنوك والمؤسسات المالية التي تقدم خدمات إلكترونية من 1200 بنك عام 1998 أي ما يمثل 6% من السوق إلى 12000 بنكا في عام 2000 (أي 10 مرات مقدار زيادة)، ثم إلى 15845 بنكا عام 2003 أي حوالي 75% زيادة في السوق، وفي حين ارتفع عدد المتعاملين مع الانترنت المصرفي من 18 % عام 1999 إلى 51,3% في عام 2004[1].

2ـ: استخدام التكنولوجيا والتوسع في خدماته:

يعتبر التقدم التقني من أهم عوامل نمو القطاع المصرفي إذ أنه يساعد البنوك على تقديم خدماتها بأسعار أقل، وهذا ما شجعها ودفعها على استخدام إجراءات جديدة وعديدة لمسايرة التطورات التكنولوجية التي تحتاجها الصناعة المصرفية وأهمها[2]:

– تحديث أجهزتها وتطويرها بحيث يمكن للبنوك أن تقدم أفضل خدمة لزبائنها في أسرع وقت ممكن وذلك باستخدام الوسائل الإلكترونية الحديثة.

– تطوير تقنيات الأداء المصرفي لتلائم التطور في آليات العمل الاقتصادي وآليات التجارة الدولية كإنشاء شبكة إلكترونية مصرفية تربط البنوك بعضها البعض من جهة، ثم بينها وبين القطاعات الاقتصادية الأخرى من جهة أخرى.

– الاستعانة بالتكنولوجية المتطورة لأداء الخدمات للعملاء مثل استخدام الهاتف المصرفي، أوامر الدفع الالكترونية... إلخ.

– دعم ورفع مستوى الأداء في بعض فروع البنوك التجارية القائمة مثل إنشاء مكاتب لخدمة العملاء وتداول النقود الورقية من خلال الفروع القائمة وهذا يهدف إلى رفع مستوى الكفاءة.

– التوسع في استخدام الانترنت لتقديم الخدمات المصرفية المتنوعة وتشجيع العملاء على طلبها

[1]– قدي عبد المجيد، النظام المصرفي الجزائري أمام التحديات العالمية المعاصرة، مرجع سابق.ص 4.

[2]– وصاف سعيدي، وصاف عتيقة، الصناعة المصرفية والتحولات العالمية، الملتقى الوطني الأول حول المنظومة المصرفية والتحولات الاقتصادية واقع وتحديات، بجامعة الشلف، 14–15 ديسمبر 2004، ص 310.

– استخدام آلات الصرف الآلي واستخدام شبكة من نقاط البيع الإلكترونية علاوة على تقديم خدمات التحصيل الإلكتروني للشيكات وتركيب وتشغيل مراكز للاتصالات وخدمة الزبائن، فضلا عن تقديم خدمات البنك المحمول وفتح فروع إلكترونية، فارتبطت فروع المصارف المختلفة مع بعضها البعض من خلال شبكات الإعلام الآلي، مما ساعد زبائن البنوك على الاستفادة من خدمات المصرف خلال ساعة، كما زاد استخدام البطاقات الائتمانية بواسطة أجهزة الصرف الآلي المختلفة. وهذا ما يؤدي حتما إلى التوسع في الخدمات الإلكترونية، ولهذا يمكن القول أن البنوك هي من أكثر المؤسسات استخداما لتكنولوجيا المعلومات.

3 ـ: التجديد في مجال وسائل الدفع الإلكترونية:

تم ابتكار عدة بدائل في مجال الدفع الإلكتروني، فبعدما كان النقد الائتماني المتوفر لدى البنوك هو السائد تطور ليصبح نقدا إلكترونيا، مخزنا في بطاقات بلاستيكية ذات ذاكرة أو ذات معالج آلي، ثم أصبح نفس النقد يخزن في الحاسوب (كمبيوتر) الشخصي ويتم تحويله عبر شبكة الانترنت، كما أصبح أيضا بالإمكان إجراء الدفع عن طريق الهاتف المحمول. الأمر الذي أدى إلى تطور عملية التبادل التجاري بسرعة كبيرة، ثم أن شبكة اللاسلكي لا تنحصر في الهاتف المحمول، بل تعداه إلى احتكار وسائل أخرى كالمساعد الشخصي، الحاسوب المحمول أو حاسوب الجيب... وتهدف عملية تجديد وسائل الدفع الإلكتروني إلى [1]:

– تنويع وسائل الدفع وتقديم منتجات جديدة؛
– تنويع طرق الدفع وتبسيطها؛
– توفير الأمان في العمليات؛
– تحقيق السرعة في إجراء العمليات حتى تتم فعلا في وقت حقيقي؛
– إجراء بحوث ترقية نشاط الصيرفة الإلكترونية والتسويق المصرفي، وكذا تعزيز تواجد المواقع المتخصصة في هذا المجال.

4 ـ: آثار تطور الدفع الإلكتروني:

يسعى تطور الدفع الإلكتروني إلى تحقيق ما يلي:

– الثقة: تتوقف على مدى تنمية وسلامة وسائل الدفع الإلكتروني، ذلك أن المتعاملين بالانترنت يفتقدون إلى الثقة في هذه الآلة سواء من حيث تقديم المعلومات الخاصة بهم أو تخوفهم من سرقة أرقام بطاقاتهم واستعمالها من قبل غيرهم؛
– السرية: أي أن كل المعلومات تبقى تقرأ إلا من الطرف الموجهة إليه؛
– الشمولية: يعني أن كل البيانات المرسلة إليه ينبغي أن تكون كاملة؛
– الهوية: أي التأكد من هوية الشخص أو الهيئة التي تتعامل معه ؛
– السلامة: يعني التأكد من أن الشخص المتعامل معه هو نفسه المقصود.

[1]– رحيم حسين، هواري معراج، مرجع سابق، ص 322–323.

- تخفيض هائل في تكلفة العمليات المصرفية؛
- توسيع دائرة المستهلكين؛
- تسهيل التعامل وتقديم خدمات متنوعة؛
- زيادة التحديات المرتبطة بالأمن والحماية وسرية المعاملات.

ولهذا أصبحت البنوك التجارية تتنافس في مجال تقديم أفضل الخدمات المصرفية لزبائنها، ولهذا على البنك تحديد انواع الخدمات الرئيسية والمكملة التي يقدمها لزبائنه بقطاعاتهم المختلفة في الفترة الحالية.

المطلب الثالث: انهيار البنوك الكبيرة وإفلاسها

ظهرت عدة أزمات مالية ومصرفية في القرن العشرين وانتشرت على الساحة العالمية، ومن أهمها أزمة الكساد العالمي (1929–1933)، أزمة انهيار نظام بريتون وودز، أزمة المكسيك والأرجنتين والأزمة الآسيوية في 1997 وخاصة الأزمة المالية لسنة 2007.

عرف العالم عددا من الأزمات خلال الفترة الممتدة من(1979–1997)، وقد وصل عددها حوالي 212 أزمة منها 158 ازمة سعر صرف التي سادت خلال الفترة (1975–1986) و54 ازمة مصرفية في الفترة (1987– 1997)[1]، وكان ظهور هذه الأزماتنتيجة لارتباط الاقتصاديات والأسواق المالية العالمية بسياسات التحرير المالي والتي سهلت انتقال رؤوس الأموال بين الدول على المستوى العالمي.

أثرت الأزمات المالية والمصرفية كثيرا على الاقتصاد على المستوى العالمي وخاصة الأزمتان الكبيرتان (1929) و(2007). وقد بينت الأحداث الاقتصادية والمالية الحالية عن خطورة الرهن العقاري بسبب انهيار عدد من البنوك في أمريكا. وقد عانى النظام المصرفي بسبب الاضطرابات والخسائر الكبيرة، مما أدى إلى إفلاس الكثير منها في الولايات المتحدة وفي معظم الدول الأوروبية، كما تسبب كذلك في انخفاض أسعار الأصول العقارية، أي مس الدائرة الحقيقية بصفة سريعة، كما مس أسس أو مبادئ النظام الرأسمالي المالي[2] ويمكن تفصيل ذلك في النقاط التالية:

[1]– آيت زيان كمال، إليفي محمد، تحليل وتشخيص الأزمات المالية الراهنة من منظور إسلامي– محاولة استنباط الدروس واستخراج الحلول، الملتقى الدولي الثاني حول الأزمة الراهنة والبدائل المالية والمصرفية، المركز الجامعي بخميس مليانة، 5–6 ماي 2009، ص 05.

[2]– Mouhoubi Salah، la crise financière mondiale, la face cachée, édition E.N.A.G, Alger 2010, P 10-11.

أولا: أزمة وول ستريت:

بدأت الأزمة في يوم الخميس 24 تشرين الأول 1929 في بورصة وول ستريت في نيويورك بالولايات المتحدة الأمريكية وسرعان ما انتشرت إلى بقية الجوانب الاقتصادية الأمريكية، ثم انتقلت غلى باقي الدول الرأسمالية والأوروبية واليابان، وعرفت بذلك اليوم أسوأ كارثة اقتصادية واجهت الاقتصاد العالمي تسمى أزمة الكساد الكبير.

بحيث يعود سبب الأزمة إلى طرح 13 مليون سهم في بورصة نيويورك نتيجة الظروف الاقتصادية الجيدة بأمريكا، فقامت البنوك بتمويل كل القروض وسحب مستثمرين جدد على الاستثمار في البورصة، وسجل ارتفاع في مؤشر "داوجونز" الصناعي ب 273% وعند ظهور ذلك اليوم لا وجود للمشترينوسارع المستثمرين إلى التخلص من أسهمهم مما أصبح عدد الأسهم المعروضة في الزيادة إلى 30 مليون سهم بدون الطلب عليها وأصبحت تلك الأسهم بلا قيمة، وخسر مؤشر داوجونز بنسبة 22,6% من قيمته ووجد آلاف المساهمين أفلسوا والبنوك والشركات، وكما خسرت بورصة نيويورك 30 مليار دولار و50% من قيمتها في نوفمبر. وتواصلت تأثيرات الأزمة في يوم الثلاثاء الأسود ل 29 أكتوبر 1929، بإعلان الولايات المتحدة عن إفلاس عشرات المؤسسات المالية ومئات البنوك وشركات التأمين، وبالإضافة إلى ارتفاع معدل البطالة إلى 8 % بعدما كان 0,9 % في بداية عام 1929، ثم انتقل إلى 25 % عام 1933 وتراجع حجم المبادلات الدولية نظرا لانتشار الأزمة على المستوى العالمي[1]، ولمعالجة هذه الازمة تطلب تدخل الدولة لتنظيم عملية الانتاج واعادة التوازن بين العرض والطلب، بالإضافة للإجراءات المتخذة المتعلقة على الجوانب الاقتصادية والمالية[2].

كما تكررت نفس الأزمة في يوم الإثنين ل 19 أكتوبر 1987 في بورصة ووستريت، مما أدى إلى تدهور قيمة السندات المعروضة وانهيار أسعارها وبالتالي تسبب في انهيار مؤشر داوجونز الصناعي بمعدل 23 % في يوم واحد وبلغ مجموع الخسائر 500 مليار دولار وخسرت بورصة لندن 22 % وبورصة طوكيو 17 % وبورصة فرانكفورت 15 % [3]و مما تعرض العديد من البنوك إلى الإفلاس بسبب عدم قدرة العملاء المقترضين تسديد ديونهم وأيضا إلى إفلاس مختلف المؤسسات وهذا اثر على ارتفاع حجم البطالة.

وخلال مدة سنتين عادت مؤشرات البورصة إلى وضعها العادي ولهذا تعتبر أقل حدة من أزمة الكساد الأولى.

---

[1]– مطاي عبد القادر، الإندماج المصرفي ودوره في تحسين المراكز التنافسية للبنوك– حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2011، ص 29–31.

[2]– براق محمد، عبد الوهاب علي حسن، مرجع سابق، ص 57.

[3]– تومي عبد الرحمن، قراءة في الأزمة المالية العالمية، دار البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية، دار الخلدونية، العدد13، سبتمبر2009، ص 131–135.

وللخروج من هذه الأزمة كان عن طريق تدخل الاحتياطي الاتحادي الأمريكي والبنوك المركزية بتزويد السيولة في النظام المالي وتخفيض أسعار الفائدة وإعادة شراء أسهمها بتدخل الشركات الكبيرة، وأما لتدعيم الدولار الأمريكي فقد تم شرائهم من طرف كل من ألمانيا واليابان وذلك للحد من تدهور قيمته[1].

ثانيا: أزمة جنوب شرق آسيا(1997-1998):

بدأت دول جنوب شرق آسيا (تايلاند، فلبين، كوريا الجنوبية، ماليزيا، تايوان، إندونيسيا، سنغافورة وهونغ كونغ)[2] بتطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي والهيكلي التي تبنتها المنظمات الدولية (صندوق النقد الدولي، البنك العالمي ومنظمة التجارة العالمية) بهدف الاندماج السريع في الاقتصاد العالمي، وبمساعدتهم فعملت بتحرير القيود رؤوس الأموال وتسهيل خروجها نحو الخارج، تحرير تجارتها الدولية والسماح بالاستثمار الأجنبي، خفض الإنفاق العام، تخفيض سعر العملة ورفع أسعار الفائدة.

وظهرت أزمة مالية خانقة بانهيار سعر عملة تايلاندا بإعلانها مما أدى إلى عجز الحكومة في دعم هذه العملة بسبب المضاربات القوية التي تعرضت لها فانخفضت قيمتها بحوالي 20 % وتم فك ارتباطها بالدولار الأمريكي، وانتقلت بعدها إلى جنوب شرق آسيا الأخرى، ونتج عن تراجع الاحتياط النقدي من 32 مليار دولار أمريكي إلى 6,6 مليار دولار أمريكي. وقد كانت أزمة عملة وتطورت إلى أزمة هيكلية تمس النظام المالي، وأزمة مديونية ومنها 46% قروض قصيرة الأجل، ولم تستطع الحكومات السيطرة على الوضع لارتفاع التضخم أو الحد منه وأدى إلى ضعف رقابة الحكومات ونقص الشفافية[3].

ثالثا: أزمة الرهن العقاري العالمية 2007:

تعتبر أزمة الرهون العقارية من أصعب الأزمات الاقتصادية العالمية بعد أزمة الكساد الكبير، وذلك راجع لعدة عوامل وأسباب المرتبطة فيما بينها وأدى إلى التأثير على الاقتصاد الأمريكي وبإعلان إفلاس أشهر البنوك الأمريكية وبالإضافة إلى نقلها ونشر أثارها على مستوى كافة دول العالم.

1- بداية الأزمة وأسبابها:

يمكن إرجاع أسباب بداية الأزمة العقارية وانتشارها إلى عدة عوامل[4]:

- التوسع المفرط في منح القروض العقارية وبتغير أسعار فائدتها خلال الفترة (2001-2006) كانت

---

[1]- تومي عبد الرحمن، مرجع سابق، ص 135.

[2]- محمد علي إبراهيم العامري، إدارة الأزمة المالية في ظل التجربة الآسيوية، يومية الصباح العراقية، العدد 1958 بـ 02-05-2010.

[3]- طارق عبد العال حماد، التطورات العالمية وانعكاساتها على أعمال البنوك، دار الجامعة، الإسكندرية 1999، ص 150-158.

[4]- بالتصرف،

- كشيتي حسين، إجراءات السياسة النقدية والمالية لتصحيح الإختلالات الاقتصادية الكلية- حالة الجزائر (200-2009)، رسالة الماجستير في مالية وبنوك وتأمينات، جامعة المسيلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2012، ص 131..135.

- مطاي عبد القادر، الاندماج المصرفي ودوره في تحسين المراكز التنافسية للبنوك حالة الجزائر، مرجع سابق، ص 29-31.

- Beltas Abdelkader، la crise de Sub-prime et le déclenchement de crise financière internationale,édition légende,2009,P63 ,163-178.

أسعار الفائدة تنخفض بصفة تدريجية المتعلقة بالقروض العقارية في سوق العقارات الأمريكية بالنسبة للعائلات ذات المداخيل المنخفضة، وتعتبر العقارات هي أكبر مصدر للثروة في هذا البلد. مما شجع تزايد القروض الممنوحة لدى البنوك ومؤسسات الإقراض، وأدى إلى خلق طلبا متزايدا على العقارات إلى أن تشبع السوق، فانخفضت أسعار العقارات وعجز المقترضون عن السداد فوائدها بسبب ارتفاع أسعارها دون تسديد قيمة الأصل الذي يتم تغطيته بعد تقييم وبيع المسكن فنتج عنه نقص السيولة لدى البنوك مرفوقا بانخفاض قيمة الدولار وبالإضافة إلى فقدان القيمة الفعلية لأصولها.

فقامت البنوك ببيع هذه القروض إلى شركات التوريق* مقابل إصدار سندات وطرحها للاكتتاب العام، وأحدث انخفاض أسعار المساكن وتغير طبيعة السوق الأمريكية، الأمر الذي شكل بداية الأزمة فبدأت المؤسسات المالية وشركات الإقراض تعاني بكثرة القروض المتراكمة.

ومنه يمكن إرجاع السبب الرئيسي لاندلاع الأزمة المالية هو التوسع المفرط للبنوك الأمريكية في منح القروض السكنية عالية المخاطر – الرهون العقارية الأقل جودة وذات أسعار الفائدة المتغيرة أو بدرجة الثانية ووقعت الفاجعة في أوت 2007 بإعلان إفلاس عدة مؤسسات مالية أمريكية وأهمها:

بإعلان أول مؤسسة مالية عن خسارتهاBears stearns ، بنك الاستثماري ليمان براذرز Lehman Brothers Bank في 14 سبتمبر 2008 و"واشنطن ميتيوال" "Washington Mutuale " وبنك أمريكا، golden Sachs، J.P morgan، سيتي غروب citi group، مريل لانش merill lynch و(19) تسعة عشرة شركات توريق بقيت في الانهيار حتى بداية 2009، وكما أصبحت تهدد بانهيارات لكل من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى في الأسواق المالية العالمية مثل سوسيتي جنرال الفرنسية وبي آن بي باريبا، القرض الزراعي، بنك الألماني، فوتيس بنك، إبس UBS...الخ.

– إصدار والتعامل بالمشتقات المالية والإفراط في عمليات التسهيلات المالية من جهة وبيعها في الأسواق المالية عبر سندات مصنفة وفق درجات مخاطرة مختلفة، وساعدت الأدوات المالية على تفاقم هذا الخطر بزيادة الإقراض، وبما أن القروض العقارية أصل مالي تصبح عائدا للبنك أي هي شكل من أشكال المشتقات المالية وفي حالة نمو أسعار العقارات أدى إلى تطوير الهندسة المالية* وزيادة الطلب على هذه المنتجات بعيدا عن أي رقابة فتطورت قروض الرهن العقاري وارتفعت قيمتها من 540 إلى 200 مليار دولار بين (2000–2007) كما ارتفع نصيب القروض العقارية الأقل جودة من 8% إلى 20%، وعند انهيار أسعار الأسهم والسندات الصادرة عن البنوك والشركات الاستثمارية انهارت قيمة هذه المنتجات المالية.

- اختلال التوازن بين الأنشطة المالية والأنشطة الإنتاجية؛
- غياب رقابة البنك المركزي وعدم مراعاة لقواعد المصرفية السليمة؛
- التسارع في تقديم التمويل لزيادة الربح السريع دون مراعاة قدرة المقترضين على السداد؛
- فشل ملايين المقترضين عن تسديد ديونهم للبنوك بمقدار 3 مليون مقترض بحجم 600 مليار دولار $؛

– ضعف الشفافية ونقص الرقابة والإشراف وكثرة فساد في الإدارة العليا؛

2- الآثار الاقتصادية لأزمة الرهون العقارية:

كانت مخاوف على هذه الأزمة التي انطلقت من أزمة قروض عقارية وتحولت إلى أزمة مالية من حيث نقص السيولة في البنوك وأسواق العقارات ولتصبح إلى أزمة اقتصادية حقيقية التي مست الناتج الداخلي الخاص (PiB) وأدت إلى الانكماش في النشاط الاقتصادي، ومنه يمكن تلخيص أهم تأثيرات هذه الأزمة المالية في النقاط التالية[1]:

– الركود الاقتصادي العالمي: بدأت الأزمة في القطاع المالي، ثم انتشرت إلى القطاعات الإنتاجية الأخرى، بحيث سجل الاقتصاد العالمي في مرحلة الكساد وشملت معظم الدول الصناعية المتقدمة وحتى الدول النامية، فنجد الولايات المتحدة الأمريكية سجلت عجز في الميزان التجاري مع عجز متصاعد في الميزانية العامة بمقدار 410 مليار دولار أي يشكل 3% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2008 الناتجة عن تزايد الاستيرادات من الصين، الهند والدول الآسيوية الأخرى وازدياد حركة الساحة.

– انخفاض الطلب على النفط وتدهور مستوى أسعاره: لقد أدت الأزمة إلى تخفيض سعر البترول بأكثر من 60%، هذا بالإضافة إلى اضطرار دول الأوبيك إلى تخفيف إنتاجها من النفط. ويعتبر هذا التأثير هو الأكبر للأزمة على الاقتصاديات النفطية الأمر الذي أدى إلى انخفاض الإنفاق الحكومي الذي يعتبر المحرك الرئيسي للاقتصاد.

– انخفاض أحجام التمويل وارتفاع تكاليفه: أثرت الأزمة المالية على الممارسات البنوك الخاصة عند منح الائتمان وبتكاليفه المرتفعة، إذ فقدت أغلب المؤشرات المالية أكثر من 10% في بعض التداولات في البورصات الأمريكية، الأوروبية والآسيوية التي كانت من قبل 8%.

– انخفاض حجم الاستثمارات الأجنبية: عن طريق تأثير الأزمة أدى إلى تخفيض حجم الاستثمارات الأجنبية الذي وصل هذا التخفيض إلى أكثر من 80%.

– انخفاض حجم المبادلات التجارية: أثرت الأزمة على حجم المبادلات التجارية بين مختلف دول العالم نتيجة انخفاض الطلب.

---

*– الهندسة المالية، صمم المهندسون المتخصصون ادوات مالية عديدة، مثل القروض العقارية والخيارات والمشتقات ومشاريع تامين وبطاقات الائتمان... الخ وذلك تلبية لاحتياجات العملاء لخدمات مالية مختلفة.

[1]– بالتصرف

[2]–Beltas Abdalkader,op.cit , P 63,158,159.

[3]– زيدان محمد، حبار عبد الرزاق، دور البنوك المركزية في معالجة الأزمة المالية الراهنة مع إشارة خاصة لدول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، الملتقى الدولي الرابع حول الأزمة المالية الراهنة وانعكاساتها على اقتصاديات دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، جامعة دالي ابراهيم، 8-9 ديسمبر 2009، ص 4-5.

*– هي شركات وساطة مالية لا تقدم قروض عقارية بل تشتري القروض العقارية من البنوك ثم تعيد توريقها وتجزئتها الى اوراق مالية بقيمة اصغر.

– انخفاض تحويلات الأيدي العاملة: نتيجة انكماش النشاط الاقتصادي وتقلص فرص العمل أدى إلى تخفيض الرواتب والأجور، مما نتج بنقص تحويلات الأيدي العاملة إلى الخارج.

– انهيار الأسواق المالية: إن الأسواق المالية هي أكثر قطاعات تأثرا بالأزمة المالية العالمية، فالأسواق تعكس مختلف التفاعلات مع هذه الأزمة من ضعف أوضاع المؤسسات المالية المتضررة وإلى التوقعات السلبية لأداء الاقتصاد الكلي، وما يترتب عليه من ضعف أداء الشركات ومختلف القطاعات إضافة إلى صعوبة وارتفاع تكاليف التمويل.

– التغيرات المؤسسية العالمية: نتيجة الأزمة المالية تدخل الحكومات في الحياة المالية والاقتصادية بضخ أموال هائلة في القطاع المالي حماية للاستقرار المالي، وضمانا لحقوق المودعين في معظم المؤسسات المالية والمزيد من الرقابة والإشراف من قبل السلطات وبوضع مجموعة المبادئ والمعايير والقواعد الواجبة إتباع في معظم المؤسسات المالية.

3– محاولة معالجة أزمة 2007:

بادرت الدول المتقدمة[1] إلى ضخ كميات كبيرة من السيولة وبشراء عدة أصول من بنوك وشركات استثمارية وصناعية بشأن إنقاذها وحمايتها من الانهيار.

فقامت الولايات المتحدة الأمريكية بتوفير 700 مليار دولار تستخدمها في شراء أصول شركات وبنوك تعاني من نقص السيولة والمساهمة في رؤوس أموالها، كما أضاف حوالي 800 مليار دولار لدعم القطاعات الاقتصادية الحرجة في نوفمبر 2008. وتم اتخاذ التدابير أخرى كتخفيض لأسعار الفائدة بصفة متتالية حتى وصلت إلى الصفر، وتخفيض الضرائب بهدف تنشيط الطلب الاستثماري والاستهلاكي.

وفي عام 2009 وضع خطة التحفيز الاقتصادي بقيمة 819 مليار دولار من طرف الرئيس الأمريكي "أوباما".

أما الدول الأوروبية فسارعت إلى عدة تدابير كتخفيض في أسعار الفائدة وفي الضرائب ودعمت السوق المالية بقيمة 2,3 تريليون دولار كما قامت بريطانيا بتقديم 500 مليار جنيه إسترليني، ألمانيا 500 مليار يورو، فرنسا 350 مليار يورو وبالإضافة إلى ذلك عدة تدخلات أخرى من قبل الدول الأوروبية.

كما قامت الدول الآسيوية الناشئة بالاتفاق تعاوني ل 13 دولة آسيوية بإنشاء صندوق مشترك للاحتياطات بالعملات الصعبة بقيمة 80 مليار دولار أي 52 مليار يورو، كما قامت كل دولة آسيوية بمنح مبلغ معين أو شراء أسهم من السوق.

كما ضخ صندوق النقد الدولي كمية من حقوق السحب الخاصة بقيمة 283 مليار دولار للاقتصاد العالمي بهدف زيادة احتياطي الدول الأعضاء خاصة الدول النامية لمواجهة حالة الركود.

---

[1]– بالتصرف:

- براق محمد، عبد الوهاب علي حسن، مرجع سابق، ص 71–74.

- Beltas Abdalkader,O P cit , P 160–161.

وعموما يمكن الاعتماد على أهم الإجراءات العلاجية لهذه الأزمات العالمية هو تطبيق الالتزام بمعيار كفاية رأس المال المتفق به بازل، وتطبيق نسبة السيولة الإجبارية مع تصنيف القروض حسب جودتها وفرض احتياطي أكبر على القروض عالية المخاطر واستحداث نظام حماية الودائع بضمان لا يتجاوز حد أعلى من الودائع، وأن تتدخل السلطات النقدية توزيع الأرباح لضمان سلامة أصول البنوك وأعماله والحفاظ على حقوق المساهمين وهذا كله يتطلب زيادة الشفافية والإفصاح عن كافة المعلومات وكذا إنشاء مكتب مركزية المخاطر.

إن أزمة الرهن العقاري لن تنجو منها أية دولة من العالم، لأن الأزمات المالية التي مر بها الاقتصاد الأمريكي خلال الفترة (1879–1913) تحت نظام نقدي متبع آنذاك هو نظام قاعدة الذهب، والذي لم يكن تحويلا تلقائيا بل تضمن تدخلا من الحكومة، ولكن هذا النظام بدأ بالزوال خلال الحرب العالمية الأولى، تم تحولت الولايات المتحدة الأمريكية إلى نظام سعر الصرف الثابت (1944–1973)، ثم تبنى نظام سعر الصرف العائم وأغلبية حالات عدم الاستقرار، وحسب فريدمان أن هذه الأزمات يعود إلى عدم استقرار النظام المؤسسي النقدي لبنك الاحتياطي الفدرالي[1].

والبنوك التي تعرضت أكثر للأزمات تلك التي كانت تحقق مردودية مرتفعة قبل الأزمة نتيجة ارتفاع المخاطر لديها، حيث أن أموالها الخاصة تكون منخفضة وأن أرباحها تم تحقيقها من النشاط في السوق بفعل المضاربة[2].

وكما يزيد خطورة التحكم في الأزمة الراهنة كونها انطلقت من الاقتصاد الأمريكي الذي يشكل محرك نمو الاقتصاد العالمي، ولكن لسنا متأكدين عن الخروج من هذه الأزمة لأن العولمة هي وحدها استطاعت أن تخلق دول ناشئة على الساحة العالمية وبفضل هذه الأزمة يكون توزيع القدرات العالمية إما على مستوى السياسي أو اقتصادي وهو موضوع الساعة[3].

ومنذ بداية الأزمة المالية العالمية عملت حكومات الدول الكبرى على اتخاذ عدة تدابير مالية ونقدية لمواجهة الأزمة المالية الحالية، ولكن مازالت المؤشرات مضطربة وغير مستقرة وخاصة مع ظهور الأزمة النقدية اليونانية التي أثرت على أسعار اليورو، فسارعت الحكومات الغربية بتقديم مساعدات مالية للقطاع المصرفي لتفادي انهيار اليورو.

[1]– وشاح رزاق، الأزمة المالية الحالية، المعهد العربي للتخطيط، الصفاء، الكويت، 2010، ص 6.

[2]– قدي عبد المجيد، النظام المصرفي الجزائري أمام التحديات العالمية المعاصرة.مرجع سابق،؟.

[3]– Mouhoubi Salah، la crise financière mondiale la face cachée, éditions E.N.A.G, 2010,P 11.

المبحث الثاني: التطورات الرقابية المعتمدة على المعايير الدولية للعمل المصرفي

غيرت العولمة والانفتاح الاقتصادي معطيات العالم وبشكل سريع، حيث سعت البنوك العالمية إلى تطوير القدرات التنافسية في مجال المعاملات المالية وتوسيع نشاطاتها في كل الميادين التي تشهدها الأسواق العالمية.

أصبحت البنوك العالمية عرضة للعديد من المخاطر المصرفية والتي أثرت عليها، وأحدثت أزمات حادة هزت كيان المصارف وأدت إلى إفلاس البعض منها، كما بدأت البنوك المركزية االتفكير في مواجهة هذه المخاطر والتقليل منها، وذلك بإخضاع نشاط البنوك إلى جملة من المعايير*والقواعد الدولية قصد توسيع نطاق الإشراف المصرفي وتقويته دوليا ومراقبة التطورات المالية والمصرفية والعمل على تطوير الأداء المصرفي لضمان سلامة وأمان الأنظمة المصرفية العالمية، وتجنب حدوث الأزمات المصرفية والمالية، عن طريق الحفاظ على أموالها وضمان مستوى معين من السيولة وملاءتها المالية اتجاه المودعين.

نتج عن ذلك إنشاء لجنة تتكفل بمراقبة البنوك التي لها نشاط دولي وتسمى بلجنة بازل ويتمثل دورها في تحسين مستوى الرقابة المصرفية للبنوك وتسيير مخاطرها الدولية[1]، وتسعى إلى مراعاة[2]تطبيق التنظيمات على جميع المؤسسات المصرفية والمالية مع مراعاة حجمها ودرجة تنوع وتخصص ومركزية هذه المؤسسات وحجم نشاطها على المستوى الدولي وإلى مراعاة المؤسسات الأجنبية العاملة محليا.

تهدف لجنة بازل إلى تحقيق الأهداف التالية[3]:

- تحديد الحدود الدنيا لكفاية رأس مال البنوك.
- توحيد الجهود في مجال تأمين الودائع والحد الأدنى لرأس المال للأصول المرجحة بمخاطرها.
- إلغاء المنافسةغير العادلة بين البنوك في الأسواق الدولية.
- تشخيص المخاطر المصرفية التي تهدد نشاط البنوك خصوصا العناصر خارج الميزانية.
- تأسيس مراقبة فعالة من طرف السلطات المحلية لكل بلد، وتوفير الانسجام والحوار الضروري مع المقرضين المحليين من أجل تأمين النظام المصرفي في وقت الأزمات المالية الدولية.

---

*- المعايير، هي مجموعة من المقاييس التسييرية التي يجب احترامها من طرف البنوك التجارية وذلك من أجل الحفاظ على أموالها الخاصة وضمان مستوى معين من السيولة و.... المالية اتجاه المودعين.

[1]– ناصر سليمان، النظام الجزائري واتفاقية بازل، الملتقى الوطني الأول حول المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية واقع وتحديات، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف 14-15 ديسمبر 2004، ص288.

*– تتكون لجنة بازل من ممثلي كل من، سويسرا، الولايات المتحدة الأمريكية، بريطانيا، اليابان، ألمانيا، كندا، فرنسا، بلجيكا، إيطاليا، هولندا، لكسمبورغ.

[2]– قدي عبد المجيد، النظام المصرفي الجزائري أمام التحديات العالمية المعاصرة، مرجع سابق، ص 5.

[3]– Comité de Bâle sur le contrôle bancaire (C ,B,C,B)، vue d'ensemble du nouvel accord de Bâle sur les fonds propres, BRI, Bâle Janvier 2001, P 05.

– تحديد القواعد القصوى للتوسع الصناعي، أين انهيار مؤسسة قد يكون له تأثيرات خارجية مع المحيط، ومنح هذه القواعد الطابع العالمي (ملزمة للجميع).

– تقوية وأمان واستقرار النظام المالي.

– تكوين مناهج أكثر استيعابا وأحسن معالجة للمخاطر المصرفية تلائم إلى حد بعيد جميع البنوك في كافة أنحاء العالم.

– المراسلة والاتصال مع المختصين والمحترفين في مجال الصناعة المصرفية (خاصة البنوك الدولية) والمنظمات الفاعلة عالميا مثل الاتحاد الدولي للمحاسبة، صندوق النقد الدولي، الهيئة الدولية للجان الأوراق المالية، المفوضية الأوروبية.

المطلب الأول: متطلبات لجنة بازل في البنوك الجزائرية

عملت البنوك الجزائرية بدورهاعلى تبني المعايير الدولية التي أفرزتها لجنة بازل في تدعيم رؤوس أموال البنوك واحتياطاتها وملاءة رأسمالها، واستخدام قواعد الحذر، وكذا الالتزام بالشفافية والإفصاح عند التحليل المحاسبي المالي، خاصة بعدالفضائح التي شهدها النظام المصرفي الجزائري والمتمثلة في إفلاس بعض البنوك الخاصة، ويتطلب الإصلاح المالي والمصرفي خصوصا ذلك المتعلق بالرقابة المصرفية المزيد منالفعالية والقدرةعلى التحكم في المخاطر المالية والمصرفية ومدى توافقها مع المعايير الحديثة في التسيير والرقابة المصرفية.

اقتصرت الرقابة المصرفية في الجزائر على إلزامية حيازة البنوك على الودائع بشكل سندات الخزينة قبل صدور قانون النقد والقرض، كما تم الاعتماد على موافقة البنك المركزي على منح القروض للاقتصاد بعد إجراء عملية إعادة الخصم، وهي من بين الأهداف الكمية الموضوعة من طرف السياسة النقدية وهو ما يدل على محدودية الرقابة المصرفية. ولكن بعد إصدار بنك الجزائر التعليمة الأولى[1] والثانية[2] المتعلقتين بالقواعد الاحترازية ومعدلاتها بتحقيق معدل كفاية رأس المال وفق مقررات لجنة بازل، تم فرض تطبيقها على مستوى البنوك العاملة في السوق المالية بنسبة ملاءة 4% مع نهاية ديسمبر 1995، و5% في نهاية ديسمبر 1996 و6% 1997 ثم 7% في عام 1998 حتى أصبحت 8% في نهاية ديسمبر 1999.

قد شرع في العمل بتوفير الحد الأدنى لكفاية رأس المال في البنوك مع نهاية جوان 1995 مع نسبة ملاءة 4%، فنجد أن البنك الوطني الجزائري سجل نسبة 10,12% عام 1997 لتبلغ عام 2000 نسبة 7,64%، وحتى بالنسبة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR) فإن نسبتها تبقى ضعيفة. عموما كانت البنوك العمومية لا تستجيب إلى التنظيم الاحترازي ودون المستوى، أما الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط

[1]– التعليمة رقم 91-09 بتاريخ 01-08-1991 المتعلقة بتحديد القواعد الاحترازية في تسيير البنوك والمؤسسات.

[2]– التعليمة رقم 94-74 بتاريخ 19-11-1994 المتعلقة بتحديد معدلات القواعد الاحترازية.

فسجل نسبة 14% عام 2001 و13% عام 2002، أما بالنسبة لبنك البركة فبلغت نسبته 33,9% عام 1999 لتنخفض إلى 21,76 %عام 2003، والمجموعة العربية المصرفية (ABC)سجلت نسبة 22,98% عام 2000 وانخفضت إلى 8,4% عام 2001 لترتفع إلى نسبة ملاءة 15,61%.[1]

بلغت نسبة الملاءة 19,57 % بالنسبة للبنوك العمومية و34,9 % للبنوك الخاصة سنة 2009، وزادت ارتفاعا لتصبح في عام 2010 بنسبة 21,78 %للمصارف العمومية و29,19%للمصارف الخاصة.[2]

وفي إطار تعزيز قدرات البنوك والمؤسسات المالية والرفع من مستوى أدائها، قرر بنك الجزائر رفع رأس مال البنوك الجزائرية إلى حدود 10 مليار دج و3,5 مليون دج بالنسبة للمؤسسات المالية في عام 2004.[3]

أعطى بنك الجزائر أهمية قصوى لعمليات المراجعة الرقابية داخل البنوك والإشراف عليها والتي تسهر على حسن أدائها، وفي هذا الإطار كلفت اللجنة المصرفية بمراقبة –البنوك والمؤسسات المالية– بتطبيق ما يصدره مجلس النقد والقرض فيما يخص تسيير إدارتها بالمعايير الاحترازية ومتابعة المخاطر. ولهذا الغرض سمح إصدار نظام المراقبة الداخلية[4] المتضمن تحديد الأنظمة الداخلية بتقدير وتحليل المخاطر والأنظمة الخاصة بمراقبتها والتحكم فيها، وهي تحتوي على خطر الاعتماد، معدل الفائدة الإجمالي، سيولة السوق، ويتم ذلك عن عن طريق التسيير والتحكم في هذه المخاطر. وهذا يتطلب توفر البنوك على أنظمة إعلام واتصال ذات مستوى عال ومرفوقة بإطارات متخصصة، وقد تمكنت البنوك الجزائرية من تأسيس نظم المراقبة الداخلية لدى بنك التنمية المحلية وبنك الفلاحة والتنمية الريفية والصندوق الوطني للتوفير والإحتياط.

ومن خلال الدعامة الثالثة لانضباط السوق الذي تقترحه لجنة بازل II والذي يتم بتقوية درجة الشفافية والإفصاح في إطار إصدار التعليمات والأنظمة الملزمة للبنوك والمؤسسات المالية للقيام بمختلف الإعلانات والتصاريح تخص نشاطها جاءت كما يلي:

– تلزم التعليمة[5]البنوك والمؤسسات الإعلان عن معدلات تغطية تقسيم المخاطر في 30 جوان، 31 ديسمبر من كل سنة بنسختين لبنك الجزائر في آجال 45 يوما لكلا الفترتين، ويتعلق هذا الإعلان بمجموعة من النماذج[6]: كنموذج 1000 المتعلق بحساب الأموال الذاتية، النموذج 1001 و1002 المتعلق بعناصر الخطر في الميزانية وخارج الميزانية، النموذج 1003 المتعلق بحساب معدل الملاءة، النماذج 1004 و1005 المتعلق بالإعلان عن معدلات تقسيم المخاطر، ومنها المخاطر الفردية أكثر من 25% من صافي الأموال الذاتية والمخاطر الفردية تفوق 15% من صافي الأموال الذاتية والنموذج 2006 المتعلق بتصنيف

[1]– ناصر سليمان، النظام المصرفي الجزائري وتحديات العولمة، مجلة اقتصادية للجمعية الوطنية للاقتصاديين الجزائريين، ديسمبر 2006، ص 72–73.

[2]– Banque d'Algérie، évolution économique et monétaire en Algérie, rapport annuel 2010.

[3]– نظام رقم 04–01 المؤرخ في 04–03–2004 المتعلق بالحد الأدنى لرأس مال البنوك والمؤسسات المالية المادة الثانية.

[4]– النظام رقم 02–03 الصادر بتاريخ 14–11–2202 المتعلق بعملية المراقبة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية.

[5]– التعليمة رقم 99–04 المؤرخة في 12 أوت 1999 المتعلقة بعملية الإعلان عن معدلات المخاطر من المادة 30.

[6]– المادة 2 من التعليمة 99–04.

الحقوق والالتزامات على الزبائن بالإضافة إلى إعداد المؤونات الخاصة بمختلف عناصر الأموال الذاتية والمكملة وبعض تعاريف خطر القرض في الميزانية وخارج الميزانية.

– يلزم النظام[1]البنوك والمؤسسات المالية مراقبة العمليات والإجراءات الداخلية الذي يهدف إلى مراقبة مطابقة العمليات للأحكام التشريعية والتنظيمية للمقاييس والأعراف والعادات المهنية ولتوجهات هيئة التداول، مراقبة التقيد الصارم بالإجراءات المتبعة في اتخاذ القرار المتعلق بالقرض للمخاطر من كل نوع والتقيد بمعايير التسيير، مراقبة نوعية المعلومات المحاسبية والمالية، سواء كانت موجهة للجهاز التنفيذي أو لهيئة التداول المقدمة لبنك الجزائر، اللجنة المصرفية أو المخصصة للنشر، مراقبة شروط تقييم، تسجيل، حفظ ووفرة المعلومات المحاسبية والمالية لاسيما بضمان مسار التدقيق في حالة عمليات المعالجة عن طريق المعلوماتية ومراقبة نوعية أنظمة الإعلام والاتصال.

كما يلزم[2] البنوك والمؤسسات المالية إرسال اللجنة المصرفية ومندوبي الحسابات، التقريران الخاصان بتقرير حول الشروط التي تتم المراقبة الداخلية وتقرير حول تقدير ومراقبة المخاطر التي تتعرض لها.

– تلزم التعليمة[3] البنوك والمؤسسات المالية الإعلان كل ثلاث أشهر عن معدل الملاءة الخاص بها، ويمكن للجنة المصرفية أن تطلب من أي بنك أو مؤسسة مالية الإعلان عن معدل الملاءة في تواريخ أخرى غير محددة في إطار عملها الرقابي والإشراف.[4]

سعى بنك الجزائر الى الاخذ بمستجدات بازل، الا ان هناك تاخر البنوك الجزائرية في تطبيق معيار كفاية رأس المال لاتفاقية بازلI، اما في ما يخص اتفاقية بازلII، فقد تم تجسيد تطبيقها بتفعيل دور الرقابة الداخلية بالبنوك ورفع الحد الادنى لرأس مالها الا انه لم تلتزم بتعليماتها المتعلقة بترجيح المخاطروتطوير نماذج لقياسها وهذا يتطلب تقنيات عالية وهي غير متوفرة في أغلب البنوك الجزائرية.

من خلال ماسبق ذكره نلاحظ أن هناك حرص على درجة الشفافية وعملية الإفصاح الخاص بنشاط البنوك والمؤسسات المالية حتى يتم بقائها، بشرط استمرار العملية بشكل منظم للمراقبة الداخلية لهذه البنوك.

المطلب الثاني: الآثار المحتملة لمتطلبات لجنة بازل على المنظومة المصرفية الجزائرية

ان التقيد بمتطلبات لجنة بازل فيما يخص نسبة السيولة وكفاية راس المال لن يكون له لاثر الكبير على البنوك الجزائرية، ولن يفقد بنك الجزائر دوره في قدرة التحكم في السياسة النقدية وتحقيق الاهداف المسطرة لها للمحافظة على استقرار الاسعار والنمو الاقتصادي، لان البنوك تتوفر على السيولة الكافية وذلك باعتراف مسؤولي بنك الجزائر في مختلف تقاريره منذ عام 2001 الى غاية 2010 – كما ذكر سابقا– هذه السيولة

[1]– النظام رقم 02-03 المؤرخ ب 14-11-2002 المذكور سابقا من المادة 05.

[2]– المادة 47 من النظام 02-03.

[3]– التعليمة رقم 02-09 بتاريخ 26-12-2002 المتعلقة بعملية إعلان معدل الملاءة للبنوك والمؤسسات المالية.

[4]– المادة 01 من التعليمة 02-09.

الزائدة ناتجة عن المداخيل البترولية، ومما لا شك فيه فإن هذه الزيادة في سيولة البنوك ستغذي الضغوط التضخمية، وعليه يجب على بنك الجزائر التأكد من:

- كفاية حجم رؤوس الاموال المتاحة لدى البنوك في تزويد حجم القروض حتى يمكن الرفع من سيولة الاقتصاد لان كل زيادة في مبلغ القروض سيؤدي الى تضخيم حجم المخاطر، وستفقد البنوك قدرتها على الوفاء بالتزاماتها.

- تطبيق نظام المراقبة الداخلية وتحسين ادارة المخاطر سيقلل من نسبة الديون المتعثرة لدى البنوك التي تزداد لعدم سداد القروض من المؤسسات مع تراجع النشاط الاقتصادي، والارقام المدونة في الجدول الموالي يبين انها مرتفعة لدى البنوك العمومية مما ينعكس سلبا على ربحيتها.

جدول رقم (5 .1) طبيعة تطور نسبة القروض المتعثرة في البنوك الجزائرية للفترة(2006 – 2010): مليار دينار

السنوات	2006	2007	2008	2009	2010
القروض المتعثرة	90.8	94.9	94.8	54.53	298.59
حجم القروض الكلية	1904	2203.7	2614.1	3085.1	3266.7
نسبة التغير %	4.8	4.3	3.6	1.77	9.14

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على تقارير بنك الجزائر (2006 – 2010).

أما فيما يخص التعامل بالمستجدات والإبتكارات المالية في السوق، فإنه لم يكن له أثر كبيرا على تغيير نمط نشاط البنوك التجارية لأنها لا تتعامل بهذه الإبتكارات وبالتالي تكون تعاملاتها محدودة، وذلك لقلة المتعاملين وغياب سوق مالي فعال.

من خلال هذا التحليل، يمكن استنتاج أن بنك الجزائر استطاع الاستفادة من متطلبات التزام البنوك الجزائرية بمقررات لجنة بازل لتساعده على النهوض بالقطاع المصرفي الجزائري، وان يجعلها فرصة لايجاد بدائل تمويلية تستجيب لحاجيات الإقتصاد الوطني وتتماشى وتطورات الإقتصاد العالمي.

المبحث الثالث: الوضعية النقدية للبنوك الجزائرية

حتى يتم تطبيق الاصلاح الاقتصادي كليا وتحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي، لابد من مواصلة اصلاح المنظومة المصرفية بادخال التعديلات عليها وضرورة ارساء قواعد جديدة وفق اقتصاد السوق. كما نسجل تدخل السياسة النقدية بادواتها الجديدة خلال الفترة 2000-2010 مما أدى الى إتخاذ القرارات المناسبة وتحقيق نتائج مرضية لتحسين الوضع النقدي وتفادي ضغوطات التضخم.

في سياق الاصلاحات هذه، تم تعديل البنوك العمومية والترخيصبانشاء البنوك الخاصة الجديدة والسماح لفروع البنوك الدولية والمؤسسات المالية التعامل بمختلف الانشطة المصرفية داخل السوق الجزائرية مع مراجعة النصوص القانونية الخاصة بتنظيم القطاع المصرفي وتغيير اسلوب أداء وظائفه وفق المحيط الاقتصادي الجديد، مما سمح بالتوسع في التشكيلة القانونية للجهاز المصرفي الجزائري كي تحدث الديناميكية المطلوبة من خلال خلقالمنافسة فيما بينها، وضمان تطور الكثافة المصرفية عن طريق تحسين اداء خدمة عدد اكبر من الافراد، واستمرارية تلبية حاجاتهم المصرفية وبالتالي تحقيق مردودية عالية للبنوك.

المطلب الأول: البنية القانونية لتشكيل الجهاز المصرفي الجزائري

في إطار الإصلاحات المصرفية الهادفة الى تحقيق الإنفتاح نحو اقتصاد السوق تم تعديل هيكلة البنوك عن طريق تعديل الاطار القانوني لتاسيس البنوك والمؤسسات الاجنبية في الجزائر.

أولا: الإطار القانوني لتأسيس الجهاز المصرفي

أدخل قانون النقد والقرض تعديلات مهمة على هيكلة الجهاز المصرفي في إطار الاصلاحات الرامية لتحقيق انفتاح الاقتصاد الوطني على العالم، وهذا التعديل شمل هيكل بنك الجزائر وأيضا هيكل البنوك العمومية التي كان لا يتجاوز عددها ستة بنوك فقط انذاك، ثم سمح القانون 90-10 بفتح البنوك والمؤسسات المالية الاجنبية فروعا لها في الجزائر بعد حصولها على ترخيص من مجلس النقد والقرض.هذا الترخيص يخضع لمبدأ المعاملة بالمثل للرعايا الجزائريين والتي تمنح للأجانب، وذلك يتجسد في قرار صادر عن محافظ بنك الجزائر[1] واصبح بامكان البنوك الخاصة والبنوك الاجنبية مزاولة نشاطها في السوق المصرفية الجزائرية طبقا لقواعد القانون الجزائري، وان يكون رأسمالها يساوي على الاقل الراسمال الادنى المطلوب تأمينه لدى البنوك والمؤسسات المالية الخاضعة للقانون الجزائري.

لقد سمح صدور قانون النقد والقرض بانشاء بنوك ومؤسسات جديدة خاصة ومختلطة، او جزائرية واجنبية بغرض تدعيم البنوك العمومية والمساهمة في ترقية النشاط المصرفي، واحداث نوع من المنافسة بين البنوك، كانتاج منتجات جديدة وتقديم خدمات حديثة وهذا كله لتوسيع قدرات التمويل للاقتصاد الوطني.[2]

---

[1]- المواد 127، 128، 129...134 منه.

[2]- SADEG ABDELKARIM، le systéme bancaire algerien , la nouvelle réglementation , edition inprimerie ben aknoun alger, 2004, p26.

قد حدد النظام 93-01 المؤرخ في 03-01-1993 شروط تاسيس أي بنك او مؤسسة مالية وشروط اقامة فروع لبنوك ومؤسسات مالية اجنبية ومن بين الشروط المطلوبة: [1]

- القانون الاساسي للبنك او المؤسسة المالية؛
- تحديد برنامج نشاط البنك لمدة خمس سنوات.
- الوسائل المالية المستخدمة من طرف البنك او المؤسسة المالية؛
- الوسائل التقنية التي يتعين تطبيقها من طرف البنك او المؤسسة المالية؛
- سمعة وشرف المساهمين وضامنيهم المحتملين؛
- معرفة قدرة المساهمين الرئيسيين من حيث قدراتهم المالية وخبرتهم وكفاءتهم في المجال البنكي والمالي والتزامهم بتقديم الدعم للمؤسسة.

على ضوء التجربة التي خاضتها الجزائر في 2003، والتي تميزت بافلاس بعض البنوك وارتكابها مخالفات اساسية خطيرة، قررت السلطات ضبط شروط التاسيس وترقيتها من خلال النظام[2] لعام 2006 حيث يجب ان يخضع تاسيس البنوك وفتح فروع البنوك والمؤسسات المالية الاجنبية في مرحلة اولى الى ترخيص خاص يمنحه مجلس النقد والقرض، ثم تليه المرحلة الثانية والمتمثلة في منح الاعتماد من طرف بنك الجزائر بعد موافقة مجلس النقد والقرض، وذلك بعد التحقق بان طلب الاعتماد قد استوفى جميع الشروط المحددة بواسطة التنظيم الساري المفعول ويجب ان تستعمل هذه البنوك والمؤسسات المالية الاجنبية راس مال يساوي على الأقل راس المال الادنى المطلوب تأمينه من طرف البنوك والمؤسسات المالية الجزائرية كما هو مقرر في النظام.[3]

طبقا لاحكام قانون المالية التكملي لعام 2009 في مجال نسبة مساهمة راس المال الأجنبي في رؤوس أموال المؤسسات الاقتصادية المقيمة في الجزائر، حمل تعديل قانون النقد والقرض في 2010، فيما يتعلق بمساهمة البنوك والمؤسسات المالية الاجنبية الخاضعة للقانون الجزائري، مقدار المساهمة الوطنية والتي تصل نسبة 51% على الأقل من راس المال، بالاضافة الى امتلاك الدولة أسهما خاصة في راسمال البنوك والمؤسسات المالية ذات رؤوس الاموال الخاصة مما يعطيها الحق في المشاركة في الهيئات الاجتماعية والحق في التصويت.[4]

[1]- لطرش الطاهر، الاقتصاد النقدي والبنكي، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة 01- 2013، ص 357.

[2]- النظام رقم 06-02 المؤرخ في 24 سبتمبر 2006 شروط انشاء بنك او مؤسسة مالية وشروط اقامة فروع لبنوك ومؤسسات مالية أجنبية.

[3]- النظام رقم 08-04 المؤرخ في 23 ديسمبر 2008 المتعلق براس الال الادنى للبنوك والمؤسسات المالية العاملة في الجزائر.

[4]- لطرش الطاهر، الاقتصاد النقدي والبنكي، مرجع سابق، ص 356.

ثانيا: تشكيلة الجهاز المصرفي

يتميز الجهاز المصرفي بحجمه الصغير وبسيطرة البنوك العمومية على أكثر من 90% من مجموع النشاط البنكي، واعتماده على البنوكالعمومية، والتي لا يتعدى عددها ستة بنوك وطنية، وهي تتميز بتعاملاتها البسيطة كما أنها لا تتعامل في الاسواق العالمية، لكن ابتداءا من عام 1995، وبعد انفتاح السوق الجزائرية في المجال الاقتصادي والمالي، تمإنشاء عدد كبير من البنوك والمؤسسات المالية الخاصة الاجنبية او الوطنية بهدف إضفاء اكثر تنافسية على القطاع المالي الجزائري.

بمجرد سماح قانون النقد والقرض انشاء بنوك جديدة ودخول مؤسسات نقدية ومالية خاصة او اجنبية او مختلطة، وذلك لتدعيم البنوك العمومية الستة الموجودة انذاك، تم اعتماد 15 بنكا خاصا منذ 1998 في إطار الاصلاحات التي تم مباشرتها لاصلاح القطاع المصرفي.ومنذ ذلك التاريخ عرف تزايد البنوك والمؤسسات المالية بشكل كبير وبصفة مستمرة الى ان وصل عام 2003 مجموع 30 بنكا ومؤسسة مالية، وبدأ التراجع نسبيا نتيجة اعلان افلاس بعض البنوك وتصفية البعض الآخر لاسباب مالية وعدم قدرتها على الاستجابة للحد الادنى من راس المال، مما ادى الى انهيار أكبر بنك خاص في بداية عام 2003 والى اهتزاز مصداقية البنوك الخاصة لدى الرأي العام.

وفي مايلي نلخص البنية القانونية للقطاع المصرفي في الجزائر منذ 2000 الى 2013.

جدول رقم(5 . 2): تطور عدد البنوك والمؤسسات المالية في الجزائر 2000-2013.

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2010	2013
بنوك عمومية	06	06	06	06	06	06	06	06	06	06	06
بنوك خاصة	12	12	13	15	15	12	11	12	14	14	14
مؤسسات مالية عمومية	02	04	05	05	04	02	03	03	03	03	06
مؤسسات مالية خاصة	-	04	04	04	04	04	05	05	03	03	03
المجموع	19	26	27	30	29	24	25	26	26	26	29

المصدر: تقارير بنك الجزائر للسنوات 2001الى 2013.

يتكون الجهاز المصرفي من بنوك، مؤسسات مالية ومكاتب التمثيل، وهو ما يبينه الشكل التالي:

الشكل رقم(2) هيكل الجهاز المصرفي الجزائري حتى عام 2013

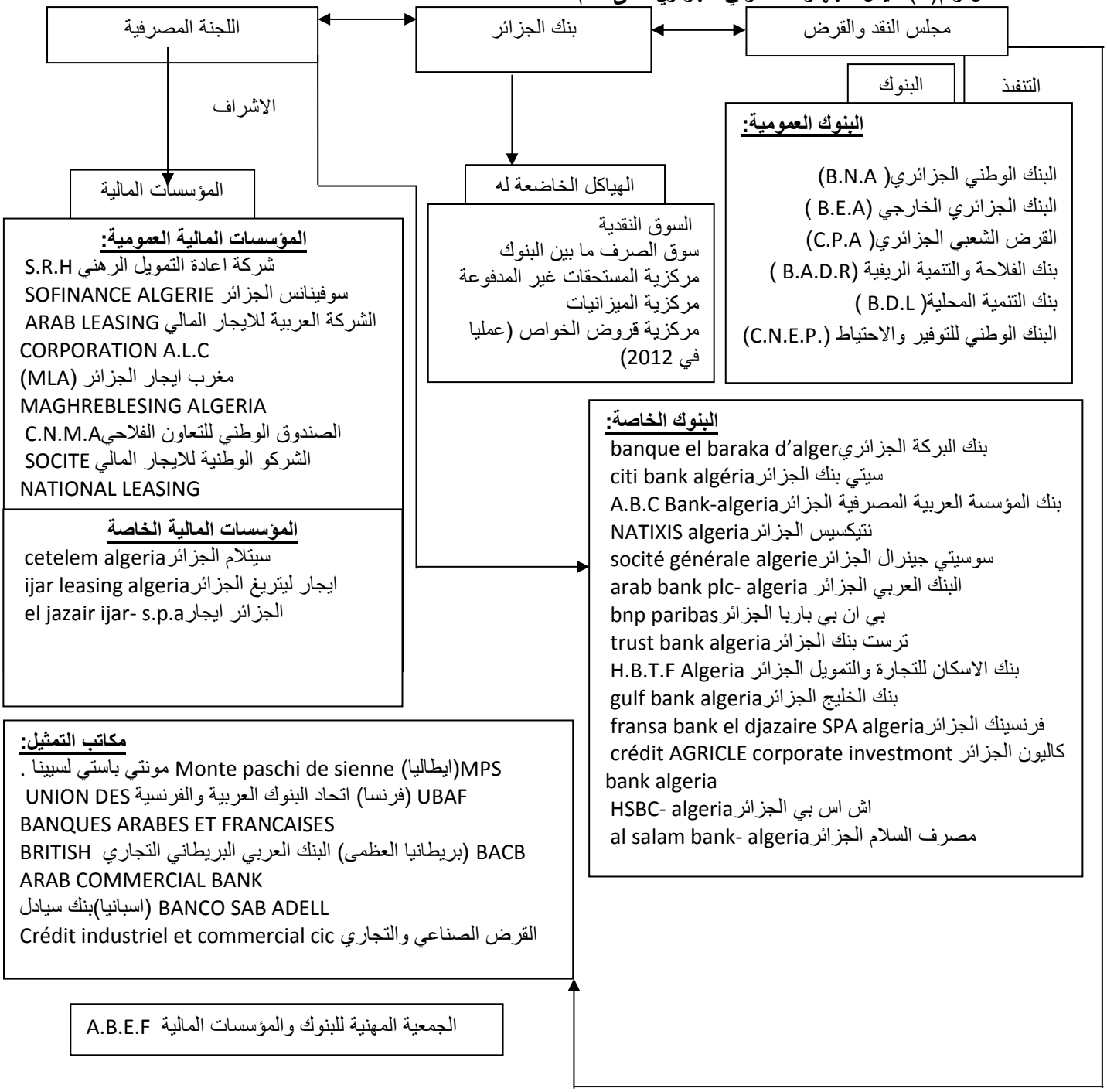

Source: Guide des banques et des etablissments financiers en algérie 2013 algerie: KPMG ,2013 , http: //www.kpmg/ guid.banques alger 2012 pdf ,32.

أولا: البنوك العمومية الجزائرية: هي اشخاص معنوية[1] مملوكة بالكامل للدولة وهي تسيطر على 93% من السوق المصرفي، وتتمثل مهمتها العادية والرئيسية اجراء العمليات التالية: [2]

– تلقي الأموال من الجمهور بشكل ودائع مع حق استعمالها بشرط اعادتها.

– تقديم القروض.

– وضع وسائل الدفع تحتتصرف الزبائن وادارة هذه الوسائل مهما كان الشكل التقني او المادي الذي تتجسد فيه.[3]

ثانيا: البنوك الخاصة:

ثالثا: المؤسسات المالية العمومية: هي أشخاص معنوية مهمتها العادية والرئيسية القيام بالاعمال المصرفية ماعدا تلقي الاموال من الجمهور وادارة وسائل الدفع ووضعها تحت تصرف الزبائن[4] والمصدر الاساسي للاموال المستعملة يتمثل في راس مال المؤسسة، قروض المساهمة، والادخارات طويلة الاجل[5]:

رابعا: المؤسسات المالية الخاصة:

خامسا: مكاتب التمثيل: مهمتها ورعاية مصالح الشركة الأم

رغم الاصلاحات المطبقة في القطاع المصرفي من خلال انشاء بنوك جديدة ودخول بنوك اجنبية للرفع من مستوى المنافسة وتحسين خدمات البنوك المحلية كما ونوعا والتقليل من التكاليف بتعدد البنوك وتنوع الانشطة المصرفية، غير ان البنوك بقيت في الواقع العملي في مراحلها الاولى لعدم استجابتهاللمتطلبات اللازمة في ظل المستجدات العالمية، في ظل وجود البنوك العمومية وسيطرتها على اكثر من 90 % من مجموع النشاط البنكي، بالإضافة إلى بعدها عن المنافسة الدولية لمواجهة الخدمات والمنتجات الدولية والمشاركة في تمويل التنمية الاقتصادية.

المطلب الثاني: تطور معدل المصرفية والكثافة المصرفية

عرفت المنظومة المصرفية توسعا هائلا في البنية القانونية لها حتى عام 2013، بحيث كانتتتكون من 25 بنكا ومؤسسة مالية حتى نهاية 2006 موزعة كما يلي: 18 بنكا منها 06 بنوك عمومية بما فيها الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط، الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي و11 بنكا خاصا او براسمال مختلط، و07 مؤسسات مالية متخصصة، بالاضافة الى وجود مكاتب التمثيل والاتصال.

---

[1]– مادة 114 من قانون 90–10

[2]– مادة 110، 113 منه.

[3]– المادة 69 من الامر 03–11

[4]– المادة 71 من القانون 03–11

[5]– لطرش طاهر، الاقتصاد النقدي والبنكي، الديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة 01، 2013، ص 355.

أما في عام 2010، فقد كان عدد بنوك القطاع المصرفي 26 بنكا ومؤسسة مالية معتمدة موزعة على النحو التالي: 06 بنوك عمومية جزائرية و14 بنكا خاصا وبالنسبة للمؤسساتالمالية كان عددها 06 بالاضافة الى 7 مكاتب للتمثيل.في عام 2013 وصل عدد البنوك والمؤسسات المالية الى 29 هيئة مصرفية ومؤسسة مالية موزعة كما يلي: 06 بنوك عمومية و14 بنك خاصا وطني واجنبي و06 مؤسسات مالية عمومية و03 مؤسسات مالية خاصة، بالاضافة الى 5 مكاتب الاتصال والتمثيل.[1]

ومنه سنتناول بالدراسة تطور الشبكة البنكية ثم الكثافة المصرفية، ويعرف بمستوى الخدمات المصرفية التي تحدد تركز الكثافة المصرفية على مجمل الوكالات، الشبابيك ومكاتب الاستقبال اين تتم الخدمات المصرفية، وذلك لنبين كثافة الشبكة المصرفية، وهذا ما يتماشى مع مستوى تطور الخدمات المصرفية اتجاه الزبائن، حيث نلاحظ ضرورة انتشار الشبكة المصرفية عبر القنوات التوزيعية التابعة لها[2].

أولا: تطور معدل المصرفية: هو معرفة عدد الوكالات والشبابيك الموجودة على مستوى التراب الوطني بالنسبة لعدد السكان الناشطين، وهو ما سوف نوضحه في الجدول التالي:

الجدول رقم(5 . 3) تطور الشبكة البنكية لعام 2000-2012

السنوات	2000	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
عدد شبكات الوكالات	1071			1097	1336	1301	1324	1367	1441	1478
البنوك العمومية		1085	1086		1037	1057	1072	1077	1086	1091
البنوك الخاصة		121	135		196	244	252	290	274	301
المؤسسات المالية		15	6						81	86
العمومية		12	5							
الخاصة		3	1							
عدد الشبابيك/عدد السكان الناشطين		27400	26800		27400	26400	26700	26300	25500	25400

Source: Banque d'Algérie: Evolution Economique et Monetaire en Algerie, rapport annuel 2012,juillet 2013, p: 74.

تضمن هذا الجدول شبكة البنوك العمومية في عام 2006 ما يساوي 1097 وكالة وتطورت شبكة الوكالات ووصل عددها في عام2011 حوالي 1086 وكالة عمومية و274 بالنسبة للمصارف الخاصة و81 وكالة للمؤسسات المالية ونجد في عام 2012 ما يقارب 1091 وكالة للبنوك العمومية و301 وكالة للبنوك الخاصة و86 وكالة تابعة للمؤسسات المالية،

[1]– BANQUE D'ALGERIE/ EVOLUTION ECONOMIQUE ET MONETAIRE EN ALGERIE. RAPPORTS 2010.2011.2012.2013.

[2] –Ben halima Ammour، L'impact de la libéralisation financière sur l'industrie bancaire en Algérie, Revue cread N° , P143-144

كما وصل اجمالي شبابيك البنوك والمؤسسات المالية الى 1441 شباكا في عام 2011 و1478 شباكا في عام 2012 في حين نجد مراكز الشبابيك التابعةللبريد والمواصلات(CCP) قدرت بـ 3453 شباكا في عام 2011 و3498 شباكا في 2012 وهو اكثر عددا من شبكة البنوك.

أما الجدول الموالي يبين عدد الشبابيك المصرفية عبر التراب الوطني لعام 2008 كما يلي :

جدول رقم (5 . 4) عدد الشبابيك المصرفية المعتمدة من قبل بنك الجزائر عام 2008

الولايات	البنك الوطني الجزائري (BNA)	القرض الشعبي الوطني (CPA)	البنك الخارجي الجزائري(B EA)	بنك الفلاحة للتنمية الريفية (B.A.D.R)	بنك التنمية المحلية (B.D.L)	البنوك الاخرى	المجموع
الجزائر	35	29	20	16	13	29	142
وهران	14	08	06	08	04	09	49
عنابة	03	05	04	04	02	03	21
قسنطينة	08	06	02	05	02	02	25
الولايات الاخرى	115	77	53	244	114	15	618
المجموع	175	125	85	277	135	58	855

Source: Benhalima ammour, L'impact de la libéralisation financière sur l'industrie bancaire en Algérie, Revue cread; **p: 156**

ونلاحظ اغلبية البنوك العمومية عبر كامل التراب الوطني يتسم بالتوزيع غير العادل بين الولايات، بحيث انها متمركزة في العاصمة الجزائر بعدد 142 شباكا اذا ما قورنت بالولايات الأخرى: عنابة 21 شباك و25 في قسنطينة، ،ولهذا نجد عدد الشبابيك غير كافية في كل ولاية فهي تحتاج الى عدد اكبر من الشبابيك لتلبية حاجات الزبون، أما عدد الحسابات المفتوحة من طرف المصالح المصرفية لصالح الزبائن المودعين (بالدينار والعملة الصعبة) وحسابات البريد وصل حوالي 2.5 مليون حساب عام 2010 وليصبح 2.6 مليون حساب في 2012 وبمعدل نمو يقارب 8.5%.

بالرغم من وجود عدد هائل من البنوك الخاصة الا ان البنوك العمومية مازالت تستحوذ على اكبر حصة في النشاط المصرفي في حين بلغت نسبة استحواذها 89% من اصول القطاع المصرفي و11% بالنسبة للبنوك الخاصة لعام 2009، إذ نجد حصة البنوك العمومية من هذا النشاط المصرفي كانت في عام 2006 بنسبة 91.7% و92.2% عام 2007 و90.8% عام 2008 و88% لعام 2011 و86.5% لعام2012، في حين كانت البنوك الخاصة من هذا النشاط في عام 2006 بنسبة 8.3% و7.8% في عام2007 ونسبة 9.2% عام 2008 و12% لعام 2011 و13.5 % لعام 2012.

سنلخص في الجدول التالي حصة كل من البنوك العمومية الخاصة من خلال تطور ميزانيتها وتطور حصة القروض لكل بنك خلال الفترة2002-2012.

جدول رقم (5-5): تطور ميزانية ونشاط البنوك في الجزائر 2002-2010 الوحدة: بالمليار دج

السنوات	2002	2004	2006	2007	2008	2010
ميزانية البنوك	5451.1	6598.4	7133	11028.1	12449	-
الاصول بالمليار منها:	3323.7	3893.0	5228.9	6510.8	7287.2	-
حصة البنوك العمومية %	87.5	92.1	91.7	92.2	90.8	88
حصة البنوك الخاصة	12.5	07.9	08.3	07.8	09.2	12
الموارد بالمليار دج منها:	2127.4	2705.4	3516.5	4517.3	5161.8	6733
حصة البنوك العمومية%	87.5	93.5	92.9	93.1	92.2	89.1
حصة البنوك الخاصة	12.5	06.5	07.1	06.9	07.8	10.2
القروض الممنوحة بالمليار دج	1266.0	1534.4	1904.1	2203.7	2614.1	3724.7
حصة البنوك العمومية %	85.7	92.9	90.7	88.5	87.5	85.8
حصة البنوك الخاصة%	14.3	07.1	09.3	11.5	12.5	14.24

Source: Banque d'Algérie: Evolution monétaire en Algerie, rapports annuels 2002,2010

من خلال هذه الاحصائيات نستنتج ان نسبتها لا تزال ضعيفة لدى البنوك الخاصة نظرالتاثرها بالصدمات والفضائح التي هزت الساحة المصرفية ونقص ثقة الجمهور في البنوك الخاصة، والتي تبعتالإفلاس المالي وانهيار بنك الخليفة والبنك الصناعي والتجاريb.c.i.a)(، مما أعطى الفرصة للبنوك العمومية للسيطرة على السوق واستحواذها على حصة كبيرة، وعموما يمكن القول أنه في مثل هذه الحالة سينتج عنها انخفاض درجة المنافسة في السوق المصرفية.

ثانيا: الكثافة المصرفية: تناولت الدراسات حول انتشار البنوك داخل البلد من خلال عدة نماذج لمعرفة عدد الافراد اللازمة لفرع واحد للبنك وذلك لخدمة الزبون، فمثلا نموذج كاميرون الذي وضع عام 1967 والذي يعتبر من اشهر النماذج.هذا النموذج مبني على معاييردولية [1] حيث ينص ان لكل 10000 شخصا يقابله فرع واحد لبنك، ولهذا يتم قياس الكثافة المصرفية من خلال النسبة التالية:

$$\text{الكثافة المصرفية: } \frac{\text{عدد فروع البنك}}{\text{عدد السكان}} \times 10000$$

ومن هذه الصيغة هناك 3 حالات ممكنة تشرح ذلك فاذا كانت النتيجة:

حالة 1: متساوية فهي تمثل التوزيع المثالي؛

حالة 2: اكبر من الواحد فيعبر عن انحراف موجب ووجود انتشار كبير للبنوك، ويكون هذا الانتشار اكبر من الحاجة اليه مما ينتج عنه عبئا كبيرا منناحية التكلفة على البنوك ومنه انخفاض ربحية البنوك.

[1]- مطاي عبد القادر، الاندماج المصرفي ودوره في تحسين المراكز التنافسية للبنوك، حالة الجزائر، اطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة الجزائر 3 كلية العوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2011، ص 186-187.

حالة 3: أصغر من الواحد فيدل عن انحراف سلبي ووجود انتشار غير كافي وتؤدي الى عدم وصول الخدمة المصرفية الى جميع الافراد الذين هم بحاجة اليها.طور هذا النموذج الى الاخذ بعين الاعتبار عدد السكان المنتجين فقط.

قد سجلت هذه الصيغة فيالجزائر عام 2000 نسبة 0.41 فرع بنكي لكل 24000 شخص[1]، في عام 2009 قدر بنسبة 0.37 فرع بنكي لكل 26700 شخص، اما عام 2012 بنسبة 38[2] بوجود 1478 فرع بنكي بين عام وخاص، أما عدد السكان فقد بلغ 37.900.000 ومنه نسبة 0.38 =$\frac{1478}{37900\ 000}$× 10000، هذه النسب المسجلة كلها اقل من الواحد حسب معيار كاميرون.

نستنتج ان تطورها بطيء مقارنة بتطور عدد السكان، ويمكن ارجاعها الى ازمة البنوك، وافلاس البعض منها، والتي عرفتها البلاد من جهة، وارتفاع عدد السكان بنسبة اكبر من زيادة عدد الوكالات المصرفية، وبالتالي هذا النقص في الجهاز المصرفي لا يسمح بإيصال الخدمات المصرفية الى كل شرائح الناس ممن هم بحاجة اليها بل يستفيد من هذه الخدمات سوى القليل. وبالمقابل فإن مركز الصكوك البريدية قد طور عدد شبابيكه لينتقل من 3453 شباك في عام 2011 الى 3498 شباك في 2012.

المطلب الثالث: تسيير أداء ديون البنوك في فترة 1990-1999

يعد الجهاز المصرفي الممول الرئيسي للاقتصاد الوطني، اين يجد القطاع العمومي كل احتياجاته بكل سهولة وبطريقة تقليدية، مما جعل منه محورا اساسا لتمويل الحركة التنموية بالجزائر.ورغم الاصلاحات التي عرفها القطاع المصرفي، بقي التزامه قائما بتمويل هذا القطاع.للإشارة أنه وفي نهاية كل سنة مالية تسجل المؤسسات الصناعية والخدمية التابعة للدولة خسائر مالية فاضحة، وهذا ما شكل عبئا ثقيلا على الوضعية المالية للبنوك، مما حال دون تحقيق الاهداف المرجوة لمواجهة التحديات المالية على مستوى الاقتصاد المحلي، كما نجده يواجه تحديات كبيرة اخرى اصعب على المستوى الدولي لتاثره ولارتباط موارد الجهاز المصرفي باسعار البترول والتي تصبح تشكل خطرا عند انخفاض الأسعار في الاسواق العالمية.

سنحاول في هذا الموضوع معالجة تسيير اداء ديون البنوك وكيفية مواجهة المخاطر، وماهي الاجراءات المناسبة لذلك خلال فترة(1990-1999) التي تزامنت مع برامج الاصلاحات الاقتصادية المعتمدة من قبل الهيئات النقدية والمالية الدولية وذلك من خلال ما يلي:

[1]- مصطيفي عبد اللطيف، بن بوزيان محمد، مؤشرات قياس الاداء النظام المصرفي الجزائري دفاتر MECAS عام 2006، العدد2، http،REVUE.HTML /MECAS.UNIV-DEMCEN.DZ// ص 219.

[2]- Banque d'Algerie، Evolution Economique et Monétaire en algerie, rapport 2013, juillet 2013, p81.

أولا: دواعي ظهور ديون البنوك:

تفتقر البنوك التجارية الى الاطار المؤسسي والخبرة للقيام باعمال الوساطة المالية، فقد كانت مجبرة على اقراض المؤسسات العمومية وتمويل العجز الدائم لميزانية الدولة الضخمة أثناء فترة تمويل الاستثمارات المخططة وتحقيق التنمية الاقتصادية، نظرا لكون الجهاز المصرفي خاضع كليا للدولة، وان تمويل التنمية الاقصادية يحتاج الى رؤوساموال، فلجأت المؤسسات العمومية مباشرة الى الاقتراض لدى البنوك. ولمواجهة هذه الطلبات، قام البنك المركزي باصدار نقود بكميات كبيرة مما ادى إلى تدهورالوضعية المالية للبنوك حتى عام 1990 مما نتج عنه: [1]

- تزايد اللجوء الى اعادة التمويل من البنك المركزي وبصفة مستمرة؛
- ضعف نوعية محافظ البنوك التجارية بدرجة كبيرة؛
- تدهور الملاءة المالية لهذا القطاع بدرجة كبيرة لابتعادها عن الاعتبارات التجارية او مردودية المشروع.
- انعدام ملاءة زبائن البنوك والمؤسسات العمومية التي تدهورت قدرتها على التسديد.
- تمثيل نسبة 65% من اصول المصارف غير المنتجة في شكل نقدي بكافة اشكالها؛
- علاقة تمويلية بحتة بين البنوك والمؤسسات التابعة للدولة؛
- ضعف كفاءة انظمة المدفوعات؛
- عدم كفاءة الجهاز المصرفي بسبب زيادة التدخل الحكومي واعطاء الاولوية للاهداف السياسة دون الاهداف الاقتصادية؛
- سوء تعبئة الموارد نتيجة للتدخل الحكومي بهدف الحفاظ على معدلات الفائدة الحقيقية عند مستوى منخفض مما ادى الى انخفاض الميل الحدي للادخار وزيادة الميل الحدي للاستهلاك.
- سوء تخصيص الائتمان وتوجيهه لخدمة اهداف سياسية وليس اقتصادية مما أثر على كفاءة الاستثمارات؛
- ضعف الادخار مما أثر سلبا على تنمية موارد البنوك التجارية بسبب انخفاض معدلات الفائدة وتوفير الاستثمارات المربحة في السوق السوداء، بالاضافة الى التهرب الضريبي والاستفادة من تكاليف الفرصة البديلة في الدوائر غير الرسمية بقيمة اكثر من 1400 مليار دج خارج الدائرة الرسمية للتداول .[2]
- ثقل الاجراءات البيروقراطية والتعقيدات في المعاملات البنكية، من حيث تجاوز فترة دراسة ملف طلب قرض ما يعادل السنة، كما يستغرق مدة تحصيل الشيكات وقتا طويلا.

[1]– مستنتج من فصول سابقة

[2]– زغيب مليكة، نجار حياة، النظام البنكي الجزائر تشخيص الواقع وتحديات المستقبل، الملتقى الوطني الاول حول المنظومة المصرفية والتحولات الاقتصادية واقع وتحديات، جامعة الشلف، يومي 14-15-2004، ص 401.

– الارتباط الكبير لسيولة القطاع المصرفي باسعار البترول، ففي عام 1998، لما انخفضتأسعار البترول، وجدت البنوك نفسها تعاني من نقص السيولة، وارتفعت عمليات السحب على المكشوف ليصل الى 30 مليار دج مما هدداستمرارية النشاط البنكي والاقتصادي؛

– منح القروض على اساس قرارات ادارية بعيدة عن الاعتبارات التجارية، اذ لا يقوم البنك بدراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع وتحديد مردوديته المالية.

في هذا السياق يرى السيد لكصاسي محافظ بنك الجزائر أن: إقراض البنوك المقدم للمؤسسات العمومية غير مرتبط بالانتاج ولا بالربحية المخصومة، بحيث ان مؤسسات العمومية تحصل على القرض حتى بدون ضمان لقدرتها على تسديد، كما انه يمكن ان تخطأ اتجاه واجباتها للدفع حسب اتفاقات القرض، فهي غير خاضعة لخطورة عدم الوفاء المالية "[1].

ثانثا: التطهير المالي للبنوك والمؤسسات العمومية واعادة رسملة البنوك:

للتصدي لغياب ثقافة القرض*، اتخذت السلطات الجزائرية جملة من التدابير للاصلاح المالي في ماي 1991 عن طريقإعادة هيكلة وتنظيم البنوك والمؤسسات بهدف تطهير الديون، واعادة رسملة المستحقات على المؤسسات العمومية، والتي بلغت ما يعادل 60% من اجمالي الائتمان المصرفي المستحق على الاقتصاد و23% من اجمالي الناتج المحلي في عام 1992.

1- التطهير المالي للبنوك والمؤسسات العمومية:

تتمثل عملية التطهير المالي للمصارف العمومية في قيام الخزينة العمومية بإعادة شراء القروض المصرفية غير المحصلة والمستحقة على المؤسسات العمومية، وذلك بمبادلتها بسندات حكومية بأسعار فائدة نسبتها 10% سنويا وأجل استحقاق مدته 12 سنة. تحصلت الحكومة الجزائرية قرضا من البنك الدولي ما يقارب 275 مليار دج في عامي(1992 و1993)[2]في اطار برنامج إصلاح المؤسسات العمومية متبوعة بعملية الشراء لقروض قطاع الفلاحة والصناعات الغذائية قدرت بـ 167 مليار دج، في حين خصص مبلغ 92 مليار دج لشراء قروض قطاع السكن وقيمته 25 مليار دج كديون الفلاحين[3] وتتمثل القروض التي تم شراؤوها من طرف الخزينة:

- الحقوق على الشركات للمؤسسات العمومية المعاد هيكلتها عام 1983.
- الحقوق المستحقة على المؤسسات العمومية المنحلة .

---

[1]– laksaci mohamed، monnaie et intermediation financiére en algérie, cahier du cread, N° 17, v^{eme} trimestre, 1989.

*– ثقافة القرض، يقصد بها في مجال منح القروض، اعطاء اهمية كبيرة للقدرة على التسديد في اقتصاديات السوق.

[2]– banque d'algerie، evolution economique et monétaire en algerie, rapport 2001 ; impression A.N.E.P. Alger, p 49.

[3]– منة خالد، العلاقة بين المؤسسة والبنك، محاولة تقييم الاداء في ظل اصلاح المنظومة المصرفية الجزائرية، الملتقى الوطني الدولي حول المنظومة المصرفية والتحولات، واقع وتحديات، جامعة الشلف يومي 14-15—12-2004، 2012.

- الحقوق المستحقة على المؤسسات العمومية التي ظلت تواصل عملها .

ومن هذا المنطق اخذت الخزينة على عاتقها:

- خسارة سعر الصرف الناتجة عن القروض الخارجية لتدعيم ميزان المدفوعات.
- الفرق بين أسعار القروض.

ومرت عملية التطهير المالي بثلاثة(03)مراحل: [1]

- **المرحلة الاولى:** من (1991 الى غاية 1994): بدأت في ماي 1991 إعادة هيكلة القطاع المصرفي والمؤسسات العمومية، وارتكز التقييم من قبل بنك الجزائر والمصارف العمومية الخمسة (05)، حيث مس هذا التقييم الحقوق المستحقة على 23 مؤسسة قبل استقلاليتها، ومن أجل توازن النتائج المصرفية خلال عامي(1991-1992) دفعت الخزينة العمومية عمولة تسيير تقدر بـ 7.5 مليار دج، منذ(1992 - 1993) جرت عمليات التطهير محافظ البنوك العمومية من القروض المتعثرة عن طريق استعادة القروض المشكوك فيها التي كانت على المؤسسات العمومية من قبل الخزينة العمومية واستردت الحكومة حوالي 70% من هذه السندات بين عام 1992 و1995.

كما انجزت دراسة مالية ومحاسبية من قبل ثلاثة مكاتب دولية في اطار تطهير وتاهيل البنوك في الجزائر عامي 1992 و1993 بتمويل من البنك الدولي، حيث استنتجت هذه الدراسة عن جملة من النقائص والثغرات، مؤداها ان هذه المؤسسات لا تستوفي أدنى شروط العمل المصرفي، سواء من حيث جمع الموارد او تقييم القروض، وكخلاصة لهذا العمل، أوصى الخبراء بضرورة:

- وضع خطة لتاهيل البنوك العمومية من اجل تحسين الاداء؛
- ضرورة احترام قواعد الحذر والالتزام بالشفافية حسب ما تضمنتها لجنة بازل.
- فصل كل المستحقات المشكوك فيها من محفظة الحقوق بتكفل الدولة بها تمهيدا لفتح راسمالها مستقبلا.

- **المرحلة الثانية من (1994 الى غاية 1998):** إعادة هيكلة المؤسسات العمومية، ومست مؤسسات التوريد لبعض المنتوجات الاساسية وايضا بعض المؤسسات المتخصصة، ونتج عن تقييم المؤسسات مبلغ 186.7 مليار دج كديون مشكوك فيها، حيث قامت الخزينة بشرائها عن طريق سندات الحكومة بسعر فائدة 10% لمدة استحقاقها 12 سنة.وبهدف التقييم في هذه المرحلة، تم اللجوء الى التفريق بين المؤسسات القادرة على مواصلة نشاطاتها -اذ باستطاعة المصارف مساندتها- والمؤسسات العاجزة عن مواصلة نشاطاتها باتخاذ الاجراءات التالية: [2]

- انتهاج سياسة مالية متشددة؛
- انتهاج سياسة الحل والخوصصة او فتح راسمالها لمشاركة الخواص بنسبة 49% من الاسهم؛

---

[1]- Banque d'Algerie; idem; p51.

[2] - النشايبي كريم واخرون، مرجع سابق، ص 16.

- تصفية 827 مؤسسة من بين 1300 مؤسسة عمومية محلية خلال الفترة(1994-1997)؛

- اعطاء الاستقلالية لـ 23 مؤسسة عمومية التي تكبدت اكبر الخسائر، مع وضع برنامج خاص لمتابعتها واعادة هيكلتها خلال الفترة(1994-1997)، وفي مقدمة المؤسسات المتضررة من هذه العملية نجد مؤسسات البناء والاشغال العمومية.

- مواصلة بذل الجهود لتقليل اللجوء الى الديون المشكوك فيها منذ عام 1996 وتشجيع ممارسات اكثر شفافية وموضوعية عند منح القروض.

في بعض الاحيان تتعرض البنوك العمومية للضغوطات لاقراض بعض المؤسسات دون تطبيق معايير الحيطة الدولية اللازمة، لذا قامت الدولة بتحمل مهمة انقاذ البنوك والمؤسسات العمومية بموارد اعادة الجدولة، التي كانت مصدر تمويل العجز الكبير للخزينة بين عامي 1994 و1998، وتحويلها الى مصدر تمويل صندوق التطهير، وعوض هذا المصدر باللجوء الى الاقتراض الداخلي عن طريق اصدار سندات الخزينة لصالح البنوك لتمويل عمليات التطهير ابتداءا من عام 1997 بعد توقف هذا الصندوق عن ممارسة نشاطه في نهاية 1996.

كلفت عمليات التطهير منذ عام 1991 والممولة باللجوء الى الاقتراض الداخلي والخارجي حوالي 1274 مليار دج أي ما يمثل 55% من اجمالي الين العمومي، وهو ما يعادل المجهود المبذول لخمسة سنوات باستثناء الراس المال المسدد وفوائده، ويعبر هذا المبلغ عن وضعية مثقلة بالديون، وهي مستحقات البنوك على المؤسسات العموميةوبلغت عملية تطهير البنوك قيمة 1400 مليار عام1998.

المرحلة الثالثة من 2000-2001: وتمت بشراء الحقوق المتعثرة في عام 2001 لمدة استحقاق سنة 2000 بسعر فائدة 6%، وسميت "سندات الدعم" وتمثلت هذه الحقوق في ديون المؤسسات التي تمت تصنيفها، وقد وصل المجموع الاجمالي لهذه الحقوق مبلغ 346.5 مليار دج بما فيها الشراء الجزئي لخسارة سعر الصرف والفرق بين اسعار الفائدة والتي قدرت بـ 21.293 مليار دج وبلغت التكلفة الاجمالية لعملية التطهير15% من إجمالي الناتج المحلي والجدولين المواليين يبينان لنا نتائج التطهير المالي للمصارف العمومية باستثناء صندوق الإدخار والتوفيق:

جدول رقم (5 . 6): ميزانية التطهير المالي للبنوك الخمسة لنهاية 2000 و2001 الوحدة بالمليار دج

السنوات	2000-12-31	2001-12-31
اتفاقيات الدعم في اطار المرحلتين(1+2) لشراء حقوق البنوك	238.730	214.857
الاتفاقيات الموقعة في اطار المرحلة (3) لشراء حقوق البنوك	346.228	311.605
مجموع السندات المحفوظة لدى المصارف	584.958	526.462

Source: Banque d'Algerie: Evolution Economique et Monetaire en Algerie, rapport annuel 2001, p: 52.

جدول رقم(5 . 7): قيمة مدفوعات الخزينة في اطار اتفاقيات الشراء لنهاية 2001 الوحدة بالمليار دج

السنة	نهاية 2001
اصل المبلغ في اطار اتفاقيات الدعم	11.937
اصل المبلغ في اطار اتفاقيات الجديدة	34.623
القواعد المقدمة في اطار اتفاقيات الدعم 2001	13.608
القواعد المقدمة في اطار اتفاقيات الدعم الجديدة 2000-2001	40.509
المجموع	100.077

Source: Banque d'Algerie: Evolution Economique et Monetaire en Algerie, rapport annuel 2001, impression ANEP, ALGER, p: 52.

2- اعادة رسملة المصارف العمومية :

تمت عملية اعادة رسملة المصارف العمومية بضغط من الهيئات الدولية كشرط أولي قبل خوصصتها، وتمثلت هذه العملية في دعم الملاءة المصرفية والمتعلقة بتقييم الوضعية المالية لهذه البنوك، وقد بدأت أولى عمليات اعادة الرسملة في عام 1991، وقام به بنك الجزائر بالتعاون مع البنك الدولي.

اعيدت رسملة البنوك وتلقت المؤسسات العمومية تحويلات مالية ضخمة من الخزينة العامة من خلال صندوق إعادة التاهيل الذي انشأ في عام 1991، غير ان هذه التدابير بقيت غير كافية لاستمرارية المؤسسات العامة في تسجيل خسائر معتبرة، ويعود ذلك لعدم الاستخدام العقلاني للموارد المالية.

شرعت السلطات العمومية في تنفيذ استراتيجية جديدة للقضاء على التحويلات المالية وتعويضها بآلية البنوك والمؤسسات .

بعد توقف صندوق إعادة التاهيل على ممارسة نشاطه في نهاية 1996، وبغرض التصدي لعمليات السحب على المكشوف المتراكمة بأسعار فائدة عالية من المؤسسات وحماية قوتها المالية، تم استعادة صحتها المالية بشكل تدريجي، وذلك حتى تستطيع تحقيق الارباح في ظل المناخ الجديد والمتميزباقتصاد السوق.

في نهاية عام 1994، انتهت عمليات التدقيق للميزانيات العمومية للبنوك في اربعة بنوك تجارية ما عدا بنك التنمية المحلية، وتمت اعادة رسملة بنك الجزائر الخارجي، والقرض الشعبي الجزائري بمبلغ قدره 10 مليار دج في بداية عام 1995، أما البنك الجزائري للتنمية الريفية، فلقد تحملت الحكومة قروضه الضخمة في عام 1997 بمبادلتها بسندات حكومية مدتها 12 عاما وبلغت قيمتها 187 مليار دج، منها 50 مليار دج مقابل الديون المشكوك فيها، والمستحقة على الشركة الوطنية للسكك الحديدية وشركة الكهرباء (سونلغاز) ووكالات استيراد الاغذية والادوية.[1]

كانت هذه العملية مصحوبة بتوقيع عقود أداء بين الحكومة ومديري البنوك، وبفضل هذه العقود ينبغي على البنك احترام نسب كفاية راس المال المحددة من قبل بنك الجزائر، وذلك من اجل الوفاء بنسبة 5%

[1]- النشاشيبي كريم واخرون، مرجع سابق، ص 67.

كحد ادنى لراس المال إلى الاصول المرجحة بمخاطر في 1996 (نسبة كفاية راس المال)، ورفعها الى 8% في عام 1999 تماشيا مع معايير بنك التسويات الدولية، ومنحت البنوك استقلالية في اتخاذ قرارات توزيع الائتمان ورفض منح قروض للمشاريع ذات المخاطر العالية، والتي كانت معظمها في قطاع البناء مع نهاية 1997.

خلال الفترة (1991-1996) تلقت البنوك التجارية مبلغ 217 مليار دج نقدا منها 80% في صورة تعويضات عن خسائر النقد الاجنبي الناتجة عن الاقتراض الخارجي في السنوات الماضية، و20% في شكل إعادة رسملة البنوك، وتزامنت عملية اعادة رسملة البنوك بادراج عقود النجاعة بين الحكومة ومديري البنوك وتهدف الى: [1]

- جعل مسيري البنوك مسؤولين عن احترام نسب كفاية راس المال المحدد من قبل بنك الجزائر؛
- فصل التسيير عن ملكية البنوك العمومية؛
- المساهمة في تشجيع البنوك للبحث عن منافذ جديدة في السوق غير المؤسسات العمومية وهذا عن طريق اعطائها حريةاكثر في منح القروض على أسس تجارية.

شكلت اعادة رسملة البنوك سواء كانت مقدمة نقدا او بتخصيص المساهمة او معا وذلك لدعم راسمالها وتم التقييم من طرف بنك الجزائر. وفي ما يلي جدول تلخيصي للفترة 1991-2001.

جدول رقم (5 . 8): اعادة رسملة البنوك العمومية بما فيها صندوق الادخار للفترة 1991-2001 (بالمليار دج)

السنوات	التخصيص نقدا	التخصيص بالمساهمة
1991	8.800	00000
1993	9.000	00000
1995	14.000	24.900
1997	18.000	10.000
2001	24.600	25.200
المجموع	74.400	60.100

Source: Banque d'Algerie: Evolution Economique et Monetaire en Algerie, rapport annuel 2001, impression ANEP, ALGER, p: 54

نلاحظ من الجدول ارتفاع المبلغ الإجمالي لإعادة رسملة البنوك الستة إلى 134.5 مليار دج خلال (1991 – 2001) منه مبلغ 74.4 مليار دج قدم نقدا وتم تسوية مبلغ 6.6 مليار دج في بداية عام 2002 . والمبلغ 60.1 مليار دج الباقي من إجمالي القروض قدم على شكل حصص المساهمة تم تسويته 10 مليار دج في بداية عام 2002.

وصل مبلغ تطهير المصارف العمومية إلى 1240.6 مليار دج في الفترة 2005-2007، من أجل تخفيف الأثر على خزينة المصارف حيث قدمت الخزينة تسبيقات للمصارف على الديون المعاد شراءها

[1]- منة خالد، العلاقة بين المؤسسة والبنك، محاولة تقييم الاداء في ظل اصلاح المنظوة المصرفية الجزائرية، مرجع سابق، ص215.

بمبلغ 281.2 مليار دج وقامت بإصدار سندات للمبلغ الباقي 959.4 مليار دج بإستحقاق لمدة 20 سنة ثم غيرت المدة إلى 12 سنة.

قدم المجلس الاقتصادي والاجتماعي الجزائري تقريرا حول وضعية البنوك ومستوى اداء هذه البنوك في عام 1997، فكان العرض سلبيا والأداء غير جيد، لهذا رأى هذا المجلس ضرورة:

- وضع مخطط توجيهي للنظام المصرفي والمالي؛
- استخدام التكنولوجيا الحديثة، وادخال مفهوم التسويق على مستوى البنوك في صناعة الخدمات المصرفية؛
- التكوين المستمر للعنصر البشري؛

كان يهدف هذاالتقرير الى تحقيق نجاعة النظام المصرفي والمالي وزيادة كفاءته لترقية اعماله وتحسين ادائه تمهيدا لدخول مرحلة التنافسية التي أقرها قانون النقد والقرض من جهة وزيادة كفاءته بغرض إدماجها في الحركة الاقتصادية العالمية من جهة اخرى، بحيث جسدت إرادتها في الانفتاح عن طريق إبرام اتفاق الشراكة مع الاتحاد الاوروبي، والذي يرمي الى تشكيل منطقة للتبادل الحر، كما تعمل للانظمام إلى المنظمة العالمية للتجارة .[1]

ما يمكن استنتاجه خلال مرحلة الانتقال الى اقتصاد السوق، تغيرت العلاقة الجوهرية بين البنوك والمؤسات الاقتصادية العمومية ومختلف المتعاملين الآخرين، بحيث لم تعد البنوك مجبرة على تمويل هذه المؤسسات وتحمل خسائرها في وقتها او توجيهها، بل اصبح البنك مؤسسة تجارية هدفه تحقيق الربح والعوائد المالية بأقل التكاليف والمخاطر، فمن الضروري إذن توسيع العلاقة التمويلية وتحويلها الى علاقة تجارية والتفتح اكثر على الجمهور، والذي يعتبر مصدرا هاما للادخار، لكن رغم القيام بعمليات التطهير واعادة الرسملة، مازال تراكم القروض غير المنتجة مستمرا لدى البنوك الجزائرية، وأغلب هذه البنوك لا يحقق الشروط التي تسمح لها بالحصول على القروض من طرف بنك الجزائر في المجال الاحترازي، وبهذا يعد تواجد هذه البنوك غير قانوني حسب قانون النقد والقرض.[2]

المطلب الرابع: فائض السيولة في البنوك الجزائرية وكيفية ادارته 2000-2010

تميزت هذه المرحلة بعودة الاقتصادالوطني الى الاستقرار وبتسجيل نتائج حسنة خاصة منذ عام 2001، حيث ارتفعتايرادات الصادرات البترولية، وهذا نتيجة لارتفاع اسعارالمحروقات، وبالتالي تسجيل عودة التوازنات المالية والتحكم في السيولة الفائضة ممايساهم فيانتعاش الاقتصاد الوطني المتواصل نتيجة للوضعية المالية الخارجية في الاستقرار النقدي الضروري.[3]

---

[1]– صديقي مليكة، برامج الاصلاح الهيكيلي وازمة التحولات في الاقتصاديات الانتقالية– حالة الجزائر– مرجع سابق، ص 07.

[2]– CNES. Problematique de la reforme du systéme bancaire élements pour un débat social ; 2003 ; p 16.

[3] – لكصاسي محمد، الوضعية النقدية وسير السياسة النقدية في الجزائر، صندوق النقد العربي، ابو ضبي، 2004، ص 03.

انطلاقا من التحسن المتواصل للوضع المالي والنقدي وتطور اسعار النفط، كان لزاما على السلطات الجزائرية إتخاذ اجراءات محكمة للسياسة المالية والنقدية قصد ضمانالتسيير العقلاني لهذه الفوائض النقدية وضبطها وتوظيفها للرفع من مستويات النمو. ولهذا سوف نتطرق الى معالجة كيفية إدارة فائض سيولة البنوك خلال الفترة 2000-2010 للحفاظ على الاستقرار المالي والنقدي والتحكم في مستوى التضخم وما هي التدابير المناسبة المتخذة؟

أولا: السياسة المالية:

عرف رصيد ميزانية الدولة فائضا ابتداءا من سنة 2000نتيجة لتحسن ايرادات الجباية البترولية بالنسبةلمجموع ايرادات الميزانية مما ساهم في تغطية الزيادة في النفقات، وعليه لجأت السلطة النقدية الى تخصيص جزء من هذه الفوائض المالية من خلال تعقيمه في صندوق ضبط الايرادات، هذا الصندوق الذي تم تأسيسه في عام 2000 والناتج عن الفرق بين السعر المرجعي المحدد آنذاك بـ 19 دولار للبرميل الواحد والسعر الفعلي، إذن صندوق ضبط الايرادات هو تعقيم الفوائض المالية الضخمة ويهدف الى: [1]

- إعادة تشكيل الاحتياطات الخارجية التي استعملت بين عامين 1998و 1999 نتيجة الانخفاض الذي عرفته أسعار النفط والناتج عن آثار الازمة الأسيوية وتراجع الطلب العالمي.
- ضمان تسديد خدمة الدين العمومي في ظل محدودية التمويل البنكي للخزينة والذي يخضع لشروط قاسية، مع محدودية التمويل غير البنكي لعدم تطوير سوق اذونات الخزينة.
- المحافظة على شكل النفقات في المدى الطويل.
- التكفل بنقص قيمة الجباية البترولية تحت السعر المرجعي بهدف تغطية توازنات الميزانية من خلال تنظيم موارد الميزانية وضبط استقرار النفقات
- وسيلة ادخار جزء من عائدات النفط لمواجهة التقلبات التي يمكن أن تحدث في الاسواق العالمية كما يسمح بتحقيق تغطية الصدمات الناتجة عن الازمات الخارجية، والتي يبقى الاقتصاد الجزائري عرضة لها
- استعمال هذا الادخار في تحسين تسيير الميزانية العمومية وتمويل مشاريع ذات منفعة عامة للبلاد كإصلاح الطرقات وتحسين البنية التحتية وبناء المؤسسات، المستشفيات.
- ضمان السيولة اللازمة للبنوك في حالة تراجع الايرادات البترولية او عند حاجة الاقتصاد الى التمويلات.

بلغت عائدات الصندوق عام 2003 ما يقارب 1052.3 مليار دج أي ما يعادل 14.5 مليار دولار وهو ما يمثل 20.5% من الناتج الداخلي الخام، كما ارتفع الى 3000 مليار دج أي ما يعادل 40 مليار دولار في عام 2006.

وبواسطة هذه الفوائض استطاعت الخزينة العمومية أن:

[1]- صديقي مليكة، برامج الاصلاح الهيكلي وازمة التحولات في الاقتصاديات الانتقالية- حالة الجزائر- مرجع سابق ص 123.. 193، 171.

- تغطي وتسترجع ديونها المحلية اتجاه القطاع المصرفي حيثتراجع الدين العمومي إلى اقل من 60%، وهذا ناتج عن تسديد الخزينة لمستحقاتها اتجاه القطاع المصرفي، مما أدى إلىانخفاض القروض المقدمة للخزينة خلال هذه الفترة
- تسديد التزاماتها اتجاه الخارج وتراجع ديونها الخارجية وانخفاض نسبة خدمة الدين.
- زيادة ودائعها لدى بنك الجزائر.
- تعمل على توسع الادخار.
- تساهم في زيادة اجمالي الناتج المحلي.
- تسجيل رصيد ميزان المدفوعات فائضا مع استمرارية تحسن الوضع المالي في ظل ارتفاع اسعار المحروقات. وكانتالنتائج ايجابية في الصناعة الصيدلانية والصناعة الغذائية والصناعة الخدمية، الاتصالات السلكية واللاسلكية خاصة الهاتف النقال، وتم تسجيل حوالي 243 مشروع استثماري أجنبي او بشراكة وبلغت قيمة الاستثمارات الأجنبية 1169.5 مليار دولار في عام 2006.

ثانيا: السياسة النقدية:

منذ تسجيل البنوك لفوائض نقدية، أصبحت لا تلجأ الى اعادة التمويل لدى بنك الجزائر، كما عرفت الكتلة النقديةتوسعا منذ عام 2000، فتقرر أنذاك امتصاص هذا الفائض وتوزيعه على شكل قروض للبنوك العمومية والخاصة، مع دخول حيز التطبيق أدوات غير مباشرة للسياسة النقدية، والاعتماد اكثر على عمليات السوق مابين البنوك، ومن شان ذلك تقوية تدخلات قوى السوق واعطائها وزن في تحديد اسعار الفائدة وإضفاء أكثر شفافية عند توزيع تلك القروض، كما تعد فرصة لبنك الجزائر للتحكم في مستوى السيولة ومراقبة التوسع في حجم الكتلة النقدية وبالتالي تفادي الضغوطات التضخمية.

ومنه سنتناول اولا كيفية حصول البنوك على فوائض نقدية وتوزيعها في شكل قروض على مختلف القطاعات الاقتصادية وثانيا تعزيز الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية.

1- تخصيص فائض سيولة البنوك على مستوى الاقتصاد

أوضح محافظ بنك الجزائر في تلك الفترة أن وضعية السيولة المصرفية المتينة وسيولة البنوك المرتفعة وغياب المديونية في البنوك أدى إلى التدخل المتزايد لبنك الجزائر من أجل امتصاص السيولة في السوق النقدية.

يبين الجدول الموالي كيفية ادارة وتسيير هذه القروض خلال الفترة (2001-2010)

جدول رقم (5 - 9) طبيعة ومصدر القروض الموزعة للفترة (2001– 2010) الوحدة: مليار دج

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
قروض للاقتصاد نسبة النمو	1078.4 8.5	1966.8 %17.5	1379.5 8.9	1534.3 11.2	1778.9 15.9	1904 7.0	2203.7 15.7	2614.1 18.6	3085.1 18.0	3266.7 5.8
قروض قصيرة الأجل نسبة التمويل من المجموع بنوك عمومية بنوك خاصة	5133.1 47.6	627.9 49.6 508.5 119.4	773.5 56.12 736.5 37.0	828.3 53.9 779.7 48.6	92.33 52.0 852.9 70.4	915.6 48.1 819.3 96.3	10.26.1 46.6 902.5 123.6	1189.4 45.5 1025.8 163.6	1320.5 42.8 1141.3 179.2	1311.0 40.1 1045.4 265.6
قروض متوسطة وطويلة الأجل نسبة النمو من المجموع بنوك عمومية بنوك خاصة	5651.3 52.4	638.8 50.4 576.3 62.5	605.9 43.9 542.6 63.3	706.05 46.0 6458 60.25	855.5 48.09 793.9 61.6	988.4 51.91 907.2 81.2	1177.6 53.4 1048.8 128.8	1424.7 54.5 1261.2 163.5	1764.6 57.2 1570.7 193.9	1955.7 59.9 1790.4 165.3
نسبة القرض إلى M2	43.6	43.7	41.2	42.1	43.7	39.4	36.8	37.6	43.01	39.4
حجم ودائع تحت الطلب+ودائع CCP+الودائع لأجل	1896.3	2236.8	2518.1	2770	3149.4	3746.2	4710.1	5416	5343.7	6182.1
فائض السيولة (الودائع – القروض)	817.9	970	1138.6	1235.7	1370.5	1842.2	2506.4	2801.9	2258.6	2915.4

مصدر: من اعداد الطالبة مستعينة بالتقرير السنوي 2000-2004-2006-2007-2010 لبنك الجزائر التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر.

من خلال الجدول السابق نلاحظ ان مبلغ القروض الموزعة على مستوى الاقتصاد بلغتمبلغ 993.7 مليار دج في عام 2000 لتقفز الى3266.7 مليار دج 2010، وبقيت الزيادة في منح القروض متواصلةعبر السنوات وبنسب نمو مرتفعة، إذ تجاوزت 8.5% عام 2001 لتصل الى 18.6%في عام 2008 كأقصى حد، وهذا يعبر عن اتساع سيولة البنوك من سنة لأخرى حيث انتقلت من 543.6 مليار دج في عام 2000 إلى 2915.4 مليار دج 2010، وبنسب اكثر من التي كانت تحدد من قبل مجلس النقد والقرض، لكن بقيت عملية تسيير وتخصيص هذا الفائض النقدي متواصلة وموجهة اكثر للمؤسسات والعائلات في عام 2005، اما في عام 2007 كانت أهمية هذه الزيادة مخصصة لقروض الاستثمار ولا سيما للمؤسسات المختلفة التابعة لقطاع الطاقة والمياه[1] وخصص مبلغ قرض 2614.1 مليار دج لعام 2008 وبنسبة نمو 18.6%للمساهمة في انعاش الاقتصاد.بقيت الزيادةبنفس الوتيرة لزيادة توسعوانتعاش القروض الموجهةللاقتصاد متواصل طالما أن الوضعية المالية الخارجية في تحسن مستمر. إن الفائض النقدي للسيولة كمورد هام تحول على شكل قروض ممنوحة للاقتصاد من طرف البنوك وساهم في تمويل النشاط الاقتصادي.

اذا حللنا هيكل القروض حسب القطاع القانوني نجد أن الجزء الاكبر من القروض يوجهللقطاع العمومي مقارنةبالقطاع الخاص حسب معطيات الجدول، وأن البنوك العمومية لازالت تسيطر على اكبر حصة من حجم القروض، وتوزعه على الاقتصاد الوطني، بينما سجلت مساهمة البنوك الخاصة تراجعا وتقلصا في السوق النقدية –بعد حدوث أزمة بنك الخليفة لعام 2003–، لترتفع من جديد ابتداءا من 2007 في منح القروض للقطاع الخاص، ولقروض الاستهلاك الموجهة للقطاع العائلي. لكن يبقى، فيما يتعلق بطبيعة القروض، ارتفاع ذا منحى تصاعدي للقروض قصيرة الاجل خلال الفترة 2002 – 2005.

بعد ذلك، عرفت تراجعا لحصتها في السنوات الاخيرة، حيث بلغت نسبتها 40.1% عام 2010 بالمقارنة مع القروض المتوسطة والطويلة الاجل التي سجلت نسبة 59.9% نظرا للارتفاع الكبير في القروض الموجهة للاستثمار في قطاع الطاقة، قطاع المياه والبنية التحتية، بالاضافة إلى منح القروض العقارية في اطار برنامج السياسة الحكومية الرامية الى تشجيع تملك السكنات.لكن تبقى مساهمة البنوك الخاصة في تمويل الاقتصاد الجزائري محدودة نظرا لإهتمامها بتمويل نشاط الاستراد، واقتصار نشاطها على فتح اعتمادات مستندية وتقديم بعض التسهيلات الائتمانية قصيرة الاجل، رغم تبني الجزائر لبرنامج الانعاش الاقتصادي وعدم اقبال البنوك الجزائرية على تحمل المخاطر وتوفير السيولة.[2]

[1]– Bouaichi numidia, Yaici Farid، libéralisation financière et développement financier approche comparative entre l'algerie, le maroc et la tunisie, revue des sciences économique et de gestion, université de Bejaia N°، 14, 2014 P98.

[2]– التقرير السنوي لبنك الجزائر لعام 2007

2- أدوات السياسة النقدية غير المباشرة:

تسمح تطبيق آليات السياسة النقدية المباشرة في حالة وضعية السيولة الضعيفة في البنوك، ولكن في ظل سيولة فائضة لم تعد هذه الآليات النقدية وحدها تكفي لتوجيه كل هذه الفوائض واسترجاعها داخل الدائرة المصرفية، مما أدى منذ عام 2001 إلى ادخال حيز التطبيق أدوات السياسة النقدية غير المباشرة والتي تستجيب أكثر لمتطلبات السوق مع مواصلة استعمال الأدوات الموجودة من قبل (معدل اعادة الخصومعدل الاحتياطي الاجباري).

أ-**أداة معدل اعادة الخصم على البنوك التجارية:** سجل معدل اعادة الخصم انخفاضا بنسبة 8.5% في عام 2000، واستمر هذا الانخفاض الى ان وصل معدله 4% في عام 2010، وهذا ما ساهم في ضعف نمو الكتلة النقدية والتخفيض من حدة الضغوط التضخمية والتقليل من مستوياته مما جعل ودائع البنوك تتزايد لدى بنك الجزائر.

ب- **أداة معدل الاحتياطي الاجباري على البنوك التجارية:** أعيد ادراج معدل الاحتياطي الاجباري من خلال القانون، وتم استحداثها منذ عام 2001 نظرا لاهميتها كضمان أساسي للمودع وأداة فعالة للسياسة النقدية في التاثير النقدي وضبط سيولة البنوك، واعيد استعمالها بطريقة عقلانية تماشيا مع التطور النقدي الناجم عن الارتفاع المفرط في السيولة المصرفية.وما نلاحظه كذلك هو ارتفاع كمية الاحتياطي الاجباري من عام الى آخر، وبالتالي فهو يعتبر تجميدالموارد البنوك، مما يضعف نشاطها ولا يشجعها على العمل لجلب المزيد من الادخار.

ج- **اداة استرجاع مباشر للسيولة النقدية الفائضة في السوق بالمناقصة:** وهي اداة تنظيم نقدي لمواجهة النقود الزائدة واسترجاعها من السوق الى بنك الجزائر، وهي اكثر مرونة من الاحتياطات الاجبارية، بحيث يمكن تعديلها يوما بعد يوم وليست اجبارية، مما تتيح لكل بنك امكانية تسيير سيولته. ولهذا استعملت لتدعيم سياسة الاحتياطي النقدي الاجباري، وقد سمحت هذه الاداة بمراقبة وتطور فائض السيولة في حسابات البنوك، وساهمت في امتصاص كمية هائلة من السيولة النقدية الزائدة، كما ساعدت بنك الجزائر في التحكم أكثر في الكتلة النقدية واقتطاع السيولة الاضافية عن طريق المناقصات السلبية، وبالتالي محاربة اخطار التضخم. ولهذا اعتمدت السياسة النقدية على هذه الاداة واستخدمتها بكثرة وبشكل دائم وبواسطتها استرجعت ما يقارب قيمة 129.7 مليار دج في عام 2002 و250 مليار دج في عام 2003 و400 مليار دج لعام 2004 و450 مليار دج لعام 2005، وايضا القيمة نفسها لعام 2006، ثم تقفز الى ان تصل الى 1100 مليار دج لعام 2007و2008 واستمر بنفس القيمة المسترجعة الى غاية 2010.[1]

[1] -Achouche mohamed, Mizi alloua Lyinda, Opcit, P66.

اصبحت هذه التقنية اكثر استخداما والمفضلة لدى البنك الجزائر، فقام بنك الجزائر بتخفيض معدلاتها في مارس 2009 لاسترجاع السيولة لمدة 3 اشهر بنسبة 1.25% عوض 2%، والى 0.75% بدل 1.25% لمدة 7 أيام.[1]

د- **أداة تسهيلات الوديعة المغلة للفائدة:**

هي وسيلة نقدية جديدة ادخلها بنك الجزائر في اوت 2005، جاءت لتكملة التقنية السابقة الذكر-أداة استرجاع مباشر للسيولة النقدية- وهي ايضا تقوم بسحب السيولة الزائدة الهيكلية المفرطة والحد من الآثار السلبية لمعدل التضخم.ومنذ ظهور هذه التقنية اصبحت أكثر استعمالا مقارنة بالادوات السابقة، بحيث بقيت تعمل على سحب السيولة الزائدة، وقدرت بمبلغ 49.75 مليار دج في عام 2005 بمعدل فائدة 0.3%، وارتفعت مبلغ التسهيلة الى 456.7 مليار دج في عام 2006 والى 483.11 مليار دج بمعدل الفائدة بـ 1%، ولتنتقل قيمتها الى 1400.04 مليار دج في عام 2008، وفي عام 2009، عرفت قيمة هذه الوديعة انخفاضا الى 1022.1 مليار دج نتيجة عودة معدل الفائدة الى الانخفاض بنسبة 0.3% بالاضافة الى وجود الازمة المالية العالمية.

اصبح بنك الجزائر يسير فائض السيولة حسب المعايير الدولية، وهذا يعبر عن عمل جديد للسياسة النقدية وذلك واضح من خلال تطبيق الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية، وكذا النظام 09-02 المتعلق بعمليات السياسة النقدية ووسائلها واجراءاتها وساهم العمل باستخدام هذه الوسائل في عودة النمو الاقتصادي دون التضخم.

أعطيت للسياسة النقدية توجها جديداوبشكل فعال قصد تعزيز أكثر للاستقرار وصلابة النظام المصرفي الجزائري والمتابعة الدقيقة للسيولة المصرفية، ورغم النجاح الذي حققته إدارة السياسة النقدية من امتصاص كمية هائلة من فائض السيولة -بواسطة تدخل بنك الجزائر باستعماله الوسائل النقدية غير المباشرة- إلاأنه لا يزال معدل الكتلة النقدية مرتفع خارج الدائرة المصرفية، ولا تزال الأسواق ضيقة ومحدودة مما لا يشجع على اقتحام ميدان الاستثمار والتوظيفات الجديدة في النشاط الاقتصادي، لهذا يعتبر مصير هذه الودائع الضخمة هو التجميد في حسابات لدى بنك الجزائر الاقتصادي لا أكثر.وتعتبرهذه العملية فرصة ضائعة في وقت كان يجب عدم استغلالها لأن ضمان عودة فترة الانتعاش غير مؤكد، ذلك أن هذه الفترة تميزت بارتفاع المداخيل البترولية وزيادة الموجودات الخارجية وارتفاع احتياطات العملات الصعبة مما أدى إلى تراكم الادخار المالي وتحسن شروط تمويل الاقتصاد.

[1] -Banque d'algérie، Evolution économique et monétaire en Algérie, rapport annuel, 2009, juillet 2010, P 168.

المطلب الخامس: مردودية البنوك الجزائرية واثرها على النظام المصرفي

تسمح دراسة مردودية البنوك بفهم العوامل المؤثرة فيها وخاصة تلك المتعلقة بالرافعة المالية والرقابة وكذا التنبؤ، تطرقت عدة دراسات [1]لمسالة محددات مردودية البنوك على غرار (ryan 1972) الذي قام بتحليل مردودية البنوك من الحجم المتوسط في حين اهتم(short 1979) بالعلاقة بين ارباح البنوك التجارية ودرجة تركزها في كل من دول (كندا، دول اوروبا الشرقية واليابان)، ومن جهتهم حاول كل من (1989 Bourke) و(molyneux و thomto 1992) دراسة البنوك التجارية ذات الحجم الكبير، ونلاحظ التطورات العالمية الاخيرة اضافة بعض العوامل الاخرى حسب طبيعة البنوك والمحيط الذي تنشط فيه . قبل تحليل هذه العوامل المؤثرة في مردودية البنوك، يستوجب علينا التطرق الى ماهية مردودية البنوك ومؤشرات ادائها.

أولا: ماهية مردودية البنوك

ترجع أهمية قياس الأداء المصرفي في معرفة مدى تحقيق الأهداف المبرمجة في إطار الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة خلال فترة زمنية محددة، ممايؤدي إلى زيادة كفاءتها، وذلك من خلال تزويد البنوك بمؤشرات الأداء المصرفي كمعيار لأعمالها وتمكين العاملين من تفادي جوانب الضعف في الأنظمة والقوانين وأساليب العمل والمعايير المتبعة.

ثانيا: مؤشرات أداء مردودية البنوك الجزائرية.

تعتبر مؤشرات أداء مردودية البنوك معيار أساسي لأعمال البنوك، لهذا يتطلب تزويدها ببعض المؤشرات ذات الدلالة على فعالية أدائها وربحيتها، أي قدرتها على تحقيق ناتج مصرفي من خلال امتلاك أصول إنتاجية ناجعة[2] والمتمثلة خاصة في:

1- مردودية الأعمال الخاصة (ROE): يعرف على انه مؤشر تقييم مدى قدرة إدارة البنوك على تحقيق عائد مالي من توظيف أموال المساهمين بهدف تعظيم أرباحهم، أو يعد مقياس مقدار العوائد التي يكسبها المساهمون من استثمار أموالهم في المصرف[3]. فإذاا كان معدل هذا المؤشر مرتفعا, فانه يدل على قدرة إدارة البنوك في اتخاذ قراراته الاستثمارية والتشغيلية بكفاءة عالية.

وتحسب مردودية رأس المال بالعلاقة التالية: $\frac{\text{النتيجة الصافية لمحققة}}{\text{متوسط الأموال الخاصة}}$

سوف نحلل تطور مؤشر عائد الاموال الخاصة لدى البنوك العمومية والبنوك الخاصة من خلال الجدول الموالي للفترة (2003 – 2010) وذلك لمقارنة كفاءة عوائد البنوك الجزائرية.

[1] –Oufriha Fatima zohra, Menna Khaled، écrit monétaires, OPU, Alger, 2015, P309.

[2]– يوحنا عبد آل أدم، سليمان الفوزي، دراسة الجدوى الاقتصادية وتقييم كفاءة أداء المنظمات، دار المسيرة، أعمال 2000، ص200.

[3]– حاكم محسن الربيعي، حمد عبد الحسين راضي، حوكمة البنوك وآثارها على الأداء والمخاطرة، دار البزوري العلمية، عمان، 2011، ص150.

جدول رقم (5 . 10) تطور مردودية رأس المال البنوك العمومية والبنوك الخاصة خلال الفترة (2003 – 2010).

السنوات	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
مردودية رأس المال البنوك بما فيها (CNEP)%	6.24	8.11	5.63	17.41	23.64	25.01	27.41	22.70
مردودية رأس المال قبل المؤونات .%	25.84	32.66	41.40	42.93	26.42	33.26	27.41	22.70
الرافعة المالية: النتيجة إجمالي الأصول / متوسط الأموال الذاتية	17	16	18	23	27	25	21	18
مردودية راس المال البنوك الخاصة.%	12.57	21.59	25.43	23.40	28.01	25.60	21.84	16.78
مردودية رأس المال قبل المؤونات .%	12.81	27.98	29.66	32.60	32.73	30.43	22.58	18.38
الرافعة المالية.%	14	14	11	9	9	8	7	5

Source: Banque d'Algérie, situation économique et monétaire en Algérie, rapport annuel 2006…..2011.

- الرافعة المالية: هي النسبة التي تبين اعتماد مصادر التمويل.

يبين هذا الجدول أن مردودية الأموال الخاصة (ROE) للبنوك العمومية في تحسن مستمر ابتداء من عام 2006 إلى غاية 2009، أما البنوك الخاصة فعرفت ارتفاعا في مردوديتها في السنوات الأولى إلى غاية 2007 تم بدأت في التراجع.ولهذا سجلت أفضلية البنوك العمومية عن البنوك الخاصة خلال الفترة (2006 – 2009) ويرجع الأثر الايجابي لمردودية الأموال الخاصة للبنوك التجارية إلى الأسباب التالية:

- البنوك العمومية: رفع رأس المال الأدنى إلى 10 مليار دج وفق النظام 8-4 الصادر في 2008/12/23 مما أدى الى ارتفاع حجم الاموال الذاتية، والذي يظهر بارتفاع حجم رافعتها المالية في حدود 20 خلال طول الفترة تحت الدراسة، بالاضافة لسبب التوسع في شبكة الفروع والتنويع في الخدمات المصرفية.

- البنوك الخاصة: سجلت افضليتها خلال الفترة 2003 – 2007 بسبب الزيادة في نتائجها وارتفاع أموالها الخاصة، إضافة الى التوسع في شبكة البنوك الخاصة الهادفة الى تقديم خدمات متنوعة خارج الوساطة المالية خصوصا المتعلقة بالتجارة الخارجية.

أما سبب تراجع نسب مردودية الاموال الذاتية بالنسبة للبنوك الخاصة خلال الفترة (2008-2010)، فيعود الى تصفية بعض البنوك الخاصة (كبنك الريان) لعدم رفع رأس مالها الى 10 مليار دج، والى التراجع في التعامل مع هذه البنوك من قبل المتعاملين الاقتصاديين.كماقامت السلطات الجزائرية بإلغاء القروض الاستهلاكية في قانون المالية التكميلي لعام 2009 واللجوء اجباريا لتطبيق القرض المستندي لتسديد الواردات.ورغم تخفيض نسب مردودية البنوك الخاصة إلا أنها تبقى مرتفعة عن البنوك العمومية، أي أن البنوك الجزائرية تحقق مستوى مردودية مرتفع ب 3 مرات اكثر عن الدول المجاورة, ولا بد من انتظار السنوات المقبلة لامكانية اعطاء رأي دقيق حول جاذبية سوق المصارف الجزائر ومستوى المنافسة [1]

[1]-Oufriha fatma zohra, Menna Khaled, Op.cit, P310-311.

2- مردودية الاصول (ROA): يقيس هذا المؤشر مدى نجاعةالمصارف في استثمار موجوداته وقدرته على توجيهها نحو فرص استثمارية مربحة، ويعبر عن العائد لفترة زمنية معينة، وذلك لاستغلال المصرف مالديه من موجودات ومدى الكفاية التي يتمتع بها في استغلالها

يحسب مردودية الاصول بالصيغة التالية: $\frac{\text{النتيجة الصافية المحققة}}{\text{إجمالي الأصول}}$

حيث يعد اجمالي الاصول اساسا لتوليد دخل عائد العمليات التشغيلية في البنك، كما يتناسب اجمالي العائد طرديا مع حجم الاصول المستثمرة في القروض والاستثمارات المصرفية الاخرى المختلفة. ولتحليل هذا المؤشر سوف نقوم بمقارنة كفاءة البنوك العمومية والبنوك الخاصة بالاستعانة بالجدول الاتي، وذلك خلال الفترة (2003 – 2010).

جدول رقم (5 . 11) مردودية اصول البنوك العمومية والبنوك الخاصة خلال الفترة (2003 – 2010).

السنوات	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
مردودية رأس المال البنوك العمومية	0.37	0.19	0.30	0.75	0.87	0.99	1.33	1.25
مردودية راس المال البنوك الخاصة.	0.91	1.72	2.38	2.49	3.21	3.27	3.28	3.49

Source: banque d'Algerie . situation économique et montaire en Algerie . rapport annuel 2006 – 2011 .

من الجدول نلاحظ ان مردودية الأصول (ROA) بالنسبة للبنوك العمومية او البنوك الخاصة في تزايدمستمر خلال الفترة (2003–2010)، بلغ التحسن معدل 0.51% للبنوك العمومية, في الوقت الذي سجلت فيه البنوك الخاصة معدل متوسط 2.05%، ولهذا نجد أن مردودية الأصول أكثر أهمية لدى البنوك الخاصة عن البنوك العمومية.

وعموما تبقى نسب تطور مردودية الأصول ضعيفة خلال الفترة الممتدة (2003 – 2010) للبنوك الجزائرية، نلاحظ أيضا انخفاض حجم الأخطار عند البنوك الخاصة ومنه انخفاض مؤونات القروض لتسييرمخاطر القروض، فهي تملك حصة أقل أهمية من الديون غيرالناجعة، والتي تتطلب تكوين مؤونة لها مقارنة مع البنوك العموميةوالتي تعرفمستوى أكبر للقروض غير الناجعة ضمن أصول بنوكها وانخفاض هامش الوساطة بسبب ضعف معدل المديونية مما اثر سلبا على قدرة أصولها الانتاجية على خلق ناتج صافي.في الاخير نستنتج خلال الفترة (2003 –2010) اهمية استمرارية هيمنة البنوك العمومية فيما يتعلق بمردودية الاموال الخاصة (ROE) وبالمقابل تفوق البنوك الخاصة من حيث مردودية الاصول(ROA).

المبحث الرابع: تكيف البنوك الجزائرية مع التحولات المصرفية العالمية:

في سياق التحولات السريعة التي يشهدها الاقتصاد الدولي، عرف نشاط البنوك بدوره تغيرات عديدة، وقد انتقلت آثارها إلى البنوك الجزائرية إما ايجابا او سلبا، مما تطلب وضع استراتيجية للتكيف مع هذه التغيرات، خاصة على الصعيدين المالي والمصرفي والذي تميز بانفتاح السوق الجزائري أمام البنوك الاجنبية والسعي نحو عصرنة البنوك الجزائرية بادخال المنتجات المالية الحديثة مع اصلاح وتفعيل أنظمة الدفع.

المطلب الأول: انفتاح السوق الجزائري أمام البنوك الاجنبية:

باشرت الدولة إصلاحات مالية بهدف تعزيز دور ميكانيزمات السوق في تخصيص القروض، تحسين قدرة المؤسسات المالية في تنشيط الادخار، تحسين فعالية السياسة النقدية وتشجيع المنافسة بين المؤسسات المالية، لقد تمت الاصلاحات المالية بصفة تدريجية، بحيث بدأت اولا بتحرير معدلات الفائدة، رفع مراقبة القروض وخلق اجهزة مالية جديدة مع اعادة تركيز واسترجاع السياسة النقدية لتوسيع الدائرة المالية وتعزيز القواعد الاحترازية للمراقبة والاشراف.

في عام 1995، حاولت الجزائر خلقأ جواء المنافسة على مستوى السوق بعد نشر الامر رقم 95-22 المؤرخ بتاريخ 26 اوت 1995 المتضمن التعليمات الاولية لخوصصة المؤسسات العمومية، والامر رقم 01-04 المؤرخ بتاريخ 20 اوت 2001 المتعلق بتنظيم، تسيير وخوصصة المؤسسات العمومية الاقتصادية، وذلك في اطار التشريع القانوني لضمان ابتعاد الدولة عن بعض الانشطة الاقتصادية التنافسية واعطاء حرية التسيير للمؤسسات.

منذ انشاء سوق مالية بتعديل أعمال المصارف من الجانب التسييري والتنظيمي الداخلي وإصلاح طرق تمويلها بهدف إدماجها في اقتصاد السوق، كان لزاما على بورصة الجزائر ان تعمل وفق معايير فعالة وتحسين كفاءتها في اداء مهامها مما يساعدها على استقطاب المدخرات وتوجهيها الى الاستثمار وجذب رؤوس اموال المهاجرين والغاء الودائع والادخارات التي هي خارج الدائرة النقدية، ومنه التخلي التدريجي على الاقتصاد الموازي، الا انه منذ افتتاحها في التسعينات، تميزت بعدم نموها وضعفها رغم إعادة تنظيم لجنة عمليات البورصة ومراقبتها في اكتوبر 2009 وذلك راجع لقلة المؤسسات التي تقوم بوظيفة الوساطة المالية مما نتج عنه ضعف انتاج وتسويق الاصدارات الجديدة ومحدودية عرض الادوات المالية للاستثمار في بورصة الجزائر وضعف الافصاح المالي ومهنة تدقيق الحسابات والرقابة على المؤسسات وعدم كفاءة بعض السماسرة في تقديم النصائح للمستثمرين، بالاضافة إلى ضعف مداخيل العائلات وسيادة النمط العائلي للشركات المساهمة مما جعل مستوى المعاملات في البورصة متواضعا.

وفي الاخير يمكن تلخيص تجربة تطور هيكلة سوق البنوك الجزائر في كونها تعرف زيادة في تركز القطاع المصرفي رغم إجراءات التحرير المالي التي باشرتها الدولة، بالاضافة الى كثافة عدد البنوك في

السوق المصرفية، ويرجع هذا لتأسيس عدد هائل من البنوك الخاصة الاجنبية، كما يلاحظ ارتفاع معدلات الهوامش المصرفية لدى هذه الاخيرة وكذا غياب بديل لتمويل المصارف رغم اعطاء كل الصلاحيات للبنوك للتحكم في السوق.

أولا: فتح راسمال البنوك العمومية:

تمارس على السلطات الجزائرية ضغوطات خارجية من طرف المنظمات المالية العالمية لفتح راسمال البنوك العمومية وخوصصتها، وذلك لمواجهة التحديات المفروضة على العمل المصرفي في ضوء المتغيرات المصرفية العالمية والتي تركز على توسيع قاعدة الملكية، تحديث الادارة، زيادة كفاءة اداء الخدمات المصرفية، الرفع من درجة المنافسة، ادارة افضل للسياسة النقدية وتحسين الاداء الاقتصادي. ولتحقيق ذلك كان من الضروري خوصصة البنوك العمومية الجزائرية حتى لا تبقى منعزلة وبعيدة عن العالم. وفي هذا الصدد، وفي عام 2002، قامت السلطات العمومية باتخاذ اجراءات لمشروع توأمة ثلاثة بنوك عمومية جزائرية مع ثلاث بنوك اوربية تحت اشراف وزارة المالية وبالتنسيق مع الاتحاد الاوربي. حددت مدة البرنامج بثلاثة سنوات ابتداءا من عام 2003 الى غاية 2005، وكان منتظرا من هذا المشروع تأهيل البنوك الثلاثة وتحضيرها لمرحلة الشراكة، لكن هذا المشروع لم يتم انجازه، كما تم ابداء الرغبة في خوصصة البنك الوطني الجزائري وبنك التنمية المحلية نظرا لكونهما يتمتعان بصحة مالية جيدة.

يمكن ارجاعأسباب عدم تجسيد المشروع الى العراقيل والعقبات التي وقفت امام عملية الخوصصة، بالاضافة إلى انفجارالازمة العالمية لسنة 2008، وهذا خشية انعكاساتها على المصارف الوطنية من جهة ومحدودية نسبة ملكية البنوك الاجنبية من جهة أخرى، والتي حددت بنسبة 49% من رأسمال المصرف للدخول في أي عملية خوصصة لمصرف عمومي جزائري. وقد اعتبر هذا الأمر عائقا مما دفع بالسلطات المالية الجزائرية إلى الإعلان بامكان تملك الأجانب نسبة 51% من جهة اخرى.وفي هذا السياق انطلق مشروع يخص تحقيق شراكة بين القرض الشعبي الجزائري (C.P.A) والشركة العامة الفرنسية، والتي استعدت للاستحواذ على حصة هامة من راسمال البنك الجزائري، وبعد العديد من المفاوضات التي تمت بين الطرفين الا ان التغيرات التي اكتشفت والمتعلقة بعدم استيفائها لادنى شروط العمل المصرفي سواء من حيث جمع الموارد او من حيث منح القروض أديا الى فشل العملية .

يمكن القول أنه فيما يخص عملية خوصصة البنوك العمومية، كانت في الحقيقة تهدف إلى اعادة النظر في التسيير الداخلي للبنوك وتجاوز مرحلة البيروقراطية، والمتميزة بنقل الاجراءات لاتخاذ القرارات في حينها، وكذا تباطءعملية دراسة الملفات، الشيئ الذي يؤدي الى تأخير المشروع.

ثانيا: إدخال المنتجات المالية الحديثة:

شهدت الساحة المصرفية العالمية العديد من التطورات في سنوات التسعينات، ولقد انعكست على العمل المصرفي والذي عرف تطورا جذريا في انماط تنظيمه وتسييره، كما أنالثورة التكنولوجية استلزمت استراتيجية

مدروسة لمواجهة هذا التحول في العمل المصرفي والتكيف معه. وفي هذا الإطار ظهرت ادوات مالية مصرفية جديدة بفضل توحيد معايير الرقابة المصرفية العالمية.

1-اتساع نطاق التعامل بالمشتقات المالية

عرفت الاسواق المالية تقلبات في معدلات أسعار الصرف وأسعار الاسهم، وقد نتجت عنها ارتفاع المخاطرة على العمل المصرفي، ولتخفيف والحماية من هذه المخاطر، ظهرتأدوات مالية حديثة تدعى بالمشتقات المالية (المنتجات المالية).

تعرف المشتقات المالية على انها نوع من العقود المالية التي تشتق قيمتها من قيمة أصل آخر يطلق عليه الاصل الاساسي او المرتبط كالاسهم او السندات او السلع والعملات الاجنبية، ومن ابرز اشكالها عقود الاختيارات، العقود المستقبلية، عقود المبادلات وغيرها من الأدوات المالية الأخرى[1] وتسمح هذه المشتقات بتحقيق مكاسب من جراء التداول والايجار[2].

تتميز المنتجات المالية بالخصائص التالية:

- أنها ذات طبيعة خارج الميزانية: لم يتم اثباتها داخل ميزانية المصرف مما يصبح عرضةللمخاطر بسهولة لعدم الافصاح.

- التعقيد: يتم تصميمها لمقابلة الحاجات الخاصة للمستخدمين النهائيين، قد لا تكون واضحة في كيفية تقويمها ومحاسبتهامما يترتب عنها مشاكل عدم فهمها.

- عدم السيولة: بعض الأسواق تتصف بعدم السيولة مما يترتب عليه صعوبة القيام بعملياتالتسوية.

- عدم وضوح القواعد المحاسبة المرتبطة بها: وذلك راجع الى التقدم السريع في انتاج الادوات المالية، والتي غامضة عند معالجتها محاسبيا .

2-انواع الشتقات المالية

وتتفرع في عدة انواع للمنتجات المالية ومن ابرزها:

أ- **عقود الخيارات:** هو حق شراء أو بيع الاصل في سوق الخيارات، ويكون العقد محدد الموضوع في تبادل السعر والكمية خلال فترة عادة تتراوح من 3 إلى 6 اشهر. ويعطي لحامله الحق في شراء او بيع ورقه خلال الفترة المتفق عليها مسبقا، وتنقسم إلى قسمين. أولا خيار الشراء يعرف بانه اتفاق يعطي الحق للمشتري الخيار في شراء عدد معين من الاصول بسعر محدد وفي فترة ابتداء من تاريخ الشراء حتى تاريخ استحقاقه، اما النوع الثاني فهو خيار البيع يعطي الحق لحامله ولا يلزم ببيع اصل من الاصول بسعر محدد مسبقا.

ب- **العقود المستقبلية:** هي نوع منالتعاقد بين البائع والمشتري بغرض تسليم اصل معين في تاريخ لاحق بسعر معين.

[1]-عبد المطلب عبد الحميد، الديون المصرفية المتعثرة والازمة المصرفية العالمية، الاسكندرية، الدار الجامعية، 2009، ص، ص 122.

[2]- عبد العال طارق حماد، المشتقات المالية (المفاهيم- ادارة المخاطر- المحاسبة)، الدار الجامعية الاسكندرية، 2001 ص 5.

ج- **عقود المبادلات والمقايضات:** هي عقود يتم من خلالها تبادل طرفين لاصول مالية، أي مبادلة سعر فائدة ثابتة بسعر متغير، فهي تسمح بالانتقال من وضعية عدم الاستقرار الى وضعية الاستقرار، وفي اسواق الصرف يتم مبادلة دين بالدولار بدين بالاورو، وهناك عقود المبادلة المختلطة وعقود الخيار على عقود المبادلة (وهي الخيارات المتاحة للدخول في مبادلة اسعار الفائدة)، بالاضافة إلى عقود مبادلة البضائع.

د-**العقود الآجلة:** هو عقد شراء او بيع كمية محددة من سلعة ما بمواصفات محددة في تاريخ مستقبلي معين بسعر متفق عليه عند انشاء العقد، وتتشابه هذه العقود مع العقود المستقبلية.

3- مزايا ومخاطر التعامل بالمشتقات المالية

لقيت المنتجات المالية اهتماما كثيرا ولعبت دورا كبيرا نظرا لما تكسبه من ارباح ضخمة للمضاربين، الا ان لهذه المشتقات مزايا وفي نفس الوقت فانها لا تخلو من المخاطر

أ- **مزايا التعامل بالمشتقات المالية:** من خلال التعامل بالمشتقات يمكن للمستثمر من القيام بثلاثة عمليات:

- عمليات التغطية: يتعرض المستثمر الى مخاطر تقلبات اسعار الاوراق المالية عند بيع او شراء هذه الاوراق فقد تكون عمليات التغطية من العوائد المتوقعة دون تخفيض كبير.

- عمليات المضاربة: وهي عمليات المراهنة على تقلبات الاسعار والسعي لاكتساب ارباح تتحقق من خلال الفوارق الموجودة بين الاسواق الحاضرة والاسواق الاجلة.

- عمليات التحكيم: يقوم مستثمر بشراء عقد منخفض في سوق ما وبيعه بسعر اعلى في سوق اخر لاقتناء ارباح الناتجة عن فوارق الاسعار

ب- **مخاطر التعامل بالمشتقات:** من خلال خصائص المنتجات المالية نستنتج وجود مجموعة من الاخطار والمتمثلة في المخاطر التالية: [1]

- المخاطر القانونية: تنتج هذه المخاطر عن بعض التصرفات والاجراءات القانونية التي تبطل صلاحية العقد وعدم حصول الطرف المقابل على كامل حقوقه.

- المخاطر الرقابية: فشل ضوابط الرقابة الداخلية في منع او اكتشاف حالات الغش او التزوير ... الخ مما يؤثر على مصداقية وصحة المعلومات المالية عن المشتقات المالية.

- المخاطر الائتمانية: تنشأ اذا اخفق احد طرفي العقد بالوفاء بالتزاماته المالية المنصوص عليها في العقد.

- مخاطر السوق: وتشمل مخاطرالسعر الناتجة عن تغيرات السعر لتاثيرات قوى السوق على قيم المشتقات المالية.

[1]- حماد عبد العال طارق، التطورات العالمية وانعكاساتها على اعمال البنوك، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001، ص264-267

- مخاطر السيولة: تنشأ عن التغيرات عند البيع او التصرف في الاداة المشتقة او تصفية المركز ومنه التاثير على قيمتها.يمكن القول إذنأن انشاء هذه الاسواق كان بهدف حماية المتعاملين ضد مختلف الاخطار .

- مخاطر التشغيل.

لقد تأثرت الجزائر بدورها نتيجة تغيير طبيعة العمل المصرفي من خلال التغيرات والابتكار والابداع على الساحة المصرفية العالمية، وعليه اصبح لزاما على البنوك مواجهة تلك التحديات عن طريق تدعيم وتقوية نظامها المالي وتوسيع مجال نشاطها المصرفي وتمثل ذلك في استعمال في المنتجات المالية التالية:

- التاجير التمويلي.
- عمليات توريق القروض العقارية.
- القروض الموجهة للعائلات.
- نشاط التامين المصرفي.

مما تقدم نستنتج أن القطاع المصرفي الجزائري فعاليته محدودة في صناعة المنتجات المالية الحديثة بسبب انعدام تخصص صناعة هذه الأدوات داخل القطاع المصرفي حتى تكون جذابة للأموالر المكتنزة وأيضا عدم عصرنة المنتوجات المالية وبالتالي نقص في نوعيتها وقلة عرضها للزبائن في الأسواق

المطلب الثاني: اصلاح انظمة الدفع في الجزائر

كثر الحديث في الجزائر عن عصرنة القطاع المالي والمصرفي، باعتباره قطاع حساس يساهم في الدفعبعجلةنمو الاقتصاد، وتنفيذا لبرنامج عصرنة القطاع تم ادخال تكنولوجيات الاعلام والاتصال في اعمال البنوك باستخدام الالة عوض العمل اليدوي لكل من انظمة الدفع، السحب، الائتمان، التحويلات المالية، كشوف الحسابات والتنظيم الداخلي للبنوك... الخ.ولتحديث وسائل الدفع والحد من مشاكل الدفع، تم العمل باصدار البطاقة البنكية (C.I.B) التي تكون قابلة للتداول من قبل جميع البنوك، كما انشأت هيئات وشبكات لاصدار هذه البطاقة ومتابعة سيرها الفعال وتفادي كل العقبات التي تعرقلها لنجاحها.

أولا: الاطار المؤسسي لتسيير البطاقة ومعالجة النقدية بين البنوك

لعصرنة وسائل الدفع قامت الجزائر بتأسيس شركات مرتبطة بذلك والمتمثلة فيمايلي:

1- شركة النقد الالي والعلاقات التلقائية بين البنوك ساتيم.

في 25 مارس 1995 وبهدف تطوير وتسيير نظام النقدية الالية بواسطة استغلال المزايا المكتسبة من التطور التكنولوجي، أنشأت شركةالنقد الالي والعلاقات التلقائية بين البنوك ساتيم (S.A.T.I.M)، وهي من المؤسسات التي تساهم في عملية الإصلاح المصرفي الجزائري في ظل وجود عدة مراكز مستقلة لمعالجة المعطيات النقدية واصدار البطاقات.

هذه الشركة (S.A.T.I.M) هي مجمع البنوك الوطنية لكل من: بنك الجزائر الخارجي (BEA)، البنك الوطني الجزائري (B.N.A)، القرض الشعبي الجزائري (C.P.A)، بنك الفلاحة والتنمية الريفية(B.A.D.R)، بنك التنمية المحلية(B.D.L)، الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط (C.N.E.P)، الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي(C.N.M.A)، بنك البركة الجزائري (EL BARAKA)، بالاضافة الى مؤسسات مالية اخرى: مؤسسة بريد الجزائر، الشركة العامة الجزائر بنك الريال، اركو بنك، واهم شركائهم الشركة الفرنسية (BULL)، الشركة الالمانية(SIEMENS)، الشركة الفرنسيةS.I.M .

وتعتبر اهم متعامل للقطاع المالي في ترقية وتطوير خدمات وسائل الدفع ومعالجة التحويلات النقدية ما بين البنوك، ومن اهم مهامها: [1]

– تطبيق برنامج متكامل لتحديث نظام الدفع باستخدام بطاقات متعلقة بالسحب والدفع ما بين البنوك، ومن اجل تطوير وسائل الدفع الالكترونية وبالخصوص البطاقة البنكية باتباع أحدث التكنولوجيات.

– العمل على انشاء البطاقات وضمان قبولها لدى جميع المشاركين.

–المشاركة في إنجاز برامج حيازة الشبابيك الاوتوماتيكية، وتسيير الشبابيك التي يتم انشائها من خلال متابعة سيرها وضمان صيانتها.

–اجراء عمليات المقاصة المتعلقة بعمليات السحب بين البنوك.

–المساهمة في الاشهار والدعاية لاستخدام البطاقة ووضع الترتيبات ومختلف المبادئ والقواعد المتعلقة باستخدام البطاقة وغيرها.

– الاشراف على إصدار الصكوك البنكية ومنح الرمز السري.

– المساهمة في تحديد المعايير والقواعد التقنية واجراءات التسيير.

1-2 شبكة النقد الالي بين البنوك:

تعمل شركة (S.A.T.I.M) على التعريف بمواد النقد الآلي للوصل بين الموزعات الالية، كما تستخدم وتسير شبكة النقد الالي بين البنوك(R.M.I). هذه الشبكة هي مجمع لـ 18 بنكا محليا واجنبيا ومؤسسة مالية وهي: البنك الوطني الجزائري، البنك الخارجي الجزائري، القرض الشعبي الجزائري، البنك الجزائري للتنمية الريفية، الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط، مؤسسة بريد الجزائر، بنك البركة، بنك الاسكان للتجارة والتمويل، فرنسا بنك، نتيكسيس بنك، ترست بنك الجزائر، الشركة العامة الجزائر، بنك الخليج الجزائر، فرع البنك الفرنسي(PNB PARIBAS)، السلام بنك، سيتيبنك، البنك العربي وتستعمل شبكة اتصال ومنأهدافها: [2]

– ضمان قبول البطاقات البنكية المخصصة للسحب والدفع التي يتم استخدامها على مستوى الاجهزة الالية المتواجدة لدى جميع البنوك تحت سلطة الشركة ساتيم، وذلك من أجل:

[1]– فارس فضيل، التقنيات البنكية، محاضرات وتطبيقات، الطبعة1، الجزء1، مطبعة الموساك رشيد، 2013، ص 304.

[2]– نفس المرجع، ص 305.

- ضمان تبادل مختلف المعلومات بين البنوك من اجل السير الحسن للبطاقات.
- تفادي تعرضها لاشكال التزوير الى جانب تحويل كل المعطيات المتعلقة باستخدام بطاقات السحب لاجراء المقاصة ما بين البنوك.

– ادماج الاجهزة الالية للبنوك ضمن الشبكة من اجل تمكين زبائنهم من استخدام البطاقات للسحب.

2- الاطار التقني لتسيير البطاقة البنكية:

يعتمد الإطار التقني لتسيير البطاقة البنكية بمايلي:

2-1 استخدام البطاقات البنكية في السوق المصرفية الجزائرية:

نحاول عرض كافة الانشطة المصرفية التي تمت باستخدام البطاقات البنكية من خلال بعض المؤشرات، سنوضح في ما يلي عدد المعاملات التي تمت بين البنوك الرقمية

الجدول رقم: (5 . 12) المعاملات التي تمت بين البنوك خلالالفترة 2008-2011

السنوات	2008	2009	2010	2011
الدفع	2051	1450	1805	5906
السحب	1912400	2613718	3763775	5718663
المجموع	1914451	2615108	3765580	6466974

المصدر: سويسي عبد الوهاب، طيب هناء: تكييف المنظومة المصرفية واقتصاد المعرفة، محاولة تجديد المتغيرات المعادلة، الملتقى الدولي الاول حول اقتصاديات المعرفة والابداع، جامعة البليدة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 17-18 افريل 2013، ص: 11.

من خلال الجدول السابق نلاحظ ان المعاملات البنكية التي تمت بالبطاقة المصرفية ازدادت من سنة الى اخرى، وهذا مؤشر ايجابي وجيد، ويفسر مدى اقبال العملاء لاستخدام هذه البطاقات، ومدى انتشار ثقافة البطاقة البنكية في السوق. لكن في الوقت نفسه، يسجل فرق واسع بين عدد حالات السحب والدفع، بحيث ان الجزء الاكبر من الصفقات التي يتم القيام بها باستعمال البطاقة البنكية موجهة الى سحب الاوراق النقدية اكثر من عملية الدفع الالكتروني طوال الفترة 2008-2011. فعلى سبيل المثال، العدد الاجمالي للصفقات التي تمت في 2009 هو 2613718 صفقة مقابلة لعملياتالسحب ويقابلها نصيب صفقات الدفع لا تتجاوز نسبة 0.055% من اجمالي الصفقات، وهذا يبين ان نظام الدفع ما يزال في مراحله الاولى.

2-2 عدد الشبابيك التي تقبل الدفع بالبطاقة البنكية (C.I.B)

نحاول اعطاء عدد الشبابيك التي تقبل الدفع بالبطاقة البنكية من خلال جدول رقمي 2008-2011

جدول رقم(5 . 13) عدد الشبابيك التي تقبل الدفع بالبطاقة البنكية (C.I.B)

السنوات	2008	2009	2010	2011
الموزع الالي للاوراق النقدية (D.A.B)	544	572	636	647
أجهزة الدفع الالكترونية (T.P.E)	1984	2639	2946	3047

المصدر: سويسي عبد الوهاب، طيب هناء: تكييف المنظومة المصرفية واقتصاد المعرفة- محاولة تجديد المعادلة، مرجع سابق، ص: 12 حول إقتصاديات المعرفة والإبداع . جامعة البليدة . كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير, 17, 18.

ما يمكن ملاحظته من قراءة هذا الجدول أن عدد الموزعات الالية للنقود واجهزة الدفع الالكترونية الخاصة بقبول الدفع والسحب بواسطة البطاقات في تزايد مستمر من سنة إلى اخرى، وهذا يوضح مدى استخدام العملاء لهذه البطاقات من اجل السحب او من اجل الدفع، وبالمقابل نسجل أن العدد الاجمالي قليل من الموزعات الالية للأوراق النقدية (D.A.B)، وعن اجهزة الدفع الالكترونية(T.P.E). وهذايعبر على مدى أداء هذه الاجهزة لدورها في تمكين حاملي البطاقات من السحب والدفع في أي وقت، وتجنب الانتظار اما الشبابيك لكن الواقع الميداني يؤكد أن معظم هذه الاجهزة معطلة بل اصبحت مجرد ديكور يزين واجهات مقرات البنوك.

2- 3 عدد البطاقات البنكية(C.I.B) المصدرة:

تطورعدد البطاقات البنكية المصدرة من عدد 128356 بطاقة في عام 2007، فانتقلت الى 339374 بطاقة عام 2008، ثم الى 569558 بطاقة لعام 2009 أي بنسبة 343.73% لفترة 2007-2009[1]وهنا يمكن القول ان البطاقات البنكية تمكنت من احتلال مكانة مميزة ضمن وسائل الدفع الحديثة في الجزائر.

المطلب الثالث: عصرنة وتحديث نظام الدفع

قصد التكيف مع التطورات العالمية، تم استحداث انظمة الدفع بغية عصرنة القطاع المالي والمصرفي، ومن اجل ذلك شرع استخدام نظام المقاصة الالكترونية (A.T.C.I)وتطبيق نظام الدفع الالكتروني للعمليات المصرفية الكبيرة R.T.G.S)،

وتتمثل أهداف تحديث النظام الدفع كالتالي:

- وضع بنية اساسية ذات فعالية كبيرة في معالجة العمليات ما بين المصارف والسوق المالي؛
- تطوير نظام المدفوعات للمبالغ الكبيرة؛
- تطوير معايير النظام المستقبلي لتعويض التحويلات ذات المبالغ الصغيرة؛
- تحديث وعصرنة نظام المعلومات لبنك الجزائر كعنصر ضروري من اجل فعالية الرقابة المصرفية؛

[1]- Rapport d'activité , présentation des indicateurs annuels sur l'activité monétaire interbancaire

_ تقوية بنية الاتصالات بين بنك الجزائر ومختلف المصارف والمؤسسات المالية، لتسهيل المبادلات وتبادل المعلومات؛

- الوصول الى نظام دفع وتحويل المعلومات والاموال بطريق سريعة وفعالة وامنة.
- تحديد الاطار القانوني الذي يحدد قواعد المعاملات الالكترونية كطرف الاثبات الالكتروني والتوقيع الالكتروني .

أولا: نظام التسوية الاجمالية الفورية للمبالغ الكبيرة والدفع المستعجل

يعرف نظام التسوية الاجمالية الفورية(R.T.G.S) على أنه نظام مركزي الكتروني يعمل على اساس فوري اجمالي نهائي ومستمر لتنفيذ اوامر التحويل الدائنة ويوفر نقطة تسوية لانظمة التصفية العاملة في بلد ما من خلال الحسابات المركزية للمصارف، او هو نظام تسوية المبالغ الاجمالية في وقت حقيقي ويتم فيه تسيير التحويلات بصفة مستمرة وعلى الفور بدون تاجيل وعلى اساس اجمالي[1].

يهدف نظام التسوية الاجمالية الفورية الى تحقيق ما يلي[2]:

- تسوية عمليات البطاقة المصرفية في وقت حقيقي، وكل وسائل الدفع الاخرى.
- تلبية مختلف احتياجات المستعملين باستخدام نظام الدفع الالكتروني.
- تقليص اجال التسوية وتشجيع استعمال النقود الكتابية .
- تخفيض التكلفة الاجمالية للمدفوعات.
- جعل نظام الدفع الجزائري يتمتع بالمقاييس الدولية في تسيير مخاطر السيولة.
- تقويةالعلاقات بين المصارف وتشجيع اقامة المصارف الاجنبية.

يتكفل هذا النظام(R.T.G.S) بمعالجة وتسوية تحويلات الاموال بصفة فورية أي في وقت حقيقي ويتعامل مع المشاركون[3] المباشرون للمجموعة المصرفية والمالية (الخزينة العمومية، البنوك، المؤسسات المالية، مراكز الصكوك البريدية، المودعين المركزيين) في نظام(R.T.G.S) او المشاركون غير المباشرون والذين يقدمون لنظام (R.T.G.S) خدمات المشاركة المباشرة.

ويعالج هذا النظام مختلف العمليات المصرفية التالية: [4]

- عمليات ما بين المصارف: هي تحويلات بين المصارف او حسابات الزبائن والتي تكون فيها المبالغ هامة.

---

[1]- عرابة رابح، دور تكنولوجيا الخدمات المصرفية الالكترونية في عصرنة الجهاز المصرفي الجزائري، دورية الاكادمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، العدد8، جوان 2012، ص 20.

[2]- HADJ ARAB ABDEHAMID، projet systéme de paiement (R.T.G.S),media bank, banque d'algerie 2003 aout.septembre,N° 67, p12.

[3]- بوعافية رشيد، الصيرفة الالكترونية والنظام المصرفي الجزائري، الافاق والتحديات- رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، البليدة جامعة سعد دحلب، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2005، ص 195.

[4]- بوعافية رشيد، مرجع سابق، ص ص 196-199.

– عمليات بنك الجزائر الذي يعمل في حدود اختصاصته بتوجيه وإصدار الأوامر للقرض أو الخصم من الحسابات

– عمليات المبالغ عن طريق المقاصة الالكترونية: ان المبالغ المدينة والدائنة الناتجة عن طريق المقاصة الالكترونية تعالج بهذا النظام قرضا ودينا في نفس الوقت وفي حسابات المشاركين تعمل على اساس مبدأ الكل او لا شيء، وفي حالة استحالة تطبيق العملية ترفض من قبل غرفة المقاصة الالكترونية مع امكانية اعادة العملية في وقت لاحق.

– حسابات التسوية: ان بنك الجزائرالذي يشرف على ادارة النظام يفتح في سجلاته باسم كل مشارك حسابات تسوية، تقسم الى حسابات فرعية.هذه الحسابات تحول حسب الحالات في زيادة او نقص مبالغ الحسابات الجارية للمشاركين والتي تضبطها المحاسبة العامة لبنك الجزائر والتسويات التي تتم عن طريق النظام، حيث تتم بصفة مستمرة وفي وقت حقيقي، وبعد التاكد الالي بوجود مخزون كاف في حساب المشارك المعني، يطبق في هذا المبدأ أول من يدخل أول من يخرج للمحاسبة التحليلية، وتتم تسوية الحسابات المعنية بمجرد قبولها من طرف نظام(R.T.G.S) ولا يمكن الغاءها لاحقا بحيث تكون الغاية من التسويات مضمونة دائمة على مدى يوم المبادلة.

ويتم تلقي اوامر التحويل وكل المعلومات الضرورية المتعلقة بالعمليات المعالجة بواسطة النظام (R.T.G.S) وتكون مؤمنة للغاية، كما يتم ربط كل بجهاز(R.T.G.S) المتمركز ببنك الجزائر بواسطة مقراتهم باستعمال قاعدة مما يمكنهم من ارسال وتلقي اوامر التحويل وكل المعلومات الخاصة بالعمليات المعالجة. يعالج النظام كذلك تسوية المبالغ فيما بين البنوك عن طريق الحسابات المركزية لدى بنك الجزائر من خلال الشبكة الالكترونية وبمبالغ ضخمة، وذلك بارسال المعلومات في وقت حقيقي اولا ثم تسيير تسوية الحسابات المدينة والدائنة ثانيا.

سوف نعرض عدد المعاملات التي تمت تسوية مبالغها بهذا النظام باعطاء الاحصائيات التالية:

في عام 2006 سجل عدد المعاملات 630 عملية تسوية في اليوم لمدة 226 يوم بمبلغ يومي متوسط قدر بـ 750.6 مليار دج، وعام 2007 سجل عدد المعاملات 705 عملية في اليوم لمدة 251 يوم بمبلغ متوسط 1248.5 مليار دج، واما في عام 2008 سجل عدد المعاملات 195175 عملية تسوية لمجموع قيمة العمليات 607138 مليار دج بمعدل نمو 7% من القيمة . وبالنسبة لعام 2009 سجل عدد المعاملات 205736 عملية تسوية لمدة 253 يوما لمبلغ اجمالي قدر بـ 649740 مليار دج وبمعدل النمو 5.4% من مجموع العمليات.

إن ما يميز النظام الجزائري للدفع الاجمالي الفوري للمبالغ الكبيرة والمدفوعات المستعجلة، هو الاهمية النسبية لحجم العمليات بين المصارف فهي تمثل 50.6% لعام 2009 و54.8% في 2008 مقارنة مع التحويلات لصالح زبائن المصارف 49.4% في سنة 2009 مقابل 45.2% في 2008 من حيث القيمة.

وتمثل حصة العمليات لصالح الزبائن 0.7% من المبلغ الكلي للمعالملات، وبالنسبة لحصة ما بين المصارف فهي تمثل 99.3% لعام 2009 مقابل 98.9% 2008[1].

ثانيا: نظام المقاصة الالكترونية

نظام المقاصة الالكترونية هو نظام المدفوعات الشامل للمبالغ الصغيرة الخاصة بالجمهور العريض، وقد بدأ هذا النظام عمله في تاريخ 15 ماي 2006، وتتم عملية المقاصة بصفة آلية ما بين البنوك وذلك بالربط الشبكي فيما بينها وهذا تحت اشراف بنك الجزائر، ويسير هذا النظام من قبل مركز المقاصة ما بين البنوك c.p.i. ومن اجل التسيير الجيد لعمليات الدفع الشامل في نظام المقاصة الالكترونية، يتدخل كل من بنك الجزائر، البنوك التجارية، بريد الجزائر، الخزينة العمومية ويتولى هذا النظام اربع مهام على النحو التالي[2]:

- تسيير المبادلات للمقاصة الالكترونية وارشفة البيانات.
- تسيير تدفقات المبادلات وحساب الارصدة المتعددة للمشاركين المختلفين لنظام السابق (R.T.G.S) .
- الاشراف على عمل النظام.
- التحكم في ضمان سرية المعلومات المتبادلة بين البنوك .

اما اهداف النظام تتمثل في النقاط التالية[3]:

- الانتقال من العمل التقليدي اليدوي ما بين البنوك لعمليات الدفع الى العمل الالي.
- تقليل اجال التحصيل خاصة فيما يتعلق بالشركات من مدة اربعة ايام الى يومين على الاكثر.
- ضمان امن المبادلات ما بين المشتركين في النظام وذلك تفاديا لحدوث خسائر محتملة تتعلق بالمحاسبة وكذلك ضمان تحسين ادارة سيولة المشتركين من البنوك والمؤسسات المالية.
- تكريس الثقة اكثر لدى افراد المجتمع وزبائن البنوك من اجل تعاملهم اكثر بوسائل الدفع.
- تسهيل مهمة بنك الجزائر في التحكم اكثر في الكتلة النقدية وتمكينه من مراقبتها بشكل فعال قصد محاربة جرائم غسيل الاموال.

سنتطرق لتطور عملية الدفع التي تمت بنظام المقاصة الالكتروني في عام 2008، حيث كانت تقدر بـ 9320 مليون عملية دفع بمبلغ كلي 7188.255 مليار دج، بينما في عام 2009 بـ 11139 مليون عملية دفع بمبلغ اجمالي 8534.729 مليار دج، وهذه الزيادة قدرت بنسبة 18.7% و19.5 بين عامي 2008 و2009، وعالج النظام 0.777 مليون عملية في 2008 بمبلغ شهري متوسط يساوي 599.021 مليار دج، وفي عام 2009 عالج النظام 0.928 مليون عملية على اساس متوسط شهري يساوي 711.227 مليار دج.

---

[1] – Banque d' Algerie، Evolution Economique et Monetaire en Algerie, rapport annuel 2009.

[2] – سلام عبد الرزاق، القطاع المصرفي الجزائري في ظل العولمة – تقييم الاداء ومتطلبات الاصلاح، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2012، ص 220.

[3] – فارس فضيل، مرجع سابق، ص 316.

خلاصة:

أصبحت البنوك في ظل التحولات العالمية ملزمة بمسايرة التطورات والمستجدات التي تطرأ على العمل المصرفي وذلك بالقيام بالإصلاحات المناسبة للرفع من مستوى أدائها، تنويع نشاطها وتكييفها مع الأنظمة المصرفية العالمية، هذا ما حاولت القيام به البنوك الجزائرية من خلال إرسائها للأسس والدعائم والتي تجعلها قادرة على مواجهة المنافسة والتصدي للمخاطر والأزمات المالية التي تهز الأنظمة المصرفية العالمية، من خلال مواصلة وتعميق مسار الإصلاحات المصرفية التي باشرتها في بداية التسعينيات من القرن الماضي مع سعيها نحو تحديث أنظمة التمويل وأنظمة الدفع لتحسين الخدمات المقدمة للزبائن وللرفع من مستوى النمو الاقتصادي.

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة:

تبعا للتحوّلات الاقتصادية الدولية التي أفرزتها العولمة، ظهرت تطورات وتغيّرات سريعة ومتتالية منهجها أليات السوق التي تعتمد على تحرير الاقتصاديات في كافة المجالات حسب مبادئ المؤسسات المالية الدولية، التي تدعو إلى الانفتاح والتكيف مع هذه التحوّلات لغرض الاستفادة من التطورات الجديدة وذلك بتطبيق برامج وسياسات الاستقرار الاقتصادي بالنسبة للاقتصاديات الانتقالية.

أصبحت مواكبة التطورات المختلفة ضرورة ملحّة على المستوى الوطني في سياقها المحلي للاستفادة من امتيازات التحوّل، ولكن الجزائر لم تتوقف عند هذا المجال، بل عملت على وضع عدة تشريعات لإصلاح القطاع المصرفي والمالي بما يتماشى والساحة العالمية من عولمة مالية ومعرفية وتنامي الاتجاه نحو التحرير المالي والمصرفي. فاسترجعت السياسة النقدية صلاحيتها وخاصة منذ عام 1994 لاعادة التوازن الاقتصادي والسهر على تحقيق الأهدف النهائية للسياسة النقدية ورد الإعتبار للمنظومة المصرفية.

تطرح العولمة تحديات كبيرة أمام تحرير العمل المصرفي وتأثره الشديد بمخاطرها من جهة، وضرورة إصلاحه، تحديثه وعصرنته من جهة أخرى، وعليه لم يبق خيار أمام البنوك الجزائرية إلا مسايرة هذه التطورات والعمل بالمعايير الدولية، من خلال إصلاح النظام المصرفي لتفعيل السياسة النقدية بما يخدم التنمية الاقتصادية، وهو ماحاولنا الإجابة عليه من خلال إشكالية هذا البحث باختبار الفرضيات المطروحة للنقاش.

الفرضية الأولى: إن نجاح السياسة النقدية في الجزائر مرتبط باستخدام الميكانزمات النقدية غير المباشرة

لأن معالم السياسة النقدية لم تظهر إلا بظهور قانون النقد والقرض الذي حدد فيه أدوات السياسة النقدية وإدارتها من قبل بنك الجزائر لتحقيق الأهداف الاقتصادية، وأدى ذلك إلى تعديل أدواتها بإدخال ميكانيزمات جديدة لتتماشى مع الوضع الاقتصادي، وهو ما فرض اتباع سياسة نقدية صارمة وسمح بامتصاص كمية معتبرة من السيولة الفائضة وتوجيهها نحو المشاريع الاستثمارية، للتحكم في ظاهرة التضخم النقدي، وما زاد من فعالية إدارة السياسة النقدية هو استقلالية أدواتها واختيار تلك المناسبة منها لمراقبة الكتلة النقدية بدون التعرض للاختلالات الاقتصادية وتحقيق الاستقرار في المستوى العام الأسعار، وهو ما يؤكد على صحة هذه الفرضية.

الفرضية الثانية: ربما تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية بالجزائر مرتبط بفعالية السياسة النقدية والمالية معا: إن اختبار هذه الفرضية جعلنا نصنف الاقتصاد الجزائري إلى مرحلتين الأولى متعلقة بمرحلة التسعينيات من القرن الماضي أين اعتمدت الجزائر أدوات السياسة النقدية لاسترجاع التوازنات الماكرو اقتصادية بمساعدة صندوق النقد الدولي، لكن مع بداية الألفية الثالثة أين انتعشت إيرادات الجزائر من جراء ارتفاع أسعار البترول في السوق الدولية، توجهت إلى تطبيق سياسة مالية توسعية تعتمد أساسا على تحقيق معدلات نمو معتبرة في ظل الوفرة المالية التي شهدتها المرحلة بواسطة الانفاق الحكومي، لكن الوضع الاقتصادي

كان يتطلب من التدخل القوي بواسطة أدوات السياسة النقدية لتشجيع الاستثمار الانتاجي خارج قطاع المحروقات وذلك بتفعيل السوق النقدي والمالي معا.

الفرضية الثالثة: تتوقف صلابة النظام المصرفي في الجزائر على تطبيق كل القواعد الاحترازية ولا يمكن اعتبارها (القواعد الاحترازية) وحدها كافية للتحكم في مختلف المخاطر من خلال مقررات ومتطلبات لجنة بازل، وإنما يتعيّن على بنك الجزائر اختيار الإستراتيجية المناسبة للبنوك الجزائرية لتساهم في تحقيق الاستقرار على مستوى المنظومة المصرفية. لأن الازمات المالية والمصرفية ظاهرة مرتبطة بالعمل المالي والمصرفي وبما يحدثه التغيير في محيط عمل هذه البنوك.

الفرضية الرابعة: قد يعود تطبيق السياسة التوسعية المعتمدة على الإنفاق الحكومي إلى القدرة الاستيعابية للاقتصاد الجزائري. إن صحة هذه الفرضية مثبتة في واقع، لأن فائض السيولة الموجود على مستوى البنوك الجزائرية لم يتمكن الاقتصاد من استعايبه نظرا للنقائص التي تعاني منها المنظومة المصرفية، غياب سوق مالية نشيطة، منظومة تكوينية لا تستجيب لمتطلبات الاقتصاد، تدني روح المبادرة لدى الشباب للاستثمار في القطاع الانتاجي، ثقافة الاعتماد على العمل المأجور ...إلخ وهو ما أدى إلى توجيه هذه الفوائض المالية إلى الاستثمارات العمومية لتحضير المناخ المناسب لترقية القطاع الخاص لتسلم حركية التنمية من خلال دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لخلق القيم المضافة من جهة وإنشاء مناصب الشغل من جهة ثانية وهو ما يودي إلى تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية

وبعد مناقشة الفرضيات واختبارها، تمكنا من رصد مجموعة من النتائج أهمها:

– تأثر الاقتصاد الجزائري بالتحوّلات العالمية في سياقها الدولي وكان عليها أن تسرع في القيام بإصلاحات اقتصادية عميقة وتتكيف مع هذه التطورات لتتمكن من الاندماج في الاقتصاد العالمي وتستفيد من امتيازات التحولات العالمية، لكنها لم تصل بعد لهدفها المتعلق بالانضمام للمنظمة العالمية للتجارة ولم تحقق أهدافها من شراكة الأورومتوسطية .

– تخصيص أغلفة مالية ضخمة لإنعاش الاقتصاد وتنويعه، لكنها لم تكن عند تطلعات المواطن من حيث النتائج ولم يخرج بعد من تبعيته للمحروقات .

– إعطاء الأولوية للهياكل القاعدية الصناعية والنشاطات المرتبطة بالمحروقات قصد بناء قاعدة صناعية متينة خلال المخططات التنموية.

– ارتباط السياسة الاقتصادية بتوقعات أسعار البترول في الأسواق الخارجية، عند إعداد المخططات التنموية، مما يؤدي إلى اختلال الاقتصاد على الصعيد الوطني .

– تعتمد الجزائر على الريع البترولي وتخصيصه في مختلف أنواع الصناعة بدلا من تشجيع وإعطاء الأولوية لباقي القطاعات الاقتصادية الأخرى.

– تقتصر صادرات الجزائر على منتوج واحد في قطاع المحروقات مما جعل الاقتصاد تابع متغير لتغيرات أسعار البترول وهذا يدل على أن القطاع هو المسيطر على الاقتصاد الجزائري وأصبح حساسا

لتذبذبات أسعار هذا النفط وبالتالي ينعكس بصفة طردية على الاقتصاد الوطني وذلك بالوقوع مشاكل داخلية وخارجية ولعدم تحقيق الأهداف المرجوة منها، ضعف الانتاج الوطني وارتفاع حجم الواردات وعجز مستمر في ميزان المدفوعات وارتفاع حجم المديونية العمومية الخارجية مرفوقة بزيادة خدمة الدين، بالاضافة إلى الاختلال الهيكلي للمالية العامة وارتفاع معدلات البطالة والتضخم.

– إنجاز المشاريع الاستثمارية الضخمة مرتبط بسيولة الجباية البترولية، فانخفاض هذه الأخيرة يؤثر سلبا على إنجاز هذه المشاريع ويؤدي إلى تأخرها.

– مازال الجهاز المصرفي الجزائري يعاني من نقائص عديدة، خاصة تلك المرتبطة بتحديث وعصرنة وسائل الدفع .

– الاعتماد على الوساطة البنكية في تمويل المشاريع رغم الاصلاحات التي جاءت في قانون النقد والقرض الذي يفتح المجال للتمويل المباشر، لكن أداء الاقتصاد الجزائري لم يمكّن المؤسسات الوطنية من إدراجها في السوق المالية .

– زيادة الكتلة النقدية لا تقابل الانتاج السلعي لارتفاع عمليات إعادة تمويل الاقتصاد وزيادة معدل السيولة وضعف الوساطة المالية.

– تزامن تطبيق السياسة النقدية مع تنفيذ برامج الاصلاح الاقتصادي لفترة 1990–1994 ومع بداية الإصلاحات للجهاز المصرفي والتي تعكس التوجهات التوسعية للسياسة النقدية مما جعل إرتفاع الكتلة النقدية إلى نسبة 22% وتميزت باداء غير فعال وتقلص دورها ولعبت دورا محدودا بالنسبة لمحدودية إستقلاليتها أثّر ذلك سلبا على الوضع الاقتصادي والاجتماعي لجزائر.

– ظهرت ملامح السياسة النقدية مع تطبيق قانون النقد والقرض وأصبحت السلطة النقدية تتمتع بدرجة عالية من الاستقلالية في اعداد وتنفيذ السياسة النقدية وبالتالي أصبحت أهدافها واضحة المعالم.

– المواصلة في السياسة المالية التوسعية قد يعرض الاقتصاد للتضخم النقدي من جديد في ظل انخفاض القدرة الاستيعابية للاقتصاد الجزائري.

– استرجع بنك الجزائر كل صلاحيته لاعادة التوازن الاقتصادي وسهر على تحقيق هدفها وذلك لرد الاعتبار للمنظومة المصرفية.

– بواسطة إدخال تقنيات نقدية جديدة استطاع بنك الجزائر من امتصاص السيولة خلال فترة الألفية الثالثة مما جعل السلطة النقدية تضع سياستها من بين الألولويات في امتصاص هذه السيولة الفائضة والاستفادة منها بانشاء صندوق ضبط الإيرادات وجذب الأموال خارج الدورة المصرفية وبالتالي التخلص التدريجي من السوق الموازي.

– تراجع استقلالية السلطة النقدية في عام 2003 بسبب ضعف أداء السياسة النقدية ومراقبة المصارف.

– إن الجهود المبذولة من طرف الدولة غير كافية ولم تتجسد على أرض الواقع مادام المصارف العمومية تتمركز على عدد هائل من الوكالات وكما اكتسبت الخبرة طول فترة عملها، بالاضافة إلى هيمنتها على

أكبر حصة في جمع وتخصيص الموارد المالية على الساحة المصرفية، فهذا يعيق خلق المنافسة في هذا القطاع وتبقى بعيدة عن النهوض بالمنظومة المصرفية لتحقيق تنويع وتوسيع دور الوساطة المالية والمصرفية.

– تخوف السلطات النقدية من الأزمات وانعكاساتها على البنوك الجزائرية، أدى إلى وضع قيود على الأنشطة التي تكون مصدرا للمخاطر، ولهذا صدرت الأمرية 10-04 وإعطاء الأولوية لتحقيق استقرار الأسعار .

– عموما يبقى تأثير الأزمات على المنظومة المصرفية محدودا، وذلك راجع لعدة اعتبارات منها:

✓ عدم مخاطرة البنوك العمومية في أعمال المضاربة؛

✓ عدم قدرة المصارف على توظيف سيولتها بسبب انخفاض الفرص الاستثمارية في ظل الازمة؛

✓ تشدد إجراءات رقابية على التمويلات لارتفاع المخاطر والافلاس.

✓ عدم ارتباط البنوك الجزائرية بشبكات وتعاملات خارجية الحاصلة على الخسائر المسجلة في ميزانية البنوك الكبرى.

✓ تسيير الحذر لاحتياطات الصرف الجزائرية مع غياب عملية الاستثمار لتفادي الخسائر؛ ثم التركيز على التمويل المحلي بالدينار الجزائري ونقص اتجاه البنوك الى الخارج.

وفي الأخير يمكن تقديم بعض الاقتراحات التي نراها ضرورية لتدعيم المنظومة المصرفية وتطوير أداء عمل البنوك بما يحقق أهدافها بصفة متواصلة ويمكن ايجازها كما يلي:

– مواصلة الاصلاحات المصرفية تماشيا مع التطورات المصرفية العالمية.

– تشجيع عمليات الاندماج فيما بين المصارف العمومية، أو بين المصارف العمومية والخاصة وفق دراسات خاصة بذلك لتحقق مزايا من زيادة وفرات الحجم، التجديد المستمر في الخدمات المصرفية وابتكار أدوات مالية جديدة وتحفيز القدرة على المنافسة.

– العمل على تعزيز استقلالية لبنك الجزائر.

– تشديد الاشراف والرقابة على عمل المصارف والؤسسات المالية بتبني نظام حوكمة البنوك.

– إزالة الغموض عند إصدار التشريعات حتى تصبح تتمتع بالشفافية والإفصاح.

– ضرورة تأهيل الموارد البشرية وترقية أدائها بما يحقق أهداف المصارف وتشجيعه على الابتكار والابداع الضروري لعملها مع متطلبات المهنة المصرفية العصرية وذلك من أجل خلق ميزة تنافسية لها (للمصارف).

– يتعيّن على بنك الجزائر تحديد العلاقة بين حجم المخاطر المترتبة عن كل مؤسسة مصرفية أو مالية وتقدير الخطر النظامي الخاص بكل الجهاز المصرفي.

– على البنك الجزائر التأكد من حيازة البنوك لرؤوس أموال كافية تمكّنها من الزيادة في حجم القروض للرفع من سيولة الاقتصاد، وهذا ما يجعل المنظومة المصرفية بان تعمل على الاستفادة من الايجابيات وتجنب السلبيات.

– تعميم وتشجيع التعاملات بوسائل الدفع الالكترونية الحديثة بغية التحكم في حجم السيولة المتداولة وتسهيل المعاملات التجارية محليا أو دوليا.

– تعزيز الكثافة المصرفية لتقريب المصالح والخدمات من الزبائن وتحسينها برفع عدد الوكالات على مستوى التراب الوطني.

– ضرورة تنفيذ سياسات اقتصادية تساعد على تنويع مصادر الاقتصاد الذي يوجه نحو التصدير وعدم ترك الاقتصاد رهينة للصدمات الخارجية، وذلك بتطوير القطاعات الاقتصادية عن طريق رد الاعتبار للقطاع ألفلاحي وتشجيع الاستثمارات في المجلات الصناعية، الخدمية والتجارية.

و في الأخير يبقى هذا البحث المتواضع سوى وسيلة لفتح المجال لبحوث أخرى ذات الصلة به، لتكملة النقائص التي لم نستطع الإلمام بها نظرا لتشعبه وارتباطه بمجالات عديدة، وعليه يمكن اقتراح بعض المواضيع لدراسات مستقبلية ندرجها فيما يلي:

- أثر استهداف التضخم على قيمة العملة .
- معوّقات استثمار الفوائض المالية في الجزائر
- السياسة النقدية وتحديات العولمة المالية.
- الاتجاهات الحديثة للعمل المصرفي ومتطلبات عصرنة وسائل الدفع في الجزائر .
- الاشكالية المالية للقطاع الخاص في تنويع الاقتصاد الجزائري .

قائمة المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية:

1-الكتب:

– احمد شعبان محمد علي، انعكاسات المتغيرات المعاصرة على القطاع المصرفي ودور البنوك المركزية– دراسة تحليلية تطبيقية مختارة من البلدان العربية، الاسكندرية، الدار الجامعية، 2007.

– بلعزوز بن علي: محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2004.

– بهلول محمد بلقاسم حسن: الجزائريين الأزمة الاقتصادية والأزمة السياسية، مطبعة دحلب، 1993.

– بهلول محمد بلقاسم حسن: سياسة تخطيط التنمية إعادة تسيير مصادرها في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الجزءا لأول، 1999.

– بوكبوس سعدون: الاقتصاد الجزائري محاولتان من أجل التنمية (1962–1989) (1990–2005)، دار الكتاب الحديث، مصر، الطبعة 1، 2013.

– جاسم محمد، التجارة الدولية، دار زهران النشر، عمان، الاردن، الامارات العربية المتحدة، 2005.

– جامع احمد: التحليل الاقتصادي الكلي، دار الثقافة الجامعية، القاهرة 1990.

– الجبار باسم: العلاقات الاقتصادية الدولية، الطبعة 1، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت، 2003.

– حازم البيلاوي: الدولة الريعية في الوطن العربي، دار الشروق، القاهرة، 1998.

– حاكم محسم الربيعي، حمد عبد الحسين رافعي: حكومة إدارة البنوك وأثرها على الأداء والمخاطرة، دار البزوري العلمية، عمان، 2011.

– حشاد نبيل، استقلالية البنوك المركزية بين التأييد والمعارضة، اتحاد المصارف العربية بيروت 1994.

– حماد محمد علي العالي: اندماج الاسواق المالية الدولية اسباب وانعكاساته على الاقتصاد العالمي، بيت الحكمة، بغداد، 2007.

– حميدات محمود: النظريات والسياسات النقدية، دار الملكية للطباعة والإعلام والنشر والتوزيع، الطبعة 1، 1996.

– حميدات محمود: مدخل للتحليل النقدي الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة 1، 1996.

– خالدي الهادي: المرآة الكاشفة لصندوق النقد الدولي مع الإشارة إلى علاقته بالجزائر، دار هومة، أفريل 1996.

– الدوري زكريا، السمراني يسرى، البنوك المركزية والسياسات النقدية، دار البارودي العلمية للنشر والتوزيع، عمان 2002.

– رمزي زكي: العولمة المالية، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1999.

– رونالد ماكينون: النهج الامثل لتحرير الاقتصاد – احكام السيطرة المالية عند التحول الى اقتصاديات السوق، ترجمة صليا بطرس وسعاد الطنبولي، الطبعة الاولى، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، القاهرة 1990.

– سلامة محمد علي: الانفتاح الاقتصادي واثاره الاجتماعية على الاسرة، الطبعة الاولى، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الاسكندرية، 2003.

– سمير محمد عبد العزيز: منظمة التجارة العالمية ومؤتمراتها الوزارية واقع ومشاكل، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 2006.

– سمير محمد عبد العزيز: اقتصاديات وادارة النقود والبنوك في اطار عالمية القرن الحادي والعشرين– الصناعة المالية الحديثة واتجاهات التجارة الدولية– المكتب العربي الحديث، الاسكندرية، مصر، بدون تاريخ.

– السيد البدوي عبد الحافظ: ادارة الاسواق والمؤسسات المالية نظرة معاصرة– توزيع دار الفكر العربي، القاهرة، 1999.

– السيد عاطف: الجات والعالم الثالث: مطبعة رمضان واولاده الاسكندرية، مصر، 1999.

– الشرقاوي عبد الحكيم مصطفى: الجات، الهدف والغاية، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2003.

– صبحي تدريس قريصة: النقود والبنوك، مصر، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، 1986.

– صفوت محمد قابل: تحرير التجارة الدولية بين التاييد والمعارضة، دار الخدمة للنشر، القاهرة، 2002.

– عبد الباسط وفا محمد: القطاع المصرفي بين التحرير المالي والرقابة المرنة، دار النهضة العربية، القاهرة، 2004.

– عبد السلام رضا: العلاقات الاقتصادية الدولية بين النظرية والتطبيق، المكتبة المصرية، المنصورة، 2007.

– عبد العال طارق حماد: التطورات العالمية وانعكاساتها على أعمال البنوكط، دار الجامعية، الإسكندرية، 2001.

– عبد العال طارق حماد: المشتقات المالية (المفاهيم – ادارة المخاطر – المحاسبة)، دار الجامعية، الإسكندرية، 2001.

– عبد المطلب عبد الحميد: الديون المصرفية المتعثرة والازمة المصرفية العالمية، الاسكندرية، الدار الجامعية، 2009.

– عبد المطلب عبد الحميد: البنوك الشاملة عملياتها وادارتها– الدار الجامعية الاسكندرية، ص 2000.

– عبد المطلب عبد الحميد: الجات وآليات منظمة التجارة العالمية من الأرجواي إلى سياتل، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003.

– عبد المطلب عبد الحميد: العولمة واقتصاديات البنوك، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر 2001.

– عطية عبد الواحد: الاتجاهات الحديثة في العلاقات بين السياسة المالية والنقدية مع إشارة خاصة لمصر، دامعة عين الشمس، القهرة، دار النهضة العربية، الطبعة 1، بدون تاريخ النشر.

– عوض الله زينب الفولي أسامة محمد، أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي، منشورات الحلبي الحقوقية، القاهرة، 2003 .

– قدي عبد المجيد، المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية–دراسة تحليلية تقييمية– ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الرابعة، 2003.

– لطرش الطاهر: الاقتصاد النقدي والبنكي، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، الطبعة1، 2013.

– لطرش الطاهر: تقنسات البنوك، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، 2003.

– لعشب محفوظ: سلسلة القانون الاقتصادي، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة 3، 1997.

– الليثي عماد: بعد نصف قرن من التكامل االاقتصادي، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2003.

– محسن احمد الحضيري، مقدمة في فكر واقتصاد وادارة عصر اللادولة، مجموعة النيل العربية، مصر.

– محمد مبارك حجير: السياسات المالية والنقدية لخطط التنمية الاقتصادية، الدار القومية للطباعة والنشٍ، القاهرة، دون سنة النشر.

– مصيطفى عبد اللطيف، بن بوزيان محمد: أساسيات النظام المالي واقتصاديات الأسواق المالية، مكتبة حسن العصرية، بيروت، 2015.

– ملاك وسام، النقود والسياسة النقدية الداخلية، دار المنهل اللبناني، بيروت 2000.

– هند أحمد: اقتصاد الجزائر المستقبلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1991.

– هوشيار معروف: تحليل الاقتصاد الدولي، دار جرير الطبعة 1، عمان، 2006.

– وشاح رزاق: الأزمة المالية الحالية، المعهد العربي للتخطيط، الصفاء، الكويت، 2010.

– يوحنا عبد آل أدم، سليمان الفوزي: دراسة الجدوى الاقتصادية وتقييم كفاءة أداء المنظمات، دار المسيرة، عمان، 2000.

2–المقالات:

– النشا شيبي كريم والآخرون: تحقيق الاستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق، صندوق النقد الدولي، واشنطن، 1998.

– إلمان محمد الشريف: الدنيار والجهاز المصرفي في مرحلة الانتقال الإصلاحات الاقتصادية وسياسة الخوصصة في البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة 1، فيفري 1999.

– لكصاسي محمد، الوضعية النقدية وسير السياسة النقدية في الجزائر، صندوق النقد العربي، ابو ضبي، 2004.

– لكصاسي محمد: استعادة الثقة في القطاع المالي العالمي، تدخل امام اللجنة الدولية النقدية والمالية لصندوق النقد الدولي ليوم 2009/04/26.

– قصاب سعدية: آثار برامج التعديل الهيكلي على سوق العمل في الجزائر، مداخلة في الملتقى الوطني الأول حول المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد، جامعة ورقلة، 22–23 أفريل 2003.

– محمودي أحمد: انعكاسات الإصلاحات الاقتصادية على الاقتصاد الجزائري، مداخلة في الملتقى الوطني الدولي حول المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد، جامعة ورقلة، 22–23 أفريل 2003.

– صندوق النقد العربي: القطاع المالي في البلدان العربية وتحديات المرحلة المقبلة، تحرير محمد، أبو ظبي، 2–3 أفريل 2000.

– صندوق النقد العربي: الملامح الأساسية لاتفاقية بازل II والدول النامية، دراسة مقدمة إلى الاجتماع السنوي الثامن والعشرون لمجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، القاهرة، أبو ظبي، سبتمبر 2004.

– بن طلحة صليحة، معوشي بوعلام: دور التحرير المصرفي في إصلاح المنظومة المصرفية، الملتقى الوطني الدولي حول المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات المصرفية، واقع وتحديات، جامعة الشلف، 14–15 ديسمبر 2004.

– عبد المنعم محمد الطيب حمد النيل: العولمة وأثارها الاقتصادية على المصارف، نظرو شمولية، الملتقى الوطني الأول حول المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات المصرفية، واقع وتحديات، جامعة الشلف، 14–15 ديسمبر.

– بلعزوز بن علي، كنوش عاشور: واقع المنظومة المصرفية الجزائرية ومنهج الإصلاح، الملتقى الوطني الأول حول المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات المصرفية، واقع وتحديات، جامعة الشلف، 14–15 ديسمبر 2004.

– قدي عبد المجيد: النظام المصرفي الجزائري أمام التحديات العالمية المعاصرة، مداخلة في المؤتمر بالأردن، 2008.

– حمدي باشا رابح: الأفق المنظور للمؤسسة الجزائرية من خلال مشروع الشراكة الدور ومتوسطي، الملتقى الوطني الدولي حول المؤسسة الاقتصادية وتحديات المناخ الاقتصادية الجديد، جامعة الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، 22–23 أفريل 2003.

– لعمى أحمد، عزاوي عمر: انعكاسات الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي للقطاع الزراعة وأثره على السياسات الزراعية، الملتقى الوطني حول المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادية الجديد، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، 22–23 أفريل 2003.

– راتول محمد: تحولات الدينار الجزائري وإشكالية التخفيضات المتتالية وفق نظرية أسلوب المرونات، الملتقى الوطني الدولي حول المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات المصرفية، واقع وتحديات، جامعة الشلف، 14-15 ديسمبر 2004.

– منصوري زين: استقلالية البنك المركزي وأثرها على السياسة النقدية، الملتقى الوطني الدولي حول المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات المصرفية، واقع وتحديات، جامعة الشلف، 14-15 ديسمبر 2004.

– عزوز علي: قياس استقلالية البنك المركزي في ظل الإصلاحات المصرفية الحديثة، المؤتمر العلمي الدولي حول إصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات الراهنة، جامعة ورقلة 11-12 مارس 2008.

– عمر عبد الحميد سلمان: اسقلالية البنك المركزي وإدارة السياسة النقدية، المؤتمر العلمي الأول حول أزمة السيولة والركود الاقتصاديفي مصر، جامعة حلوان القاهرة، 2003.

– عياش قويدر وإبراهيم عبد القادر: أثر استقلالية البنك المركزي على أداء سياسة نقدية حقيقية بين النظرية والتطبيق، الملتقى الوطني الدولي حول المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات المصرفية، واقع وتحديات، جامعة الشلف، 14-15 ديسمبر 2004.

– مدوخ ماجدة ،وصاف عتيقة: اداء السياسة النقدية في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية، المؤتمر العلمي الدولي، الأداء المتميز للأنظمات والحوليات، جامعة ورقلة، 8-9 مارس، 2005.

– المجلس الاقتصادي والاجتماعي: مشروق تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي السداسي الثاني من عام 2004، الدورة العادية السادسة والعشرون الجزائر، جويلية 2005.

– مفتاح صالح: تطور الاقتصاد الجزائري وسماته منذ الاستقلال إلى إصلاحات التحول نحو اقتصاد السوق، الملتقى الوطني الأول حول الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، الممارسة التسويقية في الجزائر، المركز الجامعي بشار، 20-21 أفريل 2004.

– زغيب مليكة، نجار حياة: النظام البنكي الجزائري، تشخيص الواقع وتحديات المستقبل، الملتقى الوطني الدولي حول المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات المصرفية، واقع وتحديات، جامعة الشلف، 14-15 ديسمبر 2004.

– منة خالد: العلاقة بين المؤسسة والبنك، محاولة تقييم الأداء في ظل إصلاح المنظومة المصرفية الجزائرية، الملتقى الوطني الدولي حول المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات المصرفية، واقع وتحديات، جامعة الشلف، 14-15 ديسمبر 2004.

– راتول محمد، بومدين نورين: اعتماد الصيرفة الشاملة كمدخل لتأهيل القطاع المصرفي الجزائري المؤتمر العلمي الدولي الثاني حول إصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العلمية الراهنة، جامعة ورقلة، 11-12 مارس 2008.

– بريش عبد القادر، حبار عبد الرزاق: تأثير التزام الجهاز المصرفي بمتطلبات لجنة بازل للرقابة المصرفية على القواعد التمويلية للبنوك الجزائرية، الملتقى الدولي حول سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات، واقع وتحديات، جامعة بسكرة، 21–22 نوفمبر 2006.

– سويسي عبد الوهاب، طيب هناء: تكييف المنظومة المصرفية واقتصاد المعرفة، محاولة تجديد المتغيرات المعادلة، الملتقى الدولي الأول حول اقتصاديات المعرفة والإبداع، جامعة البليدة، 17–18 أفريل 2013.

– بربري محمد أمين، طراشي محمد، التحرير المعالي والمصرفي كآلة لزيادة القدرة التنافسية للبنوك التجارية في الجزائر، الملتقى الدولي حول إصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العلمية الراهنة، جامعة ورقلة، 11–12 مارس 2008.

3–المجلات:

– شبير عبد الله الحرازي، تأثير تحرير التجارة الخارجية على الدول النامية مع الإشارة بصفة خاصة إلى الدول العربية، مجلة الآفاق.

– أحمد طه محمد: التحولات في آسيا والنظام في آسيا والنظام العالمي، مجلة السياسة الدولية، العدد 108، القاهرة، مصر، أفريل 1992.

– وصاف سعيدي: تنمية الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر، واقع وتحديات، مجلة الباحث، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، العدد1، 2002.

– ناصر سليمان: التكتلات الاقتصادية الإقليمية كإستراتيجية لمواجهة تحديات الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة–دراسة حالة الجزائر، مجلة الباحث، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، العدد 1، 2002.

– عابد بن عابد العبدلي: تقرير أثر الصادرات والاستثمارات على النمو الاقتصادي في الدول الإسلامية، دراسة تحليلية قياسية، مجلة مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي، العدد 27، جامعة الأزهر، القاهرة، 2005.

– عياش قويدر، إبراهيم عبد الله: آثار انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة بين التفاؤل والتشاؤم، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 2، ماي 2005.

– بلعزوز بن علي، طيبة عبد العزيز: السياسة النقدية واستهداف التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990–2006)، مجلة بحوث اقتصادية عربية، الجمعية العربية، العدد 41، القاهرة، 2008.

– إسماعيل أحمد الشناوي: استهداف التضخم والدول النامية، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة عين الشمس، القاهرة، 2004.

– بن عامر نبيل: تشخيص الوضع النقدي في الجزائسر وفعالية السياسة النقدية خلال الفترة (2000–2006) مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، العدد 20، 2009.

– إلياس نجمة: دراسة في الوضع النقدي الراهن، مجلة جامعة دمشق، العدد 4، 1985.

– ونيس فرج عبد العال: مفهوم التوزان والاستقرار الاقتصادي، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، العدد الثالث والرابع، بدون مكان، 2001.

– مفتاح صالح: اهداف السياسة النقدية في الجزار (1990–2000) مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، ديسمبر، 2003.

– درواسي مسعود: مفهوم التوازن والاستقرار في الفكر الاقتصادي، مع إشارة خاصة للتوازن الاقتصادي العام للجزائِر، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، العدد 14–2006.

– بوعزوز عمار: الجدال حول استقلالية البنك المركزي حالة بنك الجزائِ، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، العدد 22، المجلد 1، 2010.

– صديقي مليكة: دراسة صعوبات التحول إلى اقتصاد السوق في الجزائر، مجلة العلوم الاقتصاديةو علوم التسيير والتجارة، العدد 10، 2004.

– عجة الجيلالي: الإصلاحات المصرفية في القانون الجزائري، مجلة اقتصادية شمال إفريقيا، الشلف، العدد الرابع، جوان 2006.

- مصيطفي عبد اللطيف، بن بوزيان محمد، مؤشرات قياس الاداء النظام المصرفي الجزائري دفاتر MECAS عام 2006، العدد 02، http: // MECAS.UNIV– TLEMCEN.DZ/ REVUE2 .HTML

– لكماس محمد: مردودية النظام المصرفي في الجزائر مرضية، الفجر يومية جزائرية مستقلة:

– www.al.Fadjr.com/ar/index,php? news

– براق محمد، عبد الوهاب علي حسن الغشام: الأزمات التي تمر بها سوق الأوراق المالية، مجلة دورية حول دراسات اقتصادية، العدد 18، جانفي 2011.

– قدي عبد المجيد: الصناديق السيادية والأزمة المالية الراهنة، مجلة اقتصادية شمال إفريقيا، العدد 06 السداسي الأول 2009.

– بن طلحة صليحة: مدى مساهمة الصناديق السيادية في علاج الأزمة المالية الحالية مع الإشارة إلى حالة الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، العدد 22، المجلد 1، 2010

– ناصر سليمان: النظام المصرفي الجزائري وتحديات العولمة، مجلة اقتصادية للجمعية الوطنية للاقتصاديين الجزائريين، ديسمبر، 2006.

– مجلة أحداث اقتصادية، العدد 47 مارس 1990.

– مجد الشوريجي: أثر التضخم على أداء القطاع المالي في دول بحرا لأبيض المتوسط، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، مجلة نصف سنوية، المعهد العربي للتخطيط الكويت، المجلد 08، العدد 02.، يوليو 2006.

4-التقارير:

– مشروع التقرير التمهيدي حول الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية لبرامج التعديل الهيكلي، C.N.E.S نوفمبر 1998.

– التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 1999، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، العدد الثالث، سبتمبرة 2001.

– المجلس الاقتصادي والاجتماعي: مشروع تقرير حول نظرة عن السياسة النقدية في الجزائر، الدورة العادية السادسة والعشرون، جويلية 2005.

– صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، سبتمبر 2000.

– بنك الجزائر، تقارير سنوية لفترة التسعينات.

– بنك الجزائر: التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، تقارير سنوية للألفية الثالثة.

5-الأطروحات:

– صديقي مليكة: برامج الإصلاح الهيكلي وأزمة التحولات الاقتصادية الانتقالية حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006-2007.

– علي حمزة: فعالية السياسة النقدية والمالية في ظل الإصلاحات في الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007-2008.

– كبير سمية: سياسة التجارة الخارجية في ظل الإصلاحات الاقتصادية مع الإشارة إلى حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007-2008

– بريش عبد القادر: التحري المصرفي ومتطلبات تطوير الخدمات المصرفية وزيادة القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2005-2006.

– حمدي باشا رابح: أزمة التنمية والتخطيط في ظل الإصلاحات الاقتصادية العالمية، اطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008.

– ميرفت ميخائيل رزق ميخائيل: مستقبل التعاون الاقتصادي بين مصر والاتحاد الأوروبي في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية: دراسة مقارنة مع بعض الدول، رسالة ماجستير، جامعة عين الشمس، القاهرة، بدون تاريخ النشر.

– محمد أحمد عبد الرزاق: اقتصاديات المؤسسات الطيرات في ظل المتغيرات الاقنتصادية الدولية المعاصرة، رسالة ماجستير، جامعة عين الشمس، القاهرة، مصر، 2002.

– أماني أحمد زغرب: التغيرات الاقتصادية الدولية المعاصرة وآثارها على مستقبل الاستثمارات الصناعية في مصر، رسالة ماجستير، جامعة عين الشمس، القاهرة، مصر، 1998.

– بن موسى كمال: المنظمة العالمية للتحارة والنظام التجاري العالمي الجديد، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004.

– بيبي يوسف: السياسة الاقتصادية لتحرير التجارة الخارجية في إطارا لمنظمة العالمية للتجارة مع الإشارة إلى حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، كلةي العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006–2007.

– بن الدين محمد أمين: دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرارا لاقتصادي حالة الجزائر (1990–2009)، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2009–2010.

– طيبة عبد العزيز: سياسة استهداف التنظيم كأسلوب حديث للسياسة النقدية، رسالة ماجستير، جامعة الشبق، 2004–2005.

– طيبة عبد العزيز: أثر الانفتاح الاقتصادي على النمو الاقتصادي المستديم، دراسة حالة دول شمال إفريقيا خلال الفترة (1990–2010)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2011–2012.

– شكوري سيد محمد: التحرير المالي وآثره على النمو الاقتصادي، دراسة حالة الجائر، رسالة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، 2005–2006.

– الحسيني محمد إبراهيم كريمة: تحرير القطاع المصرفي بين النظرية والتطبيق، دراسة التجربة المصرية، اطروحة دكتوراه الفلسفة في الاقتصاد، قسم الاقتصاد والتجارية الخارجية، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، القاهرة، 2001.

– بن زعبوة محمد زايد: الآثارا لاقتصادية لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على قطاع الصناعة، اطروحة دكتوراه في الاقتصاد، جامعة حلوان، القاهرة، مصر، 2005–2006.

– باشي أحمد: دور الجهاز المصرفي في تمويل التنمية الاقتصادية، حالة الجهاز المصرفي الجزائري، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائِر، 1996.

– معيزي قويدر: فعالية السياسة النقدية في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر (1990–2006)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007–2008.

– بركان زهية: فعالية السياسة النقدية لمكافحة التضخم في ظل العولمة، دراسة حالة الجزائر، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2009–2010.

– بن طالب فريد: فعالية السياسة النقدية في ظل برامج الإصلاح الاقتصادي حالة الاقتصاد الجزائري، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2013.

– قدي عبد المجيد: فعالية التمويل بالضريبة في ظل التغيرات الدولية، دراسة حالة النظام الضريبي الجزائري (1988–1995) أطروحة دولة غير منشورة، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 1995.

– مفتاح صالح: النقود والسياسة النقدية مع الإشارة إلى حالة الجزائر في الفترة (1990–2000)، اطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2002–2003.

– بن عبد الفتاح دحمان: السياسة النقدية ومدى فعاليتها في إدارة الطلب الكلي، دراسة حالة الاقتصاد الجزائري، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004.

– بوشة محمد: تقييم نتائج السياسة النقدية في ظل الإصلاحات حالة الجزائر (1990–1998)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2012–2013

– بلوناس عبد الله: الاقتصاد الجزائري الانتقال من الخطة إلى السوق ومدى إنجاز أهداف السياسة الاقتصادية، اطروحة دكتوراه غير منشورة، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزار، 2005.

– بن طلحة صليحة: تمويل المؤسسة الاقتصادية وفق الميكانزمات الجديدة في إطار التحولات الاقتصادية الحلاية، حالة الجزائِر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007–2008.

– يايسي إلياس: الآثار المحتملة لتحرير تجارة الخدمات المالية على القطاع المصرفي الجزائري وفقا للاتفاقية العالمية للتجارة في الخدمات GATS، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2013.

– خالفي وهيبة: تقييم أداء المنظومة المصرفية بعد الإصلاحات حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2014.

– مطاي عبد القادر: الاندماج المصرفي ودوره في تحسين المراكز التنافسية للبنوك حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2011.

– منة خالد: دراسة تحليلية نقدية للسياسة الميزانية في الجزائر في مرحلة الإصلاحات منذ سنة 1980، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2015.

– شملول حسينة: أثر استقلالية البنك المركزي على فعالية السياسة النقدية دراسة حالة بنك الجزائر، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2001.

– إكن لونيس: السياسة النقدية ودورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة (2000-2009)، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2010-2011.

– نجاة حياة: إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقيات بازل، دراسة واقع البنوك التجارية العمومية الجزائرية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف1، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2014.

– عبابسة حنان: دور ارادات المحروقات في تطور القطاعات الاقتصادية في الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة الجرائر 03، 2013 .

– دراوسي مسعود: السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي – حالة الجزائر –، (1990-2004)، اطروحة دكتوراه، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005.

6-القوانين والمراسيم:

– قانون رقم 90-10 المؤرخ في 14 أفريل 1990 المتعلق بالنقد والقرض.

– القانون رقم 89-12 الصادر في 5 جويلية 1989 المتعلق بالأسعار.

– الأمر رقم 95-06 المؤرخ في 25 يناير 1995 المتعلق بقانون المنافسة.

– قانون رقم 95-22 المؤرخ في 26 أوت 1995 المتعلق بخوصصة المؤسسات العمومية.

– الأمر رقم 01-01 المؤرخ في 27 فيفري 2001 المعدل والمتمم لقانون النقد والقرض.

– الأمر رقم 03-11 المؤرخ في 26-08-2003 المعدل والمتمم لقانون النقد والقرض .

– الأمر رقم 10-04 المعدل والمتمم للأمر رقم 03-11 المتعلق بالنقد والقرض والمؤرخ في 26 أوت 2010.

– النظام رقم 09-02 المؤرخ في 26 ماي 2009 المتعلق بعمليات السياسة النقدية ووسائلها وإجراءاتها.

ثانيا: المراجع باللغة الفرنسية:

1. OUVRAGES:

– **ABDELADIM LEILA**: les privatisations d'entreprises publiques dans les pays du maghreb (Maroc- Algérie- Tunisie) , les éditions internationales , 1998.

– **AGLIETTA MICHEL:** macro-économie financière , crises financières et régulation monétaire, 3 Emme édition ,la découverte ,paris ,2001.

– BAPTISTE VENTE: les approches théoriques de la libéralisation financiére , université paris 3,dauphine ,2002.

– BALI HAMID: inflation et mal devloppement en algerie ,O.P.U, 1993.

– BENACHENHOU MOURAD: inflation , dévaluation , marginalisation , Alger , Dar Echirifa,1993

– BENACHENHOU MOURAD: réformes économiques dettes et démocratie , imprimerie Echirifa Algérienne, 1994.

– BENBITOUR AHMED: exposé du programme économique et financier travaux sur le P.A.S, Alger ,1995.

– BENBITOUR AHMED: l'Algérie au troisième milleniaire defis et potentialités , édition Marimoor,1998 .

– BEN HALIMA AMMOUR: pratique de techniques bancaires , Edition DAHLEB , Alger , 1997.

– BENISSAD mohamed el-hocine: Algerie: restructuration et réforme (1979-1993) alger,o.p.u 1994

– BENISSAD Mohamed El-Hocine: la réforme economique en algérie ou l'indicible ajustement structurel, o.p.u alger, edition mise a jour 1991.

– BENISSAD EL HOCINE, restructuration industrielle, privalisation: un survol: elwatan, mardi 6/12/2005.

– BENISSAD MOHAMED EL-HOCINE: l'ajustement structurel, l'expérience du maghreb,OPU alger, 1994.

– BRAHIMI ABDELHAMID: l'economie algerienne defis et enjeux , imprimerie dahleb 2 EMME edition , ALGER ,1991.

– BELTAS ABDELKADER: la crise de sub prime et le déclenchement de crise financiere internationale ,

– BOUZIDI ABDELMADJID: comprendre les mutations de l'economie , Algerienne , ROUIBA , ALGER , 1992 , Edition Légemde ,2009.

– DEBBOUB YOUCEF: le nouveau mecanisme économique en Algerie , O.P.U , ALGER , 2000.

– OUFRIHA FATIMA ZOHRA , MENNA'KHALED: écrits monetaires , opu ,Alger , 2015.

– Sadi Noreddine: la privatisation des entreprises publiques en Algérie, O.P.U,2006.

– **SADEC ABDELKRIM**: le système bancaire algerien , la nouvelle reglementation relative aux banques et etablissements financiers , Edition imprimerie ben aknoun Alger, 2005.

– Mouhoubi Salah: la crise financière mondiale: la face cachée, édition E.N.A.G, Alger 2010.

– Temmar Abdelhamid.les fondements théoriques du libéralisme édition o.p.u, Alger,2005.

– WLADIMIR ANDROFF , le pluralisme des analyses économiques de la transition ; in analyses économiques de la transition postsocialiste ouvrage collectif 2002.

2. ARTICLES ET COLLOQUES:

– **AKACEM KADA**: croissance et reformes économiques dans les pays du mena , 2 Emme colloque international , la problématique .

– **BOUZAR CHABHA** , Brahim Mohamed: la politique monétaire en Algérie: des instruments directs aux instruments indirects , 1er colloque national sur le système bancaire et les Mutations économiques , réalités et défis ,14-15 décembre 2004 .

– **DERDER NACERA:** analyse des performances du système bancaire ALGERIEN, 1ER colloque national sur le systeme bancaire et les mutations économique, realites et défis , 14-15 décembre 2004

– **HAMIDOU TAOUS:** bilan des réformes du secteur industriel en Algérie, premier colloque national: entreprises économiques et défis de l'environnement économique nouveau, université , ouargla ,avril, 22-23 avril 2003.

3. RAPPORTS ET DOCUMENTS:

– Rapport du CNES sur la réforme du système bancaire et financier ,16 ème session plénière du 20 /11/ 2000.

– CNES, rapport preliminaire sur les effets economiques du programme d'ajustement structurel ,2000.

– CNES. Problematique de la reforme du systéme bancaire élements, pour un débat social ; 2001 ,2003.

– CNES,rapport de conjoncture economique du 2éme semestre 2001

– rapport CNES, developpement humain et indicateurs de mesure , l'experience algerienne 2012.

– Banque d' Algérie: évolution économique et monétaire en Algérie , rapport 2010 juillet 2011.

– CNES , projet de rapport sur regards sur la politique monetaire en algerie ,26 éme session pleniere , juillet 2005 .

– algerie: evaluation et perspectives de l'economie , ministere des finances , septembre 1993 ,documment de travail.

– Banque d' Algerie: Evolution Economique et Monetaire en Algerie, rapport annuel ,2000,2004,2008,2012.
– Banque d' Algerie: Evolution Economique et Monetaire en Algerie, rapport annuel 1993.
– Banque d' Algerie: bulletin statistique trimestriel , N°5 decembre 2008.
– KERAMEN ABDELWAHEB: conjoncture monétaire et financière et reforme des instruments de la politique monétaire dans le cadre da la stabilisation (1994 – 1995) .alger
– Djoudi Karim: les fonds de regulation assure des conditions sécurisantes pour notre approvisionnement , http/www.algerie-monde.com/htm

4. REVUES:

– BENCHENHOU MOURAD: code d'investissement, endettement extérieur et croissance, revue algérienne des relations internationales, N° 25,1993.
– benachenhou abdellatif: bilan d'une reponse economique inachevee en meditérrannee ,cread , N° 46 du 1er trimeset 1999
– Sonatrach, revue sonatrach N° 37,fevrier 2003.
– BENHALIMA AMMOUR: l'impact de la
– liberalisation financiere sur l'industrie bancaire en algerie, cread,N°93 ,2010.
– HARTMUT EL SENHANS: la crise financiere , la mondialisation et l'algerie, nouveaux défis et perspective stratégique , les cahiers du cread , n°93 2010.
– Laksaci Mohamed: monnaie et intermediation financiére en algérie, cahier du cread, N° 17, 1989.
– media bank, N° 35 avril-mai , 1998.
– PARGUEZ Alain , l'inflation zéro , un état idéal ou objectif, économies et sociétés , série memoire et production N° 8 novembre , décembre 1991.
– ILMANE Mohamed Chérif , réflexion critique sur la politique monétaire en Algérie: objectifs , instruments et résultats (2000 – 2004) cahiers du cread n° 75 année 2006 .
– ILMANE Mohamed chérif: de l'autonomie de la banque centrale: avec étude de cas de la banque d'Algérie , revue Algérienne des sciences juridiques et politiques, N°04-2007.
– ILMANE Mohamed chérif independance de la banque centrale d'une economie en transition le cas de la banque d'algerie , contribution aux travaux de groupe de recherche ,cread ,CEMAFI , université de nice novembre 2007.
– ILMANE Mohamed chérif , efficacité de la politique monétaire en Algérie (1992 – 2006) , une appréciation critique , contribution aux travaux de groupe de recherche ,cread ,CEMAFI ,(université de nice) novembre 2007.

– ACHOUCHE Mohamed, MIZI ALLOUA Lynda: les réserves obligatoires à taux différenciés et modulation de l'offre de monnaie en Algérie(2001-2008) , les cahiers du cread N° 97, 2011.
– BOUAICHI NUMIDIA ,YAICI FARID: liberalisation financiere et developpement financier , approche comparative entre l'algerie le maroc et la tunisie , revue des sciences economiques et de gestion, université de bejaia , N°14 ,2014.
– HADJ ARAB ABDEHAMID: projet systéme de payement (R.T.G.S),media bank, banque d'algerie N° 67 Aout.Septembre, 2003.

5. SITES ELCTRONIQUES

– www.bank-of algerie .dz/pdf/rapport ba2010/ rapport dactivit/c3/a9 2010.pdf
– www.transparency.org/reserarch/cpi
– www.undp.org
– www.ons..dz
– www.bank-of-algeria.dz
– www.Finance.dz